وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع السياسي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة:

الماجستير

من طرف الطالبة: **ورزالدين نوارة**

تحت عنوان

مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري

بتاريخ: ..... أمام اللجنة المكونة من:

د. الجمعي النوي	**أستاذ محاضر قسم أ**	**جامعة سطيف 2**	**رئيسا**
د. أنور مقراني	**أستاذ محاضر قسم أ**	**جامعة سطيف 2**	**مشرفا**
د. رفيق قروي	**أستاذ محاضر قسم أ**	**جامعة سطيف 2**	**ممتحنا**
د. نوال حمادوش	**أستاذ محاضر قسم أ**	**جامعة سطيف 2**	**ممتحنا**

السنة الجامعية 2016/2015

"إلَى رُوح والـدَيّ طَيَّبَ اللهُ ثَرَاهُما وأَسكَنَهُما فَسيح جَنَاته"

أرجو من الله أن يضع هذا العمل في ميزان حسناتهم

أمي: خديجة ليعاشة

أبي: محمد

شكر وتقدير

الشكر والحمد لله تعالى على توفيقه لنا

لإتمام هذا العمل وما كنا لنهتدي إليه لولا أن هدانا الله عز وجل

ثم أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور" **أنور مقراني**" على تفضله بالإشراف

على هذه الدراسة وعلى الاهتمام الكبير والمتابعة المستمرة

فبفضل نصائحه وتوجيهاته القيّمة استطعنا الوصول إلى تحقيق

الأفضل في هذا العمل

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل الأساتذة الذين غرفنا من معينهم وتشرفنا بالدراسة

على أيديهم في كل أطوار الدراسة

الشكر موصول إلى كل الإخوة والأخوات، الزملاء والزميلات، وإلى كل ما ساعدني

في إتمام هذه العمل

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات	الصفحة
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
المقدمة	
الفصل الأول: موضوع الدراسة	
تمهيد	06
أولا: إشكالية الدراسة	07
ثانيا: فرضيات الدراسة	11
ثالثا: أهداف الدراسة	13
رابعا: أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع	13
خامسا: التأسيس المفهومي للدراسة	15
سادسا: المدخل النظري للدراسة	28
1- المدخل الماركسي	28
2- المدخل الوظيفي	35
3- المقاربة النظرية	37
سابعا: الدراسات السابقة	38
الفصل الثاني: التراث السوسيو-سياسي لمفهوم الدولة	
تمهيد	57
أولا: تعريف علم الاجتماع السياسي	58
ثانيا: مجالات وأهداف علم الاجتماع السياسي	61
1- المجالات	61
2- الأهداف	63
ثالثا: علم الاجتماع السياسي بين الدولة والسلطة	64
1- علم الاجتماع السياسي هو علم الدولة	64

2- علم الاجتماع السياسي هو علم السلطة	65
رابعا: مفهوم الدولة في الفكر السياسي القديم	67
1- الدولة في الفكر السياسي الإغريقي	67
2- الدولة في الفكر السياسي الروماني	72
3- الدولة في الفكر السياسي المسيحي	76
4- الدولة الفكر السياسي الإسلامي	79
خامسا: مفهوم الدولة في عصر النهضة	82
1-نظرية قوة الدولة – ميكيافللي	82
2-نظرية سيادة الدولة – جان بودان	84
3-نظرية العقد الاجتماعي توماس هوبز – جون لوك – جون جاك روسو	86
سادسا: مفهوم الدولة في القرن التاسع عشر	90
1- النظرية اللبرالية النفعية: أدم سميث	90
2- النظرية الاشتراكية المثالية: هيجل، سان سيمون	93/91
3- النظرية الماركسية: كارل ماركس	95
4- مفهوم الدولة عند ماكس فيبر	95
سابعا: الدولة والنخبة	99
1- فلفريدو باريتو	99
2- جيتانو موسكا	101
3- القانون الحديدي للأوليغارشية عند ميشلز	103
4- رايت ميلز وصفوة القوة	105
خلاصة	106

الفصل الثالث: سوسيولوجيا الدولة العالمية	
تمهيد	111
أولا: الاتجاهات النظرية المفسرة لأصل نشأه الدولة	112
1- نظرية التطور العائلي	112
2- النظريات الدينية	113
3- نظريات العقد الاجتماعي	114
4- نظرية التطور التاريخي	116
5- نظرية القوة والغلبة	117
6- النظرية الماركسية	118
ثانيا: تعريف الدولة وأركانها الأساسية	119
ثالثا: الوظائف السياسية والاجتماعية للدولة	125
رابعا: الدولة وشرعية السلطة والنظام	128
خامسا: مفاهيم جدلية	134
1- جدلية الدولة – الأمة	134
2- جدلية الدولة – المجتمع المدني	137
3- جدلية الدولة –العولمة –السيادة	140
سادسا: الدولة في الإسلام	143
سابعا: المجتمع والدولة في الوطن العربي	145
ثامنا: الدولة في العالم الثالث وجهة نظر اتجاه التبعية	148
1- نموذج بول باران	149
2- نموذج جندر فرانك	150
3- نموذج حمزة علوي	152
4- نموذج سمير أمين	154
5- نموذج ايمانويل والرشتاين	157

خلاصة	160
الفصل الرابع: سويولوجيا الدولة الوطنية	
تمهيد	165
أولا: بواكير الدولة	166
1- البنية الاجتماعية غداة الاستقلال	166
2- البنية السياسية: أزمة صيف 1962	167
ثانيا: النظام السياسي الجزائري في عهد الحزب الواحد	172
1- الممارسة السياسية في عهد الرئيس أحمد بن بلة	172
2- الممارسة السياسية في عهد الرئيس هواري بومدين	175
3- الممارسة السياسية في عهد الرئيس شاذلي بن جديد	180
4 - أحداث أكتوبر 1988	185
ثالثا: طبيعة النظام السياسي الجزائري	188
1- الحزب	188
2- مؤسسة الرئاسة	190
3- المؤسسة العسكرية	193
رابعا: النظام السياسي الجزائري والرهان الديمقراطي	195
1- دستور 1989	195
2- الأحزاب السياسية	196
3- واقع الانتخابات التعددية في الجزائر	198
خامسا: مسيرة الاقتصاد الجزائري 1962-2000	207

1- المرحلة الأولى 1962 – 1965 (مرحلة التأميمات الكبرى)	207
2-المرحلة الثانية 1965 – 1978 (مرحلة الطفرة النفطية)	208
3-المرحلة الثالثة 1986- 2000 (مرحلة الأزمة)	210
4-المرحلة الرابعة بعد سنة 2000 (الطفرة النفطية الثانية)	211
خلاصة	212
الفصل الخامس: المعالجة السوسيولوجية للبيانات الميدانية	
تمهيد	217
أولا- مجالات الدراسة	218
ثانيا- عينة الدراسة	219
ثالثا- منهج الدراسة	222
رابعا- أدوات جمع البيانات	223
خامسا- عرض وتحليل وتفسير البيانات الميدانية	225
1- بناء وتحليل جداول البيانات الشخصية	225
2 - بناء وتحليل جداول الفرضيات	229
سادسا: نتائج الدراسة	296
خاتمة	291
فهرسة المصادر والمراجع	294
الملاحق	

الرقم	عناوين الجداول	الصفحة
01	وظائف الدولة وأجهزتها	126
02	نتائج الدور الأول من تشريعيات 1991	199
03	نتائج تشريعيات 1997	205
04	نتائج الدور الأول من الانتخابات الرئاسية 1999	206
05	مخطط التنمية ما بين 1967-1973	209
06	نسبة إسهام عائدات المحروقات في حجم الاستثمارات العمومية الخام	209
07	نسبة المحروقات من الصادرات	211
08	التوزيع العددي للطلبة على مختلف التخصصات	221
09	توزيع الجنس(أنثى/ذكر) حسب السن	226
10	توزيع الجنس(أنثى/ذكر) حسب الحالة المدنية للمبحوثين	226
11	توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي على مكان إقامتهم	227
12	توزيع مختلف التخصصات حسب جنس المبحوثين	228
13	توزيع المبحوثين حسب الجنس(أنثى/ذكر) على مجالات اهتماماتهم	229
14	توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وتصورهم حسب مفهوم الدولة	230
15	توزيع المبحوثين حسب جنسهم وتصورهم حسب مفهوم الدولة والعدالة	231
16	توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وتصورهم حول مفهوم الدولة والانتماء	232
17	توزيع المبحوثين حسب انتماءهم الأصلي(ريف/مدينة) وتصورهم حول مفهوم الدولة والشعب	233
18	توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وتصورهم حول مفهوم الدولة والاحترام	234
19	توزيع المبحوثين حسب جنسهم(أنثى/ذكر) واعتقادهم بارتباط الدولة بشخص	235
20	توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وترتيبهم لأهم المؤسسات التي تشعرهم بوجود الدولة	237
21	توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وترتيبهم لأهم المؤسسات التي تشعرهم بوجود الدولة	238
22	توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وترتيبهم لأهم المؤسسات التي تشعرهم بوجود الدولة / الرئاسة	239

23	توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وترتيبهم لأهم المؤسسات التي تشعرهم بوجود الدولة / البرلمان	240
24	توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وترتيبهم لأهم المؤسسات التي تشعرهم بوجود الدولة / الجيش	241
25	توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وترتيبهم لأهم المؤسسات التي تشعرهم بوجود الدولة / القضاء	242
26	توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وترتيبهم لأهم المؤسسات التي تشعرهم بوجود الدولة / المدرسة	243
27	توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وترتيبهم لأهم المؤسسات التي تشعرهم بوجود الدولة / مؤسسة العمل	244
28	توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وثقتهم بمؤسسات الدولة	245
29	توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وآرائهم حول الأسس التي تستمد منها الدولة مشروعيتها	246
30	توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وآرائهم حول التنسيق بين وظائف السلطات	248
31	توزيع المبحوثين حسب السن والأساليب التي تستعملها الدولة الجزائرية في الحكم	249
32	توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم ومفهومهم للبيروقراطية	250
33	توزيع المبحوثين وآرائهم حول النظام القائم	251
34	توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وآراءهم حول ما تقوم به الدولة لحفظ المصلحة العامة	253
35	توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وتصوراتهم حول شكل الدولة الجزائرية	254
36	توزيع المبحوثين حسب جنسهم وتفاؤلهم بالمستقبل بوجود الدولة	255
37	توزيع المبحوثين حسب الجنس ورؤيتهم حول استمرار الدولة في مهامها	256
38	توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي واعتقادهم بحماية الدولة للمواطنين	257
39	توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وآراءهم حول تنظيم الدولة للاقتصاد والمجتمع	258
40	توزيع المبحوثين حسب اختلاف تخصصاتهم واعتقادهم بوجود حرية تعبير في الدولة	259

41	توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم ومظاهر وجود حرية تعبير في الدولة	260
42	توزيع المبحوثين حسب جنسهم وتصوراتهم حول تقديم الدولة للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة	261
43	توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وآراءهم حول توزيع الثروات في الدولة	262
44	توزيع المبحوثين حول الجنس وآرائهم حول الانتخابات في الجزائر	263
45	توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وترتيبهم لمبادئ الديمقراطية	264
46	توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وترتيبهم لمبادئ الديمقراطية	265
47	توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وترتيبهم لمبادئ الديمقراطية	266
48	توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وآراءهم حول تطبيق مبادئ الديمقراطية في الجزائر	267
49	توزيع المبحوثين حسب الجنس وموقفهم حول كون الدولة هيئة تستغل المواطن	269
50	توزيع المبحوثين حسب الجنس وموقفهم من خدمة الدولة لمصالح الطبقة الحاكمة	270
51	توزيع المبحوثين حسب الجنس وموقفهم من الأساليب التي تستعملها الدولة في فرض هيمنتها / القوة	270
52	توزيع المبحوثين حسب الجنس وموقفهم من الأساليب التي تستعملها الدولة في فرض هيمنتها / القانون	271
53	توزيع المبحوثين حسب الجنس وموقفهم من الأساليب التي تستعملها الدولة في فرض هيمنتها / القمع	272
54	توزيع المبحوثين حسب الجنس وموقفهم من الأساليب التي تستعملها الدولة في فرض هيمنتها / التخويف	273
55	توزيع المبحوثين حسب الجنس وموقفهم من الأساليب التي تستعملها الدولة في فرض هيمنتها/ فرض الضرائب	273
56	توزيع المبحوثين حسب الجنس وموقفهم من الأساليب التي تستعملها الدولة في فرض هيمنتها/ زيادات في مستحقات الخدمات	274
57	توزيع المبحوثين حسب الجنس وموقفهم من الأساليب التي تستعملها الدولة في فرض هيمنتها	275

	/زيادة أسعار في مواد الغذائية	
58	توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وآراءهم حول وجود مشكلة فساد مالي وإداري في الدولة	276
59	توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي ورأيهم حول وجود انقسام طبقي في الدولة	277
60	توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم ورأيهم حول وجود صراع في الدولة	278
61	توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وطبيعة الصراع الموجود في الدولة	279
62	توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وآراءهم حول أسباب العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر/ الصراع على السلطة	280
63	توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وآراءهم حول أسباب العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر/ ضعف الدولة	281
64	توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وآراءهم حول أسباب العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر/ تحطيم الثوابت الوطنية للدولة	282
65	توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وآراءهم حول أسباب العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر/ الإيديولوجية الإسلامية	283
66	توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وآراءهم حول أسباب العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر/ الإيديولوجية العلمانية	284
67	توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وآراءهم حول أسباب العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر/ غياب الوعي السياسي لدى المواطن	285
68	توزيع المبحوثين حسب الجنس ورأيهم حول أسباب عدم قيام ثورة الربيع العربي في الجزائر/ الشعب راض عن سياسة الدولة	287
69	توزيع المبحوثين حسب الجنس ورأيهم حول أسباب عدم قيام ثورة الربيع العربي في الجزائر/ تخوف الشعب من الثورة	288
70	توزيع المبحوثين حسب الجنس ورأيهم حول أسباب عدم قيام ثورة الربيع العربي في الجزائر/ تخويف النظام للشعب من مآلاتها	289

71	توزيع المبحوثين حسب الجنس ورأيهم حول أسباب عدم قيام ثورة الربيع العربي في الجزائر/ عجز الشعب عن إحداث التغيير	289
72	توزيع المبحوثين حسب الجنس وآراءهم حول أهم الخاصيات التي ينبغي أن تتوفر في الشباب للمساهمة في قيادة الدولة / التكوين	291
73	توزيع المبحوثين حسب الجنس وآراءهم حول أهم الخاصيات التي ينبغي أن تتوفر في الشباب للمساهمة في قيادة الدولة / المسؤولية	291
74	توزيع المبحوثين حسب الجنس وآراءهم حول أهم الخاصيات التي ينبغي أن تتوفر في الشباب للمساهمة في قيادة الدولة / الحس النقدي	292
75	توزيع المبحوثين حسب الجنس وآراءهم حول أهم الخاصيات التي ينبغي أن تتوفر في الشباب للمساهمة في قيادة الدولة / المشاركة	293
76	توزيع المبحوثين حسب الجنس وآراءهم حول أهم الخاصيات التي ينبغي أن تتوفر في الشباب للمساهمة في قيادة الدولة / التطوع	294
77	توزيع المبحوثين حسب الجنس وآراءهم حول أهم الخاصيات التي ينبغي أن تتوفر في الشباب للمساهمة في قيادة الدولة / المعرفة	295

UNIVERSITE SETIF2

مقدمة

مقدمة:

امتد ظهور الفكر السياسي والاجتماعي الذي يبحث في مفهوم الدولة إلى عصور تضرب بجذورها في تاريخ الإنسانية، إذ عالج المفكرون والفلاسفة قضايا راهنة لا يمكن أن تقوم في مجتمع ما إلا بوجود جهاز يدعى الدولة وهذه الأخيرة لا يمكن أن تكون إلا بوجود مجتمع إنساني لأنها معطى إرادي للإنسان بحكم الحاجة والضرورة، فقد رأى أرسطو أن الإنسان مدني بطبعه، ورأى ابن خلدون أن الاجتماع الإنساني ضروري، وبذلك تكون الدولة هي الضامن للحياة المدنية البعيدة عن التوحش والبدائية، وتنشأ السلطة السياسية التي تنبثق منها سلطات فرعية لإدارة شؤون المجتمع وتحقيق الاستقرار والصالح العام.

ففكرة الدولة مرت بمراحل تطورية، فقد ارتبطت الفلسفة اليونانية بتنظيم الدولة المدينة، ثم تفاعلت الفلسفة الإسلامية مع الفكر السياسي لتصل مع العلامة ابن خلدون إلى مفاهيم جديدة مثل العصبية كأساس محوري للاجتماع الإنساني، أما المجتمعات الأوروبية ونظرا لما مرت به من تحولات جذرية أثرت على البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية فقد وصلت إلى تنظيم الدولة القومية 1648 اثر معاهدة وستفاليا لتعبر بذلك عن دولة المجموع الشعبي ومن ثم ارتبطت الدولة القومية بفكرة السيادة التي أقرها بودان والتي تحولت إلى ركن أساسي في قيام الدولة.

تواصلت المراحل التطورية لجهاز الدولة مع ميكيافلي وهوبز ولوك وروسو حيث ركزت على أصل نشأة الدولة من خلال العقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين، وصولا إلى هيجل وماركس وماكس فيبر مما زاد التنظير السياسي الاجتماعي حول الدولة القومية ومبررات وجودها وشرعية السلطة فيها وطبيعة العلاقة بينها وبين النخبة الحاكمة.

وهكذا نصل إلى الشكل الحديث لظاهرة الدولة كما نعرفها اليوم والذي مر بالعديد من المراحل والتطورات التاريخية التي ساهمت في ظهور الدولة القومية حتى أصبحت الدولة اليوم جهازا قائما بذاته متعدد الوظائف الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية والسياسية، فالدولة تقوم بمهمة الدفاع عن إقليمها وشعبها وسيادتها كما تقوم بمهمة تحقيق الأمن والاستقرار وتحقيق العدالة داخل المجتمع، فهي تتغلغل فيه وتحيط به وتحاول تنظيمه، وهي تتحكم في سيادة إقليمها رغم ما يشهده العالم من تحولات جذرية في المنظومة التكنولوجية والإعلامية، وبذلك تكون من أهم المنظمات السياسية الموجودة في المجتمع ولا يمكن مقارنة أهميتها بأهمية أي منظمة أخرى فهي تمثل قمة البناء الاجتماعي، تحتكر السلطة والقوة وتمتلك الشرعية أنها ببساطة منظمة المنظمات والتي لا تعلو فوقها أي منظمة أخرى في أي مجتمع سواء المجتمعات المتقدمة منها أو مجتمعات العالم ثالثية، هذه الأخيرة التي لم تعرف شكل الدولة

الحديثة إلا بعد حصولها على الاستقلال لتجد نفسها محطمة البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بفعل عدة عوامل داخلية وخارجية سواء تعلق الأمر بتاريخ البنيات الداخلية المركبة لهذه المجتمعات أو بمضمونها المعاصر الناتج عن التدخل الاستعماري في شكليه القديم والحديث.

وبالنظر لهذا التداخل وهذا التعقيد الذي يميز مختلف الأبنية في المجتمعات ذات الرأسمالية المتأخرة والتابعة تصبح دراسة الدولة في علاقتها بالمجتمع معضلة نظرية سوسيولوجية ذات أهمية كبيرة لمحاولة فهم إشكالية الدولة- المجتمع في العالم الثالث، من خلال محاولة لرصد سوسيولوجيا الدولة بين العالمية والمحلية متخذين من الجزائر نموذجا كون الجزائر عانت من ويلات الاستعمار مدة 132 سنة، وبعد حصولها على الاستقلال وجدت نفسها أمام تحد جديد وهو بناء دولة جزائرية حديثة لتمر هي الأخرى بمراحل تطورية عبرت عن حاجة المجتمع الجزائري للوصول إلى نموذج دولة ديمقراطية في ظل النظام العالمي الجديد، إلا أن مراحل التطور تلك كانت محفوفة بالكثير من الأزمات والصراعات نتيجة الانتقال العشوائي وغير المدروس من نموذج اقتصادي إلى آخر (من الاشتراكية إلى الرأسمالية) ومن حكم سياسي إلى آخر (من الأحادية إلى التعددية الحزبية) لتتجسد لنا "دولة الجزائر المعاصرة".

وعلى هذا الأساس جاءت دراستنا للبحث في مفهوم الدولة من خلال وجهة نظر الشباب من خلال تصور عام يطرح تساؤلاتنا حول الدولة وعلاقتها بالشباب، كونهم اكبر فئة في المجتمع تستطيع تمثيله أحسن تمثيل وبذلك جاء عنوان دراستنا على النحو التالي "**مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري**".

أما بالنسبة للعنوان الفرعي فلم يظهر في الواجهة وذلك بسبب حذفه من قبل اللجنة العلمية لأسباب إدارية وعليه كانت دراستنا الميدانية "على عينة من الطلبة الجامعيين بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد لمين دباغين سطيف2. ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، أربعة فصول نظرية وفصل ميداني، ونشير القارئ إلى أنه واجهتنا صعوبة في بناء الجانب النظري لدراستنا -على عكس ما كان يقال أن البناء النظري فيه نوعا من السهولة- يمكن إرجاع الصعوبة إلى تعدد الاتجاهات التي تناولت موضوع الدولة.

تناول **الفصل الأول موضوع الدراسة**، من إشكالية وفروض الدراسة ثم محاولة لتحديد أهم المفاهيم لغة واصطلاحا بالإضافة إلى المفهوم الإجرائي المعتمد، محاولة توضيح أسباب اختيار الموضوع وهدف وأهمية الدراسة، بالإضافة إلى تحديد المدخل النظري والمقاربة النظرية وكذا عرض للدراسات السابقة.

تضمن **الفصل الثاني** وعنوانه "**التراث السوسيو-سياسي لمفهوم الدولة**" توضيح لمفهوم علم الاجتماع السياسي وأهميته ومجالاته وعلاقته بمفهوم الدولة والسلطة، ثم انتقلنا إلى البحث في مفهوم الدولة لدى المفكرين

والفلاسفة من العصر اليوناني حتى القرن العشرين بالإضافة إلى محاولة الوصول إلى مفهوم الدولة من خلال وجهة نظر النخبة.

أما **الفصل الثالث** فكان تحت عنوان "**سوسيولوجيا الدولة العالمية**" تناولنا فيه الاتجاهات النظرية المفسرة لأصل نشأة الدولة وكذا محاولة توضيح أركانها ومختلف وظائفها وشرعية السلطة فيها، كما تعرضنا في هذا الفصل إلى بعض المفاهيم الجدلية المرتبطة بالدولة (المجتمع المدني، الأمة، السيادة والعولمة) ثم حاولنا تحديد أهم صفات الدولة كما حددها الإسلام لندخل إلى الدولة في الوطن العربي، ومن ثم الدولة في العالم الثالث من خلال وجهة نظر نظرية التبعية.

وجاء **الفصل الرابع** تحت عنوان "**سوسيولوجيا الدولة الوطنية**" تضمن هذا الفصل محاولة توصيف البنية الاجتماعية لجزائر ما بعد الاستعمار مركزا على البنية السياسية والتحولات العميقة التي مست الدولة ثم تطرقنا إلى البنية الاقتصادية.

أما **الفصل الخامس** وهو **الفصل الميداني** فجاء بعنوان **المعالجة السوسيولوجية للبيانات الميدانية** حيث تم فيه عرض الإجراءات المنهجيه للدراسة الميدانية من خلال التعريف بمجالات الدراسة المناهج والتقنيات المستخدمة في جمع البيانات بالإضافة إلى تحديد العينة، ثم عرض للنتائج المحصل عليها ومحاولة تفسيرها ومناقشتها في ضوء الفرضيات والمدخل النظري للدراسة، كما شملت الدراسة على مقدمة وخاتمة متبوعة بالملاحق وقائمة المراجع المستخدمة في البحث.

الفصل الأول: موضوع الدراسة

تمهيد

أولا: إشكالية الدراسة

ثانيا: فرضيات الدراسة

ثالثا: أهداف الدراسة

رابعا: أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع

خامسا: التأسيس المفهومي للدراسة

سادسا: المدخل النظري للدراسة

سابعا: الدراسات السابقة

خلاصة

تمهيد:

يسعى هذا الفصل إلى محاولة تطبيق الخطوات المنهجية للبحث وذلك لتوضيح الإطار العام الذي تسير فيه هذه الدراسة من خلال تحديد إشكالية البحث وتساؤلاته الرئيسية، ثم محاولة وضع إجابة مؤقتة لتلك التساؤلات من خلال الفرضيات مع تبيان أهداف الدراسة وأهميتها العلمية والتطبيقية، ثم تحديد مفاهيم الدراسة والمقاربة النظرية التي ينتمي إليها البحث ثم التعرض لبعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا.

أولا: الإشكالية

يعتبر مفهوم الدولة من المفاهيم التي استقطبت الكثير من التخصصات المعرفية المعاصرة، وتتجاذبه مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية بدءا من الفلسفة والعلوم السياسية مرورا بالعلوم القانونية وصولا إلى علم الاجتماع السياسي هذا الأخير الذي نشأ ضمن جدل فكري محتدم حول العلاقة بين الدولة – المجتمع، فحتى القرن السادس عشر لم يكن هناك تصور لإمكانية تمييز الدولة عن المجتمع، فالدولة كانت مجسدة في شخص الملك أو الإمبراطور الذي يمتلك حق السلطة السياسية والاقتصادية والهيمنة الدينية، إلا أن الأحداث التي عرفتها أوروبا بدءا بالثورة الدينية التي أدت إلى انهيار النظام الإقطاعي وقيام الثورة الفرنسية، التي دفعت إلى الأمام عملية التمييز بين السياسي والاجتماعي، ما أدى إلى تطوير الفكر اللبرالي التحرري، بالإضافة إلى الثورة الصناعية والتي كان لها الفضل في إحداث تغييرات جذرية على مستوى مختلف الأبنية والأنساق الاجتماعية

كل هذه العوامل جعلت هناك إمكانية لظهور الدولة بمعناها الحديث وبدأ الحديث عن الفصل بين السلطات السياسية التي هي أحد أركان الدولة وبين من يمارسونها، **وأصبحت الدولة تعبر عن هيئة منظمة بواسطة أفراد وجماعات**، فظهرت الدولة القومية في أوروبا الغربية في خضم الفترة الرومانسية التي انبثقت عن عصر التنوير بشقها السياسي الذي مثلته فرنسا، أما الجانب الفكري والأيديولوجي فمثلته ألمانيا تزامنا مع تطور النظام الرأسمالي، وبقي مفهوم الدولة حتى عصرنا هذا يقصد به الدولة القومية كما نظر لها مفكرون رواد من أمثال ميكيافللي وبودان وهوبز وهيجل، فالدولة حسب **هيجل** هي تعبير عن انتصار الفكر على المادة وانتصار الوحدة على التشتت وتجسيد لأرقى القيم المعنوية العامة، وهي الصورة النهائية لتطور الروح المطلق وبالتالي فهي ظل الله في الأرض"وإلى أن جاء ماركس في القرن التاسع عشر بتحديه النقدي لمفاهيم الدولة المتعارف عليها، كان من المألوف النظر إلى الدولة الحديثة باعتبارها –صورة للسلطة العامة منفصلة عن كل من الحاكم والمحكوم وممثلة لأعلى السلطات السياسية داخل حدود إقليمية معينة– (نزيه نصيف الأيوبي، 1992: 7،8)

فالماركسية كما وضع أسسها **كارل ماركس** "اعتبرت الدولة أداة ضغط وتسلط طبقة ضد طبقة أخرى وأنها تكونت من الممارسات الاجتماعية، أخذت وضعها الزماني والمكاني وتحددت في سياق ثقافي أعطى لها معناها" (سعد الدين إبراهيم، 1988 :41) فالدولة حسب ماركس نشأت من أجل تحقيق مصالح الطبقة الرأسمالية أو الصفوة السياسية، فهي جهاز إداري وسياسي يجسد وجود صراع طبقي بين الأفراد والجماعات ويحاول الحفاظ على هذا الوضع من أجل تحقيق مصالح الطبقة المسيطرة وفرض سيطرتها على الطبقات الفقيرة، وضح ماركس عملية التمايز والانفصال بين الدولة كجهاز فوقي وبين بقية الأنساق التحتية – اقتصادية ومجتمع مدني– فقد ركز على

أوجه الصراع داخل المجتمع، **فالدولة حسبه تولد من رحم الصراع بين الطبقات لتجسد وتخدم مصالح الطبقة المسيطرة.**

في المقابل نجد الاتجاه الوظيفي كأحد الاتجاهات البديلة لدراسة الظواهر الاجتماعية منطلقا من مسلمات خاصة تجعل من الوظيفية عنصرا أساسيا في البناء الاجتماعي، حيث ينفي ممثلو هذا الاتجاه وجود دولة طبقية بالمفهوم الماركسي، ففي ظل النظام الديمقراطي الغربي فأن الترقية والصعود متاحة لكل الفئات التي تتوفر فيهم الشروط العلمية والمهنية المناسبة كنتيجة طبيعية للتفاوت في القدرات والفرص، فقد وصف **بارسونز** الدولة بأنها **ذروة تطور النظام السياسي** حيث ارتبطت نشأتها بالمسار الذي يجعل من النظام السياسي متميزا عن باقي الأنظمة، كما ارتبطت بالنمط الاستقلالي والمؤسساتي فالسياسة الفعالة يجب أن تحقق التوازن وهذا ما يذهب إليه أبرز الوظيفيين **سملسر** الذي يرى أن دور الدولة هو **تقليص حدة الصراع والتوترات الاجتماعية، فالدولة عند أصحاب الاتجاه الوظيفي هي دولة تتمتع باستقلالية إزاء كل الطبقات الأخرى،** هذا فضلا عن اتساع نطاق الحقوق السياسية والاجتماعية للمواطنين ومن ثم فإن الدولة لا تستطيع أن تحتكر القوة لأن القوة موزعة بين أفراد المجتمع والمجتمع المدني بصفة عامة، **وبالتالي فالدولة تمثل المصلحة العامة،** أما **ماكس فيبر** فقد اعتبر **الدولة مجرد احتكار للسلطة الشرعية** وبالتالي فإن وجودها هو لضمان النظام داخل المجتمع وليس لخدمة أغراض طبقية معينة

هذا وقد استأثرت دراسة **مفهوم الدولة في العالم الثالث** اهتمام العديد من المفكرين كما استأثر اهتمامهم العلاقة الجدلية الدولة – المجتمع فهناك من يرى أن الدولة في مجتمعات العالم الثالث لم تؤسسها برجوازية وطنية محلية كما حدث في أوروبا بل برجوازية استعمارية أجنبية في خدمة أغراض الاستعمار وبحلول الاستقلال ورثت النخبة الوطنية جهاز الدولة وتشبثت به ثم سرعان ما أصبحت الدولة والنخبة نفسها –سلطة وقوة وأوليغارشية– ومع تهميش وإقصاء غالبية المجتمع بسبب **أن** الصفوة اعتبرت نفسها صاحبة الحق في الحكم استنادا إلى شرعيتها الثورية، أصبحت الدولة لا تعبر عن إرادات الشعب وخياراته وقناعاته في المقابل تلاشت روح الولاء للسلطة الوطنية لدى المواطن وفقدت الدولة قدرتها على استقطاب الولاء وتحقيق الاندماج والإجماع ولم تعد قادرة على فرض وجودها واستمرارها إلا باستعمال أساليب القوة والعنف، كل هذا أدى إلى غياب الحوار والتكامل والابتعاد عن قيم الديمقراطية في مجتمعات العالم الثالث "وأصبحت الدولة تعيش الاغتراب بكل صوره عن المجتمع وهذا الأخير يعيش

التردي والضياع وتستفحل في أحشائه كل التوترات والتناقضات.. دولة تستند إلى ثقافة القمع والإكراه والنفي وفعل الاستبداد والتهميش والإقصاء، ومجتمع لا يعترف بحق الاختلاف والتسامح .. دولة تسلطية تلغي كل تنوع وتمارس الاستبداد بكل صوره وأشكاله "(محمد محفوظ، 2010: 75، 76)

ولأن الشباب ركن أساسي ورئيسي في بناء المجتمع والدولة باعتباره الشريحة العريضة في المجتمع والفئة الأكثر فعالية وحساسية نظرا لما يحمل من قدرة على التغيير بكل مستوياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فقد اتجهت البحوث الاجتماعية المعاصرة نحو دراسة وتحليل ظاهرة الشباب، فقد ذهب **بيار بورديو** ومن خلال عبارته المشهورة "الشباب ما هو إلا كلمة فقط" إلى القول أن التحدث عن الشباب كوحدة اجتماعية، وكمجموعة منظمة لها مصالح مشتركة ولها رؤية موحدة يمكن أن يؤدي إلى عدم الفهم في تحديد مفهوم الشباب كما وقد تناول **برسونز** موضوع الشباب من خلال نظرة وظيفية أو ثقافوية محاولا تحديد الأدوار التي تقوم بها هذه الفئة في المجتمع في حين يلاحظ غياب علم اجتماع الشباب عند السوسيولوجيين العرب، فالشباب العربي يتمتع بخصوصيات ثقافية ودينية يجعل منه حقلا ثريا للدراسة والبحث إضافة إلى ما تعيشه هذه الفئة من وضعية اجتماعية وسياسية واقتصادية تميز العالم العربي، فالتذمر من السلطة ومحاولات إسقاط النظام وثورات الربيع العربي كانت القيادة فيها للشباب الذي يعاني من ويلات التهميش والإقصاء الاجتماعي والثقافي ويظهر التهميش بشكل واضح في المجال السياسي وهو ما يعزز الانفصال بين الدولة والشباب رغم أن هذا الأخير يشكل قوة ديمغرافية كبيرة على المستوى العربي وكذا المحلي

إن الشباب ظاهرة اجتماعية وتاريخية تستمد جذورها من الوضعية الانتقالية التي يشغلها المجتمع فلا يخفى الدور الذي قام به الشباب الجزائري خاصة خلال مرحلة الثورة ومرحلة الاستقلال فقد تميزت هذه الفترة بوجود شبيبة تتمتع بالحضور السياسي كما أن الدولة أو قيادة الحزب الواحد أدركت تماما أهمية تأطير الشباب وتوجيههم للمساهمة في خدمة أهداف الثورة واستكمال معركة التحرير بمعركة بناء وتشييد الوطن وإنجاح البرامج التي خططت لها منذ زمن الثورة متبعة في ذلك النهج الاشتراكي، من أجل بناء بنية تحتية قوية وتحقيق تكامل بين كل قطاعات المجتمع، وذلك عبر سياسة تنموية رشيدة تتخذ من الصالح العام أساسا لها، ولكن رغم هذا التخطيط إلا أن الدولة واجهت العديد من الصعوبات ناتجة عن الفترة الأولى من الاستقلال وبالتالي حداثة الدولة من جهة بالإضافة إلى الصراع على السلطة من أجل الوصول إلى المراكز الحساسة من خلال اللجوء المستمر إلى التصفيات والعنف لإقصاء الخصوم السياسيين من جهة ثانية، وما زاد في تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي للدولة الجزائرية هو تراجع أسعار البترول وما تبعه من انعكاسات على الواقع وهو ما دفع الدولة إلى القيام بعملية إعادة الهيكلة الوطنية للمؤسسات العمومية وفي ظل هذه الظروف المتدهورة حدثت خيبة أمل كبرى لدى شرائح عريضة من المجتمع خاصة

فئة الشباب منهم فقد شهدت هذه الفترة –فترة الثمانينات– بداية غياب الشباب عن الساحة السياسية كمؤشر على عدم رضاهم على النظام السياسي والسلطة والدولة ككل، وتولد لدى المجتمع شعور قوي بالتذمر ورغبة في الانتقام من الدولة ورموزها وكنتيجة طبيعية لهذه الظروف جاءت أحداث أكتوبر 1988 والتي تميزت بهيمنة عنصر الشباب والمراهقين على أعمال العنف والشغب، ما جعل الدولة تدخل في إصلاحات سياسية عميقة تمخض عنها دستور 1989 والذي أنهى أسطورة الحزب الواحد وأقر بالتعددية السياسية لتدخل الجزائر في مرحلة الرأسمالية والتحول نحو النظام الديمقراطي

بعدها مباشرة عرفت الجزائر العشرية السوداء مع مطلع التسعينات، هذه المرحلة اهتزت على إثرها هيبة الدولة لدى الجزائريين بشكل لم يسبق له نظير خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر والتهميش وغياب العدالة الاجتماعية وبلغ التذمر مداه مع الفئات الاجتماعية الشبابية والتي ترى أن الدولة هي المسؤولة عن تهميشها وإبعادها عن الحياة الاقتصادية والسياسية، ولذلك فإن الشباب بجمهوره العريض ما فتئ في العديد من المناسبات أو اللقاءات وعبر قنوات الاتصال المتنوعة أن يعبر عن عدم رضاه عن أنماط التعامل معه من قبل الدولة من خلال تخريب كل ما هو متعلق بالدولة من ممتلكات ومؤسسات عمومية، وهذا دليل واضح على عجز السياسات التي وضعتها الدولة لدمج الشباب في العملية التنموية وبسبب فشل الدولة في معالجة المشاكل التي يعاني منها الشباب بصفة عامة والشباب الجامعي بصفة خاصة، فقدت هذه الفئة ثقتها في المؤسسات السياسية والاجتماعية وبالتالي فقدت ثقتها في الدولة واعتبرتها المسؤولة عن الوضع الذي تعيشه، وبذلك أصبح الشباب الجزائري لا يهتم بما هو سياسي ولا يعالج القضايا السياسية– عكس ما كان عليه في فترة الستينات– وإنما يوكل المهمة للجيل السابق عليه لكي ينوب عنه في كل ما يتعلق بالسياسة وأمور الدولة، ولعل أحد الأسباب الدافعة لدراسة موضوع "مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري "هو الشرخ العميق بين الدولة كجهاز داخل المجتمع وبين شريحة اجتماعية حساسة في المجتمع يمثلها الشباب

وقد خصت الدراسة الميدانية الطلبة الجامعيين–طور الماستر– أخذا بالاعتبار لمستواهم التعليمي، وعليه وانطلاقا مما سبق فإن إشكالية دراستنا تتمحور حول الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

– ما مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري ؟

والإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

هل يرتبط مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري بمفهوم السلطة ؟

هل يرتبط مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري بمفهوم المصلحة العامة ؟

هل يرتبط مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري بمفهوم الطبقة المسيطرة ؟

ثانيا: الفرضيات

تعتبر الفرضيات خطوة رئيسية في مسار البحوث الاجتماعية فهي بمثابة حلول مؤقتة يجري اختبارها بأساليب منهجية، فالفرضية عبارة عن "تقدير أو استنتاج مبني على معلومات سابقة أو نظرية أو خبرة علمية محددة، يقوم الباحث بصياغتها وتبنيها مؤقتا لتفسير بعض الحقائق أو الظواهر التي يلاحظها، وهي التي يسترشد بها الباحث أثناء البحث أو الدراسة التي يقوم بها، بمعنى أنها تمثل إجابات محتملة أو مبدئية لتساؤلات البحث التي غالبا ما تكون متضمنة في الإشكالية وتأتي في صورة علاقة بين متغيرين أو أكثر" (علي غربي، 2009 : 59)

أما موريس انجرس فقد عرفها بأنها " تصريح يتنبأ بعلاقة بين عنصرين أو أكثر ويتضمن تحقيق أمبريقي" (موريس أنجرس، 2006 : 150)

وعلى هذا الأساس فقد تم وضع مجموعة من الفروض والتي انبثقت من موضوع الدراسة على الشكل التالي:

الفرضية الرئيسية:

– يوجد اختلاف في مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري

الفرضيات الفرعية:

1-يرتبط مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري بمفهوم السلطة

مؤشراتها:

- عدم التنسيق بين السلطات الثلاث
- احتكار القوة الشرعية
- البيروقراطية
- تعديلات دستورية متكررة

2- يرتبط مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري بمفهوم المصلحة العامة.

مؤشراتها:

- حماية الحريات والحقوق، حرية التعبير والصحافة
- انتخابات
- مؤسسات مجتمع مدني، أحزاب سياسية
- مشاركة سياسية مفتوحة أمام الجميع
- شفافية
- تعددية حزبية
- مخططات لبرامج تنموية

3- يرتبط مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري بمفهوم الطبقة المسيطرة .

مؤشراتها :

- سيطرة الحكم في يد أقلية
- هيمنة الحزب الواحد
- طبقة غنية برجوازية
- طبقة فقيرة مهمشة

ثالثا: أهداف الدراسة

لا جدال أن موضوع الدولة يثير كثيرا من التساؤلات ويطرح كثيرا من القضايا في ذهن الباحث، وبمحاولة إسقاط هذا الموضوع من عالم التنظير إلى ما هو واقعي، نجد أنفسنا في مهمة صعبة جدا هي مهمة الباحث في علم الاجتماع والتي يراعي فيها ضرورة معالجة الظواهر كما هي في الواقع مثل أشياء كما أقر ذلك إميل دوركايم

فالدولة من المواضيع التي مازالت تتداخل مع العديد من التحليلات الأخرى كالعلوم السياسية والعلوم القانونية وغيرها من العلوم، ولربطها بالواقع الاجتماعي اخترنا أكبر فئة داخل المجتمع وأكثرها حساسية وهي فئة الشباب وبذلك تسعى الدراسة الراهنة إلى محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم أو مجموعة المفاهيم ومختلف التصورات التي يحملها الشباب عن الدولة من خلال تقديم وصف وتشخيص لمفهوم الدولة وبعض المفاهيم المرتبطة بها مثل (السلطة، المصلحة العامة، الطبقة المسيطرة) من خلال وجهة نظر الشباب.
- التعرف على اتجاهات الشباب نحو النظام السياسي الجزائري، وكذا الممارسة السياسية في الجزائر بشكل عام
- محاولة رصد التراث الأدبي حول مفهوم الدولة

رابعا: أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع

1- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تبحث في المفهوم والتصورات السوسيولوجية التي يحملها الشباب الجزائري عن الدولة باعتبار هذه الأخيرة تمثل قوة اجتماعية – سياسية منظمة تملك سلطة قوية وتعلو قانونا فوق أية جماعة داخل المجتمع، وعلى أي فرد من أفراده، فالدولة تتخذ أشكالا عدة إذ تظهر تارة على أنها دولة حاضنة تحاول حفظ المصلحة العامة داخل المجتمع، وتارة تظهر على أنها جهاز قمعي يحاول فرض الهيمنة على التابعين له وتارة أخرى تظهر في شكل نظام معياري متكامل من القيم العامة في المجتمع وبين هذه الأشكال المختلفة التي تتمظهر فيها الدولة سنحاول البحث عن شكلها وصورتها لدى الشباب الجزائري من خلال فئة الطلبة الجامعيين باعتبارهم الفئة الأكثر مطلبية بشكل أكثر وعي وعقلانية عن غيره من الشباب.

2- أسباب اختيار الموضوع

يعتبر الشباب الفئة الأكثر بحثا عن العمل والسكن والاستقرار والأمن، داخل المجتمع الذي ينتمي إليه، وهو دائما يتطلع وينتظر من الدولة الدعم والرعاية، لكن ما لا يمكن إخفاؤه هو الفشل الواضح في البرامج التنموية التي أطرتها الدولة من أجل دمج الشباب بشكل عام والشباب الجامعي بشكل خاص

فقلة الفرص التي يعاني منها المتخرجون من الجامعة في الجزائر هو في الواقع حديث عن قبول كم هائل من الطلبة وباختصاصات مختلفة دون مراعاة الحاجة الفعلية لسوق العمل وهذا راجع لسوء التخطيط من طرف نخوبات في الدولة غير قادرة على إدارة المؤسسات المسؤولة عن الخدمات والإنتاج

هذه الظواهر التي لا يمكن أن تخفى على عين مراقب تشكل الحقيقة اليومية للدولة والسلطة والنظام والمجتمع والتي تعكس القطيعة التي لا تكف عن التقطع بين الدولة والمجتمع بشكل عام وبين الدولة والشباب بشكل خاص.

وعليه كانت أسباب اختيارنا لهذا الموضوع راجعة إلى ما يلي:

- الاهتمام الشخصي بموضوع الدولة كموضوع من المواضيع الكبرى macro- sociologie في علم الاجتماع السياسي، مما يسمح بزيادة وتوسيع معارفنا في هذا الحقل (علم اجتماع سياسي) والذي يعرف بأنه علم اجتماع الدولة

- الرغبة في التعرف على مفهوم وتصورات الدولة لدى الشباب، خاصة بعد الموجة التي اجتاحت الدول العربية ممثلة في ثورات الربيع العربي ومحاولات إسقاط النظام والتي كانت القيادة فيها لفئة الشباب

- ومن الأسباب الداعية للبحث في هذا الموضوع، كثرة الاتجاهات والميادين المعرفية التي تعالج موضوع الدولة مثل علم الاجتماع السياسي، وعلم السياسة وعلم القانون وعليه فدراسة الدولة كموضوع أو مجال علمي لا يزال يتداخل مع الكثير من التحليلات الأخرى، نتيجة لما ينطوي عليه هذا المفهوم من معان وأفكار متعددة فالدولة تعتبر من المفاهيم التي يرتبط تفسيرها بتفسير مفاهيم أخرى مثل: السلطة، القوة، السيادة والنفوذ والهيبة والمجتمع والسياسة والاقتصاد والنظم، وغيرها من المفاهيم التي تحتاج إلى معالجات دقيقة ما أدى إلى تعدد التعاريف وعدم الاتفاق على تعريف موحد للدولة وهكذا أصبح موضوع الدولة من أهم المواضيع التي لا يمكن الاستغناء عنها.

خامسا: التأسيس المفهومي للدراسة

هناك حدود واهية بين بعض المفاهيم (**المفهوم، التمثلات، التصورات**) والتي تقترب كثيرا مع هدف دراستنا ونود أن نوضح للقارئ أننا نقصد بمفهوم الدولة لدى الشباب تصوراتهم وأراهم حول كيان الدولة وسيتضح ذلك أكثر بعد إدراج أبعاد كل مفهوم على النحو الأتي:

1- المفهوم:

يعني هذا الاصطلاح **رأيا أو مجموعة معتقدات** حول شيء معين، ويمكن تعريفه بالاسم الذي يطلق على الأشياء التي هي من صنف واحد أو الذي يطلق على الصنف نفسه، **واصطلاح المفهوم في علم الاجتماع هو اصطلاح تجريدي لا يمكن اعتباره النظرية الاجتماعية ذاتها بل هو جزء مهم منها طالما أنها تتكون من مجموعة أفكار مترابطة ترابطا منطقيا وجدليا**، إن الأفكار ليست هي أشياء ثابتة غير قابلة للتغيير وإنما هي أشياء ديناميكية تتغير تبعا لتغير العصر وتقدم المفاهيم " (عبد الهادي الجوهري، 1998: 221)

أما إبراهيم مدكور فيقدم مفهوم للمفهوم على أنه مجموعة الصفات أو الخصائص الموضحة لمعنى كلي وعلى أساسه يقوم التعريف والتصنيف (إبراهيم مدكو، 1983 : 189)

إذن فإن "المفهوم مصطلحُ يختَزِن معنًى، لذلك فإن للمفاهيم أوزانًا مختلفة في التحليل السوسيولوجي" (فريديريك معتوق،2012 : 156)

يتضح من خلال التعاريف السابقة أن مفهوم المفهوم يعبر عن مجموعة الآراء والمعتقدات والخصائص والصفات التي تتكون لدى فرد ما حول قضية معينة، ويشير التعريف الأول إلى أن الأفكار ليست أشياء ثابتة مما يعزز موضوع دراستنا حول مفهوم الدولة لدى الشباب لذلك فإننا سنحاول ومن خلال الدراسة الميدانية الوصول إلى مجموعة التصورات والآراء التي تكونت لدى الشباب الجزائري حول موضوع الدولة، وبذلك نجد أنفسنا في تداخل آلي مع مفهوم التصورات

2- التصورات:

يقترب مفهوم التصورات هو الآخر بشكل كبير من هدف دراستنا لأنه وفي اعتقادنا أن كل الشباب يحملون فكرة أو تصور حول موضوع الدولة، "وقد أدخل إيميل دوركايم مفهوم التصورات ليشير إلى رمز يحمل معنى عقليا وعاطفيا مشتركا، بالنسبة لأعضاء الجماعة، وتنطوي التصورات على نظرة معينة للعالم وطريقة التعامل معه، فهي إذن تعبر عن مشاعر وأفكار جمعية تمنح الجماعة وحداتها وطابعها وشخصيتها، ولهذا فهي من عوامل تضامن المجتمع أو الجماعة الاجتماعية" (محمد عبد الرحمن وآخرون،2013: 105)

يظهر من خلال التعريف الذي ذهب إليه إيميل دوركايم أن التصورات فكرة تتبلور في فكر الإنسان لتصبح رمزا في عقله نحو قضية ما وهذا الطرح يرادف ما قدمه قاموس OXFORD حول مفهوم التصورات بأنها "تشكيل لفكرة ذهنية معينة"(oxford learner's Pocket dictionary with illustrations :227)

وعليه يظهر من خلال التعريفات السابقة أن مفهوم التصورات هو مفهوم نظري ذهني يكون على مستوى خيال الفرد حيث يعطي رمز معين في ذهنه حول قضية ما، فإذا ما أَسْقَط ذلك الشخص تصوره في الواقع وبدأ ممارسة معينة في هذه الحالة نكون قد دخلنا في مفهوم التمثلات بمعنى أن التصور سابق على التمثل لأن هذا الأخير يجمع بين التصور والتطبيق أو الممارسة، وهنا نلمس التداخل الكبير بين حدود المفهومين.

3- التمثلات:

"من الناحية السوسيولوجية عبارة عن موقف، اعتقاد، إيديولوجيا، معرفة فردانية و جماعية منفصلة عن المعرفة العلمية والتي تقدم جوانب إدراكية نفسية واجتماعية تكون في عملية تفاعل هذه الميزة قد عرفها فيشير بأنها **واقع** عملية الإدراك الحسي والعقلي التي تحول الأشياء الاجتماعية (الأشخاص، الأفراد، السياقات، الوضعيات) إلى فئات رمزية (قيم، معتقدات، إيديولوجيات) ويعطيها موضعا معرفيا يسمح باندماج جوانب الحياة العادية بإعادة صياغة سلوكياتنا الخاصة في التفاعلات الاجتماعية" (زواوي بن كروم،2013: 09)

أيضا يمكن اعتبار"التمثلات الاجتماعية **واقعا** فريدا من نوعه يدل على رسوخ بنية الوعي الجماعي وطابعه الاستعلائي أو آلة تصنيف الأشخاص والتصرفات أو هيئة وسيطة بين الإيديولوجيات والممارسات، أو شكلا خاصا لفكر رمزي له قواعد تشكيل وانتشار خاصة به" (جيل فيريول، 2011 : 153)

وعليه يظهر معنا ومن خلال التعريفين السابقين أن مفهوم التمثلات يترجم ويفسر ويعيد تشكيل الواقع الاجتماعي الذي يعبر بدوره عن رسوخ الوعي الجماعي لدى فئة معينة من المجتمع بمعنى أن التمثل هو واقع لتصور

ذهني معين، ومن خلال هذا الطرح نود أن نوضح للقارئ أن دراستنا الموسومة تحت عنوان "مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري" تبحث في تصورات الشباب عن الدولة.

4- الدولة:

–لغة: كلمة دولة مشتقة من الفعل دَالَ، يَدُولُ بمعنى تعاقب وتغلب وتبدل، حيث يقول ابن منظور "الدَّوْلَةُ والدُّولَةُ : العُقبة في المال والحرب سَواء، وقيل **الدُّولَةُ بالضم في المال والدَّوْلَةُ بالفتح في الحرب** والجمع دُوَل و دِوَل "ويقول الدَّوْلَةُ بالفتح في الحرب، أن تدال إحدى الفئتين على الأخرى، يقال كانت لنا عليهم الدَّوْلَةُ وبالضم في المال، يقال صار الفيء دُوَلةٌ بينهم يتداولنه مرة لهذا ومرة لهذا" (ابن منظور: 1043)

يظهر من التعريفات اللغوية أن مفهوم الدولة يأخذ معنى التغير وعدم الاستقرار واضطراب الأحوال وتقلبها، وهي بذلك تأخذ نفس المعنى مع ما ورد في القران الكريم «إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله وتلك الأيام نداولها بين الناس» (آل عمران، 14)

أما في اللغة اللاتينية فتشتق كلمة "دولة" من لفظ "ستاتوس" status" التي ليس لها بحد ذاتها معنى دقيقا ومحددا، فهي تعكس حالة شيء ما وتدل على موقف أو وضع معين "(أحمد سعيفان، 2004 : 178)

من التعريف اللغوي لمفهوم الدولة يمكن ملاحظة المعنى المستفاد من كلمة state- état المرادفة لعبارة status التي تشير إلى فكرة "الاستقرار" أي ثبات واستقرار الوضع، في مقابل المعنى المستفاد في اللغة العربية والذي يشير الى "التغيير وعدم الثبات"

–**اصطلاحا:** ظهرت كلمة "دولة" في كتاب الأمير لميكيافللي في العام 1515 وكان ذلك للتعبير عن الكيان الذي يشكل في آن معا إطارا وركيزة للسلطة السياسية وبدأت أوروبا تستعمل هذه الكلمة منذ **مؤتمر وستفاليا 1648** وظهور الدولة القومية، ويشير مفهوم الدولة في اللغة السياسية الشائعة إلى ثلاثة نظم من الوقائع المتميزة

– فالدولة مقابل المواطنين تعني شكلا سلطويا يمارس داخل المجتمع المدني

– الدولة من منظار آخر هي كائن جماعي مجرد، مشخص ومنفصل عن الأفراد في أن تمارس باسمه امتيازات القوة العامة.

– وعلى الصعيد الدولي الدولة تعني المجتمع الشامل المنظم قانونيا في حيز محدد والمشارك مباشرة في السيرورات الخالقة للقانون الدولي فهي شخص من أشخاص القانون الدولي وعنصر مكون للمنظمات الدولية "(حسين ظاهر، 2013 :160)

وعليه يظهر أن كلمة دولة لا تعني فقط السلطة التي تمارس داخل المجتمع فلا يمكن حصر هذا المفهوم في مفهوم آخر، فقد تعرض مفهوم الدولة لكثير من الدراسة والتمحيص من قبل الفلاسفة وعلماء الاجتماع والسياسة والقانون والاقتصاد، وجاءت النظرة حول هذا المفهوم مختلفة حسب المدرسة التي ينتمي إليها هؤلاء

وعليه يمكن وضع التعريف العام للدولة على الشكل التالي"الدولة مؤسسة عليا ترعى شؤون السلطة والقانون على بقعة جغرافية محددة تعرف بأرض الوطن، هذا هو التعريف العام للدولة الذي يرتكز على معادلة ثلاثية تضم **الحكام والناس والأرض** التي تمارس الدولة سيادتها عليها**"** (فريديريك معتوق، 2012 : 76)

كما يمكن تعريفها "أنها شكل مؤسساتي لفرض الهيمنة، تقوم على إقليم وشعب، تحتكر العنف المادي والشرعي، وتقوم بوظائف متعددة: تموين، صحة، تعليم،..." (dominique colas,1997 :87)

أما في الحقل السوسيولوجي فقد اعتبر "**دروكايم** الدولة تعبيرا عن السلطة السياسية"

أما **كابلان ولازويل** فقد عرفا الدولة بأنها "جماعة إقليمية ذات سيادة وربما كان هذا التعريف هو الذي يبرز موضوع عناصر الدولة وأركانها وهي الشعب، الإقليم، الحكومة، الاستقلال، بوصفها المعايير المستخدمة في تمييز الدولة عن الوحدات السياسية الأخرى"

أما **ماكيفر وبيج** " يعرفان الدولة متأثرين بوجهة نظر فيبر بأن الدولة تتميز عن كافة المنضمات أو الروابط الأخرى بأنها تتمتع بحق استخدام القوة العليا والقهر" (عبد العالي دبلة، 2004 : 59)

حيث قدم ماكس فيبر تعريفا متميزا للدولة بأنها "تنظيما عقليا يوفر القيادة الرشيدة التي تسعى إلى استخدام القهر لتحقيق أغراضها، وفي تعريف آخر يعرف فيبر الدولة بأنها مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي، تطالب قيادته الإدارية بنجاح في تطبيقا للأنظمة باحتكار الإكراه أو القهر البدني المشروع (ذات الصفة الشرعية)" (عبد الله محمد عبد الرحمان، 2001 :295)

وبتعريف ماكس فيبر للدولة بأنها تنظيم عقليا يهدف إلى تحقيق الضبط الاجتماعي يظهر جليا أن الدولة من أهم المنظمات السياسية الموجودة في المجتمع ولا يمكن مقارنة أهميتها بأهمية أية منظمة أخرى نظرا لقدرتها القيادية والتنظيمية والإدارية والقانونية في تحقيق الأهداف الكبرى للمجتمع فهي نظام كلي يشرف على أمور المجتمع، ولهذا النظام أحكام وضوابط وقوانين شرعية يطيعها الأفراد ويخضعون لأوامرها.

ويرى **حيدر إبراهيم علي** أن الفكر السياسي الغربي أعطى لمفهوم الدولة معاني ومصطلحات أجملها في

* الدولة كنظام قانوني مؤسسي أو باعتبارها بيروقراطية عامة متجانسة
* الدولة باعتبارها السلطة السياسية أو الحكومة أو مجموعة القيادات أو النخبة التي تؤدي مهام اتخاذ القرار ولها السلطة في النظام السياسي
* الدولة باعتبارها نظاما معياريا متكاملا للقيم العامة
* الدولة باعتبارها الطبقة الحاكمة أو التعبير السياسي عن المصالح العامة (عبد الحليم مهور باشة، 2010: 231)

نلاحظ من تعريف حيدر إبراهيم علي أنه يميل إلى التعريف القانوني للدولة وكذا التعبير الماركسي، فهو يرى أن الجماعة التي تحكم في الدولة هي النخبة والتي لها الحق في اتخاذ القرارات نيابة عن الشعب، كما أنه يرى في الدولة أنها دولة الطبقة بمعنى أنها جهاز للتعبير عن المصلحة الخاصة،

أما الباحث في علم الاجتماع السياسي **برهان غليون**: فهوى يرى بضرورة التمييز بين النظام السياسي ونظام الحكم والدولة، فالدولة مفهوم أوسع من النظام السياسي يشير بالأساس إلى تبلور سلطة عمومية مركزية على رقعة محدودة من الأرض وتأكيد سيادتها تجاه السلطة المركزية المجاورة، مما يفتح المجال لقيام كيان سياسي مستقل قائم بذاته" (المرجع نفسه: 232)

يصور برهان غليون مفهوم الدولة في وجود: الشعب والإقليم وسلطة مركزية ذات سيادة، وهو بذلك يحدد مفهوم الدولة بتوفر أركانها الأساسية.

وتتميز الدولة بعدة صفات أساسية أوردها إحسان محمد الحسن في النقاط التالية:

"1- إن المراكز القيادية والمهنية للدولة غالبا ما يشغلها عدد قليل من الأفراد، وهذا يعني بأن الحكم يكون بيد الأقلية

2- أن لكل دول العالم مجلسا وزاريا يترأسه رئيس الدولة وهذا يدل على أن الدولة لا يحكمها فرد واحد بل تحكمها جماعة من الأفراد

3- أن جميع الدول تدعي الشرعية والسيادة على أراضيها ومواطنيها وشرعيتها تستمد من إطاعة مواطنيها لقوانينها وأوامرها ومن قدرة قادتها في السيطرة على أجهزتها الإدارية

4-قد لا تعتمد شرعية الدولة على مبدأ استعمال القوة والنفوذ بل تعتمد على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة بين الفئة الحاكمة وجماهير الشعب

5- على الدولة أن تهتم برفاهية وسعادة جميع قطاعات المجتمع مهما تكن خلفياتهم الاجتماعية وانحداراتهم المهنية والثقافية، وأن لا تنحاز لفئة أو جماعة اجتماعية ضد الفئات والجماعات الأخرى، فتحيز الدولة لفئة دون الأخرى يؤدي إلى وضعها وعزلتها على الجماهير" (إحسان محمد الحسن، 1999: 296)

وانطلاقا مما سبق يمكن وضع **تعريفا إجرائيا** للدولة كما يلي:

هي مؤسسة عليا تتكون من مجموعة مستقلة ودائمة من الأفراد، يقيمون في إقليم معين، وتربطهم رابطة سياسية مصدرها الاشتراك في الخضوع لسلطة مركزية تملك حق احتكار القوة الشرعية تعمل من خلالها على تحقيق الضبط الاجتماعي.

5- السلطة:

لغة: ج سلطات: تحكم، سيطرة "سلطة الطبقة الحاكمة سيادة، حكم (المنجد في اللغة العربية المعاصرة: 688)

يظهر من خلال ما ورد في قاموس المنجد في اللغة العربية أن مفهوم السلطة مفهوم معياري ينطوي على قدرة فائقة في الاشتراك والتداخل مع مفاهيم أخرى تشير وتشترك في نفس المعنى وتتضح الرؤية أكثر مع المفهوم الاصطلاحي للسلطة.

اصطلاحا: لم يتفق الدارسين والمتخصصين حول تحديد هذا المفهوم اصطلاحا فكثيرا ما يتداخل هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى مثل القوة والنفوذ والسيطرة والحكومة والدولة "حيث نرى أن بعض العلماء استخدم مفهوم السلطة كمرادف بل وبديل في بعض المرات لمفهوم الدولة في حين أن الدولة كيان سياسي يمارس السلطة عن طريق استخدام القوة المشروعة، فالسلطة لا تتوقف على استخدام القوة فقط، بل وعلى شرعيتها أيضا، فرغم أن السلطة تعني في طبيعتها وجود علاقة أمرية بين آمر ومأمور، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن تفرض إرادة طرف على طرف آخر وأن ينصاع هذا الطرف الآخر للأوامر وحسب، عند ذلك تكون العلاقة علاقة قوة يسودها الإجبار والإكراه" (محمود حامد مهمور، 2012 :97 ، 98)

وعليه يمكن توضيح أن السلطة تختلف عن مفاهيم القوة والنفوذ، أيضا هناك سلطة عامة كسلطة رب الأسرة في أسرته، لكن في دراستنا هذه نقصد بمفهوم السلطة ما تؤديه من مدلول سياسي"السلطة السياسية" وانطلاقا من هذا المدخل سنوضح كل من مفهومي السلطة العامة والسلطة السياسية التي تتداخل هي الأخرى مع مفهوم الشرعية وهو المشكل(مشكل مفاهيمي) الذي يواجه الباحث في العلوم الاجتماعية كون المفاهيم متداخلة بحيث لا يمكن التطرق لمفهوم معين دون الإحاطة بكل جوانبه لأجل ضبطه وتحديده

"يعتبر **ماكس فيبر** هو الأول من بين جميع علماء الاجتماع الكلاسيكيين الكبار الذي عزل بشكل واضح جدا مفهوم السلطة والذي عمل جهده لمعالجتها من خلال وجهة النظر المزدوجة القائمة على النشاط المتبادل وعملية الدمج، ومن جهة نظر ثانية، أضاف تحليلا ديناميكيا أو على الأقل مخططا عاما لهذا التحليل كما يلي

أن السلطة تعتبر علاقة غير متناسقة بين فَاعِلَيْن على الأقل، يمكننا أن نعرف هذه العلاقة بأنها قدرة" أ "على إلزام "ب" بفعل ما لم يكن ليفعله من تلقاء نفسه وما يكون مطابق للتبليغات أو التوجيهات الصادرة عن "أ" إن "ب" يستجيب لمبادرات "أ" ورغباته وبشكل أعم لطريقة حياة "أ" (ريمون بودون، 1986 : 372)

يمكن أن نستنتج من التعريف السابق أن السلطة تعني إمكانية تحقيق الولاء والطاعة والانصياع من مجموعة معينة لشخص أو مجموعة أشخاص

ويؤكد هذا الطرح حسين عبد الرحمان أحمد رشوان بأن السلطة هي:"احتمال أن جماعة محددة من الأشخاص تضع كل أو بعض الأوامر النوعية المحددة التي تأتي من شخص أو مصدر معين —وجوهر السلطة عنده الطاعة الاختيارية للأفراد والتوجيهات التي يصدرها الفرد الذي يتمتع بالقوة– حيث يعتبر أعضاء الجماعة أن تحكم السلطة فيهم أمر شرعيا" (حسين عبد الرحمان أحمد رشوان،2007 : 114)

أما عالم الاجتماع بارسونز فيعرف السلطة بأنها قدرة اجتماعية ايجابية لتحقيق الغايات الاجتماعية "(كريم فرمان، 2009 : 09)

نلاحظ من التعريفات السابقة أنه لا يمكن ممارسة السلطة إلا بوجود اتصال اجتماعي، وأن جوهر السلطة هو الطاعة الاختيارية **وهنا تنتهي حدود السلطة العامة وندخل في التحليل المفاهيمي للسلطة السياسية** والتي لا تقوم إلا بالقبول والرضا والاقتناع وهو جوهر الشرعية

حاول عالم الاجتماع الفرنسي (مارسيل غوشيه) أن يجد إجابة على السؤال التالي: "لماذا يقبل إنسان أو مجموعة من الأفراد بأن يقدموا الطاعة والخضوع لإنسان آخر يتمتع بممارسة السلطة، وهو يذهب إلى أن أصل علاقة القبول والطاعة يكمن في طاعة الشخص الذي يشبع رغباتنا في التوصل إلى هدف محدد لنشاطنا وحياتنا" (المرجع نفسه : 09)

إن ممارسة السلطة تقتضي وجود شرط الشرعية من خلال القدرة على فرض إرادة ما وهذا الفَرض يتم بإحدى الوسيلتين فإما أن يتم بوسائل القهر والعنف، وإما أن يتم بوسائل الإقناع الحر وتزداد شرعية السلطة واستقرارها أكثر كلما كان قبولها اختياريا وعن طواعية

"أن السلطة الشرعية هي السلطة التي تتأثر فعاليتها بالميكانزمات التي تعتمدها كالفائدة والمصلحة المتبادلة المشتركة بين قادتها والأشخاص الذين يخضعون لأوامرها ومتطلباتها، فالسلطة قد تقدم المكافأة المادية والمعنوية للأشخاص الذين يقدمون الخدمات لها وتدافع عنهم وقت تعرضهم للمخاطر، وهناك جملة مصالح مشتركة بين أعضاء السلطة وقادتها من جهة والأشخاص الخاضعين لها من جهة أخرى، وهذه المصالح تتجلى في تحقيق الأهداف الجمعية التي تهم مصلحة الطرفين كتحقيق الانتصار العسكري في الحرب أو انجاز خطة اقتصادية أو ثقافية أو صحية يستفيد منها المجتمع الكبير" (عبد الهادي الجوهري، 1998 : 116)

نلاحظ من تعريف عبد الهادي الجوهري أنه ربط السلطة بأشخاص الفئة الحاكمة والفئة المحكومة وبما أن الفئتان تربطهم مصالح مشتركة ففي مقابل ولاء الفئة المحكومة تقدم الفئة الحاكمة خدمات الأمن والاستقرار في البلاد وهو بهذا التعريف يقترب كثيرا من نظرية العقد الاجتماعي ويؤكد هذا الطرح ناظم عبد الواحد جاسور بقوله

"طالما أن سلطة الحكام هي في الجوهر قوة قهر مادية لها مظاهرها المختلفة أن ممارستها تتم بواسطة القواعد القانونية فإن الحكام يبحثون عن كل الوسائل التي يتم من خلالها أن تكون سلطتهم مقبولة من قبل الأفراد، لأن رضا المجتمع على سلطة ما يؤدي إلى إضفاء الثبات والاستقرار عليها وإطاعتها من قبل المواطنين، مما يمنحها شرعية ممارسة السلطة "(ناظم عبد الواحد الجاسور، 2011: 369)

سبقت الإشارة إلى تعريف السلطة العامة بغض النظر عن المجتمع أو الأفراد التي توجد بينهم ولكن ما الفرق بين السلطة العامة والسلطة السياسية؟

"إن السلطة المجردة توجد في كل المجتمعات، **أما السلطة السياسية فإنها لا توجد إلا في الدولة** باعتبارها المجتمع السياسي في أكمل صوره، وهي التي جرى العرف الدولي إلى الاعتراف بها، بوصفها التنظيم الأرقى والأعلى للمجتمعات السياسية" (ربيع أنور فتح الباب متولي، 2013 : 41)

انطلاقا مما سبق يمكن وضع **التعريف الإجرائي** لمفهوم السلطة على النحو التالي: هي **قدرة شخص أو مجموعة أشخاص على السيطرة على إقليم الدولة وعلى المحكومين فيها**، بحيث تبدوا أمام الدول الأخرى في وضع مستمر (مستمرة في مهامها) ومستقر في وضعها (تحقيق الأمن الداخلي والخارجي)، ولها هيبة في الداخل والخارج وبذلك تكتسب القوة أو القدرة على السيطرة على المحكومين التي تظهر في إصدار القواعد القانونية الملزمة للأفراد وتنفيذها باستخدام القوة إذ اقتضى الأمر ذلك، وتنظيم كل ما يتعلق بالمسائل السياسية العامة.

6- الشباب

–لغة: الشباب في لسان العرب المحيط لابن منظور هو الفُتوة والفَتاء بمعنى الحيوية والقوة الدينامية وكلمة شب من شبيب وأن الشباب هو الفتاء والحداثة، وشباب الشيء أوله، وتُجمع على شكل شباب وشبان وشواب" (ابن منظور: 257)

كما يمكن تعريف الشباب كمايلي"مَن صَار في سِن البلوغ ولم يصل إلى سن الرجولة (محمد اللحام، 2007 :388)

–اصطلاحا: "عندما نتكلم عن الشباب دائما ما نتواجه مع سؤال تعريف هذه المرحلة من الحياة ونتذكر مقولة بيار بورديو "الشباب ما هو إلا كلمة فقط"، فحسب بورديو إن الشباب يدل على بنية مصطنعة إيديولوجية بحتة ففي الواقع أن الشباب حقيقة اجتماعية أكثر منها مرحلة انتقالية بين عمرين، سن الطفولة وسن البلوغ"

(Olivier Galland,2011 :01)

إن الحديث عن الشباب دائما ما يتقابل مع إشكالية تحديد المفهوم، وعدم الاتفاق على تعريف موحد وشامل يعود لأسباب كثيرة أهمها اختلاف الأهداف المنشودة من وضع التعريف وتباين المفاهيم والأفكار العامة التي يقوم عليها التحليل السيكولوجي والاجتماعي الذي يخدم تلك الأهداف، لذلك فقد تعددت الاتجاهات النظرية التي تناولت مفهوم الشباب والتي يمكن عرض أبرزها فيما يلي:

6-1-الاتجاه الديمغرافي:

حاول علماء الاجتماع تحديد مفهوم الشباب معتمدين في ذلك على معيار السن في إطار بحوثهم عن التوزيع السكاني لفئات العمر المختلفة التي يتكون منها مجتمع ما، رغم هذا فقد اختلفوا فيما بينهم في تحديد بداية ونهاية هذه المرحلة، بالرغم من أن الاعتماد على معيار السن يمكن اعتباره المعيار الأكثر وضوحا لأنه قابل للقياس والتحديد الواقعي

وقد لخص الأستاذ بوبكر جيملي التوزيع الديمغرافي حول تحديد مفهوم الشباب إلى أربع تقسيمات

الرأي الأول: من 13 إلى 30 سنة :

يقوم هذا الرأي على تقسيم مرحلة الشباب إلى فترتين هما: فترة الشباب الأولى وتبدأ من سن الثانية عشر أو الثالثة عشر وتمتد إلى حوالي سن الواحدة والعشرين، أما فترة الشباب الثانية فتمتد من سن الواحد والعشرين إلى سن الثلاثين

الرأي الثاني: من 15 إلى 30 سنة

وتشمل على مرحلتين: الأولى تنحصر بين سني الخامسة عشر باعتباره سن الرشد كما يحدده القانون والثانية تنطلق من سن الثامنة عشر وتنتهي في سن الثلاثين وتتميز بالحيوية والنشاط والأمل في المستقبل واكتساب قدر معين من الوعي والمسؤولية" (بوبكر جيملي، 2010 : 87 ، 88)

الرأي الثالث: من 15 إلى 25 سنة

وهذا الرأي يمثل حصيلة نقاش المؤتمر الأول لوزراء الشباب العرب المنعقد في القاهرة عام 1969 الذي استعرض مختلف وجهات النظر ليخرج بالتوصية التالية "رى المؤتمرون أن مفهوم الشباب يتناول أساسا من تتراوح أعمارهم بين 15 و 25 سنة انسجاما مع المفهوم الدولي المتفق عليه"(المرجع نفسه: 88)

بالإضافة إلى ذلك فقد "اعتمدت هيئة الأمم المتحدة عام 1980 معيار العمر كمحدد لفترة الشباب، وحددت شريحة الشباب بأنها الشريحة التي تمتد بين 15 – 24 عاما في حين ذهب المؤتمر الإقليمي لدول غرب آسيا الذي أُقيم في العراق عام 1983 إلى أن تُضَم إلى مرحلة الشباب كما حددتها الأمم المتحدة مرحلة سابقة تبدأ من العاشرة، ومرحلة لاحقة تمتد إلى الثلاثين، وعللوا ذلك بأن نسبًا كبيرة ممن يمرون بهذه السن المبكرة أو المتأخرة يدخلون سوق العمل بحكم الظروف الاقتصادية لبلاد المنطقة" (محمد سيد فهمي، 2012 : 128)

نلاحظ من خلال ما ذهب إليه المؤتمر الإقليمي لدول غرب آسيا أن هناك محاولة تمديد لعمر شريحة الشباب وهذا مراعاة للواقع الاجتماعي الفعلي الذي يوجد عليه الشباب والمرتكزات التي ينطلق منها وذلك لأن الشباب في الدول العالم ثالثية تتميز بطابع مختلف بحكم الظروف السياسية والاقتصادية للمنطقة

الرأي الرابع: من 18 إلى 30 سنة

حيث يرى بعض الباحثين في الغرب أن بلوغ سن الرشد أصبح يتأخر عما كان عليه في السابق فيميزون بين ثلاثة مراحل : البلوغ من 12 إلى 18 ، المراهقة من 18 إلى 24 ، ما بعد المراهقة بين 24 إلى 30

حيث تتميز كل مرحلة من هذه المراحل بخصوصيات وسمات نفسية واجتماعية تتفاعل وتتطور لدى مختلف الشرائح لتتجاوز مرحلة الشباب وتصل إلى مرحلة النضج

ترجع الاختلافات بين علماء السكان في تحديدهم لمفهوم الشباب لاختلاف المجتمعات التي ينتمون إليها فالشباب الأمريكي يختلف عن الشباب الإفريقي وشباب القرن الواحد والعشرين يختلف عن شباب القرن العشرين، حيث أصبح هذا المفهوم يشير إلى "وصف التناقض وليس الانتقالات العمرية، والشباب بهذا المعنى هو مفهوم رمزي أكثر مما هو مفهوم مادي" (طوني بنيت وآخرون، 2010 : 421)

يؤكد الطرح السابق أن هناك تمديدا مؤدلجا لمفهوم الشباب في العالم، يختلف باختلاف المجتمعات والثقافات التي ينتمي إليها وكما سبق القول فشباب العالم المتقدم يختلف عن شباب العالم المتخلف

6-2-الاتجاه البيولوجي:

يؤكد هذا الاتجاه على ارتباط نهاية مرحلة الشباب باكتمال البناء العضوي للفرد من حيث الطول واكتمال نمو كافة الأعضاء والأجهزة الوظيفية الداخلية والخارجية في جسم الإنسان، ويعللون ذلك بأن نمو الجسم الإنساني لا يتم بمعدل سرعة ثابتة بعد الميلاد، حيث ينموا سريعا في السنوات الأولى من العمر، وبعدها يبدأ معدل النمو في البطء التدريجي حيث يتوقف تقريبا في سن الواحدة والعشرين إلا بالنسبة للمخ، فإنه يستمر في النمو حتى يصل إلى أقصى درجة في سن الثلاثين، وعلى هذا يحدد علماء البيولوجيا سن الشباب بأنها السن ما بين 16 – 30 عاما، باعتبار أنها الفترة التي تحتوي على أقصى أداء وظيفي للجسم والعقل معا"(محمد سيد فهمي، 2012: 128، 129)

يقترب الاتجاه البيولوجي من الاتجاه الديمغرافي في تحديد مفهوم الشباب وذلك بتأكيده **أن الشباب مرحلة عمرية في حياة الإنسان أو طور من أطوار نمو الإنسان تكتمل باكتمال النضج العقلي والفيزيقي والعقلي**

6-3-الاتجاه السيكولوجي:

يذهب أصحاب هذا الرأي إلى القول أن الشباب حالة نفسية تتسم بالحيوية والنشاط الذهني، وتحمل المسؤوليات واكتساب الخبرات والتحارب، كما أنه يكون أحيانا متمرد ومشاكس ومغامر ومتعجل في اتخاذ القرار"(خالد شعبان: 13) وعليه "فالشباب ليس مرحلة عمرية تتحدد بسن معينة وإنما حالة نفسية لا علاقة لها بالعمر الزمني، فالفرد يعيش شابا بمقدار ما يشعر بالحيوية والحماس والحركة والطموح والأمل في الحياة، وبمقدار ما يستطيع أن يولد في الآخرين الرغبة في العمل والحياة، وحين يخفق في ذلك يشعر باليأس والإحباط والرغبة في الهروب من الحياة وهذه بدايات مرحلة الشيخوخة" (بوبكر جيملي، 2010 : 89)

يؤكد التعريف السيكولوجي أن الفرد يبقى شابا مادام في عملية إنتاج وعطاء مستمرين، إن هذا التعريف لا يقبل تحديد مفهوم الشباب وفقا لمرحلة عمرية معينة أو وفقا للحتمية البيولوجية، وهو ما يمكن ملاحظته في المجتمعات العربية حيث أن الشباب في عمر 25 سنة يعتبرون أنفسهم شباب غير مسؤول، كما أن الأسرة تنظر إلى هذه الفئة أنها مازالت تحتاج إلى رعاية، في المقابل تتسع شريحة الشباب إلى سن 30 – 40 حيث يعرف الفرد خلال هذه المرحلة الاستقرار والنضج العقلي والقيمي والاستقرار الأسري والوظيفي وهو ما يحيلنا إلى الاتجاه الاجتماعي في تحديد مفهوم الشباب

6-4-الاتجاه الاجتماعي:

حاول علماء الاجتماع تقديم تصوراتهم عن الشباب معتمدين في ذلك على طبيعة ومدى اكتمال الأدوار التي يؤديها الشباب "فهم يرون أن فترة الشباب تبدأ عندما يحاول المجتمع تأهيل الفرد لكي يحتل مكانة اجتماعية، ولكي يؤدي دورا أو أدوارا في بناء المجتمع، وتنتهي هذه الفترة عندما يتمكن الفرد من احتلال مكانته الاجتماعية، ويبدأ في أداء أدواره بشكل ثابت ومستقر" (محمد سيد فهمي، 2012 : 129)

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن مفهوم الشباب مرتبط بالدور الذي يؤديه الشخص داخل المجتمع، فحينما يحاول المجتمع دمج الشخص في البناء الاجتماعي ليؤدي دوره ويحتل مكانة اجتماعية تكتمل الشخصية متى ما تحصل على الدور وبذلك ينتقل من فترة الشباب إلى فترة النضج وتحمل المسؤولية، إلا أن هذا التعريف حسب رأي الباحثة يتسم بالنقص لأنه يعطي طابعا سلبيا وحياديا لمفهوم الشباب ذلك أنه ربط مفهوم الشباب بتحقيق غاية ودور في المجتمع، فإذا لم يتمكن الفرد من تحقيق الصيغة النظامية في البناء الاجتماعي والمعروفة عادة بالاستقرار الأسري والمهني بقي ينتمي إلى شريحة الشباب ؟

أما بيار بورديو فيعطي تعريفا نوعيا لمفهوم الشباب فهو يعتبره حقيقة اجتماعية وذلك من خلال عبارته المشهورة "الشباب ما هو إلا كلمة" la jeunesse n'était qu'un mot " وعليه فإنه يبدو حسب رأي بورديو إن الشباب يدل على بنية مصطنعة، بنية إيديولوجية بحتة، بمعنى أن الشباب حقيقة اجتماعية أكثر منها مرحلة انتقالية بين عمرين، سن الطفولة وسن الرشد" (Olvier galland , 2011 : 01)

إن تعريف بيار بورديو يعتبر تعبيرا شاملا وبعبارة صغيرة يعطي دلالات كثيرة، ذلك أنه ينظر إلى الشباب كوحدة اجتماعية تتشابه في المصالح وكذا المطالب، وتختلف من مجتمع إلى آخر باختلاف الظروف التي تعيشها، وقد رفض بيار بودريو التحديد البيولوجي لمفهوم الشباب ذلك لأنه لا يعبر عن الحقيقة الاجتماعية التي تحملها هذه الفئة

وفي الأخير نورد هذا التعريف الذي يجمع بين مختلف الاتجاهات التي عالجت أو حاولت تحديد مفهوم الشباب وهو التعريف الذي نتفق معه في دراستنا هذه: "الشباب مرحلة تحول جسمي وعقلي ونفسي واجتماعي وسياسي تنتهي تدريجيا بالتناسق والانتظام حتى يتم النضج والتفتح وتتبلور الصورة التي تميز الشباب عن غيرهم، ويؤيد تعريف هذا الاتجاه بالقول بأن الشباب في حقيقته حالة أو ظاهرة تنشأ كمحصلة لتفاعل عوامل بيولوجية مع خصائص نفسية في سياق عناصر ومحددات ثقافية اجتماعية باعتبار أن الشباب هو أقصى درجات الحيوية بيولوجيا وفيزيقيا وعقليا ونفسيا واجتماعيا" (فيصل محمد غرايبة، 2009 : 24 ، 25)

حسب هذا التعريف فإن تفاعل العوامل البيولوجية والنفسية والثقافية والاجتماعية لفئة معينة من السكان بحيث تجعل منهم يتشابهون في مجموعة من السمات والخصائص وباكتمال نموهم الجسمي ونضجهم العقلي كانت هذه الفئة شبابا

6-5-التعريف الإجرائي للشباب:

انطلاقا من خصوصية موضوع دراستنا "مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري" ووعيا منا بأن مفهوم الشباب يختلف تماما من حيث التعريف بين ما هو موجود الأدبيات النفسية والاجتماعية وبين المحمول الذي أعطي له في واقعنا الجزائري فقد اخترنا فئة الطلبة لأنها فئة عريضة(فئة من الشباب مازالت في طور الدراسة الجامعية) يمكنها تمثيل الشباب بصفة عامة بحيث أنها قادرة على التحدث ونقل الواقع الذي يربط الدولة بالشباب فالحديث عن الشباب والمسؤولية أو السلطة يجرنا إلى القول أن الشباب يتقلد المسؤولية ويمارس السلطة والسياسة ولكن أي شباب؟ فمعظم الشاب المتخرج من الجامعة لا يتحصل على وظيفة إلى بعد مرور تجربة خمسة سنوات من البطالة كأقل تقدير والواقع يثبت ذلك، وعليه يمكن تبني التعريف التالي:

الشباب هو نتاج المجتمع، بما فيه من نجاحات وإخفاقات، ومن عوامل ومؤثرات، وإرث الحضارة، فالشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل.

سادسا: المدخل النظري للدراسة

باعتبار أن مفهوم الدولة يدرس من زوايا مختلفة كل حسب اهتمامه فإنه يمكن لنا التمييز بين مدخلين معرفيين مختلفين من المداخل الكبرى macro- sociologie في حقل السوسيولوجيا حول مفهوم الدولة وهما **المدخل الماركسي للدولة والمدخل الوظيفي**

1-المدخل الماركسي (ماركس – لينين – غرامشي- بولنتزاس)

1-1-ماركس: لن نكون مبالغين لو قلنا أنه لولا ماركس والماركسية عموما لبقي موضوع الدولة يراوح مكانه في اتجاه أحادي يختزل الدولة في دور مؤسسة حيادية تعمل للصالح العام، ولما عرف هذا الموضوع أهمية مثل التي تحتلها الآن في شتى الاختصاصات المعرفية" (عبد العالي دبلة،2004 :109)

إن المنطق الجدلي لفلسفة الحق عند هيجل ساهم إلى حد بعيد في عملية نشوء الفكر الماركسي إذ يدرس هيجل في مؤلفه "فلسفة الحق" -الدولة والمجتمع- ويعتبر هيجل المجتمع المدني هو ميدان الخاص أو الجزئي أما تعميم المجتمع بوصفه العام أو الكلي فيتوقف على النظام القائم في الحقل السياسي، ويعتبر هيجل البيروقراطية هي الطبقة العامة الشاملة، وجاء نقد ماركس لفلسفة الحق عند هيجل كي يؤكد أن شمولية هذه الطبقة قول زائف وأن الدولة ليست هي المجال المنفصل الذي تتحقق به شمولية وكلية المجتمع، بل إنها **أداة للسيطرة الطبقية**، وعليه فإنها مجال خاص جزئي آخر ولا تمثل العام أبدا"(أرنستو لاكلاو، 1998 : 37)

فإذا كان هيجل ينظر إلى الدولة على أنها تمثل قمة العقلانية والحرية المطلقة وانتصار الفكر على المادة والوحدة على التشتت وأنها تمثل **المصلحة العامة لا المصلحة الخاصة** فالدولة بذلك تكون الحقيقة الأسمى والتعبير عن أرقى القيم، فقد جاء ماركس لضرب جوهر النظرية الهيجلية هذه وقد أدى هذا النقد إلى قلب جميع المفاهيم رأسا على عقب، **ليست الدولة إشارة للحرية بل للاغتراب السياسي، فالدولة لم تتجاوز ولم تبلغ التناقضات التي برزها المجتمع المدني بل أخفتها فالمواطن المفترض به الارتفاع إلى مستوى أعلى يجد نفسه في حالة صراع مع الإنسان هكذا تصبح الدولة السماء المثالية في الوقت الذي تبقى فيه المشاكل الفعلية في الأرض دون حل، وهكذا بدا المفهوم الهيجلي للدولة مفهوما مزيفا وغير واقعي إنه المفهوم البرجوازي للدولة والذي يرفضه ماركس رفضا تاما باعتباره مفهوم يخدم طبقة دون أخرى ويكرس الانقسامات الطبقية داخل المجتمع الرأسمالي**" (عبد العالي دبلة، 2004 :110)

من خلال نقد ماركس لأفكار هيجل عن الدولة، قامت النظرية الماركسية في الدولة على فكرتين أساسيتين

"**الأولى هي أن الدولة ما هي إلا جهاز يعبر عن مصالح الطبقة البرجوازية والحكومة ما هي إلا لجنة لإدارة شؤون هذه الطبقة**، ويشير مفهوم القوة السياسية وفقا لهذا الفهم إلى أشكال السيطرة المنظمة التي تمارسها طبقة معينة لقهر الطبقة الأخرى

أما **الفكرة الثانية** فتنحصر في أن الدولة تحت ظروف معينة في المجتمع الرأسمالي قد تحقق قدرا من الاستقلال عن كافة الطبقات وتصبح القوة الأساسية المؤثرة في المجتمع دون أن تكون أداة تستخدمها طبقة معينة ولقد اتخذ ماركس من الدولة البونابرتية نموذجا لتدعيم هذه الفكرة (أحمد زايد، 2003 : 41)

إذن حسب ماركس فالدولة مجموعة من المؤسسات السياسية الفوقية في تكوين اجتماعي معين وحسب المادية التاريخية لماركس فالدولة نتاج المجتمع في مرحلة من مراحل تطوره التي تظهر فيها التناقضات والتعارض في المصالح بين الطبقات، وبذلك ترتبط الدولة بنمط الإنتاج المسيطر في تلك الفترة التاريخية

وللدولة مجموعة من الخصائص بصرف النظر عن نمطها تنحصر هذه الخصائص في:

* أنها تمارس السلطة وفقا لمبدأ السيادة على إقليم معين وليس وفقا لتنظيم قرابي أو مشاعية بدائية (الدولة هنا نظام للسلطة يختلف عن هذين النظامين ويتجاوزهما)

* إنها تقيم لنفسها قوة عامة مستقلة فهي تجهز نفسها بجهاز عسكري قوي مستقل عن سكان المجتمع الذي توجد فيه

* وهي تفرض شكلا من أشكال الضريبة على المواطنين لتدعيم قوتها وللإنفاق على شؤون الإدارة

* وهي تعمل من خلال مجموعة من الموظفين الرسميين يمتلكون ما للدولة من قوة عامة يتربعون بها على عرش المجتمع مدعين بذلك أنهم يعملون في صالح المجتمع ككل في ضوء إطار من الشرعية وتوجد هذه الخصائص جميعا في أي دولة، ويكون الخلاف بين دولة وأخرى في درجة وطبيعة السيادة وحجم القوة المسلحة ونمط الإدارة والضرائب" (المرجع نفسه: 42 ، 43)

ما يمكن استخلاصه من التحليل الماركسي للدولة أنها مظهر أساسي لصراع الطبقات، فهي هيئة تستغل فيها طبقة لطبقة أخرى تسعى لإعطاء هذا الاستغلال صيغة شرعية قانونية، وعليه فالدولة لا تسعى إلى تحقيق التوفيق والتناسق والاتزان بين الطبقات ولو كان هذا التوفيق ممكن الحدوث لفقدت الدولة دورها.

وانطلاقا من فرضية الطبقات الاجتماعية تم تطوير تصور الدولة مع أنجلز والذي يرى أن ظهور الدولة واختفاؤها مرتبط أساسا بانقسام المجتمع إلى طبقات، يكتب أنجلز لتوضيح هذه الفكرة سنة 1884 في كتابه "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة" أن الدولة ليست أبدية في كل الفترات التاريخية، لقد كان هناك مجتمعات عاشت بدون دولة ولم تكن لديها أية فكرة عن الدولة وعن سلطة الدولة ولكن في مرحلة معينة من التطور الاقتصادي الذي كان بالضرورة مرتبطا بتقسيم المجتمع إلى طبقات، فإن هذا التقسيم جعل من الدولة ضرورة نحن نقترب الآن بخطى سريعة من مرحلة تطور الإنتاج حيث وجود هذه الطبقات سوف تسقط حتما معها، والمجتمع الذي يعيد تنظيم الإنتاج على أساس تجمع حر وقائم على المساواة بين المنتجين سيلقي بآلية الدولة في المكان الذي سيكون، ابتداء من الآن مكانها الطبيعي متحف الأشياء القديمة إلى جانب الخردوات والساطور البرونزي"

(عبد العالي دبلة، 2004 : 111)

إن الدولة حسب انجلز هي نتاج المجتمع عند مرحلة معينة من تطوره، فالدولة هي إفصاح عن أن واقع هذا المجتمع قد دخل في تناقض مع ذاته لا يمكن حله، ثم شهد صراعات موصولة يعجز عن الخلاص منها ولكي لا تقوم هذه الصراعات بين الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنافرة بالتهام بعضها بعضا ويدخل المجتمع في نضال عقيم، لهذا اقتضى الأمر قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع والتي تضع نفسها مع ذلك فوقه وتنفصل عنه أكثر فأكثر هي الدولة (رابح كعباش، 2006: 38)

يشترك أنجلز مع ماركس بأن الدولة هي دولة الطبقة المسيطرة، فالدولة الحديثة هي آلة يستغل بها الرأسماليون العمال الأجراء وهي تظهر إلى الوجود في مرحلة التطور الاقتصادي المتميز بظهور الملكية الخاصة أي ملكية قوى الإنتاج المؤدية إلى بروز طبقات اجتماعية متصارعة.

1-2-غرامشي:

ترك ماركس تراثا يكتنفه نوع من الغموض في مفهومه للدولة، وقد أدى هذا التناقض إلى إثارة جدل فكري خصب في الأوساط الماركسية المعاصرة الكلاسيكية "فقد تخلى غرامشي على الفهم التقليدي للدولة في المجتمع الرأسمالي بوصفها أداة الطبقة البرجوازية لسيطرتها على بقية طبقات المجتمع، بمعنى آخر أداة للقمع وبين من خلال تحليلاته العديدة أن الدولة لا ترتدي دور القوة فقط بل دورا إيديولوجيا أيضا وهو "الهيمنة" وبذلك اكتسب مفهوم الهيمنة أهمية قصوى عند "غرامشي" وبفضله استطاع أن يحلل النظام الرأسمالي في وقته

ربطت الدولة بالنسبة لغرامشي بفكرة الطبقة ولكن ليس بطريقة مباشرة كما اعتادت الماركسية الكلاسيكية، فغرامشي نظر إلى الدولة من زاوية أخرى فهو يرى أنها لا تستخدم القوة لوحدها بل أنها تستخدم الأيديولوجية أيضا، وبهذا تشكل الهيمنة "وبذلك اهتدت الدولة الرأسمالية إلى نوع آخر من ممارسة الضبط يختلف عن الممارسات السابقة التي كانت تقوم على القوة، واعتبر غرامشي أن الهيمنة هي الشكل الطبيعي للضبط، وأن القوة والقهر يسيطران فقط وقت الأزمات، والهيمنة سيطرة يتم اكتسابها بالرضا والإقناع وليس بواسطة قوة طبقة أو جماعة واحدة على طبقات أو جماعات أخرى، واعتبر الدولة في المجتمع الرأسمالي كمنظم للهيمنة وهذا ما كان مفقود في تحليلات ماركس، بحيث لم يتعمق في تحليلاته للعلاقة بين الأيديولوجية والهيمنة وجهاز الدولة" (رابح، 2006 : 51)

إن الدولة حسب غرامشي ليست جهاز للحكم الطبقي وحسب إنها مجال نظمت فيه السلطة وهي "تتضمن إلى حد أدنى الهيئة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، والمؤسسة العسكرية، الشرطة ... ، الدولة هي البناء الكلي للنشاطات الفكرية والممارسة العلمية والتي بها الطبقة الحاكمة لا تبرر وتحافظ على هيمنتها فقط، ولكنها أداة لكسب الرضا لهؤلاء الذين يقومون بحكمهم وهذا يتضمن النظام التعليمي، المدرسين والكنائس.."(انرو قنست، 2001 : 213)

يذهب غرامشي إلى أن نشر الوظيفة الأيديولوجية تتكفل بها فئة المثقفين ويوسع من فئة المثقفين لتشمل مناضلي الأحزاب السياسية والمنظمات الثقافية، ويتم نشر الأيديولوجية عبر وسائل الاتصال، صحافة، كتب ... فهو يرى أنه "حين تنتظم الدولة ويتبلور هيكلها بالاستناد إلى القوى الاقتصادية وضرورات الإنتاج الاقتصادي، فإن الدولة لا تكون مجرد انعكاس فوقي لهذه القوى بل هي أكثر من ذلك أداة للترشيد والعقلنة الاقتصادية، تعمل بمقتضى "خطة" معينة وتقوم بحث الناس وتعبئتهم واستخدامهم ومعاقبتهم وهي بذلك تمثل أداة تعليمية وتثقيفية رئيسية في المجتمع" (نزيه نصيف الأيوبي، 1992 : 10)

وهكذا تصبح الدولة حسب غرامشي تستحوذ على كل النشاطات العملية والنظرية التي تبرز الطبقة المسيطرة وتتولى الحكم وتحافظ على هيمنتها وبذلك تحصل على الشرعية والانقياد من الطبقات الأخرى، "إن الدولة عند غرامشي بهذا المعنى تتشكل من عنصرين يعرفهما بواسطة مفردات زوجية مختلفة رغم أنها متكافئة، مجتمع سياسي ومجتمع مدني، دكتاتورية وهيمنة، سيطرة وتوجيه، قهر وإقناع، حكومة موظفين وحكومة ذاتية، قوة إجماع، سلطة وهيمنة، عنف ومدنية، تنظيمات دولية وجمعيات بداخل المجتمع المدني، سياسة وأخلاق، حقوق وقهر، نظام وانضباط، عنف وقهر، حكومة سياسية دولية وهيمنة أخلاقية وسياسية، كل العناصر الأولى من هذه الأزواج هي بديهيات مترادفات ونفس الشيء ينطبق على العناصر الثانية (عبد العالي دبلة، 2004: 127)

من هنا نلخص إلى أن الدولة حسب غرامشي لم تعد أداة في أيدي الطبقة المسيطرة فقط إنما أكثر من ذلك هي أداة لفرض الهيمنة الأيديولوجية والثقافة والأخلاقية وأما مسألة الصراع فهو صراع سياسي لأجل الاستحواذ على هذا الجهاز، وهكذا فتح غرامشي بتحليلاته الجديدة حوارا واسعا لمفكرين تأثروا بأفكاره من أمثال ميليبند وبولنتزاس وألتوسير

1-3-نيكولاس بولنتزاس:

يعتبر أحد النماذج البارزة في الماركسية الجديدة فيما يخص موضوع الدولة والسلطة السياسية في المجتمعات الرأسمالية حيث يحاول من خلال تحليلاته التي ظهرت في السبعينات تطويرا كيفيا للمفاهيم الماركسية حول الدولة عموما، ونقد لمقولات ملباند خصوصا" (عبد العالي دبلة ،2004 :132)

تتكون الدولة والسلطة من نواة أساسية وكتيمة ومن «بقية» تؤثر الطبقات السائدة عليها، أو تجد منفذا إليها بطريقة غير مباشرة، أي بواسطة السوق هذه الصورة حول الدولة سبق أن سيطرت على مكيافيللي، وهي تكتسب في أيامنا طابعا عصريا وحسب، فالسلطة ليست سوى سانتور، نصفه بشر ونصفه حيوان، يقول بولنتزاس: كيف نستطيع أن نفسر بتصور كهذا ما نتأكد منه يوميا (ليس كفلاسفة، بل كمواطنين عاديين) **اندماجنا اندماجا عيانيا متزايدا في ممارسات دولة تعبر حتى أدق التفاصيل على مصالح خاصة محددة**

يجيب بولنتزاس على هذا السؤال من وجهة نظر ماركسية معينة بقوله: أن الدولة ترجع إلى السلطة السياسية، بقدر ما تصوغ كل طبقة سائدة دولتها حسب إرادتها، وتستخدمها وفق مصالحها، بهذا المعنى يقال أن كل دولة هي دكتاتورية طبقية، هذا الجواب يقوم على مفهوم أدواتي للدولة، يرجع فيه جهاز الدولة إلى سلطتها" (نيكولاس بولانتزاس، 2010 : 08)

إن تعرض بولنتزاس للدولة في المجتمعات الرأسمالية قاده إلى التعرض إلى مفهوم السلطة أي سلطة الدولة التي يعني بها سلطة طبقة محددة تتطابق الدولة مع مصالحها على غيرها من الطبقات الاجتماعية الأخرى ويعتقد بولنتزاس أن لمفهوم السلطة أهمية بالغة في هذا الميدان «الدولة»

رغم أن ماركس، أنجلز، لينين وغرامشي لم يطوروا مفهوما نظريا للسلطة واعتبروا مجال مفهوم السلطة أو النفوذ أو ما يرتبط به من مفاهيم أخرى كمفهوم السيطرة هو مجال العلاقات الطبقية

يلخص بولنتزاس إلى تعريفه للسلطة بأنها "قدرة طبقة اجتماعية معينة على تحقيق مصالحها الموضوعية الخاصة" يعتبر هذا التعريف تعريفا واضحا، حيث يحصر السلطة في إطار عملية الصراع الطبقي يختلف عن بعض تعاريف علماء الاجتماع لأن المنطق ليس واحدا، فإذا كان ينطلق من نفس الأفكار الماركسية التي تربط السلطة بالطبقة فإن العلماء الآخرين والذين ينتمون إلى الاتجاه التعددي الوظيفي يفصلون بين السلطة والطبقات ولا يرون لذلك أي معنى طالما أن المجتمعات الغربية ليست مجتمعات طبقية وأن السلطة لا تتمركز في جهة معينة بل في عدة مجموعات" (عبد العالي دبلة، 2004 : 136)

توصل نيكولاس بولانتزاس في كتابه نظرية الدولة إلى تقسيم الدولة كالتالي:

"يوجد نوع أول من الدولة هو الدولة « الخاصة » أي الدولة التقنية البحتة ذات الوظائف الاجتماعية البحتة، وتوجد أيضا طبيعة أخرى ترتبط بالطبقات وصراعاتها إنها دولة ثانية «ما فوق دولة» أو «دولة في دولة» تضيف نفسها عمليا إلى الدولة الأولى وتربط نفسها بها، هذه هي دولة الطبقات وبالتحديد دولة البرجوازية والسلطة السياسية، التي تلغي أو تدمر أو تفسد أو تغير وظائف الدولة الأولى" (نيكولاس بولانتزاس، 2010: 09) وبهذا تكون الدولة كما وصفها بولانتزاس في الوصف الأول على أنها وحش تظهر مرة بوجه ومرة بوجه آخر

يرى بولانتزاس أن الانتماء الطبقي للقائمين على جهاز الدولة، ليس هو الأساس بالضرورة في تفسير سلوك الدولة وانحيازاتها الطبقية وإنما الأهم في نظره هو تحليل العناصر الهيكلية للدولة الرأسمالية والمنطق الداخلي الذي يحكمها ومن ثم يفسر سلوكها في المديين المتوسط والبعيد لحماية الإطار العام للإنتاج الرأسمالي، ولذلك فهو لا يستبعد أن تنشأ في داخل الطبقة الرأسمالية المهيمنة بعض الصراعات الداخلية، وقد تضحي بعض شرائح هذه الطبقة لصالح شرائح أخرى من الطبقة نفسها، ولكن تظل الدولة في النهاية هي الإطار التوحيدي لكل هذه الشرائح المتنافسة أو المتصارعة" (سعد الدين ابراهيم وآخرون، 2005 : 69)

أي أن المنطق الداخلي للدولة الرأسمالية سيبقي على إدارة المجتمع بحيث يضمن استمرار سيطرة طبقة على باقي الطبقات الأخرى، ولتحقيق هذه الاستمرارية في السيطرة يجب أن تحقق الدولة قدرا من الاستقلال النسبي الذي يمكنها من خدمة وتحقيق مصالحها الخاصة

الدولة عند بولانتزاس هي العنصر التوحيدي في الرأسمالية وعلى هذه الدولة أن توفر التنظيم السياسي للطبقات المسيطرة، ذلك أن فروع الطبقة المسيطرة تتجاذبها مصالح مباشرة متباينة تؤدي إلى بروز المنافسات والضغوط بين شرائحها المختلفة كذلك فإن على الدولة القيام بالتنظيم السياسي للطبقات العاملة لكي لا تسمح لها في ظروف تركيز الإنتاج بتهديد سيادة الطبقات المسيطرة، ولما كانت الطبقات المسيطرة مهددة دائما بالتفتت (لتعدد مصالحها المباشرة والمؤقتة) فإن حماية الدولة تكون ضرورة أساسية للحفاظ على المصالح طويلة الأجل لهذه الطبقات، ولا تستطيع الدولة أن تقوم بهذه المهمة ما لم تتمتع بدرجة من الاستقلال النسبي عن المصالح الخاصة للشرائح الطبقية المختلفة وعلاوة على هذا **فليست الدولة في الواقع كتلة واحدية، بل هي حلبة للصراع والاختلاف**"

(نزيه نصيف الأيوبي، 1992 : 12)

من خلال هذا الرأي الأخير لنيكولاس بولنتزاس عن الدولة باعتبارها حلبة للصراع والاختلاف والذي يعبر عن الفكر الماركسي الكلاسيكي منه والمحدث، نحاول الانتقال إلى توضيح وجهة نظر الاتجاه التعددي الوظيفي الذي يعتبر السلطة نتيجة للتفاوت الطبيعي بين الأفراد تتجسد في الدولة طالما أن المجتمعات الغربية ليست مجتمعات طبقية لا وجود للصراع فيها.

2- المدخل الوظيفي للدولة:

يعتبر الاتجاه الوظيفي أحد الاتجاهات البديلة لدراسة الظواهر الاجتماعية منطلقا من مسلمات ومفاهيم خاصة، حيث ظهر مفهوم الوظيفية مع أفلاطون وهربرت سبنسر، إلا أن أول محاولة علمية ومنهجية كانت مع دوركايم حيث أن الكثير من أعماله تبرز البعد الوظيفي، ونتيجة تبني دوركايم للاتجاه الوظيفي بأسلوب منهجي منظم فقد أطلق عليه اسم أبو الوظيفية في علم الاجتماع

"وإذا كانت الوظيفية الآن تمثل الاتجاه المسيطر في علم الاجتماع وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية فإنها لم تبدأ في الانتشار هناك إلا مع الحرب العالمية الأولى، فالوظيفية كإتجاه نظري قد ظهرت وتطورت في فرنسا وامتدت نحو بريطانيا على يد الانثروبولوجيين الاجتماعيين وعلى رأسهم مالينوفسكي، راد كليف براون وإيفانز بريتسارد وتشكلت واستقرت في الولايات المتحدة الأمريكية وقد شهدت دفعة نوعية خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي" (علي غربي، 2007 : 83)

تعرف الوظيفية منظرين تقليديين ومعاصرين من أهمهم : روبرت ميرتون، وتالكوت برسونز حيث أصبح هذا الأخير مرادفا للوظيفية بكل معنى الكلمة

تتناول الوظيفية قضايا وفرضيات منهجية يمكن اختصارها في ما يلي: المجتمع، التوازن الاجتماعي، النسق الاجتماعي، الوظيفة الاجتماعية، الوظائف الكامنة والوظائف الظاهرة، المعوقات الوظيفية، الفعل الاجتماعي، التكيف، التكامل، تحقيق الهدف... وباختصار يمكن تقديم تعريف ميرتون للوظيفية على أنها "تلك النتائج والآثار التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في نسق معين" (عبد العالي دبلة ، 2004: 87)

"ومن بين العلماء الذين اهتموا بالتحليل السياسي في إطار هذه المدرسة يمكن ذكر دفيد استوان، هارول، لاسويل، جبريال ألموند، روبرت داهل وغيرهم، حيث اهتموا بتحليل النسق السياسي أكثر من اهتمامهم بتحليل الدولة **معتبرين أن الدولة قد ظهرت للتوفيق بين الطبقات وأنها لا تعمل لصالح إحداهما، إنما هي ممثلة لجميع طبقات المجتمع وبالتالي فهي حيادية تعمل على توفير الأمن والعدالة لكل المجتمع"**

(المرجع نفسه: 88)

2-1-مفهوم الدولة عند دوركايم: يرى دوركايم أن مفهوم الدولة هو من جملة المفاهيم الفضفاضة التي كثيرا ما تستعمل من غير أن يتم تحديد مضمونها بدقة، فهو يستعملها تارة للدلالة على المجتمع السياسي في كليته ويستعملها تارة أخرى للدلالة على جزء معين من ذلك المجتمع وحتى في الحالة التي يستعمل فيها بالمعنى الثاني فأن حدوده قد تتسع لتشمل العديد من المؤسسات العمومية التي تندرج في تكوين الدولة، وتكمن وظيفة الدولة حسب دوركايم في إحلال التفكير العقلاني في المجتمع وتنظيمه بطريقة عقلانية، وتزداد أهمية التفكير العقلاني في المجتمع كلما نمت الدولة وتطورت، وليس يعني ذلك أن الدولة هي سبب في وجود روح الجماعة وانتشارها في الجسم الاجتماعي ذلك لأن التاريخ يشهد على وجود مجتمعات سياسية بدون دولة، إذن وظيفة الدولة تكمن في توجيه الضمير الجمعي في الاتجاه الصحيح، لأن غياب مركز القرار العقلاني قد يؤدي إلى تصريف القوة الانفعالية المرتبطة بالضمير الجمعي"(أحمد أغبال، 2012: متوفر على الموقع (http//sophia.over-blog.com/article-104130114.html

2-2- بارسونز تلكوت: يرى أن نشأة الدولة ترتبط بالمسار الذي يجعل من النظام السياسي متميزا عن باقي الأنظمة كما ترتبط أيضا مع النمط الاستقلالي والنمط المؤسساتي والنمط العالمي للمسارات السياسية وقد وصف بارسونز الدولة بأنها ذروة تطور النظام السياسي الذي يتطلب كل العناصر الضرورية للقيام بحركة سياسية فعالة وأن هذه السياسة الفعالة يجب أن تحقق التوازن أي توازن النسق وأن تجعله يقوم بدوره على أحسن وجه بعيدا عن الصراع أو التوترات الاجتماعية وهذا ما يذهب إليه أحد أبرز الوظيفيين سملسر الذي يرى أن هذا النوع من النظام السياسي – دولة – لا يلعب دور المحرك للقوى السياسية والمحدد للطاعات أو الدعانات بل وأيضا دور العامل القادر على تقليص حدة الصراع الاجتماعي" (عبد العالي دبلة،2004 : 89)

فالدولة حسب هذا الاتجاه هي دولة تتمتع باستقلالية إزاء كل الطبقات الاجتماعية الأخرى، هذا فضلا عن اتساع نطاق الحقوق السياسية والاجتماعية والتي يتمتع بها أفراد هذه المجتمعات

3- المقاربة النظرية للدراسة:

بعد هذا العرض الوجيز لأهم الاتجاهات النظرية في دراسة الدولة في علم الاجتماع السياسي يمكن أن نخلص إلى أن لكل مدخل من المداخل السابقة نقاط قوة ونقاط ضعف، وقد حاول كل اتجاه إعطاء تفسيره الخاص لظاهرة الدولة من خلال أيديولوجيته الخاصة، كما حاول كل اتجاه تطوير نقاط ضعفه من خلال خاصية التراكم والتجديد في العلم ويظهر هذا خاصة في المدخل الماركسي حيث نجد ما يعرف بالماركسية الكلاسيكية والماركسية المحدثة

عالج المدخل الماركسي موضوع الدولة بأنه تعبير للمجتمع عن انقسامه إلى طبقات في المقابل نجد الاتجاه الوظيفي ينفي وجود دولة بالمفهوم الطبقي الماركسي، وإنما الدولة حسب هذا الاتجاه جاءت كنتيجة للنظام الديمقراطي الغربي الذي أتاح لجميع أفراد المجتمع فرصة المشاركة في صنع القرارات وبالتالي فالدولة حسبهم هي تعبير عن المصلحة العامة للمجتمع.

أما بالنسبة لدراستنا «مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري» والتي حاولنا فيها معالجة ظاهرة الدولة عالميا ومحليا وبما أن الاتجاهات النظرية السابقة نشأت وتبلورت في المجتمعات الغربية بمعنى أنها عالجت الدولة في المجتمعات الغربية، وفي المقابل فأن ظاهرة الدولة في البلدان النامية والعربية تعتبر ظاهرة حديثة جاءت بعد حصول هذه الدول على الاستقلال وبالتالي فقد اعتمدت أسلوب التقليد والتبعية في بناء الدولة الحديثة أو دولة ما بعد الاستعمار وبالتالي فهي تفتقد إلى نظريات تستطيع فهم وشرح ظاهرة الدولة وبشكل أخص الدولة في العالم الثالث لذلك سنحاول تبني مدخل متعدد الاتجاهات في دراسة ظاهرة الدولة حيث لا يمكن لواحد من هذه الاتجاهات أن يكون توجها نظريا كافيا وملما بدراستنا حول موضوع الدولة وما يرتبط بها من مفاهيم كالسلطة السياسية والمصلحة العامة والطبقة المسيطرة.

سابعا: الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة واحدة من أهم الخطوات في البحث العلمي، لما تمد من تسهيلات منهجية وما توفره من مادة علمية حول الموضوع، و عليه فان التطرق للدراسات السابقة بالعرض والتحليل والنقد ينير طريق الباحث إلى زوايا أخرى في البحث يكون قد غفل عنها

"إن الدراسات التي تناولت مفهوم الدولة من الناحية السوسيولوجية، اي تلك العلاقة الديالكتيكية التي تربط الدولة بالمجتمع قليلة جدا بحيث لا نكاد نعثر على دراسات جادة وذات قيمة علمية وأكاديمية ماعدا بعض المحاولات التي بدأت تظهر إلى الوجود منذ الثمانينات من القرن الماضي، وفي المقابل لقد ركزت كثير من الدراسات على الجانب الاقتصادي أو الدور الاقتصادي للدولة" (عبد العالي دبلة: 2004 ، 04).

وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة لموضوع دراستنا، وجدنا أن الدراسات التي تناولت موضوع الدولة تتخذ طابع اقتصادي تعالج فيه الدور الاقتصادي للدولة أو ذات طابع سياسي تعالج كيفية بناء الدولة وعليه فان الدراسات التي تناولت الدولة من الناحية السوسيولوجية أو الدولة في علاقاتها بالمجتمع قليلة جدا ولذلك فقد اعتمدنا على دراسات مشابهة لموضوع دراستنا أفادتنا في الجانب النظري لأننا لم نتمكن من الحصول على دراسة ميدانية حول موضوع الدولة.

الدراسة الأولى:

1- التعريف بالدراسة

دراسة حسين أحمد علي فروان، **الدولة والتنمية السياسية في اليمن** 1990 – 2004 ، أطروحة دكتوراه العلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، اليمن، 2002

طرح الباحث إشكالية بحثه ضمن مجموعة من التساؤلات على النحو التالي:

– ما هي العوامل والمحددات التي أدت إلى قيام دول يمنية قوية في التاريخ القديم ؟ وكيف انهارت ؟ ولماذا لم تستمر وتتكرر؟ وما هي محددات وعوامل انهيارها ؟

– ما هو دور وطبيعة الأنظمة السياسية التقليدية والاستعمارية، التي حكمت اليمن وعملت على تجزئته وتخلفه منذ انهيار دولته القديمة حتى منتصف القرن العشرين ؟

– ما هي طبيعة التحولات والتغيرات التي تحققت ؟ وما هي نتائجها ؟

2- أهداف الدراسة:

كان هدف الدراسة هو معرفة آلية تطوير قدرة الدولة في اليمن على خدمة المصلحة الوطنية العامة، وأن تكون دولة عصرية تستطيع أن تتعايش وتتفاعل مع العالم الحديث على المستوى الإقليمي والدولي بما يكفل استشراف المستقبل والقدرة على الدفاع عن أمن واستقرار المنطقة العربية

فهم طبيعة العلاقة بين بنية الدولة وخصائصها، وتحقيق التنمية السياسية في المجتمعات العربية ثم محاولة الوصول إلى الكيفية التي تمكن الدولة في اليمن والوطن العربي أن تحقق التنمية لكي تصبح دولة عصرية تتمكن من تحقيق التنمية السياسية، على أساس التعددية والمشاركة السياسية، لجميع فئات المجتمع.

3- فروض الدراسة: جاءت فروض الدراسة كما يلي

- تفترض الدراسة أن هناك علاقة بين طبيعة بنية الدولة ونمط التنمية السياسية في المجتمعات العربية وتحديدًا في اليمن.

- إن حالة التخلف في الوطن العربي(اليمن) هي حالة مرسومة من الداخل والخارج، وليست عفوية أو تلقائية وتعتبر حالة عصية وليست مؤقتة، وأن النهضة والتنمية تستدعي التغير والتحديث للدولة، والنقلة من المجتمع التقليدي إلى المجتمع العصري الحديث، والدولة الحديثة القائمة على الشرعية في علاقة المواطنين بالحكام ومشاركة كافة المواطنين للمصلحة الوطنية العليا.

- أن الأنظمة السياسية العربية بحاجة ملحة للترابط والتكامل على المستوى الداخلي، والقومي، والإقليمي لمواجهة متطلبات العصر بما يحقق للمجتمعات العربية القدرة على التنافس والاستقرار والنمو.

- الدولة والإقليم يتأثران بالمتغيرات الدولية ويلعبان دور في المجتمع الدولي لحفظ الأمن والاستقرار، والتعايش السلمي.

4- وصف الدراسة:

قسم الباحث دراسته إلى مقدمة وإشكالية مبينا أهمية الدراسة وأهدافها ثم فروض الدراسة وكذا المنهج المستخدم في الدراسة متبعا ذلك بستة فصول نظرية، جاء الفصل الأول بعنوان "الدولة والتنمية السياسية في الفكر الاجتماعي" قسمه إلى ثلاث مباحث (المبحث الأول: أدبيات الدولة في الفكر الغربي، المبحث الثاني:أدبيات الدولة في الفكر الاجتماعي لمفكري العالم الثالث، المبحث الثالث: أدبيات التنمية السياسية في الفكر الغربي) أما الفصل الثاني فقد حمل عنوان "مفهوم الدولة" احتوى على ثلاثة مباحث (المبحث الأول: التطور التاريخي للدولة القومية المبحث الثاني: خصائص الدولة الحديثة وعناصر بنائها، المبحث الثالث: وظائف الدولة الحديثة) وقد جاء الفصل

الثالث بعنوان "طبيعة الدولة والتنمية السياسية في الوطن العربي" عالج هذا الفصل أربعة مباحث (المبحث الأول الدولة التقليدية في الوطن العربي، المبحث الثاني: الدولة القطرية وخصائصها، المبحث الثالث: مفهوم وطبيعة التنمية السياسية في الوطن العربي، المبحث الرابع: التنمية والتحديث)

الفصل الرابع كان بعنوان "الدولة والتنمية في اليمن (خلفية تاريخية)" تضمن ثلاث مباحث (المبحث الأول: طبيعة الموروث ومكونات المجتمع اليمني، المبحث الثاني: التحولات البنيوية من 1962 م إلى 1990 م، المبحث الثالث التطورات البنيوية المصاحبة للوحدة اليمنية)

أما الفصل الخامس فقد جاء تحت عنوان طبيعة الدولة والتنمية السياسية في اليمن ركز فيه الباحث على أربعة مباحث (المبحث الأول: البناء الاجتماعي، المبحث الثاني: البناء السياسي، المبحث الثالث: البناء الاقتصادي المبحث الرابع : البناء الإداري)

الفصل السادس حمل عنوان "التحديث والتنمية السياسية في اليمن" تضمن الفصل أربع مباحث: (المبحث الأول تحديث البناء السياسي، المبحث الثاني: تحديث البناء الثقافي والاجتماعي، المبحث الثالث: تحديث البناء الاقتصادي والإداري، المبحث الرابع: معوقات التنمية والتحديث في اليمن)

الدراسة الثانية:

1- التعريف بالدراسة

دراسة الطيب بلوصيف، **المجتمع المدني والدولة – دراسة سوسيو–سياسية "الجزائر"** ، أطروحة دكتوراه العلوم، قسم علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، 2012-2013

إشكالية الدراسة: طرح الباحث إشكالية بحثه كما يلي:

هل ما يتراءى أمامنا من هياكل وتنظيمات مدنية في الجزائر تُعبر حقيقة على المعنى المفترض للمجتمع المدني وكيف تميزت علاقته بالدولة ؟ وهل ما يتناهى إلينا من حركيات وفعاليات تعكس وعيا حقيقيا للمفهوم الذي نحته المجتمع الغربي ؟

وقد اندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

1- كيف تبلور مفهوم المجتمع المدني في الأدبيات السوسيو-سياسية الغربية وما الأسس التي يقوم عليها ؟

2- ما واقع المجتمع المدني في الجزائر ؟ وهل هو نتاج الممارسة الديمقراطية ؟ وهل ساهم في تعزيزها ؟

3- ما هي المكانة القانونية للمجتمع المدني في الجزائر، وما هي معيقات تشكله ؟

4- ما هي سبل تفعيل مؤسسات المجتمع المدني للعب دور أساسي في الحياة السياسية ؟

2- فرضيات الدراسة: جاءت فرضيات الباحث كما يلي:

- يتشكل المجتمع المدني في الجزائر وفق إستراتيجية من الأعلى إلى الأسفل يطورها النظام السياسي من أجل المحافظة على استمراريته
- يكتسب المجتمع المدني قوة شرعيته من السلطة السياسية عوض أن تكتسب شرعيتها منه
- توجد علاقة ارتباطيه بين عملية التحول السياسي ودمقرطة المجتمع المدني باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية في المجتمع
- تتحدد عملية التحول السياسي في المجتمع بناءا على ضغوطات البيئة الداخلية والخارجية

3- منهج الدراسة:

استخدم الباحث في دراسته المنهج التاريخي حتى يستطيع توضيح المحطات الكبرى لتجربة التحول الديمقراطي في الجزائر، كما استخدم المنهج الوصفي الذي يعتمد على الوصف والتحليل لفهم الظواهر وقد وظفه الباحث في دراسته بالتركيز على ماهية المجتمع المدني في إطار تفاعله مع المحيط الاجتماعي – السياسي خاصة في فترة التعددية السياسية

4- أهداف الدراسة:

بما أن الدراسة نظرية فقد هدفت إلى توضيح المضمون العلمي والعملي لمفهوم المجتمع المدني وإبراز دوره الاجتماعي الاقتصادي، ومحاولة الكشف عن حقائقه والغوص في تحليله بمعنى الإطلاع المعمق لطبيعة العلاقة مجتمع مدني – دولة كما وقد هدفت الدراسة إلى عرض جانب من النموذج الجزائري للمجتمع المدني في علاقته بالدولة هذا وقد تطرق الباحث في دراسته إلى مجموعة من المفاهيم الرئيسية والتي تستدعي ضرورة البحث فيها وتحديدها في ضوء الدراسة وقد شملت على المفاهيم التالية (المجتمع المدني، الدولة)

الدراسات السابقة: اشتملت الدراسة على مجموعة من الدراسات وهي:

الدراسة الأولى لـ توفيق المديني تحت عنوان "المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي"

الدراسة الثانية عبارة عن أعمال ندوة فكرية لمجموعة مؤلفين صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"

الدراسة الثالثة بعنوان "المجتمع المدني في الوطن العربي" لأحمد شكر الصبيحي، دراسة صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية

الدراسة الخامسة للباحث عزمي بشارة بعنوان "المجتمع المدني – دراسة نقدية" مع إشارة للمجتمع العربي صدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية

الدراسة السادسة عنوانها "المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال" للباحثة حدة بولافة عبارة عن رسالة ماجستير

5- وصف الدراسة:

قسم الباحث دراسته إلى مقدمة وخمسة فصول عرض الباحث في فصله الأول إشكالية دراسته متبوعة بفرضيات الدراسة ثم قدم أهمة الدراسة وأسباب اختياره للموضوع موضحا الأهداف المرجوة تحقيقها من الدراسة، ثم انتقل إلى تحديد مفاهيم الدراسة مبينا المناهج التي اعتمدها والدراسات السابقة التي تناولها، وقد عالج في الفصل الثاني الإطار السوسيو-سياسي لتطور المجتمع المدني من خلال توضيح مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي، ثم في الفكر العربي ليصل إلى تقديم مفهوم للمجتمع المدني من خلال توضيح خصائصه ومكوناته ووظائفه، في الفصل الثالث يستعرض الباحث الجذور التاريخية لتشكل المجتمع المدني في الجزائر وعلاقته بالدولة مبينا الإرهاصات الأولى لتشكله ثم ينتقل إلى عرض الممارسات السياسية في الدولة الجزائرية خلال مرحلة الأحادية موضحا طبيعة النظام السياسي الجزائري، كما وقد عالج الباحث في فصله الرابع المجتمع المدني في مرحلة التحول الديمقراطي من خلال عرض لعوامل ومؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر، وكذا الأطر القانونية التشريعية للمجتمع المدني في الجزائر بالإضافة إلى عرض عام لهيكلة المجتمع المدني الجزائري، أما الفصل الخامس فقد جاء بعنوان المجتمع المدني في الجزائر بين معيقات التحول والمعيقات الوظيفية وخلص إلى عرض لوسائل تفعيل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، وأنهى دراسته بخاتمة طويلة ضمنها النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات والتي من أهمها أن الديمقراطية لا يمكن أن تترسخ إلا بوجود مجتمع مدني فاعل وحيوي.

6- جوانب الاستفادة من الدراسة:

تم توظيف الدراسة في الجانب المتعلق بالممارسة السياسية للنخب الجزائرية خلال مرحلة الأحادية الحزبية وكذا طبيعة النظام السياسي الجزائري،كما تم الاستعانة بالدراسة في الجانب التأسيسي المنهجي لدراستنا بحكم أنها في نفس التخصص.

الدراسة الثالثة:

1- التعريف بالدراسة

دراسة نوري دريس، **الممارسات الريعية الزبونية السياسية وإشكالية تشكل المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة- مقاربة سوسيولوجية للعلاقة الدولة- المجتمع**، أطروحة دكتوراه العلوم، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد لمين دباغين- سطيف 2 ، الجزائر، 2015- 2016

إشكالية البحث: دارت إشكالية البحث حول مجموعة من الأسئلة كما يلي:

- ما هي معوقات تشكل المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة ؟

ويتدرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية :

- ما هي الشروط التاريخية لتشكل المجتمع المدني ؟

- ما هي الاستراتيجيات والأدوات التي استعملها النظام السياسي الجزائري لإبطال مفعول الحزبية من دون التراجع عنها شكليا و ظاهريا ؟

- ما هي الآليات المستخدمة من طرف النظام السياسي للحفاظ على هيمنته على الاقتصادي في ظل الليبرالية و اقتصاد السوق ؟

- ما هي طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في ظل عدم تشكل المجتمع المدني ؟

2- فروض الدراسة:

يعيق الاقتصاد الريعي والزبونية السياسية تشكل المجتمع المدني في الجزائر.

وقد اندرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- يشجع الاقتصاد الريعي على انتشار الزبونية السياسية، واستقطاب النخب والفئات الاجتماعية على قواعد الولاء الشخصي والمنفعة الشخصية المتبادلة .

- تمر الهيمنة السياسية على المجتمع عبر أحكام القبضة على الاقتصاد وأنماط تراكم الثروة وقنوات توزيع الريع.

- تتميز العلاقة دولة-مجتمع بالتبعية والارتباط بسبب الزبونية السياسية والممارسات الاقتصادية للدولة الريعية

الأدوات المستخدمة في البحث: استخدم الباحث في دراسته المنهج الفيبري للفهم والتأويل، متبعا في ذلك الصيرورة التاريخية لكل من المجتمع المدني العالمي والمحلي، وكذا الصيرورة التاريخية للنظام السياسي الجزائري محاولا الوصول إلى الأهداف التالية:

– تقديم مناقشة نقدية لمفهوم المجتمع المدني والكشف عن قدراته التفسيرية والتحليلية بالنسبة لدراسة الظواهر السياسية وعملية التحول الديمقراطي في البلدان الريعية

– دراسة الوظائف التاريخية للمجتمع المدني

– دراسة الأسباب التي تحول دون تشكل المجتمع في الجزائر

– دراسة الآثار السياسية والاجتماعية للممارسات الاقتصادية للدولة الريعية

– دراسة الآثار الناتجة عن عدم تحقق المجتمع المدني على العلاقة الدولة – المجتمع المدني في الجزائر

3– **وصف الدراسة:** قسم الباحث دراسته إلى مقدمة وسبعة فصول.

الفصل الأول كان بعنوان "موضوع الدراسة" عرض فيه الباحث البناء الإشكالي متبوعا بفرضيات الدراسة مبينا أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع وكذا الأهداف المرجوة تحقيقها من الدراسة، كما وضح المقاربة النظرية والمنهجية التي تبناها الباحث في بحثه، موضحا المجال الزماني والمكاني للدراسة وكذا الأدوات المستخدمة في جمع البيانات أما الفصل الثاني فقد عرض فيه الباحث "التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني" منتهيا بمقاربة سوسيولوجية قارن فيها بين المجتمع المدني– الدولة، وجاء الفصل الثالث تحت عنوان "التحول السياسي في الجزائر المعاصرة الإيديولوجية الشعبوية إلى اليتوبيا الإسلاموية" تضمن هذا الفصل مدخل حول مفهوم العلمنة والعلمانية، ثم انتقل إلى مفهوم العنف في التحليل السوسيولوجي، ثم انتقل إلى التسلط الريعي و اليتوبيا الإسلاموية في الجزائر، ثم انتقل إلى تحليل الشعبوية وتغلغلها في أحضان التعددية السياسية في الجزائر

الفصل الرابع: كان تحت عنوان البراديغم الريعي وإشكالية المجتمع المدني ابرز فيه أهم مفاهيم ومفردات البراديغم الريعي (مفهوم الريع، الريع النفطي، الاقتصاد الريعي، ليصل إلى مفهوم للدولة الرعوية، ثم انتقل إلى نقد البراديغم الريعي من خلال أطروحات كل من (محمد حشماوي ، فتيحة طلاحيت) وفي الأخير انتقل إلى إبراز المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري من 1962 إلى 2000 معتمدا على مؤشر النفط في تقسيمه لمراحل الاقتصاد الوطني

جاء الفصل الخامس بعنوان "الزبونية السياسية في الجزائر" تضمن هذا الفصل مفهوم الدولة الباترومانيالية وأتبعه بمفهوم الزبونية السياسية مركزا على الزبونية السياسية في الجزائر

حمل الفصل السادس عنوان "في أصول الرأسمال الخاص في الجزائر" وقد تناول الباحث في هذا الفصل مدخل حول الدولة الوطنية بعده انتقل إلى الممارسات الاقتصادية للدولة الريعية مبينا أصول الرأسمال الخاص للبرجوازية الوطنية تلتها البرجوازية الوطنية بعد إقرار الليبرالية ثم انتقل إلى آليات إعادة الإنتاج الذاتي، وأنهى فصله بإطالة على القطاع الخاص في الجزائر بعد سنة 2000.

وقد تضمن الفصل السابع نتائج الدراسة فقد توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها بأن هيمنة السلطة السياسية على الاقتصاد هو الأداة الأساسية التي خنقت بها صيرورة تشكل المجتمع المدني ولم تسمح بتكوينه، حيث أن هذه الهيمنة لا تجد مبرراتها فقط في الخيارات الاشتراكية والاجتماعية التي تروج لها السلطة في خطابها، بل إنها أداة من أدوات إعادة إنتاج النظام السياسي والحفاظ على هيمنته وعلى قدرته في مراقبة المجتمع سياسيا، كما أن الطابع الريعي للاقتصاد ساهم في إعادة إنتاج هذه الهيمنة واستمرار الطابع الريعي هو أيضا إنتاج لهذه الهيمنة.

4- جوانب الاستفادة من الدراسة:

تم الاستفادة من الدراسة في البناء النظري خاصة الفصل الرابع من دراستنا والمعنون بسوسيولوجيا الدولة الوطنية حيث تشابهت دراستنا من خلال هذا الفصل مع عناصر كثيرة من هذه الأطروحة وقد أخذنا عنها تقسيم للمراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري من 1962 إلى 2000

كما أن دراستنا تناولت مفهوم الدولة من اليونان وصولا إلى الدولة الجزائرية من 1962 إلى 2000 فإن الدراسة السابقة ركزت على مفهوم وخصائص الدولة الريعية متخذا من الدولة الجزائرية نموذجا للبحث

الدراسة الرابعة:

1- التعريف بالدراسة

دراسة محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه العلوم، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008

إشكالية البحث: تهدف الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية:

- ما هو مستقبل النظام السياسي الجزائري في ظل الثورة الديمقراطية العالمية، وفي ظل استراتيجيات أوروبية تهدف إلى التحكم والسيطرة على الفضاء المتوسطي.

وقد اندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية جاءت على النحو التالي:

- هل ستسمح النخب الحاكمة بتحول النظام السياسي الجزائري إلى الديمقراطية ومن ثمة القبول بمبدأ التداول على السلطة ؟

- ما مدى مساهمة القوى الاجتماعية والسياسية الجزائرية في عملية التحول إلى الديمقراطية ؟

- هل ستحظى المؤسسات الجزائرية بالشرعية والمصداقية اللازمة لإدارة مشروع التحول الديمقراطي والمساهمة في استرجاع السلم المدني ؟

– ما هو دور القوى الدولية، حكومات ومنظمات وكذلك تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إيجاد مناخ يساعد على ازدهار مسار التحول الديمقراطي في الجزائر ؟

– هل ستنجح السياسات المرتبطة بموجة التحول الديمقراطي على تشجيع المجتمع الجزائري للانخراط بشكل فعال في تبني النموذج الديموقراطي ؟

2– فرضيات الدراسة: اعتمد الباحث على أربع فرضيات جاءت بالشكل التالي:

الفرضية الأولى:

نظرا لطبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية التي تضع الكيانات الكبيرة في المقدمة فإنّه من المتوقع أن يخضع النظام السياسي الجزائري لهذه التأثيرات و التي تفرض عليه توسيع دائرة المشاركة الحكم من خلال الضبط الدبلوماسي والاقتصادي وإجبار النخب الحاكمة على فتح الطريق أمام مبدأ التداول على السلطة وتبني النموذج الديمقراطي

الفرضية الثانية:

تنامي قوة المجتمع المدني وتمسكه بحقه في حرية التعبير والتجمع وعدم الانصياع للقهر الذي تمارسه السلطة وظهور رأسمال خاص يدافع عن مصالحه ومكتسباته ومن ثم ظهور تحالفات لقوى اجتماعية جديدة يحتمل أن تكون ذات توجهات ليبرالية تدعمها قوى إقليمية أو عالمية في إطار البرامج الموجهة للمنطقة العربية.

الفرضية الثالثة:

استيعاب السلطة الفعلية للقوى السياسية والاجتماعية الفاعلة وتوظيفها في إطار ما يسمى بديمقراطية الواجهة والديمقراطية الإجرائية وقد تقبل بذلك القوى العظمى والإقليمية لتحقيق مصالحها دون أن ترى خصومها من الإسلاميين والقوميين في الحكم.

الفرضية الرابعة:

استمرار حالة الاضطراب والتمزق والفتن وذلك من خلال استمرار احتكار النخب الحاكمة والعسكري للسلطة وتنامي ظاهرة العنف التي قد تغذيها السياسات الأمريكية بالضغط على القوى الاجتماعية المناهضة لها مما يولد حالة من الاحتقان قد تزيد الوضع تأزما وعدم استقرار.

نلاحظ أن الصياغة التي جاءت بها فرضيات هذه الدراسة تعتبر طويلة نوعا ما ولا تتطابق مع شروط صياغة الفرضيات في علم الاجتماع ويعود هذا إلى طبعة تخصص الباحث (علوم سياسية)

كما وقد اعتمد الباحث في بحثه على مجموعة من المفاهيم شملت: مفهوم النظام، مفهوم النظام السياسي النظام التسلطي، التحولات الديمقراطية، المجتمع المدني.

وقد اعتمد الباحث على المنهج الإستشرافي وهو منهج يسعى إلى التنبؤ بالمستقبل في محاولة منه الكشف عن توجهات التطور المستقبلي للنظام السياسي الجزائري

3- وصف الدراسة:

قسم الباحث دراسته إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

الفصل الأول جاء تحت عنوان: تحليل النظام السياسي الجزائري (62-88)، اندرج تحت هذا الفصل ستة مباحث (1-الجغرافيا والسكان، 2-الثقافة السياسية، 3-المؤسسات، 4-الجماعات، 5-النخب الحاكمة في الجزائر(62-89)، 6-السياسات)

الفصل الثاني بعنوان: أزمة التحول الديمقراطي: وتضمن هذا الفصل هو الآخر ستة مباحث (المبحث الأول بعنوان الأزمة وانهيار شرعية النظام السياسي الجزائري، 2-التجربة الانتخابية ومأزق النخبة الحاكمة، 3-العنف وثقافة الاستئصال، 4-مؤسسات الأزمة، 5-دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الأزمة، 6-السياسات في ظل الأزمة)

الفصل الثالث: كان بعنوان النظام السياسي الجزائري الوضع الراهن و صور المستقبل، وتضمن ستة مباحث (1- ثقافة السلم والمصالحة، 2- دور الانتخابات في إضفاء المصداقية، 3- التحالف الرئاسي حماية للديمقراطية أم غلق للساحة السياسية، 4- النخب الحاكمة والبحث عن التوازن، 5- السياسات في ظل نظام ما بعد الأزمة)

4- جوانب الاستفادة من الدراسة:

بما أن الدراسة كانت في تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية فقد اختلفت عن دراستنا خاصة في الجانب المنهجي إلا أننا اعتمدنا على الدراسة في الجانب النظري فقد تشابهت دراستنا مع هذه الدراسة في الفصل المتعلق بسوسيولوجيا الدولة الوطنية

الدراسة الخامسة:

1- التعريف بالدراسة

دراسة محمد حربي، **التحليل السوسيولوجي لمفهوم الدولة عند ابن خلدون**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2009.

إشكالية الدراسة

كيف أعاد ابن خلدون تفسير التاريخ الإسلامي الذي كان بمثابة المنطلق الرئيسي في تفكيره ؟

2- مناهج الدراسة:

اعتمد الباحث في بحثه على المنهج التاريخي من أجل الوصول إلى بناء تصوير منهجي وسوسيولوجي لمفهوم الدولة عند ابن خلدون، كما استعمل تقنية تحليل المحتوى لبعض الوثائق، واعتمد أيضا على منهج الفهم والتأويل الفيبري الذي يمكننا من معرفة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى حدوث الظواهر الاجتماعية، كما يمكننا أيضا من إدراك المعاني وتفسيرها حيث حاول الباحث في بحثه استخدام هذا المنهج للوصول إلى الأسباب التي ساعدت ابن خلدون في تحديد مفهوم الدولة

3- وصف الدراسة: قسم الباحث دراسته إلى

الفصل الأول: ركز الباحث في هذا الفصل على حياة ابن خلدون و مصادر فكره السياسي جاء بعنوان "حياة ابن خلدون في الدراسة و السياسة" تضمن العناصر التالية (حياته، دراسته، وظائفه، مهامه السياسية، مرحلة التأليف بالجزائر، التدريس والقضاء بتونس، مهامه في مصر،أثاره)

الفصل الثاني: يتعلق بمميزات العصر السياسي، لابن خلدون "المميزات العامة للعصر الذي عاش فيه ابن خلدون السياسية منها والفكرية"

الفصل الثالث:" وكان عنوانه مفهوم الدولة عبر التاريخ" تضمن هذا الفصل العناصر التالية

(أركان الدولة، مفهوم الدولة عند اليونان، مفهوم الدولة عند أفلاطون، مفهوم الدولة عند أرسطو، مفهوم الدولة عند المسلمين، مفهوم الدولة عند الفارابي، مفهوم الدولة عند الماوردي)

الفصل الرابع: وكان حول المفهوم الجديد للدولة عند ابن خلدون وتناول فيه : مفهوم العصبية عند ابن خلدون، الوحدة السياسية عند ابن خلدون، أهمية الاقتصاد في الدولة، الثقافة و العلوم، وأخيرا الدين و الدولة .

الفصل الخامس: بعنوان "كيفية تطور الدولة عند ابن خلدون" عالج فيه: (أطوار الدولة، أجيال الدولة، الدولة والعمران، الدولة و الحضارة، وأخيرا مهام الملك)

الفصل السادس: وكان تحت عنوان "أنواع الحكم وتطور الخلافة الإسلامية وما ألت إليه من تغيرات" عالج فيه العناصر التالية: النظريات السياسية والاجتماعية (صنفها إلى نظرية الحق الإلهي، نظرية العقد الاجتماعي نظرية التنازع والغلبة) وقد صنف الباحث ابن خلدون ضمن خانة أصحاب نظرية الحق الإلهي وذلك انطلاقا من قول ابن خلدون "لأن سبحانه إنما جعل الخليفة نائبا عنه في القيام بأمور عباده ليحملهم على مصالحهم و يردهم عن مضارهم" ،كما يمكن تصنيفه ضمن اتجاه نظرية التنازع والغلبة وذلك حينما تحدث عن طبيعة الاقتتال والاستعصاء الموجودة في طبائع البشر بالإضافة إلى تقريره أن الملك والرئاسة لا يكونان إلاّ بالقوة والغلبة، كما تطرق فيه إلى أنواع السياسات (السياسة الدينية الشرعية، السياسة العقلية) وإلى الدولة الإسلامية

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية :

– إذا كانت العصبية هي التي تشكل اللبنة الأولى في صرح الدولة، فإنها أيضا هي المسؤولة عن التصدع الذي يحتاج الجهاز السياسي للدولة، وهذا يعني أنها تحمل في ذاتها بذور البناء و الهدم.

– إنّ الأطوار والمراحل التي تجتازها مادة العمران وصورته تمر عبر تفاعل مستمر للمعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية نتيجة للانتقال من حياة البداوة إلى حياة التحضر.

وعليه فمن محصلة تصور هذه المجتمعات تنسحب على أطوار الدولة التي تتكيف مراحلها مع تطور السلطة الحاكمة.

– إن الإنتاج الاستهلاكي والاقتصاد القائم على الغزو يعرض كيان الدولة للخطر وهذه النقطة تثير في الأذهان مفاهيم متعددة تتعلق بمفهوم العمل في العالم الثالث وبالاقتصاد والاستعمار في القرن العشرين .

وهذا يؤدي بنا إلى الحقيقتين التاليتين وهما أن الدولة يجب أن تقوم على أساس من القانون، صحيح أن ابن خلدون يفضل نظام الحكم الذي كان سائدا في عهد الخلفاء الراشدين لكنه أيضا أجاز نظام الحكم القائم على خليط من التعاليم الدينية والدنيوية .

4– جوانب الاستفادة من الدراسة:

أفادتنا الدراسة في بناء الجانب النظري حيث تشابهت دراستنا في الفصل الثاني مع هذه الدراسة في فصلها الثالث والذي تناولنا فيه مفهوم الدولة في الفكر السياسي القديم

الدراسة السادسة:

كتاب عبد العالي دبلة: **الدولة رؤية سوسيولوجية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004

تناول الباحث في دراسته التراث النظري حول الدولة بشكل عام والدولة في العالم الثالث بشكل خاص حيث كانت الدراسة مشبعة وغنية جدا بالطرح النظري العلمي، تناول في فصله الأول العلاقة الجدلية التي تربط بين علم الاجتماع السياسي والدولة، حيث دافع الباحث بالدلائل والبراهين على أن علم الاجتماع السياسي هو علم الدولة عكس الطرح القائل أن علم الاجتماع السياسي هو علم السلطة وذلك لأن علم الاجتماع السياسي كعلم للدولة يشمل ضمنيا السلطة، ثم انتقل إلى عرض الخصائص العامة للدولة من خلال البحث في الفكر السوسيولوجي الغربي لمفهوم الدولة وكذا أسباب ظهورها ومكانتها في الفكر الغربي والفكر العربي ليصل إلى نتيجة عامة هي أن الدولة في المجتمعات الغربية لم تمر بنفس المراحل التي مرت بها الدولة في مجتمعات العالم الثالث، ليقرر في الأخير تبني وجهة نظر عالم السياسة العربي بهجت قرني بأن الدراسة النظامية للدولة العربية لا تزال دراسة ناشئة

أما الفصل الثاني فقد عالج موضوع الدولة في المجتمعات الغربية متبنيا في ذلك وجهة نظر الاتجاه التعددي الوظيفي الذي يدافع على فكرة أن الدولة وضعت لخدمة مصلحة الشعب والعمل على تحقيق رفاهيته وسعادته داخل دولته، وأن الدولة تتمتع باستقلالية إزاء كامل الطبقات الاجتماعية، بالاضافة إلى منحها حدود واسعة من الحقوق السياسية والاجتماعية لأفراد مجتمعها، في المقابل عرض الباحث مفهوم الدولة من خلال وجهة نظر النظرية الماركسية التي ترى أن الدولة بنية فوقية تعبر عن مصلحة طبقة غنية مسيطر، كما ترى أن الدولة تحصيل حاصل للصراع الطبقي الموجود في المجتمع من خلال فرض هيمنة أيديولوجية لطبقة برجوازية تحاول الاستمرار والإبقاء على الوضع الطبقي الذي يخدم مصلحتها بالدرجة الأولى

أما الفصل الثالث فقد عالج فيه الباحث مفهوم الدولة في العالم الثالث من خلال وجهة نظر نظرية التحديث تناول فيه الباحث أصول وفرضيات التي تنطلق منها هذه النظرية التي تدعوا إلى ضرورة تبني نموذج غربي والاقتداء به للخروج من وضعية التخلف التي تعاني منها الدولة في العالم الثالث، كما عرض بعض الاتجاهات والنماذج التي تتبنى هذا الطرح ثم قدم الباحث نقد لنظريات التحديث

أما الفصل الرابع فقد جاء تحت عنوان البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في العالم الثالث من خلال وجهة نظر التحديث، عرض الباحث في هذا الفصل المنطلقات النظرية والمنهجية لمدرسة التبعية ثم قدم مجموعة من النماذج التي قدمها بعض الباحثين كحلول نظرية يمكن أن تتبناها دول العالم الثالث للخروج من وضعية التخلف التي تعيشها، وختمت الدراسة بخاتمة اشتملت على أهم النتائج المتوصل إليها والتي من أهمها:

إن الدولة في العالم الثالث يجب أن تتكيف مع الزخم الكبير للتطورات التي يعيشها العالم، وخاصة قضية الديمقراطية واقتصاد السوق وحقوق الإنسان والنظر إلى المستقبل وفق رؤية إستراتيجية واضحة تأخذ بعين الاعتبار مصالحها ومصالح الفضاء المحيط بها، والتعامل مع العولمة باعتبارها واقعا مفروضا عليها ولكن وفق أهدافها ومصالحها الحيوية.

الدراسة السابعة:

كتاب عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة – الاقتصاد والمجتمع والسياسة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004

عالج الباحث في هذه الدراسة تَكَوُّن الدولة الجزائرية الحديثة ودورها في بناء المجتمع وبناء الاقتصاد الوطني وعلاقتها بالمجتمع أو بالتشكيلات الطبقية التي تكونت من خلال مشروع الدولة التنموي الذي أفرز فئات طبقية معينة وهذا في الفترة الزمنية من 1962 إلى بداية التسعينات .

وعليه كانت تساؤلات الدراسة على النحو التالي :

- إلى أي حد استطاعت الدولة الجزائرية بناء مؤسساتها ؟
- إلى أي حد استطاعت الدولة قيادة عملية التنمية والتحديث ؟
- ما هي طبيعة الدولة التي قادت المجتمع والاقتصاد ؟
- ما هي التشكيلات الطبقية التي تكونت خلال هذه الفترة وكيف تكونت وتحت أي ظروف تكونت ؟
- ما هي طبيعة النظام السياسي الجزائري ؟

عالج الباحث مجموعة التساؤلات من خلال ثلاثة فصول

جاء الفصل الأول بعنوان "ظهور دولة ما بعد الاستعمار في الجزائر" عالج فيه الباحث مختلف البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خلال الفترة الانتقالية 62-65 والتي تميزت بضعف البنية الاجتماعية التي خرجت لتوها من فترة استعمارية طويلة، أما البنية السياسية فقد تميزت بالصراعات والحزازات السياسية التي تسعى للوصول إلى السلطة والانفراد بمقاليد الحكم، ثم قدم الباحث وصف دقيق لمسار تكون الدولة ودور الجيش في قرارات الدولة

أما الفصل الثاني فقد حمل عنوان "الدولة الجزائرية الاقتصاد والمجتمع" عالج فيه الأسس الأيديولوجية والنظرية للنموذج التنموي الجزائري مفصلا في الأسس النظرية والأبعاد الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية للدولة في المرحلة البومدينية، ثم عرض توجه الدولة الجزائرية بعد 1978 حيث بدأت بوادر التخلي عن النظام الاشتراكي وبداية ملامح الدخول في النظام العالمي الجدي

أما الفصل الثالث فقد كان تحت عنوان "الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر" تضمن الفصل انتقال الدولة من النظام الاشتراكي نحو النظام الرأسمالي، كما تطرق الباحث في هذا الفصل إلى البناء الطبقي الذي تشكل في الجزائر كنتيجة لطبيعة الحكم السائد حيث فصل الباحث في برجوازية الدولة الوطنية والتي حركت الأحداث لتبني النظام الرأسمالي، كما تطرق الباحث للأزمة التي عاشتها الجزائر جراء الانتقال العشوائي وغير المدروس نحو التعددية الحزبية وتبني منهج الديمقراطية والتي نتج عنها العديد من الأزمات السياسية والدستورية خلال فترة التسعينات.

جوانب الاستفادة من الكتابين:

نشير القارئ إلى أننا اعتمدنا في دراستنا هذه على كتابي الأستاذ دبلة كمراجع أولية وأساسية لسير البحث من المقدمة إلى الخاتمة، ونظرا لعدم إمكانية تحصلنا على أطروحة الدكتوراه ورسالة الماجستير للأستاذ فقد اعتمدنا الكتابين كدراستين سابقتين، حيث استفدنا من الكتابين في توضيح المسار العام للبحث وكذا تم استعمالهم كمراجع في الجانب النظري، وكذا البحث الببليوغرافي.

قائمة المراجع:

-القران الكريم برواية ورش عن نافع

-إبراهيم مدكور، **المعجم الفلسفي**، مجمع اللغة العربية، مصر، 1983

-ابن منظور، **لسان العرب**، إعداد وتصنيف يوسف الخياط، دار لسان العرب، المجلد الأول، بيروت، لبنان

-إحسان محمد الحسن، **موسوعة علم الاجتماع**، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1999

-أحمد زايد، **الدولة – دراسة في علم الاجتماع السياسي**، مكتبة النصر، 2003 .

-أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية عربي انجليزي فرنسي**، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2004

-انرو قنست، **نظريات الدولة**، ترجمة مالك أبو شهيرة ومحمد خلف، دار الرواد، الطبعة الثانية، طرابلس، 2001

-أرنستو لاكلاو، **الماركسية وجذور فكرة الهيمنة والتحرر**، في **ما بعد الماركسية**، ندوة أبحاث فكرية، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى، سوريا، 1998.

-جيل فيريول، **معجم مصطلحات علم الاجتماع**، ترجمة أنسام محمد الأسعد، دار مكتبة الهلال، الطبعة الأولى، بيروت، 2011

-حسين ظاهر، **معجم المصطلحات السياسية والدولية – عربي فرنسي انجليزي–**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2013

-حسين عبد الحميد رشوان، **السياسة والمجتمع – دراسة في عم الاجتماع السياسي–** مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2012 .

-خالد شعبان، **تعزيز المشاركة السياسية للشباب في الحياة السياسية الفلسطينية**، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين

- عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004

-رابح كعباش، **سوسيولوجيا الدولة**، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006

-ربيع أنور فتح الباب متولي، **النظم السياسية، السلطة، الدولة، الحكومة، صورها وأساليبها، الانتخابات أنواعها وتنظيماتها، الحقوق والحريات العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2013

-ريمون بودون وفرانسوا بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة: سليم حداد، محمد المؤسسة الجامعية للدراسات والنش، الطبعة الأولى، 1986

-زواوي بن كروم، **الشباب والعمل في الجزائر-دراسة سوسيولوجية بحي المدينة الجديدة بمدينة وهران**، مجلة الشباب والمشكلات الاجتماعية، العدد الأول، 2013

-سعد الدين إبراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة بيروت، لبنان، 2005

-طوني بنيت وآخرون، **مفاتيح اصطلاحية جديدة – معجم مصطلح الثقافة والمجتمع**، ترجمة سعيد الغانمي المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010

-عبد الله محمد عبد الله عبد الرحمن، **علم الإجتماع السياسي، النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة** دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، لبنان، 2001

-عبد الهادي الجوهري، **قاموس علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998

-علي غربي، **أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية**، الطبعة الثانية، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009.

-علي غربي، **علم الإجتماع والثنائيات النظرية؛ التقليدية المحدثة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

-فريديريك معتوق، **الموسوعة الميسرة في العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2012

-فيصل محمد غرايبة، **العمل الاجتماعي في مجال رعاية الشباب**، دار وائل ، الطبعة الأولى، الأردن، 2009

-كريم فرمان، **في كيفية عمل النظام السياسي- مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في (سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، إيطاليا)**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2009

-محمد اللحام وآخرون، **القاموس عربي عربي –قاموس لغوي عام-**، دار الكتب العلمية ،الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2007

-محمد سيد فهمي، **إدارة الأزمة مع الشباب**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012

-محمد عبد الرحمن وآخرون، **المعجم الشامل لترجمة مصطلحات علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2013

-محمد محفوظ، **تحرير الديني الدولة المدنية طريقا**، مؤسسة الانتشار العربي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010

-محمود حامد مهمور، **علم الاجتماع السياسي**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2012.

-المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق للتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2001

-موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006

-ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2011.

-نزيه نصيف الأيوبي، **العرب ومشكلة الدولة**، دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1992

-نيكولاس بولانتزاس، **نظرية الدولة**، ترجمة ميشيل كيلو، التنوير للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2010

Dominique colas, **larousse dictionnaire de la pensée politique-auteurs**, **notions**, paris, 1997

-oxford learner's Pocket dictionary with illustrations

-Olvier galland, **la jeunesse dans la société**, maison de la chimie, paris, 2011 .

-frédéric lebaron, **la sociologie de A ã Z** ,ed . dunod , paris , 2009

-أحمد أغبال ، **مفهوم الدولة عند دوركايم** ، 26 أفريل 2012، تصفح الموقع يوم 2015/10/06

http// sophia.over-blog.com/article-104130114.html

الفصل الثاني: التراث السوسيو–سياسي لمفهوم الدولة

تمهيد

أولا: تعريف علم الاجتماع السياسي

ثانيا: مجالات وأهداف علم الاجتماع السياسي

ثالثا: علم الاجتماع السياسي بين الدولة والسلطة

رابعا: مفهوم الدولة في الفكر السياسي القديم

خامسا: مفهوم الدولة في عصر النهضة

سادسا: مفهوم الدولة في القرن التاسع عشر

سابعا: الدولة والنخبة

خلاصة

تمهيد

يعتبر علم الاجتماع السياسي علم حديث نسبيا إلا أن تراثه الفكري والعلمي يمتد إلى الحضارات الإنسانية القديمة، ظهر علم الاجتماع السياسي بعد أن استقل في مواضيعه عن علم الاجتماع العام وعلم السياسة وذلك منذ ستينيات القرن الماضي ليهتم بدراسة الظاهرة السياسية في إطارها الاجتماعي، خاصة بعد تعقد المشكلات السياسية والاجتماعية الناتجة عن ارتباط الدولة بالمجتمع

ارتبط علم الاجتماع السياسي بمفهوم الدولة ولمحاولة فهم هذا العلم والإحاطة بجوابه ارتأينا البحث في التراث السياسي والاجتماعي لمفهوم الدولة ومتابعة التطورات الفكرية والعلمية التي تبحث في هذا الموضوع منذ بزوغ الفكر السياسي اليوناني القديم ومرورا بالأفكار المسيحية والإسلامية، وصولا إلى الفكر السياسي الحديث والمعاصر

أولا: تعريف علم ا لاجتماع السياسي

مع بداية القرن التاسع عشر بدأ اهتمام علماء الاجتماع بدراسة النظم الاجتماعية ومدى تغيرها في المجتمع الحديث وخاصة النظام السياسي هذا الأخير الذي يكون على علاقة وارتباط وثيق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وعليه ظهر علم الاجتماع السياسي ليعالج طبيعة البناءات والنظم السياسية في محتواها الاجتماعي"فقد وردت عبارة علم الاجتماع السياسي لأول مرة بشكل رسمي في مرسوم 10جويلية 1962 في فرنسا وساهمت أحداث فرنسا عام 1968 في إعطائه دفعة إلى الأمام وكما يقول ليبست أن عام 1968 يمثل نقطة تحول في علم الاجتماع السياسي كفرع عالمي من فروع المعرفة" (إبراهيم أبراش، 2005: 4)

ونرى أن التداخل بين علم السياسة وعلم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي وغموض هذا الأخير إنما مرجعه حداثته كعلم مستقل قائم بذاته بالتالي فإن علم الاجتماع السياسي هو أحد العلوم الاجتماعية، إلا أنه هناك من ينسبه إلى علم الاجتماع وآخرون ينسبونه إلى علم السياسة فهل علم الاجتماع السياسي فرع من علم الاجتماع العام أم فرع من علم السياسة ؟ وبصيغة أخرى هل المدخل لدراسة علم الاجتماع السياسي مدخل اجتماعي أم سياسي؟ وما الذي يميز علم الاجتماع السياسي عن كل من علم الاجتماع وعلم السياسة؟

الإجابة قد تكون في تعريف فليب برو الذي حاول أن يضع تعريفا مميزا لعلم الاجتماع السياسي

"من خلال عقده نوعا من المقارنات بين اهتمامات كل من علم السياسة وعلم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي كما تساءل عن مدى ارتباط علم الاجتماع السياسي بكل من العلمين الرئيسيين (السياسة) و(الاجتماع) وهذا ما طرحه بالفعل في تساؤلاته المعقدة، عما إذا كان علم الاجتماع السياسي مجرد بعد لعلم الاجتماع أو بالعكس فرعا خاصا لعلم السياسة؟

فلقد رأى في إجابته على ذلك التساؤل ضرورة التخلص أولا من أشكال المنطق واللغة الحرفية، التي تقودنا إلى عقد مقارنات عميقة لا تفيد بشيء على الإطلاق، وإنما يجب علينا عند تحديد ماهية علم الاجتماع السياسي أن نتعرف بوضوح على الأسس الفكرية الخاصة والواضحة لنشأة كل من علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي بصورة مميزة، ومن هذا المنطلق يؤكد برو أن علم الاجتماع السياسي لا يمكن أن يكون مرادفا لعلم السياسة، كما أكد على ذلك علماء السياسة أنفسهم بقدر ما يجب أن نعتبر أن علم الاجتماع السياسي ما هو إلا مجموع مساعد له

وهذا ما جعل برو يوضح طبيعة التداخل بين العلوم الاجتماعية مثل علم الاقتصاد والسياسة والاجتماع حيث يتصور بأن علم السياسة، ما هو إلا جزء من علم اجتماعي أكبر" (عبد الله محمد عبد الرحمان، 2001: 23، 24)

كما أوضح لويس كوزر الاختلاف بين تحديد علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة فكتب يقول أن علم السياسة يدرس نظام وآليات الحكومة والإدارة العامة، بينما علم الاجتماع السياسي يركز على التحليل السوسيولوجي للظاهرة السياسية وذلك من خلال العلاقات المتداخلة بين كل من البناءات السياسية والاجتماعية

فحسب لويس كوزر فإن علم الاجتماع السياسي هو أحد فروع علم الاجتماع يهتم بدراسة الأسباب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة داخل المجتمعات.

أما سار توري فقد اعتبر "علم الاجتماع السياسي بأنه الفرع الذي يدرس العلاقات بين السياسة والمجتمع أي العلاقات بين البناءات الاجتماعية والبناءات السياسية، فيدرس الظواهر السياسية في ضوء البناء الاجتماعي بحيث يصبح الواقع السياسي تابعا للواقع الاجتماعي.

كما أوضح لورد لينجز أن علم الاجتماع السياسي هو علم دراسة السياسة في محتوى اجتماعي– أي يعالج النظام السياسي من منظور سوسيولوجي شامل، أو بعبارة أخرى أنه العلم الذي يقدم النظام السياسي في إطار العلاقة التكاملية مع مختلف النظم الاجتماعية المكونة لبناء المجتمع ككل"(حسين عبد الحميد رشوان، 2012: 56)

أما موريس جانوتيز فقد قدم تعريفين لعلم الاجتماع السياسي هما:

"– **التعريف الشامل**: الذي حدد فيه أن علم الاجتماع السياسي يهتم بدراسة جميع الأسس الاجتماعية للقوة في كافة القطاعات النظامية التي توجد في المجتمع"

ويهدف هذا التعريف أن يوضح مدى اهتمام علم الاجتماع السياسي تقليديا بمعالجة جميع أنماط الحراك ونتائجه على كافة السياسات المنظمة ومن ثم فإن مهمة علم الاجتماع السياسي في ضوء هذا التعريف تركز في دراسة كل من التنظيم الاجتماعي ودراسة التغير الاجتماعي.

–**التعريف الضيق**: الذي حدد فيه طبيعة علم الاجتماع السياسي بأنه العلم الذي يركز على التحليل التنظيمي لكل من الجماعات والقيادات السياسية ومن ثم إن مهمة علم الاجتماع السياسي تتبلور في اهتمامه بدراسة كل من التنظيمات السياسية والأحزاب المختلفة والتنظيمات البيروقراطية الحكومية والتنظيمات القانونية وجماعات المصلحة والعملية الانتخابية وغيرها من التنظيمات السياسية الأخرى التي توجد في حياتنا المعاصرة" (عبد الله محمد عبد الرحمان، 2001: 20،21)

عرف لويس كوسير علم الاجتماع السياسي بأنه "ذلك الفرع من علم الاجتماع الذي يهتم بالأسباب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة على نحو معين في نطاق الجماعات أو فيما بينها ويهتم بالصراعات الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى التغير في توزيع القوة" (إسماعيل علي سعد، 2005: 38)

يتناول هذا التعريف العلاقات بين البناء الاجتماعي والقوة السياسية كذلك دراسة الأسس الاجتماعية للجماعات السياسية المختلفة كما يظهر من خلال التعريف أن كل مجال سياسي هو مجال جمعي، والمجال السياسي ليس مجالا ثابتا بل هو مجال متحرك بالتالي تكون عملية التفاعل المستمر في كل المجالات السياسية أمر ضروري حتى يتحقق التوازن بين مختلف القوى.

أما غاستون بوتول فقد عرف علم الاجتماع السياسي بأنه "غصن تفرع من علم الاجتماع العام وهو تحليل الأنظمة وسائر الظواهر السياسية في علاقتها مع الظواهر الاجتماعية الأخرى وهو يدرسها بوصفها انجازات وتصرفات نوعية للمجتمعات البشرية يمكن ملاحظتها ويدرس كذلك العلاقة بين السلوك السياسي والسلوك الاجتماعي، ويفترض أن كل مجتمع لا بد أن يكون له نظاما سياسيا بمعنى أنه لا يوجد مجتمع يستطيع أن يحقق أهداف الجماعة ويحافظ على بقائه الداخلي دون وجود شكل من أشكال الشرعية" (حسين عبد الحميد رشوان، 2012: 54، 55)

يظهر من خلال التعريف السابق أن علم الاجتماع السياسي يسعى إلى تحديد الطبيعة التفاعلية بين السياسة والمجتمع فهو يتناول النظم السياسية الرسمية وغير الرسمية باعتبارها أجزاء من النسق الاجتماعي وليست وحدات منفصلة وهذا ما يؤكده تعريف آخر "لغاستون بوتول إذ يذهب إلى أن علم الاجتماع السياسي هو ذلك العلم الذي يهتم بتحليل طبيعة الأنظمة السياسية والظواهر السياسية في علاقتها بالنظم والظواهر الاجتماعية" (شعبان الطاهر الأسود، 2001 :20)

يعرف توم بوتومور "علم الاجتماع السياسي بأنه العلم الذي يعنى بدراسة القوة في إطارها الاجتماعي ويقصد بالقوة قدرة أحد الأفراد أو الجماعات الاجتماعية على ممارسة هذا الفعل من اتخاذ وتنفيذ القرارات ويضيف بوتومور أن تحقيق ذلك يكون في مصلحة أو معارضة الأفراد والفئات والجماعات الأخرى"

(حسين عبد الحميد رشوان، 2012 :65)

إن مفهوم القوة مفهوم رئيسي يرتبط بمفاهيم أخرى، تندرج جميعا تحت مجال علم الاجتماع السياسي وذلك مثل السلطة والنفوذ والعنف والسيطرة، إذن فعلم الاجتماع السياسي هو ذلك العلم الذي يهتم بمجموعة من القضايا الأساسية المتعلقة بالسلوك السياسي داخل المجتمع الإنساني، فتتكون بذلك ظواهر سياسية ذات طبيعة مجتمعية وتدخل بالتالي في إطار اهتمامات علم الاجتماع بصفة عامة وعلم الاجتماع السياسي بشكل خاص وذلك بهدف دراستها وتحليلها وفهمها.

أما عالم الاجتماع السياسي موريس دوفرجيه فيذكر في كتابه sociologie politique أن "علم الاجتماع السياسي كعلم للدولة إنما يعني ما نقصد به في المفهوم المتعارف عليه الآن في الحياة العادية بكلمة "سياسة" وتعريف علم الاجتماع السياسي بأنه "علم الدولة" إنما يعني ربط هذا العلم بصورة الدولة الحديثة، على أساس أنها آخر صورة تاريخية للمجتمع السياسي أي "الدولة القومية"، فمصطلح "الدولة " يعني تمييز نوع واحد من التجمعات الإنسانية أو من المجتمعات على وجه الخصوص وإعطاء علم الاجتماع السياسي هذا المعنى أي "علم الدولة " يضعه ضمن تصنيف العلوم الاجتماعية التي تقوم على طبيعة المجتمعات محل الدراسة" (محمد السويدي : 13،14)

يظهر من خلال ما تقدم أن هناك تعاريف كثيرة لعلم الاجتماع السياسي، فتعريف العلم ليس بالمهمة السهلة خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية والتي تتميز بطبيعة مرنة وغير مستقرة لذلك سنختار التعريف التالي كأفضل التعاريف والتي تتماشى مع موضوع بحثنا: "**علم الاجتماع السياسي هو العلم الذي يدرس طبيعة التفاعل العلمي والديالكتيكي بين الدولة والمجتمع**، أي يدرس الفعل ورد الفعل والتجاوب المنطقي بين أجهزة المجتمع من جهة ومؤسسات الدولة من جهة أخرى، فمؤسسات الدولة بأنواعها المختلفة إضافة إلى الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة والأيديولوجيات السياسية التي تظهر في المجتمع لها علاقة وثيقة بالمجتمع الذي توجد فيه وتتفاعل معه، وهذه العلاقة تتجسد بالوظائف التي تقوم بها المؤسسات السياسة للمجتمع من حيث إدارته وحكمه والسيطرة عليه وتوجيه فعاليته ونموه وتطوره في خط معين، **فلولا وجود المجتمع لما ظهرت الدولة** ولما ظهرت المؤسسات والأيديولوجيات السياسية بأنواعها المختلفة" (إحسان محمد الحسن، 2005: 14)

ثانيا: مجالات وأهداف علم الاجتماع السياسي

1- مجالاته: تعددت المجالات التي يبحث فيها علم الاجتماع السياسي، خاصة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين والتي يمكن استخلاصها من خلال التطورات الحديثة سواء في الدول المتقدمة أو النامية.

1-1-المجالات التقليدية:

اهتم كل من "ينهارد بندكس" و "سيمور ليبست" بتوضيح الفروق بين مجالات الاهتمام في علم السياسية ومجالات الاهتمام في علم الاجتماع السياسي وذلك في أن علم السياسة يبدأ بدراسة الدولة وكيف تؤثر على المجتمع في حين أن علم الاجتماع السياسي يبدأ في دراسة المجتمع وكيف يؤثر على الدولة

ومن أبرز القضايا التي يهتم بها علم الاجتماع السياسي:

–المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي والقوة الاقتصادية وتأثيرها على صنع القرار السياسي

–دراسة أيديولوجيات الحركات السياسية وجماعات المصلحة وجماعات الضغط

–دراسة الأحزاب السياسية ودورها في ترسيخ قيم الديمقراطية الحديثة

–دراسة الحكومة والقوة والسلطة ومشكلات البيروقراطية بالإضافة إلى دراسة الأوليجاركية والمظاهر السيكولوجية المرتبطة بالسلوك السياسي

–دراسة منضمات المجتمع المدني ودورها الوسيط بين المواطنين والسلطة

–"الدراسات المقارنة للنظم السياسية بالإضافة إلى التحليلات التاريخية المقارنة للعديد من النظم التاريخية المعاصرة والتقليدية التي ظهرت بالفعل في المجتمعات البشرية السابقة.

وتكشف لنا هذه المحاولة التصنيفية لمجالات وميادين علم الاجتماع السياسي كما حددها كل من بندكس وزميله ليبست عن أهم الموضوعات والقضايا التي اهتم بها هذا العلم حتى منتصف القرن العشرين تقريبا" (عبد الله محمد عبد الرحمان، 2001 : 61).

1-2-المجالات الحديثة:

من العلماء الذين أسهموا في تحليل الكثير من الظواهر السياسية في المجتمعات الحديثة "ماكس فيبر" والذي تناول في إسهاماته قضايا هامة مثل السلطة ونماذجها المختلفة والعلاقة بين السلطة والبناءات السياسية المختلفة وهكذا تزايد مجال اهتمامات علم الاجتماع السياسي للعديد من القضايا والمشكلات السياسية التي تؤثر في النظام الاجتماعي العام مثل:

"– التنشئة السياسية

– الوعي السياسي

– التنمية السياسية

– الصفوة أو النخبة

– الحريات السياسية، والأقليات، وجماعات الضغط ومختلف الجماعات السياسية

– السياسة الدولية في النظام العالمي الجديد، وأثرها على السياسات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، المحلية والقومية

– الرأي العام" (محمود حامد مهمور، 2012 : 34)

2 - أهداف علم الاجتماع السياسي:

لكل علم أهداف محددو وواضحة يسعى لتحقيقها، وعلم الاجتماع السياسي كعلم مستقل بذاته له أهداف يسعى إلى الوصول إليها نذكر منها:

2-1-محاولة التنظير والوصول إلى القوانين والتصورات العامة والأفكار المجردة التي من شأنها أن تعزز مكانة هذا العلم بين العلوم الاجتماعية المختلفة

2-2-"يسعى علم الاجتماع السياسي لتبني المناهج السوسيولوجية التي يستخدمها علماء الاجتماع في مختلف تخصصاتهم عند دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية، وذلك لدراسة الظواهر والنظم والأنساق السياسية وتحليلها تحليلا سوسيولوجيا، كما يسعى جاهدا لاستخدام طرق وأدوات جمع البيانات السوسيولوجية المتعددة

2-3- يركز علم الاجتماع السياسي، كغيره من فروع علم الاجتماع، على دراسة الظواهر والعمليات والأنساق السياسية، وذلك من حيث بناءاتها ووظائفها في إطار المجتمع ونوعية الترابط أو التداخل الذي يحدث بين هذه الأنساق، أو إلى أي حد يمكن أن تقوم بمهامها ووظائفها أو غاياتها المتعددة، ومعرفته الأسباب التي تؤدي إلى الخلل الوظيفي لهذه الأنساق، وما علاقة ذلك بطبيعة البناء النسقي للنظم السياسية وإستراتيجيتها وأهدافها بصورة عامة" (المرجع نفسه: 35)

2-4- يسعى علم الاجتماع السياسي لدراسة العلاقات المختلفة بين النسق السياسي وبقية الأنساق الاجتماعية الأخرى حيث لا يمكن فصل ما هو سياسي عن ما هو اقتصادي أو ديني أو قانوني أو تربوي وغيها من الأنساق والأبنية الاجتماعية المختلفة ومن خلال دراسة العلاقة المتبادلة بينهم يمكن تحديد أهداف ووظائف النسق السياسي

2-5- يدرس علم الاجتماع السياسي التغير المستمر الذي يمس النظم السياسية المختلفة كأجهزة الدولة والسلطة ونظام الحكم، والهياكل العامة للأحزاب السياسية وتكونات المجتمع المدني، والتغير في السلوك السياسي للمواطنين وعمليات التمثيل ولانتخاب وغيرها من عمليات التغير على مستوى المكونات البنائية والوظيفية للمؤسسات والنظم السياسية

2-6- يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة وتحليل التغيرات المستمرة على نوعية الأيديولوجيات السياسية المختلفة لمعرفة خطوطها وأطرها العامة ومدى تأثرها على النسق السياسي في إطار البناء الاجتماعي العام

2-7- يسعى علم الاجتماع السياسي لدراسة قضايا ومشكلات التنمية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التنمية الشاملة، وبذلك فهو يدرس قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية كذلك يدرس عملية بناء

الديمقراطية في المجتمعات، كما يتناول بالدراسة عمليات ترشيد السلطة وتمايز وتنوع الوظائف السياسية ومدى مشاركة المواطنين في العمليات السياسية وفي صنع وتنفيذ القرار السياسي

2-8- يهدف علم الاجتماع السياسي لدراسة النظم السياسية التي عرفتها المجتمعات البشرية خلال مراحل وعصور مختلفة وعلاقة ذلك بالواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي يوجد في مجتمعات معينة وذلك من خلال إجراء الدراسات المقارنة بين النظم السياسية

ثالثا– علم الاجتماع السياسي بين الدولة والسلطة:

هناك مفهومان يتصارعان حول الاستحواذ على مضمون علم الاجتماع السياسي، يدعي الأول أن علم الاجتماع السياسي هو علم الدولة والثاني يدعي أنه علم القوة والسلطة، وبالرغم من تأكيد العالميين الفرنسيين جورج بوردو وموريس دوفرجيه وميلهما إلى أن علم الاجتماع السياسي هو علم السلطة، إلا أن المفهوم الأول الذي يرى أن علم الاجتماع السياسي هو علم الدولة لا يزال له مناصرون ومن أكثر المناصرين لهذا الاتجاه الألماني جورج يللينك والفرنسي مارسيل بريلو" (عبد العالي دبلة، 2004: 41)

وهكذا نلاحظ اختلاف بين المهتمين بعلم الاجتماع السياسي، فهل هو علم يقوم بدراسة الدولة وهل يمكن أن نسميه بعلم الدولة ؟ أم أنه علم يهتم بدراسة السلطة والقوة والحكومة ؟

1- علم الاجتماع السياسي هو علم الدولة:

يمكن أن نعتبر هذا المفهوم هو الأقدر والأقرب إلى الحس العام، يمكن إرجاعه إلى أرسطو الذي كانت السياسة بالنسبة له تعني حكومة المدينة التي كانت تشكل حينه الدولة" (موريس دوفرجيه،1991: 19)، ومع تطور مفهوم الدولة سواء من ناحية المفهوم أو الواقع السياسي" والتي تشير إلى فئة خاصة من التجمعات البشرية أو المجتمعات والتي تحمل معنيان علميان هما أولا: (الدولة – الأمة) وثانيا: (الدولة – الحكومة) ويشير المعنى الأول إلى المجتمع القومي وذلك النوع من المجتمعات التي ظهرت مع نهاية العصور الوسطى، أما المعنى الثاني (الدولة – الحكومة) فيدل على الحكام أو قادة المجتمع وهذا ما يجعل تعريف علم الاجتماع السياسي مرادفا إلى علم الدولة سواء أكان هذا العلم يهتم بدراسة دولة – الأمة أو دولة – الحكومة (عبد الله محمد عبد الرحمان، 2001: 28)

لقد دافع هذا الاتجاه وساهم في تطوير فكرة علم الاجتماع السياسي كعلم للدولة رجال القانون خاصة جورج يلينك في ألمانيا ثم مارسيل بريلو في فرنسا وجان دابان في بلجيكا ودافع عنه كذلك علماء الاجتماع في الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية، إذ كانوا يعرفون علم الاجتماع السياسي على أنه علم الدولة وهم يجعلون منه جزءا

من مجمل التطور الاجتماعي، الذي تحكمه برأيهم قوى الإنتاج وعلاقات الملكية بشكل أساسي" (موريس دوفرجيه، 1991: 20) "فلقد احتلت الدولة في فكر هؤلاء مكانة خاصة ذلك أنها الميدان الذي تتم فيه النشاطات السياسية وهذا ما دفع "موريس هوريو" أن يسميها مؤسسة المؤسسات باعتبارها المؤسسة العليا أو النهائية" (عبد العالي دبلة، 2004 : 42)

هكذا فالدولة كانت ومازالت من أهم المواضيع في علم الاجتماع السياسي وفي صلب نقاشاته، وقد زاد اهتمام علماء الاجتماع بموضوع الدولة بشكل أكبر في السنوات الأخيرة وفي هذا الصدد يقول عالم الاجتماع الفرنسي "لابساد إن ظل الدولة شبه موجود في البحث السوسيولوجي، فهي على السواء أهم مرجع للطلب الاجتماعي وأكبر زبائن علم الاجتماع وهي التي تنظم وتدبر معظم الهيئات التي تبيع الطلبات السوسيولوجية أو تلك التي تشتريها وهكذا نجد مجددا الصورة القديمة عن علم الاجتماع من حيث كونه علم الدولة" (المرجع نفسه: 42)

ويسود مفهوم علم الاجتماع السياسي كعلم للقوة والسلطة لدى غالبية الكتاب السياسيين والاجتماعيين وعليه فقد واجه التعريف الأول أي علم الاجتماع السياسي كعلم للدولة الكثير من الانتقادات لأن تقديم هذا التعريف بهذا الشكل إنما يربط علم الاجتماع بنمط وشكل الدولة الحديثة وهذا التحديد له يجعله يقوم على دراسة نظم سياسية ودولا قومية بعينها في إطارها المحلي

2- علم الاجتماع السياسي هو علم للسلطة:

هناك عدد كبير من المؤلفين يقرون أن مفهوم علم الاجتماع السياسي هو علم السلطة والحكومة والولاية "فنجد معظم المفكرين المعاصرين يرجعون كل نشاط سياسي إلى فكرة السلطة ونذكر من أشهر هؤلاء لازويل وداهل بالولايات المتحدة الأمريكية وبيردو ودفرجيه وآرون بفرنسا، ويعبر عن ذلك روبرت داهل بقوله أن النظام السياسي هو عبارة عن مجموعة من العلاقات الانسانية المتداخلة تتسم على وجه الاستقرار بقسط معتبر من الحكم أو السيطرة أو السلطة" (جان بيار كوت وجان بيار موني، 1985: 12) هذا التعريف يرتبط بظاهرة السلطة وترفض ضمنيا نظرية سيادة الدولة، "وبكلام أدق تعتبر السلطة في الدولة مختلفة مسبقا عما هي في المجموعات الإنسانية الأخرى، وإذا أظهرت الدراسة المقارنة للسلطة في سائر المجموعات الإنسانية بعض الفوارق في الواقع، فإنها تسمح بإلقاء الضوء عليها في هذا الصدد يعتبر علم الاجتماع السياسي مساويا علم السلطة أكثر عَمَلاَنية من مفهوم علم الاجتماع السياسي كعلم للدولة، إذ أن المفهوم الأول يترك إمكانية التفحص العلمي لطبيعة السلطة في الدولة متاحة"(موريس دوفرجيه، 1991: 21)، فهو من وجهة نظرهم علم الحكم والسلطة في جميع المجتمعات الإنسانية

وليس قاصرا على المجتمع القومي فقط، إذ يجب الاهتمام بدراسة السلطة في جميع التجمعات البشرية مع الأخذ في الاعتبار طبيعة الفوارق الشكلية والصورية التي تظهر عليها أنماط السلطة

يعتبر ميكيافلي من أوائل المفكرين الذين فصلوا السياسة عن الأخلاق، فبعد معايشته لأحداث الصراع بين حكم أسرة مدتشي بفلورنسا أقر أن الشهية الوحيدة لرجل السياسة تكمن في السلطة، وأن أساس الدولة هما القوة والحيلة، وعليه اعتبرت آراءه أرضا خصبة لنمو وتطور السياسة الواقعية، هذا ما دفع العلامة غاستون بوتول إلى القول أن ميكيافلي هو المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع السياسي" (عبد العالي دبلة، 2004: 44) بعده جاءت أفكار ماكس فيبر عن السلطة حيث تعرض لموضوع السلطة بتفصيل شديد واعتبرها بؤرة كل نشاط سياسي يحدث في المجتمع ومن ثم أصبح علم الاجتماع السياسي في الغرب يعرف بأنه علم السلطة والقيادة ويستحوذ على أفكار أغلب علماء السياسة وعلماء الاجتماع السياسي، إن الانتقاد الرئيسي الذي تم توجيهه لأصحاب هذا الاتجاه هو "مغالاته في الشمولية، فإذا كان علم الاجتماع السياسي يدرس كل أشكال السلطة فلم يعد هناك فرق كبير بينه وبين علم الاجتماع العام مادامت كل جماعة بشرية لا تخلوا من فكرة السلطة، فرب الأسرة أو رئيس الورشة أو مسؤول القطار أو الأستاذ كلهم يحوزون جزءا من السلطة لا يقل أهمية فهل نقول أن علاقة هؤلاء بمن يقعون تحت سلطتهم علاقة سياسية" (جان بيار كوت وجان بيار موني، 1985: 13، 14)

وفي الأخير يمكن تبني وجهة نظر الأستاذ دبلة في قوله أن تعريف علم الاجتماع السياسي كعلم للدولة يشمل ضمنيا موضوع السلطة ففي كثير من الأحيان يصبح موضوع هذا العلم هو دراسة الدولة ومؤسساتها المختلفة وكيفية أدائها لوظائفها.

رابعا: مفهوم الدولة في الفكر السياسي القديم

1- الدولة في الفكر السياسي الإغريقي:

1-1-أفلاطون: (427 – 347 ق.م)

كان للثورات الداخلية واشتداد التنافس على السلطة بين الطبقات الاجتماعية والحروب التي دارت بين أثينا واسبرطة والتي دامت حوالي ربع قرن وسقوط أثينا على يد اسبرطة، وقيام حكم أرستقراطي، واستغلال الظروف العويصة التي مرت بها المدينة لصالح طبقات معينة أثرا كبيرا على أفلاطون دفعته إلى الابتعاد عن الساحة السياسية خاصة بعد أن فهم أن سوء النظام السياسي يرجع أساسا إلى انخفاض المستوى الثقافي للطبقة الحاكمة.

والإشكالية التي يمكن طرحها هي: ما هي الأفكار والآراء السياسية التي أتى بها أفلاطون ؟ هل المدينة الفاضلة هي النموذج البديل لفساد الأنظمة السابقة؟ وبعبارة أخرى ما مفهوم الدولة عند أفلاطون ؟

1-1-أ-الدولة ونظام الحكم عنده:

يعتبر إسهام أفلاطون تراثا سياسيا ضخما إذ أصبح أحد معلمي الفلسفة السياسية الغربية ومن أعظم المفكرين السياسيين الإغريق حيث "أتبع المنهج العلمي في كتابه الجمهورية حتى تكون بذلك نظريته– صورة لدولة مثالية– وليس مجرد وصف لدولة قائمة وعلى الرغم مما قد يبدو في ذلك من التناقض فمن المؤكد أن أفلاطون في كتابه الجمهورية يصور المدينة الفاضلة لا على أنها قصة من صنع الخيال بل لأنه أراد بهذا التصوير أن تكون بداية حملة علمية على الخَير، فحسب أفلاطون على السياسي أن يعرف ما الخير، وأن يتبين بالتالي ما لزم لخلق دولة صالحة فيعرف بذلك ما يتطلبه إيجاد تلك الدولة الصالحة، كما يجب عليه أن يعرف **ماهية الدولة** لا في أشكالها العارضة بل كما هي في صميمها أو جوهرها" (نورالدين حاروش، 2009: 73)

فدولة أفلاطون يجب أن تكون **الدولة المثالية** أو النموذجية لجميع الدول، حيث يرى أن التجمع البشري جاء نتيجة للحاجة التي لا يمكن إشباعها إلا **بتعاون الأفراد، وبذلك تنشأ الدولة** لعجز الفرد عن تلبية حاجياته بمفرده، وعلى هذا الأساس يدخل الناس في علاقات مشتركة تقوم على تقسيم العمل فيما بينهم، فالمجتمع المحلي حسبه يتحدد إذا اقتصر كل إنسان على ما يجيده.

"أكد أفلاطون على ديمقراطية التعليم والمساواة المطلقة في تكافؤ الفرص، حيث نادى **بجعل الدولة مؤسسة تعليمية**، وخلق نظام تعليم عام يمنح الفرصة لكافة أبناء الشعب وطبقاته دون مراعاة الوضع الاجتماعي أو الجنس

– وضح العلاقة بين **الفرد والدولة**، بقوله أن رئيس الدولة عليه أن يضحي بنفسه لخدمة المجموع، فالجماعة أهم من الفرد ولذلك عليه بالتضحية لأجل تحقيق طموحاتها وأهدافها– يتضح لنا أنه من أبرز زعماء الاشتراكية والمبشرين بها" (مولود زايد الطيب،2007 : 36)

قسم أفلاطون المجتمع إلى ثلاث طبقات:

–طبقة الحكام: ومهمتها الرسمية السهر عل المصلحة العامة وهي أهم الطبقات لأنها تمثل الفلاسفة الحكماء وهم بذلك نخبة المجتمع

–طبقة الحراس أو المحاربين: مهمتها الدفاع عن الدولة والمجتمع.

–طبقة العمال والفلاحين أي المنتجين: مهمتها تأمين ما يحتاجه المواطنين ويضاف إلى هذه الفئة العبيد والأجانب ويمنع أن يكون اليوناني عبدا" (نورالدين حاروش، 2009: 74)

لقد أعطى أفلاطون كل طبقة وظيفة أساسية ليقوم بها في ميدان اختصاصه وإنجاز ما أوكل إليها وهو من الأوائل الذين فكروا في تقسيم وتخصيص العمل

إن المثير للانتباه في مدينة أفلاطون هو اهتمامه بحكومة الفلاسفة وبالكيفية التي يتم اختيارهم على سائر المواطنين وكذا بالشروط والقيود التي وضعها فيهم والمتمثلة في ملذات الحياة وتحريرهم من الملكية الفردية، وأن حب المال وتكوين أسرة وتفرغهم بالتالي لخدمة المجتمع والدولة لأنها هي المطلب الأهم ويبرر ذلك بأن الحكام الفلاسفة يحتلون أسمى المراتب في المجتمع وهذا سيغنيهم عن الملكية الخاصة، وأما الجنود فليس لهم الحق في امتلاك الأراضي الزراعية ولا المعادن النفيسة، أما مأكلهم ومشربهم فيتم دفعه من طرف الشعب في شكل ضريبة سنوية

1-1-ب- أنواع الحكومات والحكم المفضل عنده:

كما فصل أفلاطون في أنظمة الحكم التي بإمكانها التحقق في أي مكان وزمان ورتبها حسب الأفضلية كالتالي:

– **النظام الأرستقراطي:** هو أفضل أنواع الحكم عند أفلاطون، وهو حكم القلة الفاضلة، ويتجه نحو الخير مباشر ومن ثم فهو نظام الحكم العادل.

– **الحكم التيمقراطي:** وهو الحكم الذي يسوده طابع الطموح من محبي الشرف، أو الطامح، إلى المجد الذين تكون وجهتهم السمو والتفوق والغلبة

– **الديمقراطية:** التي هي حكم الشعب حيث تقدر الحرية تقديرا عاليا.

– **حكومة الطغيان:** وهي حكومة الفرد الظالم، أو الحاكم الجائر، حيث يسود الظلم الكامل

- **الحكومة الأوليغارشية:** وهي **الأقلية الغنية** التي تملك المال "وهي شكل من الحكومات مؤسس على التعداد حيث الأغنياء يقودون والفقراء ليس لديهم حصة في السلطة ووفق تعريف أفلاطون فإن المعيار المحدد لهذه الحكومة هو الغنى، فالأوليغارشية حسب أفلاطون لا تصلح أن تكون نظاما أو شكلا جيدا للحكم، لأن الفضيلة والممارسة الفاضلة للوظائف الموزعة هي المعيار للحكومة العادلة وهذا لا يمكن أن يتصالح مع منطق الغنى، إذا الأوليغارشية هي شكل سيء للحكومة لأنها تهدد بإنهاء وحدة المجتمع وبإمكانية الحفاظ عليها، وهنا في الواقع نرى تعبيرا في غاية الأهمية عند أفلاطون وهو أساسي في فلسفته السياسية أي عندما يقول "بأن وحدة المجتمع هي الهدف الأساسي الذي يجب أن يتابع عندما نؤسس حكومة و أن القدرة على الحفاظ عليها هي معيار هام لقيمة الحكم،وكل شيء يساهم في تقسيم المجتمع هو شر، وكل شيء يساند وحدته هو خير"

(ياسر جبور، مدخل الى الفكر السياسي الغربي، متوفر على الموقع: http://www.startimes.com/?t=26940727)

النظام المفضل عند أفلاطون هو النظام الأرستقراطي لأن الحكم فيه بين يدي فئة على دراية كبيرة تملك الفضيلة أو الحكمة وهي ذات إدراك وتبصر واسعين وهي بعيدة كل البعد عن الخطأ وأسوأ الأنظمة عنده هو النظام الديمقراطي الذي تعمه الفوضى ويساوي بين الأفراد ويبعد الفلاسفة عن الحكم

وفي الأخير أدرك أفلاطون أن دولته المثالية ونظامها الارستقراطي وحاكمها الفيلسوف على درجة كبيرة من المثالية ولن تتحقق في الواقع

1-2- أرسطــو: (384 – 322 ق.م)

ساهم الفيلسوف الكبير أرسطو في إدخال المنهجية في العلوم الاجتماعية والسياسية وتحليل الدساتير اليونانية والتعرف على أنظمة الحكم وبذلك يتبع أفلاطون في اعتماده على المنطق وتحكيم العقل في المسائل الدقيقة فقد أهتم أرسطو بدراسة الدويلات الأثينية السائدة وقارن بين تجارب كل دويلة ثم أبدى رأيه في نظام الحكم بطريقة منطقية مستمدة من التجارب والوقائع التي شاهدها، فما هي الإسهامات والإضافات التي قدمها أرسطو للفكر السياسي بصفة عامة ؟ وما مفهوم الدولة عنده بصفة خاصة؟

يرى أرسطو أن السياسة هي "فن الحكم الذي يستمد أصوله ومقوماته الأساسية من واقع الشعوب وأنظمة الحكم السائدة به، وبالتالي فهذه هي الحقائق الجديرة بالدراسة والتحليل وليس النظريات التجريدية التي تعبر عن الخيال أكثر مما تعبر عن الواقع الملموس

1-2-أ-مفهوم الدولة عنده:

اشتهر أرسطو بكتابه "السياسات" الذي احتوى على جانبين هامين، يتعلق الأول **بالدولة المثالية**، والثاني **بالدولة القائمة فعلاً** وأسباب انهيارها وكيف تحقق استقرارها.

الدولة المثالية: هي الدولة التي يظللها القانون، فالقانون في أية دولة صالحة يجب أن يكون هو السيد الأعلى وليس أي شخص كائناً من كان.

إن العلاقة بين الحاكم ورعيته تختلف عن أي نوع آخر من أنواع الخضوع، لأنها لا تتعارض مع احتفاظ كل من الطرفين بحريته، وعلى ذلك فهي تقتضي قدراً من المساواة بينهما، على الرغم مما يمكن أن يكون بينهما من فوارق. إن القانون هو العقل مجرداً عن الهوى والحكومة التي تستشير الفضلاء من رعاياها لا تتعارض مع القانون، وللحكم الدستوري من وجهة نظره عنصران أساسيان:

العنصر الأول يهدف للصالح العام أي صالح الرعية، أما العنصر الثاني ففيه تدار الحكومة بمقتضى قوانين تنظيمية عامة وليس تبعاً لأهواء الحاكم الشخصية"

(علي هاشم، مشروع مقارنة بين أفلاطون وأرسطو، متوفر على الموقع:

(http://ebn-khaldoun.com/article_details.php?article=906

إن الغايات التي توجد من أجلها الدولة هي: تحقيق المثل العليا، سيادة القانون، الحرية، المساواة، والتقدم الإنساني.

إن النواة الأولى لتكوين الدولة هو الإنسان، وبالنسبة لأرسطو فالإنسان هو حيوان سياسي يتميز عن غيره من الحيوانات بانتمائه إلى – المدينة – وهذه هي ثمرة المدينة أي نهاية المطاف في تطور التجمعات الإنسانية التي مراحلها الأسرة أو العائلة ثم القبيلة وبعدها القرية فالمدينة .

إن "الدولة تمثل الكل والفرد يمثل الجزء" فلا يستطيع هذا الأخير أن يخرج عن ما ينسجم مع الكل، فالكل هو سابق عن الجزء وبالتالي تكون وظيفة الدولة هي توفير أسباب السعادة المادية لا الأشياء المادية فقط

ولقيام الدولة أو المدينة حسب أرسطو يجب أن تتوفر ثلاث شروط أساسية وهي:

–"السكان: حيث يعتبر السكان العنصر البشري الذي بتأسيس المجتمع ولا بد أن يكون هناك حجم سكاني أمثل لقيام نظام سياسي فاضل ومتميز

–المساحة أو الإقليم: يعتبر الموقع الجغرافي أو الإقليمي العنصر الأساسي في قيام الدولة ولابد أن يتميز هذا الموقع بخصائص جغرافية وأمنية متميزة، وتتوفر فيه كافة الضمانات الأساسية لمعيشة المواطنين.

–الطبقات الاجتماعية: لم يضع أرسطو نظام للدولة الإغريقية عن طريق وجود نوع من تقسيم العمل الاجتماعي والسياسي بين الفئات الاجتماعية التي توجد في الدولة وهذا ما حدده لكل الفئات الاجتماعية ومجموع السكان الأمثل الذي تشارك به في الدولة " (عبد الله محمد عبد الرحمان، 2001: 174)

حاول أرسطو أن يعكس الوضع السياسي الموجود في عصره، حيث طرح عدد من الأفكار السياسية الهامة مثل أنواع الحكومات وتصنيف الدساتير

1-2-ب- تصنيف الدساتير أو أنواع الحكومات والحكم المفضل عنده

"يرجع أرسطو تقسيم الحكومات وتحديد أشكالها إلى الغاية التي ترمي إليها وعدد الحكام فهناك حكومات صالحة متى ما كانت غايتها خير المجموع وفاسدة متى توخى الحكام مصالحهم الخاصة فالحكومات الصالحة عنده هي الملكية والارستقراطية والديمقراطية والحكومات الفاسدة هي الطغيان والأوليغارشية والديماغوجية"

(حربي محمد، 2009: 52)

***الحكومات الصالحـة:**

الحكومة الملكية أو الدستورية: وهو نظام حكم تكون فيه القيادة فردية أي أنه حكم الفرد ويمكن للدولة به من تحقيق مطامح الأفراد وانجاز الأعمال ولذا فهو نظام معقول في الحكم ومقبول إذا كان على رأسه فرد ممتاز، لكن عيبه أنه يتحول إلى حكم استبدادي اذا فقد الملك نفوذه وضعفت سلطته

الحكومة الارستقراطية: وهو حكم النخبة أو الأقلية التي تحتكر السلطة لأنها الوحيدة المؤهلة من ناحية التعليم للقيادة والحكم ، لكن أرسطو كان متحفظا ولا يثق في هذه النخبة لأنها في رأيه عندما تسلم زمام الأمور تتناسى مطالب الأفراد ، وبذلك تتحول من ارستقراطية إلى أوليغارشية

الحكومة الديمقراطية: وهي حكم الأغلبية ويمنح الفرص لجميع الأفراد محترما القوانين ولكن هذا الحكم الذي يشرك الأغلبية والفقراء والعامة يؤدي الى الفوضى وتدهور الأوضاع السياسية ولهذا لم يكن أرسطو راضيا عن هذا النوع من الحكم" (المرجع نفسه: 50)

***الحكومات الفاسـدة:**

–الحكومة الطاغية: حيث يكون الحاكم فردا يستغل السلطة لمصلحته الشخصية دون أن يتقيد بقانون ورغم إرادة المحكوم

–الحكومة الأوليغارشية: حيث تكون السلطة في يد أقلية متميزة من حيث الثراء، أي حكم الأغنياء لمصلحتهم الخاصة.

–الحكومة الديماغوجية أوالغوغاء: وفيه تكون السلطة للأغلبية من الفقراء ويستغلونها ضد الأغنياء الأشكال الفاسدة (إمام عبد الفتاح إمام، 1990: 113)

2- مفهوم الدولة في الفكر السياسي الروماني:

يمكن تصنيف الفكر السياسي الروماني في إطار النظرية السياسية الأخلاقية وهذا لتأكيدها على ضرورة الربط بين السياسة والأخلاق، إذ لا يختلف الرومان عن اليونان في نظرتهم إلى الدولة باعتبارها كيانا مقدسا لا يجوز محاسبتها ومن ثم كانت السلطات لا حدود لها، ولا يمكن القول بأن اليونانيين والرومانيين عرفوا الدولة بمفهومها الحديث على الرغم من وجود كثير من مظاهر هذه الدولة، فقد اقتصرت الديمقراطية في بلاد الإغريق على المواطنين الأحرار، وحقهم في ممارسة الحكم دون أن تعترف بحقوق أو حريات فردية في مواجهة الجماعة، إلا أنه يرجع لليونانيين الفضل في نشأة بعض الأفكار والمبادئ السياسية الراسخة في عالم اليوم مثل الديمقراطية والحرية والمساواة وغير ذلك وإن لم تصل إلى المفهوم العصري لها.

2-1- بولبيـوس: (201 – 120 ق.م)

يعتبر **بولبيوس** تلميذ أرسطو، انتقل إلى روما ليجعل من أفكاره السياسية حلقة اتصال بين كل من أثينا وروما وحاول أن يقيم الدستور والقانون الروماني وفضله على العديد من الدساتير، ولا سيما أنه وجد في الدستور الروماني مزيجا بين نظم الحكم الثلاث وهي الملكية والأرستقراطية والديمقراطية فتأثر كثيرا بحكم وسياسة الإمبراطورية الرومانية" حيث قال بأن: عظمة روما ترجع في الأصل إلى التنظيم السياسي المحكم، أي التنظيم السياسي في العهد الملكي والعهد الجمهوري والعهد الإمبراطوري، وأيضا فرض النظام الدكتاتوري على الشعب الروماني، وعلى هذا الأساس نجده يهتم بسياسة الحكام وتطورها التاريخي، وهو يرى أيضا بأن تغيير النظم السياسية يخضع لقانون الدورة التاريخية المتمثلة في الدساتير المختلطة حيث كتب يقول: إن الأشكال الثلاثة للحكم كانت ممزوجة في الدستور الروماني فكل شيء كان ممزوجا فيه بإنصاف بحيث أن أي شخص، حتى من بين الرومانين لم يكن يستطيع القول بان الدستور أرستقراطيا أو ديمقراطيا أو ملكيا" (عبد المجيد عمراني، 2008 : 46)

هذا النوع من النظام السياسي والدستوري المختلط الذي تبناه النظام الروماني لقرون طويلة مستفيدا من تجارب الدول السياسية سواء التي كانت موجودة أو التي قامت الإمبراطورية باستعمارها، وعليه أراد بوليبيوس أن يعمم نظام الحكم الروماني لأنه أعتبره أفضل أنواع الحكم "وقد علل بوليبيوس قوة روما بأنها اتخذت لنفسها بغير قصد دستورا للحكم المختلط عناصره مرتبة في دقة ونظام وتوازن تام" (إسماعيل علي سعد، 2005، 108) وبذلك طرح أفكاره السياسية كما يلي:

"شرح التطور الاجتماعي وفسر ظاهرة التجمع والاجتماع في المجتمعات البدائية بإرجاعها إلى أن شعور الأفراد بالضعف إذا ظلوا فرد أي منعزلين، وإن تشابه الأفراد الإنسانيين في النوازع والغرائز مما يجعلهم أقرب إلى التجمع أو الاجتماع.

يرى بوليبوس أن الحكومة في أصلها قامت على أساس القوة كنظام تلقائي مؤقت، ومن ثم تبناها العقل الجمعي وجعلها نظاما مستقرا دائما، لما لمس من فوائدها وفوائد تنظيم العلاقات السياسية، نظر بوليبوس إلى أنه لكي تكون الحرية مضمونة ونظام الحكم مستقرا، لا بد من إقامة نظام سياسي متوازن يراقب الهيئات السياسية فيه بعضها بعضا.

– يعزى إليه الفضل في التفكير في فلسفة التاريخ بشكل علمي واضح وكيف أن التاريخ يتكون من حلقات دورية، وهذه فكرة تبناها ميكيافللي واشبلنجر وغيرهم من الباحثين في فلسفة التاريخ.

– أسهم في الدراسات الاجتماعية، حينما أرجع قيم العدل والأخلاق السائدة في مجتمع ما إلى العقل الاجتماعي السائد به فهو الذي يرفض أو يقبل أنماطا معينة من السلوك والتخلق"

(شحاتة حسن سعفان، 2002: 48)

"كما سعى بوليبوس لأن يحدد كيفية **إدارة نظام الدولة** وتوزيع القوى السياسية في روما، حيث رأى أن هذه القوة السياسية تتوزع بين ثلاث فئات:

–القناصلة: وهي الفئة السياسية العليا التي تشغل رئاسة الدولة كما تمثل عناصر القوة المالكة

–مجلس الشيوخ: وهي الهيئة البرلمانية التي تمثل عناصر الطبقة الأرستقراطية

–**الشعب:** وهي المجالس المنتخبة التي تشير إلى القوى العريضة من الشعب وتمثل العنصر الديمقراطي وبذلك يكون النظام السياسي في روما يشمل النظم السياسية الثلاث (الملكية، الأرستقراطية، الديمقراطية) وهذا ما جعلها قادرة على السيطرة على الكثير من الدول والمملكات السياسية المتباعدة الأطراف لفترات طويلة (عبد الله محمد عبد الرحمان، 2001 : 150)

يظهر من التحليل أعلاه أن الدولة المثالية عند بوليبوس هي دولة روما بما تضمنته من نظام سياسي ودستور مختلط، وبذلك حظيت أراءه باهتمام المفكرين السياسيين المهتمين بدراسة الدستور والنظام السياسي والقانوني لروما مثل: مونتسكو، ميكيافيلي، كما أن أفكاره تتوافق وأراء أُستاذة أرسطو من الجانب الواقعي، من خلال تأكيده على أن الهدف الأسمى من السياسة هو إقامة حياة مستقرة للأفراد والشعوب لا كسب الثروة والشهرة، فالحياة حسبه قائمة على أساس الفضيلة والعدل والرحمة، كما تنبأ بانهيار الدولة الرومانية وسقوطها بسبب الظروف الداخلية والخارجية التي أحاطت بها، وعدم تطبيقها نظم الحكم السياسي وفساد القوى السياسية.

2-2- شيشـــرون: (106– 43 ق.م)

تعتبر أراء شيشرون مزيجا من أراء بوليبوس وأفلاطون وأرسطو فقد تأثر كثيرا بكتاباتهم وهذا ما جاء على سبيل المثال في تسمية مؤلفاته التي حملت نفس تسمية أفلاطون وخاصة كتابه "الجمهورية" ومؤلف آخر يحمل عنوان "القوانين" وهكذا يعتبر أفلاطون مصدر إلهام شيشرون

تعتبر نظرية شيشرون السياسية نظرية أخلاقية بالدرجة الأولى لاعتمادها على الفضيلة والشجاعة والعدالة وهنا يظهر الجانب المثالي في أفكار شيشرون، إلا أنه دعا لدراسة **السلطة السياسية دراسة موضوعية** من خلال نظام الحكم السياسي في **دولة المدينة** على غرار أفكار أرسطو الموضوعية، فرأى أن **السلطة** ليست امتياز لأحد وإنما هي **وسيلة** تسعى بها الفئة الحاكمة لتحقيق الصالح العام

2-2-أ-مفهوم الدولة عنده: تركز مفهوم الدولة عند شيشرون حول فكرتين أساسيتين:

الأولى: الدستور المختلط الذي تمثل في دستور روما، وقد اعتبره أكمل ما تستطيع الخبرة السياسية أن تحقق به قيام نظام للحكم يجمع بين الاستقرار والكمال معا

الثانية: نظرية التطور التاريخي الدوري للدساتير، ومن ثم فان نظرية الدولة ترتكز على الحقائق، والتجارب واستقراء الأحداث والدولة عنده ما هي إلا تطور دائم فان تجمدت فإنها تصبح في حالة العجز التام، وهو يرى أن الدولة يجب أن تلتزم بالاعتراف الدائم بالحقوق، والالتزامات التي تربط بين مواطنيها على أساس العلاقة المشتركة بينهم وفق مبادئ محددة" (إسماعيل علي سعد، 2005: 109، 110)

عرف الدولة بأنها "ثروة الشعب" لأنها لا يمكن أن تستمر دون اعترافها بالمصالح المتبادلة وحقوق الأفراد جميعا وعليه يرى شيشرون أن السلطة مستمدة من الشعب، والحاكم لا يمارسها إلا بالاستناد إلى القانون، وغاية هذه السلطة في وجودها غاية أخلاقية وعليه فالدولة عنده ما هي إلا مجتمعا أخلاقيا.

"يرى بأن الدولة لا تستطيع أن تضمن إستمراريتها وبقائها وهيبتها إلا إذا اعترفت بحقوق المواطنين لأنها تمثل مصلحة الناس المشتركة، وسلطة الدولة تنبثق من قوة الأفراد أجمعين، ويجب عليها أن تستخدم القوة السياسية استخداما صحيحا وعقلانيا، حيث أن الحاكم هو الذي يستعمل جميع السلطات لضمان استمرارية الدولة، والدولة في ذاتها تخضع لقانون سماوي وأخلاقي والقانون الطبيعي العام" (عبد المجيد عمراني، 2008 : 47، 48)

كما عرفها بأنها "مجتمع القانون" حيث يربط الحكومة دائما برباط قانوني، فالقانون السليم عنده هو ما يتوافق مع العقل والطبيعة وما دام الإنسان يمتلك العقل فهو ملزم بالقانون، مما يمنحه المساواة"

(غريب سيد أحمد،2004 : 190)

إن الدولة حسب شيشرون لا تخرج على أنها مجموعة من القوانين والدساتير لأن القانون عنده يمتاز بالثبات والكلية والعالمية وهو متعادل مع العقل وهذا الأخير بدوره متماثل مع الطبيعة، وكلاهما نابعان عن قوة أعلى هي القوة الإلهية السامية، وإذا كانت الدولة عند شيشرون هي مجتمع القانون فما مفهوم القانون حسبه:

2-2-ب-مفهوم القانون عند شيشرون:

"يقول شيشرون يوجد قانون طبيعي عام ينبثق من واقع حكم العناية الإلهية للعالم كله، كما ينبثق من الطبيعة العقلية والاجتماعية للبشر" (نورالدين حاروش، 2009 :130)

ذهب شيشرون إلى الاعتقاد بوجود قانون ثابت خالد موافق للطبيعة، وللعقل ينطبق على الناس أجمع، ولا يتغير بتغير الزمان ولا المكان، القانون الحق، فهو قانون عالمي، أو كما كان يسمى "قانون الشعوب"

(إسماعيل علي سعد، 2005: 109)

هذه نظرته لفكرة **دستور دولة العالم** والتي تكون **صالحة لكل زمان ومكان** لا يتغير ولا يتبدل وأي تشريع مخالف لأحكام الدستور لا يستحق أن يسمى قانونا.

3-مفهوم الدولة في الفكر السياسي المسيحي:

يمكن أيضا تصنيف الفكر السياسي المسيحي في إطار النظرية السياسية الأخلاقية التي يؤكد روادها على ضرورة الربط بين السياسة والأخلاق انطلاقا من الموجهات الدينية والثقافية والاجتماعية التي مرت بها مجتمعات العصور القديمة والوسطى بصورة خاصة، مثله في ذلك مثل الفكر السياسي الإغريقي، ونستطيع ان نجمل أهم المبادئ التي أكدتها الديانة المسيحية في أربع نقاط:

- الإيمان بان هناك قانون إلهي أعلى من القانون الوضعي
- الإيمان بخضوع العالم أجمع لقانون واحد وحكومة واحدة
- الإيمان بان العدل هو الغاية من قيام الحكومات
- الإيمان بان المساواة التامة بين الناس قد أفقدت العالم الدنيوي فهي قائمة وموجودة في علاقة الفرد بالخلق

3-1-القديس أوغسطين: (354– 435م)

جاءت أفكار القديس أوغسطين ذات الطابع الديني والاجتماعي والأخلاقي والسياسي ممتزجة بروح الدين المسيحي، حيث أن أبرز ما استحدثته أفكار أوغسطين هي تصوره لفكرة مجموعة الأمم المسيحية بالإضافة إلى فلسفته التاريخية التي تصور هذه المجموعة على أنها ذروة تطور الإنسان الروحي، وأصبح هذا الفكر جزءا أساسيا من الفكر المسيحي

3–1-أ-مفهوم الدولة عنده:

"يؤكد أوغسطين أن الدولة يتعين عليها أن تكون مسيحية تخدم مجتمعا تربطه العقيدة المسيحية المشتركة ويتجه هذا المجتمع بفضل هذه العقيدة إلى حياة تسموا فيها العناية بالروح على أية عناية أخرى" (نورالدين حاروش، 2009: 153)، إن الدولة الأمثل عند أوغسطين هي التي تستمد سلطتها من الله مباشرة، إذ أنها دولة جامعة للطابع الدنيوي والطابع الديني، فمن مهماتها تحقيق الأهداف والغايات والسعادة لموطنيها في الدنيا والآخرة.

يعتبر اوغسطين من أقوى الفلاسفة الذين ركزوا على مفهوم الطاعة، وآمنوا بأن كل سلطة أرضية قائمة بأمر من الله ومن هنا فإن المسيحية في رأيه تدعم الوطنية ولا تهدمها، عندما تجعل منها واجبا دينيا"

(إمام عبد الفتاح إمام، 1990: 139، 140)

أعاد أوغسطين تكييف النظرية القديمة التي تقول بولاء الإنسان إلى مدينتين: المدينة الأرضية التي ولد بها ومدينة الله، إذ يرى أن هذين المدينتين هما في حالة تنافس وصراع فتقف مدينة الأرض إلى جانب الحوافز والدوافع التي تهدف إلى السلطة والتملك وتقف مدينة الله إلى جانب السلام السماوي والخلاص الروحي فالمدينة الأولى هي مدينة

الشيطان وتمثلها الإمبراطوريات الوثنية السابقة أما المدينة الثانية فهي مملكة المسيح والتي تجسدت في الكنيسة وفي الامبراطورية التي اعتنقت المسيحية، والتاريخ حسب أوغسطين ليس إلا قصة صراع بين المدينتين والغلبة النهائية من نصيب مدينة الله، وهكذا يفسر أوغسطين أسباب سقوط الإمبراطورية الرومانية لأنها مدينة أرضية ومآلها الزوال" (نورالدين حاروش، 2009: 152، 153)

"يفسر أوغسطين الصراع بين المدينتين بأنه صراع أبدي إلى يوم الحساب، بسبب اختلاف هدف كل منهما حيث أن إحداهما تعمل على نصرة الظلم، وينتهي الصراع المتواصل بقدوم المسيح المنتظر في آخر الأزمات، لينتصر الرشد على الغي والضلال والعبث، فتنعم مدينة السماء بالسعادة الأبدية، وتلقى مدينة الأرض جزاء النار.

يعتقد أوغسطين أن مدينة الأرض صورة عابرة لمدينة السماء تماما كما كانت أثينا صورة عابرة لمدينة أفلاطون المثالية– فالأفراد ما هم إلا ضيوفا لمدينة الأرض، وكل مواطنا مرشح لأن يغدو مواطنا في مدينة الله شرط أن يستقيم سلوكه بالقيم والتعاليم المسيحية الخالصة ويجب حياة فاضلة، لهذا يرى أن ليس لأحد من سكان مدينة الأرض أن يحزن إذا دمر منزله المؤقت، لأن منزله الدائم معد له في مدينة الله" (نبيل عبد الجبار، 2007: 89، 90)

3-2-توما الإكويني (1225 – 1274):

يعتبر من أهم المفكرين الذين تناولوا أرسطو ونظريته السياسية بالشرح والتحليل خلال القرن 13م لقد تناول الاكويني الأفكار والقضايا السياسية التي اهتم بها أرسطو بصورة عامة فظهر ذلك في أفكاره ونظريته عن **الدولة والقوانين** على سبيل المثال، فحرص أن يخضع الجميع لطبيعة السلطة القانونية ما جعله يربط بين السلطة أو نظام الحكم والنظام القانوني، لذا فإن أفكاره كانت تنطوي على أهم الأفكار السياسية التي دارت في العصور الوسطى حول السلطتين الروحية والزمنية، وحيث كانت تتفاوت شدة هذه الأفكار تبعا لقوة الخلاف بين هاتين السلطتين أي أن البابا الذي يمثل السلطة الأولى، والملوك والحكام الذين يمثلون السلطة الثانية رفض توما الاكويني نظرية أرسطو عن الدولة والقوانين " وفي رأيه أن السلطة العليا تصدر عن الله وإن كان الله يكلها أفراد الشعب ومن ثم فإن السلطة السياسية تأتي بعد السلطة الدينية"(حسين عبد الحميد رشوان، 2012 :94)

يرى الإكويني أن الإنسان هو أقرب المخلوقات إلى الله لأنه يتكون من بدن وروح، أما المجتمع بشكله الطبيعي فله غاياته وأهدافه ويقوم على تبادل الخدمات والمنافع من أجل الحياة الطيبة، إذن فهو يحتاج إلى هيئة حاكمة تسير شؤونه، وعلى ذلك فإن الحكم أمانة في عنق الجماعة كلها، وسلطة الحاكم مستمدة من الله بقصد تنظيم حياة سعيدة للبشر غير أن السلطة يجب أن تكون محدودة وأن تسيّر أعمالها وفقا للقانون.

"ولقد تناول كتاب الإكويني – حكومة الأمراء – توجهاته النظرية التي تجسد فكره الاجتماعي السياسي الذي عكس مرحلة احتدام الصراع الضيق بين البابوية والأباطرة عاكسا أيضا تأثره الواضح بأفكار أرسطو، فأكد الإكويني على أهمية القانون في تنظيم شؤون المجتمع وأهميته في تبرير شرعية وجود السلطة السياسية في إطار من التحليلات الأخلاقية"وحيث أنه كان يؤكد على أن لا وجود لسلطة سياسية بدون قانون، فإنه انتقد كثيرا نظام الحكم الاستبدادي، بل وحث الجماهير على ضرورة مقاومة هذا النوع من الحكم، على أن تكون المقاومة في إطار شرطين أساسيين هما: أن تكون المقاومة حق مكفول لكل أفراد الشعب، وأن يحرص الشعب على أن تكون مقاومته إيجابية بحيث تؤدي إلى ظهور نظام حكم جيد، وهذا ما نجده يظهر في تحليلات علماء الاجتماع السياسي عند دراستهم للحركات الاجتماعية والتحررية كقضايا مهمة في العصر الحديث" (مولود زايد الطيب، 2007: 38)

اهتم توما الإكويني بالقانون كجزء مهم من نظريته السياسية جعله يدرسه دراسة وافية، مقسما القانون إلى أربعة أقسام هي:

– **القانون الأزلي**: الذي يطابق التدبير الإلهي مطابقة عملية ، وهو الحكمة الإلهية التي تنظم الخلفية كلها وبذلك يسمو على الطبيعة البشرية ويعلو فوق فهم الإنسان مع أنه ليس غريبا عن إدراكه أو مضادا لفهمه

– **القانون الطبيعي**: الذي يمكن فهمه على أنه انعكاس للحكمة الإلهية في المخلوقات ويتجلى ذلك في رغبة الإنسان في فعل الخير، وقدرته علة الإدراك والسعي من أجل الطمأنينة والاستقرار

– **القانون الإلهي**: أو القانون المقدس وهو الوحي أو التبليغ الذي جاء عن طريق الكتب المقدسة ويقوم رجال الدين بنشره بين الناس

– **القانون الإنساني**: وهو قانون وضع خصيصا ليلاءم الإنسان كما أن مصدره إنساني خالص، جاء لتعذر تطبيع القوانين الثلاثة الأولى تطبيقا كاملا من قبل البشر، فهو ينظم حياة الجنس البشري دون سائر المخلوقات، عن إنتاج جهودا الناس من خلال تفاعلهم من أجل المصلحة العامة.

يتسم بالخصوصية فهو نابع من عقول البشر، "وقد عرفه توما الأكوبين قائلا: "شريعة تستهدف الخير العام أملاها العقل، وصاغها من يرعى شؤون الجماعة، ثم شهرت."(المرجع نفسه: 39)

من خلال أفكار كل من القديس أوغسطين والقديس توما الاكوني تلاحظ الباحثة أن عدم نضج فكرة الدولة لديهم، حيث جاءت تحليلاتهم في إطار النظرية السياسية الأخلاقية التي تأكد على ضرورة الربط بين السياسة والأخلاق انطلاقا من مبادئ الديانة المسيحية.

4- مفهوم الدولة في الفكر السياسي الإسلامي (النموذج الخلدوني):

-عبد الرحمان بن خلدون 1332-1406: يعتبر العمل الخلدوني أشمل دراسة حول الفكر السياسي الإسلامي وعليه سنتفحص النظرية السياسية الخلدونية محاولين تحديد أهم المتغيرات التي بتداخلها يمكن تفسير تطور المغرب الوسيط وتدهوره، فيمكن أن نعتبر هذه المتغيرات الحاسمة أرضية ضرورية لظهور دولة في بنية قبلية:

"إن بناء دولة رهين بما يسميه ابن خلدون – العصبية – وهي تعني لدى ابن خلدون النزعة إلى الالتحام يذهب ابن خلدون إلى أن تصور بناء مركز سياسي أمر مستحيل على أرضية منقسمة اجتماعيا ومتغايرة ثقافيا" (محمد عبد الباقي الهرماسي: 16)

إذن مفهوم الدولة عند ابن خلدون يرتبط بنظريته في العصبية ارتباطا عضويا ولذا كان معنى الدولة عنده يختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى العصبية الحاكمة ورجالاتها والعلاقات السائدة بينهم من جهة، وبينهم وبين العصبيات الخاضعة لهم من جهة ثانية فالعصبية عنده قوامها الدم أو صلة المصاهرة، صلة الولاء والجوار، وأهل الاصطناع، ومبنى الملك قائم على أساسها.

"الدولة عند ابن خلدون هي الامتداد المكاني والزماني لحكم عصبية ما ومن هنا يمكن تصنيف آرائه إلى قسمين: ما يتناول امتداد الدولة في المكان أي مدى نفوذها واتساع رقعتها، وما يتناول استمرارها في الزمان، أي مختلف المراحل التي يجتازها حكم العصبية الحاكمة من يوم استلامها السلطة إلى يوم خروجها من يدها.

وهكذا، فإذا نظر ابن خلدون إلى الدولة من حيث امتداد حكم العصبية الغالبة في المكان ولنقل من الناحية الأفقية وجدها نوعين:

دولة خاصة: ويقصد بها حكم عصبية خاصة في إقليم معين تابع ولو نظريا لحكم عصبية عامة تمتد سلطتها إلى أقاليم عديدة فتشكل هكذا الدولة العامة فالدولة البويهية مثلا هي دولة خاصة بالنسبة إلى الدولة العباسية التي كانت تشملها وتشمل غيرها من الإمارات، مما جعل منها **دولة عامة** فالدولة العامة إذن هي الدولة التي لا تخضع لغيرها بشكل من أشكال الخضوع ، والتي قد تمتد سلطتها فعليا إلى جميع المناطق الداخلية تحت نفوذها، كما تكون سلطتها على بعض الأقاليم التي قامت فيها دولة خاصة، أو إمارات، سلطة اسمية فقط.

وبهذا الاعتبار فإن سلطة الدولة الخاصة – ملك ناقص – في حين أن سلطة الدولة العامة – ملك تام –

أما إن نظر ابن خلدون إلى الدولة من الناحية العمودية، أي من حيث استمرار حكم العصبية الغالبة، في الزمان فهو يصنفها إلى صنفين: **دولة شخصية** وهي حكم شخص واحد من أهل العصبية صاحبة الملك والرئاسة

مثل دولة معاوية، أو دولة يزيد أو دولة هرقل، أو دولة المأمون ...إلخ . وهي بطبيعة الحال محدودة زمنيا بمدة حكم هذا الشخص

والصنف الثاني هو **الدولة الكلية**، وهي مجموع الدول الشخصية التي ينتمي أصحابها إلى عصبية واحدة خاصة كانت أو عامة وبعبارة أخرى إنها مدة حكم عصبية ما

فالدولة الأموية مثلا دولة كلية باعتبارها دولة عصبية خاصة من العصبيات العربية، وهي عصبية بني أمية والدولة العربية سواء كانت أموية أو عباسية هي أيضا دولة كلية باعتبارها دولة عصبية عامة واحدة، هي عصبية العرب جميعا وذلك في مقابل دولة الروم أو الفرس" (محمد عابد الجابري، 1994: 211 ،212)

حاول ابن خلدون أن يربط بين العصبية والرياسة والسلطة السياسية وسعي أصحاب السلطة إلى تكوين عصبية قوية للسيطرة على العصبيات الأخرى، ثم ما تلبث أن تنشأ العصبية للأمة كبديل للعصبية الفردية الخاصة، هذا يبين أن الدولة تنتقل من مجتمع العصبية، أو مجتمع الأقلية إلى الدولة الأمة التي هي المجتمع القومي، يتضح لنا السبق الخلدوني في تحديد كيفية تحول المجتمعات البشرية إلى المجتمعات المدنية عن رواد الفكر السياسي الغربي.

حدد صاحب المقدمة للدولة خمسة أطوار، إذ أنها لا تبقى على حالة واحدة، فهي تتطور تطورا مستمرا عبر مراحل متعاقبة منذ نشأتها إلى اضمحلالها، ويمس هذا التطور نواحي عديدة وفي اتجاه معين، فالدولة عنده هي حقيقة اجتماعية تخضع للتطور، وتنتقل في أطوار وحالات جديدة، وهذه الأطوار هي:

"1– **طور الظفر بالبغية والاستيلاء على الملك** وانتزاعه من أيدي الدولة السابقة والعمل على تدعيمه.

2– **طور الاستبداد أو الإنفراد بالسلطة** والتنكر لأول العصبية القاهرة الالتجاء إلى اتخاذ الموالي وجنود الارتزاق

3– **طور الفراغ والدعة** لتحصيل ثمرات الملك مما ينزع إليه طبائع البشر من تحصيل المال وتخليد الآثار وبعد الصيت

4– **طور القناعة والمسالمة** ويكون فيها صاحب الدولة قانعا بما ورثه عن آبائه، ويكتفي باقتفاء آثارهم وسيرتهم.

5– **طور الإسراف والتبذير** ويكون صاحب الدولة في هذا الطور متلافيا مبذرا خاضعا لنزواته وشهواته وسرعان ما تصاب الدولة بالهرم الذي يؤذن بانحلالها وفنائها لأن الهرم إذا نزل بدولة فإنه لا يرتفع" (محمد السويدي: 26، 27)

وكان مرجع تفسيرات ابن خلدون لأطوار الدولة من خلال ما هو واقع من تطور الدولة الإسلامية خاصة انهيارها وانقسامها وتحدثه عن مرحلة الاضمحلال وموت الحضارات، فمن خلال تقلده العديد من المناصب وإطلاعه على العديد من مظاهر الترف والإسراف في عهد الأمراء الإسلاميين في بغداد والأندلس.

كما حرص على تقديم الكثير من الأدلة والظواهر التاريخية الماضية أو التي عاصرها بالفعل، فلقد قدم على سبيل المثال **العمر الزمني للدولة:** فقد يمتد هذا العمر إلى مئة وخمسون عاما وينقسم هذا العمر إلى ثلاث مراحل أو أجيال وهي:

"**الجيل الأول:** يتميز هذا الجيل بالبسالة وقوة الشكيمة، فهو الذي قام بالثورة، المتصفة بالعنف والقائمة على الشخصية التي اكتسبها هذا الجيل من المجتمع البدوي، إلا انه رغم انتقاله إلى المدينة فإن أفراده "لا يزالوا على خلق البداوة وخشونتها من شظف العيش والبسالة والافتراس...

الجيل الثاني: لقد ترعرع هذا الجيل في المدينة وذلك عند انتقاله إلى الحضر، ورغم ذلك فهو يبقى متأثرا بالجيل الأول ، فلا ينسى تماما خلق البداوة ولم يسلم لمرض الحضارة رغم أن أفراده تحول حالهم بالملك والترف من البداوة إلى الحضارة ومن الشظف إلى الترف ومن الاشتراك بالمجد إلى انفراد الواحد به.

الجيل الثالث: يختلف هذا الجيل عن الجيلين السابقين، فهو متمركز في قلب العاصمة التي تمثل الحضارة، ضاربا عرض الحائط بالقيم البدوية "ينسون البداوة والخشونة كأن لم تكن ويفقدون حلاوة العز والعصبية ويبلغ فيهم الترف غايته، فيصرون عيالا على الدولة ومن جملة النساء والولدان المحتاجين للمدافعة عنهم" (حربي محمد، 2009: 98)

اتسمت تحليلات ابن خلدون بالطابع التحليلي المقارن، حيث أنه اهتم بالدولة كجهاز سياسي واجتماعي حيث فرق بين شكلين من أشكال الدولة، الشكل الأول هو القائم على الاحترام واختيار الرئيس كما هو في النظام العشائري القبلي، أما الشكل الثاني هو القائم على القهر والإجبار والإكراه متمثلا في نظام الملك، أكد صاحب المقدمة على أهمية وجود القوانين السياسية والاجتماعية، وتحليله لعوامل انهيار الدولة، وعدم احترام القوانين وسيطرة الغلبة والقوة، والفساد السياسي، من قبل الملاك والحاشية، من خلال ربطه بين مظاهر الفساد السياسي والاقتصادي الذي تمثلت في حياة الإسراف والترف، وهذا من صلب موضوعات علم الإجتماع السياسي، كما ناقش أسباب التمرد والعنف ضد الحكومة مفسرا ذلك بعدم التجانس بين الطبقات الاجتماعية وتنافر العصبيات الموجودة

خامسا: مفهوم الدولة في عصر النهضة:

1-نظرية قوة الدولة– ميكيافيللي(1469- 1527م):

كانت إيطاليا في عهد ميكيافيللي مقسمة إلى دول أو أقاليم هي: مملكة نابولي في الجنوب– دقية ميلان في الشمال الغربي – جمهورية البندقية في الشمال الشرقي – جمهورية فلورنسا – الدولة البابوية في الوسط "(نورالدين حاروش، 2009: 249)، هذا يعني أن ايطاليا كانت تفتقر إلى دولة بالمفهوم الحديث، إضافة إلى هذا عمت الفوضى والفساد الأخلاقي والاجتماعي والسياسي مما أدى إلى نشوب الحروب الأهلية، وفي ظل هذه الظروف بحث ميكيافيللي عن السبيل لإخراج إيطاليا من هذا المأزق ويوحد بين صفوفها ويخلق الروح الوطنية والشعور بالانتماء من أجل بناء دولة قوية ، كان ميكيافيللي معجبا بالجمهورية الرومانية واعتبرها مثله الأعلى فقد أعجب بمؤسساتها السياسية وكان يرى أنها تمثل ذروة ما حققه الإنسان من أنواع وصور الحكم.

إن المنطق الذي اعتمده ميكيافيللي في تحليل الواقع الايطالي هو أنه ينبغي **فصل الأخلاق والدين عن الدولة** لأنهما يخضعان للقوانين السياسية التي تقوم على أساسها **فالغاية تبرر الوسيلة** والضرورة لا تعرف القانون فكل الطرق مشروعة من أجل **أن تحقق الدولة أهدافها** و من بين هذه الأهداف، فرض السيادة و المحافظة على الدولة، فلا مانع من استخدام الحيل و النفاق و وسائل القمع إذا كانت توصل إلى الهدف، وبذلك يقترح مجموعة من الصفات الأساسية التي على الأمير أن لا يحيد عنها هي:

"– عدم الانفعال

– الاستفادة من الفرص التي تتاح له

– أن يكون له من القوة ما يمكنه من ارتكاب المعاصي إذا اقتضت مصلحة البلاد ذلك

– أن يكون نبيها ولبقا بحيث يفهم نفوس البشر جيدا

– أن يكون على استعداد لمحاربة الشر بالشر

– أن يستعمل الناس لقضاء أغراضه حسبما تتطلب الظروف

– أن يكون واثقا من نفسه ولا يخاف ولا يتردد

– أن يتخلص من الجنود المرتزقة وينشأ جيشا وطنيا من أبناء بلاده

– هذا الأمير أو الحاكم يفضله ميكيافيللي أن يكون محبوبا ويخافه الناس، ولكن الجمع بين الحب والخوف صعب، لذا يفضل الخوف على الحب، أي يجب أن يكون مخافا مهابا بدل أن يكون محبوبا" (المرجع نفسه: 281)

وتتبلور أهم نصائح ميكيافيلي للأمير في الفصل الثامن عشر من كتاب الأمير فيذكر مايلي "على الأمير أن يتعلم من الثعلب ومن الأسد لأن الأسد ليس له حيلة مع الشباك التي تنصب لاصطياده، كما أن الثعلب لا يستطيع مقاومة الذئاب، ولذلك يستحسن بل يجب – في رأي مكيافيلي – أن يكون الانسان ثعلبا ليعرف كيف يتفادى الشباك وفي الوقت نفسه أسدا ليرهب الذئاب وهؤلاء الذين يسلكون دائما مسلك الأسود أغبياء ، ولذلك نصح ميكيافيلي الأمير بألا يحترم وعد ولا يفي بعهده إذا كان ذلك يعرضه للخطر"

(اسماعيل علي سعد، 2005: 123)

1-1- أنواع الحكومات:

يظهر تأثر ميكيافيللي بالفكر الإغريقي السفسطائي حيث حاول أن ينطلق في تبريراته السياسية من تعريف يماخوس للعدل بأنه "ليس شيئا آخر إلا مصلحة القوي" هذا ما جعله أفضل مفكر سياسي عرفه التاريخ البشري صنف صاحب كتاب الأمير أفضل أنواع الحكومات في نوعين:

"**النوع الأول: النظام الجمهوري:** هو نظام سياسي يسعى لتجسيد الحريات والديمقراطية وشرط تطبيقه هو وجود مميزات وخصائص يتمتع بها الحاكم (الأمير) والمحكومين، ووصول الشعب إلى درجة كبيرة من الوعي والفضيلة بحقوقه وواجباته، وانتقد النظام على الشعب الإيطالي، لعدم بلوغه هذه الدرجة.

النوع الثاني: النظام الملكي: أو ما أسماه بنظام حكومة الاستبداد، يقوم هذا النظام على العبودية والقهر هذا أكثر ملائمة للتطبيق في الولايات الايطالية" (عبد الله محمد عبد الرحمان، 2001 :163)

1-2- فصل الدين والأخلاق عن الدولة:

لم يكن ميكيافيلي مبال لما للأخلاق والدين من أثار في نفسية الجماهير على الحياة الاجتماعية والسياسية وكان يقر باستخدام الحكام وسائل غير أخلاقية لتحقيق غاية أو مصلحة البلاد، ولكنه لم يشك أبدا في أن الفساد الأخلاقي في الشعب يجعل الحكم الصالح مستحيلا، الأكيد أن هذه اللادينية وهذا التمجيد للدولة تمخضت عنه عدة نتائج :

- عداء للإمبراطورية ولكل ما يذكر بالكونية المسيحية (مجموعة الدول المسيحية)
- احتقار الارستقراطية النبيلة ذات الأصل الإقطاعي
- وللدولة شبه ميل طبيعي إلى الضخامة ولا وجود للأخلاق ولا للقانون الدولي بل هناك قانون الغاب

يفضل ميكيافيلي النظام الديمقراطي في حالة وجود مساواة اقتصادية وقد أعجب بالنظام الجمهوري الذي وجد في القديم، وأشار على أنه يجب وجود مواطنين يتميزون بالذكاء والشعور العام حتى تقوم الحكومة الجمهورية وعارض النظام الارستقراطي لأنه يفرق بين الشعب" (نورالدين حاروش، 2009 : 283)

2-نظرية سيادة الدولة– جان بودان(1530 – 1592م):

كان النظام الإقطاعي في العصور الوسطى مهيمن على كل أشكال الحياة، وكان الملك هو صاحب السيادة أو هو "السيد" وهو نفسه "الذي يملك الأرض" ويفرض الطاعة والولاء على جمهور الفلاحين، فاختلط في الأذهان مفهوم السيادة أو السلطة الأعلى في ذلك الوقت، ومما زاد في تعقيد مفهوم السيادة الصراع الذي نشب بين الملك والكنيسة على السلطة، فالكنيسة تعطي صكوك الغفران وتوعد بالجنة الخالدة في المقابل الإقطاع يفرض نوع من الالتزام بالولاء مقابل العمل وبالتالي الحصول على الرزق وبذلك فقَد مفهوم السيادة اتزانه واختلط الأمر اختلاطا شديدا

"وكان **مفهوم الدولة** آنذاك لا يقل ارتباكا عن مفهوم السيادة، **فالدولة في أحسن الأحوال هي شخص يأمر فيطاع** وليس تنظيما اجتماعيا مركبا اقتضته طبيعة الإنسان الاجتماعية، لذلك لم يكن غريبا أن يصيح "**لويس الرابع عشر**" ملك فرنسا صيحته المشهورة "**أنا الدولة**" وهي الصيحة التي **تلخص مفهوم الدولة في العصور الوسطى**، وتعبر عن السلطة غير المحدودة بأية قوى أخرى أو بقانون" (سليمان شريفي، 2008: 39، 40)

في ظل هذه الظروف وضع بودان تعريفه للسيادة والدولة كما يلي:

يعرف **جان بودان السيادة** بأنها **السلطة المطلقة** على المواطنين وجميع رعايا البلد ولا تتقيد بقانون "فهي السلطة العليا التي تصدر الأوامر للجميع دون أن تتلقى الأوامر من أحد، وتعتبر نظريته في السيادة هي أهم ما ساهم به بودان في الفكر السياسي فهو أول من وضع إطار هذه النظرية وحددها كفلسفة سياسية والسيادة كما يقصدها بودان **هي القوة العليا المفروضة على الجميع**، فكل شيء عند بودان إنما يخضع للسيادة التي هي غير محددة بأية قوانين وضعية أو بوقت معين، بل أنها تعتبر مصدر القانون ذاته" (إسماعيل علي سعد، 2005: 125)

صنف بودان **أنواع السلطة أو الحكومة** من خلال نوعية الحاكم الذي يشغل وظيفة رئيس السلطة السياسية وهي:

– إذا كان الحاكم واحد ويجمع في يده السلطات كلها فيصبح الحكم ملكيا.

– اذا كانت السيطرة في أيدي عدد من الأفراد فالحكم يصبح أرستقراطيا.

– أما إذا شارك الشعب في السلطة بشكل أو بآخر تكون **الدولة** ذات سيادة أو سلطة سيادة تتمتع بمزيد من الإصلاحات التي تجعل من **الدولة –أمة قومية قوية–** حيث **ركز على مبدأ الفصل بين السلطات وتوزيع المسؤوليات الإدارية والسياسية داخل الجمهورية**، ودافع عن السلطة السيادية، وجعلها بعيدا عن المساهمة وارداتها سامية بعيدة عن السلطات الدينية البابوية شرط أن تستمد قوتها من القاعدة الجماهيرية والشعب.

أما الدولة حسبه فهي "حكومة شرعية تتكون من أسر عدة ومن ممتلكاتها المشتركة ولها سلطة غالبة وتعني كلمة شرعية أنها عادلة ومتمشية مع قانون الطبيعة ويضمن هذا القانون مبدأ السيادة– أي القوة أو السلطة العليا المفروضة على الجميع والتي تصدر الأوامر للجميع دون أن تتلقى الأوامر من أحد، والسيادة غير محدودة بأية قوانين وضعية أو بوقت معين بل أنها تعتبر مصدر القانون ذاته وتميز وجود السلطة ذات السيادة الدولة عن غيرها من المجتمعات الأخرى التي تشكلها الأسر داخل حدود الدولة، وقد ارتبطت السيادة المطلقة للشعب بضرورة أن يقرر مصيره في اختيار السلطة أو السيادة السياسية، **وفكرة السيادة عنده ما هي إلا تعبير عن سيطرة الدولة وسموها** وهذا ما يؤدي إلى تحكمها لأنه يعني حكم الأقوى، وقد صاغ بودان ذلك ليبرر أسبقية الدولة وخاصة في عصر الصراع الديني" (حسين عبد الحميد رشوان، 2012: 104، 105)

وقد كان رأي بودان مخالفا لرأي الكنيسة وسيطرتها الدينية فالسيادة حسب بودان هي قوة مطلقة ودائمة وهي أعظم قوة قيادية فقد دافع عن سيادة الدولة ومجد سلطانها حتى تسمو على القانون والأفراد، إلا أنه في أحيان أخرى يضع للسيادة دساتير وقوانين تحكمها ومن ذلك ما سنه حول السلطة التشريعية وهنا يظهر تناقضه في هذه النظرية فتارة يعرفها أنها سيادة مطلقة وتارة يحدها بقوانين وتشريعات، أيضا ما يعاب في نظريته حول السيادة انه عالج سيادة الدولة داخليا فقط ولم يتطرق إلى سيادة الدولة خارجيا

3- نظرية العقد الاجتماعي:

ركزت نظريات العقد الاجتماعي على غايات الدولة المنظمة والتي تستحق اسم دولة تلزم الرعايا الطاعة فقد جاءت هذه النظريات لتعكس مرحلة تاريخية سياسية جديدة لم تعرفها المجتمعات الإنسانية من قبل، بعد التأثير الكبير لنظرية السيادة المطلقة خلال القرنيين الخامس عشر والسادس عشر لكل من "ميكيافيلي" و"بودان" وسعي كل منهما لطرح أفكار سياسية إصلاحية تدعم السلطة السياسية المطلقة، التي يجب أن تمنح لأصحاب السلطة سواء أكانت ملكية أم أرستقراطية أم شعبية ديمقراطية.

إن تحليل التراث التاريخي للنظريات السياسية التي ظهرت خلال عصر الإصلاح أو التنوير، مثل نظرية السيادة المطلقة تركت المجال السياسي مفتوحا أمام المفكرين السياسيين ليطوروا أفكار هذه النظرية، التي لم تحدد معالمها من حيث منح السلطة المطلقة لأصحاب السيادة، ودون التمييز بين نمط أو شكل الحكومة

ركزت نظرية السلطة على ضرورة وأهمية وجود سلطة سياسية ذات سيادة بعيدة عن هيمنة السلطة الدينية وضرورة أن تسعى السلطة السياسية إلى إقامة دولة قومية أو الدولة الأمة.

إلا أن الفكر السياسي خلال القرنيين السابع عشر والثامن عشر طرح العديد من الأفكار التي من شأنها أن تعزز السلطة السياسية وثمن وجود حدود وشرعية متعاقد عليها بين الحكام والمحكومين وتجعل السلطة المطلقة في عقود مبرمة بين الطرفين وهذا ما تمثل في أراء كل من هوبز ولوك وروسو في نظرية العقد الاجتماعي

3-1-توماس هوبز (1588 – 1679 م):

3-1-أ- مفهوم العقد الاجتماعي عند هوبز:

تحدث هوبز عن عقد اجتماعي يعقده الأفراد، فيما بينهم بالتراضي، لتفويض من ينوب عنهم في حكمهم ولكنّ هذا العقد هو في جوهره عقد خضوع، يتنازل الأفراد، بموجبه، عن حقوقهم مقابل الأمان الذي يوفره الحاكم لأشخاصهم وممتلكاتهم "إن العقد الذي يقصده هوبز والذي نظر له في كتاباته هو ذلك الاتفاق يأتي أو ينسج بين الأفراد الذين قرروا أن يكون لهم ملك أي سلطة مركزية وقد التزموا بالتخلي عن جزء من حرياتهم لهذه السلطة أو هذا الحاكم ، ولكن هذا لا يعني أن الحاكم أو الملك طرفا في هذا العقد وأن القوانين تطبق عليه كما يطبقها هو على الأفراد ، بل هو فوق القانون وفوق العقد نفسه والأفراد بهذا التخلي عن جزء من حرياتهم وسماحهم للملك في أخذ القرارات الإلزامية تمكنه من خدمة المصلحة العامة ونشر العدالة في الدولة " (نورالدين حاروش، 2009 : 314)

يمكن القول أن فكرة العقد الاجتماعي تنحصر في صورة القول أن التجمع البشري الذي يشكل الدولة جاء نتيجة اتفاق واع بين الأفراد بعضهم وبعض من ناحية أو بينهم وبين الحاكم من ناحية أخرى، ومن هنا كان هناك نوعان من العقود الاجتماعية:

"**ميثاق الاتحاد:** وهو يفسر نشأة المجتمع المدني، والدولة بصفة عامة بالتعاقد الاجتماعي بين الأفراد الذين دخلوا في عقد مع بعضهم البعض

ميثاق الرعايا مع حكامهم: ومثل هذا العقد لا يكون بين المواطنين بعضهم وبعض، وإنما بين المواطنين والحكام على أن يخضع الجميع لشكل معين من أشكال الحكومة" (إمام عبد الفتاح إمام، 1985 : 366،367)

3-1-ب-مفهوم الدولة أو الليفياتان:

"انطلق هوبز في تحليلاته من شرّية السياسة وشرّية الإنسان نفسه"فبما أنّ "الإنسان ذئب للإنسان" فلا مناص من التدخل الدائم للسلطة السياسية، بالإكراه والعنف عند الضرورة للحول دون تحوّل المجتمع إلى مسرح لـ "حرب الجميع ضد الجميع"، فالدولة والدولة القوية وحدها، هي المؤهلة لتحويل المجتمع الطبيعي الوحشي إلى مجتمع مدني حضاري" (عبد الله تركماني، في الحداثة السياسية، (متوفر على الموقع: http://www.mokarabat.com/s1255.htm)

"يفرق هوبز بين الدولة ومجرد التجمع بين الناس أو ما يسميه "بالحشد أو التجمع" فالدولة اتفاق وتعهد بين هؤلاء الناس بأن يتنازلوا عن حريتهم وحقهم في أن يحكموا أنفسهم وأن يقبلوا راضين أن من يحكمهم شخص معين أو مجموعة أشخاص، ومن ثم فعلى جميع الأفراد أن يجعلوا إرادتهم خاضعة لإرادته وأحكامه لحكمه، وكان كل إنسان منهم يقول لغيره إني أخول السلطة وأتناول عن حقي في أن أحكم نفسي لهذا الإنسان أو لهذه المجموعة من البشر وحين تم هذا التعهد تحول الحشد أو جمهور الناس الذين اتحدوا في شخص واحد إلى ما نسميه بالدولة" (إمام عبد الفتاح إمام، 1985: 371) وهكذا ينشأ ذلك التنين العظيم فالدولة حسب هوبز "هي كائن قوي مهما كان الشكل أو الطريقة التي وجدت من خلالها. ويطلق عليها اسما غريبا "الليفياثان وهو اسم وحش في اللغة العبرية يدل على كائن مزدوج، يدل على التمساح وهو حيوان حقيقي ويدل في نفس الوقت على التنين وهو اسم لحيوان خيالي اختار هوبز هذا الاسم اعتبارا للطبيعة الإنسانية المضطربة والمستعصية على النظام الطبيعي"

(محند الشريف منصر، 2009: 32)

إن الليفياثان هو شخص أقل من إله وأكثر من إنسان، وعن هذا الكائن أيضا يقول هوبز: "إن سلامنا وحمايتنا تعود لهذا الله الذي لا يموت" أي الدولة، هكذا يشكل توماس هوبز بل يؤسس من دون أدنى شك واحدة من النظريات الأكثر تطرفا التي عرفت عبر التاريخ فيما يتعلق بموضوع الدولة.

3–2–جون لـوك(1632– 1704م):

حرص لوك بأن يطور أفكار هوبز ولكن من منظور مختلف، لذا فإن مساهمته الفكرية كانت تطويرا لنظرية العقد الاجتماعي" وتتمثل صور التعاقد بين الحاكم والمحكومين في ضرورة أن يلتزم الطرف الأول (الحاكم) سواء أكان ملكا أو مجموعة من الأفراد بالمحافظة على حقوق المحكومين، كما يجب على الطرف الثاني (المحكومين) أن يمتثلوا لطاعة صاحب السلطة والحكم، ولكن إذا أخل أحد الطرفين بهذا التعاقد أصبح الطرف الأخر في حل من التزاماته ومن هذا المنطلق يرى "لوك" أن الشعب أو المحكومين بمقتضى هذا الميثاق أو التعاقد لهم الحق في تغير الحكومة أو السلطة السياسية، كما يجوز لهم خلع الملك وطرده وخاصة إذا حاول أن ينحى بالسلطة اتجاه النظام السياسي الدكتاتوري – الملكي المطلق – "(عبد الله محمد عبد الرحمان، 2001: 172).

– رغم أن أفكار لوك تنطلق من نقطة وجود الحالة الطبيعية مثل هوبز، إلا أنه يختلف معه في تحليله لهذه الحالة ففي حين يرى "هوبز" أن الناس في الحالة الطبيعية متوحشين يريد كل واحد أن يقاتل الآخر لإشباع حاجاته فإن لوك يرى أن الحالة الطبيعية كانت صالحة جدا لحياة الإنسان مع غيره من أبناء جنسه، يسودها الوئام والطمأنينة والاستقرار، وتحكمها قواعد عامة كالقوانين الطبيعية التي عرفتها المجتمعات البشرية في تلك الفترة، حيث أن قانون الطبيعية يحدد تحديدا كاملا كل حقوق الإنسان وواجباته" (مولود زايد الطيب، 2007: 172)

– يرى لوك بأنه رغم تلك الصفات الايجابية المميزة لحياة الأفراد في الحالة الطبيعية إلا أن عيبها يكمن في أنها لا تشمل على تنظيم مثل القضاء والقانون المكتوب والعقوبات المحددة، لذا فإن القانون الوضعي لا يضيف شيئا إلى الصفة الأخلاقية التي تتسم بها أنواع السلوك المختلفة، إلا أنه يهيء جهازا للتنفيذ الفعال

– يؤكد لوك على ضرورة الفصل بين الكنيسة والدولة والعمل على سيادة الحرية في إطار تأكيده على قيام المجتمع المدني، كما أيد الملكية الخاصة باعتبارها حق مكفول للجميع وهي حق طبيعي يقوم أساسا على العمل وليس التملك أو الحيازة فقط.

وعلى عكس دولة هوبز الاستبدادية والمطلقة فإنّ دولة لوك ليبرالية ومحدودة، فالمطلوب من الدولة أن تتدخل بأقل قدر مستطاع حتى لا تتحول هي نفسها إلى "تنين" يبتلع المجتمع المدني

بما أن لوك قد عاش فترة الدولة القومية فإنه يفضل الحكم الديمقراطي ولذلك فقد وضع القواعد العامة للنظام الديمقراطي في ستة مبادئ وهي:

– تظهر السلطة السياسية على شكل عقد اجتماعي، بعد أن وكل الشعب حكام ينوبون عنهم سواء بشكل مباشر أو من خلال ممثلين عنهم داخل الهيئة التشريعية

– الهيئة التشريعية تنتخب أو تضع قوانين يجب أن يعرفها الجميع.

– من المفروض أن قانون الأغلبية هو السائد.

– تقوم الهيئة التفيذية بتنفيذ القوانين والعقوبات من خلال العدالة او الشرطة.

– لا يمكن أن يحتفظ المجلس التشريعي بمواد معينة تكون خارج نطاق القانون.

– يمكن للسلطة التنفيذية في بعض الأحيان أن تتصرف بطريقة تقديرية من أجل المصلحة العامة" (sociologie politique, 27)

3-3 جان جاك روسو(1712– 1778م):

إن نظرية العقد الاجتماعي عند روسو تدور حول السلطة والنظام السياسي الذي ينشأ عن تعاقد الناس واتفاقهم، والمجتمع قبل هذا التعاقد أي قبل تعيين صاحب السيادة هو مجموعة من الناس بدون نظام وبدون قانون ماعدا القانون الطبيعي، وعلى هذا الأساس يرى أن الحالة الطبيعية للأفراد كانت خير للإنسان حيث كانت تسود الحرية والمساواة

"لقد وقع روسو أمام سؤال محير وهو: كيف يمكن التوفيق بين الحرية الأصلية للأفراد وبين السلطة التي تتولى السيادة في البلاد ؟ "

ومن خلال السؤال نستشف التعارض الموجود بين الحرية الطبيعية للأفراد والسلطة الحاكمة عند روسو، علما أنه يمقت الحكم الفردي والقوانين الوضعية التي تحد من حرية الفرد لأن الإنسان ولد حرا وسيضل حرا وهو بذلك لا يؤمن بفكرة عبودية الإنسان للإنسان

لكن إجابة روسو حول هذا الإشكال تدور على أساس أن كل فرد يتنازل إراديا عن حقوقه كلها للإرادة العامة ويتنازل الأفراد كلهم عن حقوقهم كلية ليصبح الجميع في وضع متساو، وهذا التنازل ليس لشخص معين ولكن للمجموع ككل، وبالتالي فالتنازل للإرادة الجماعية التي هي إرادة الكل الناتج عن العقد من خلال ما سبق نرى أن هذا العقد أدى إلى **تكوين الدولة وقيام سلطة جماعية** وعندما يطيع الفرد سلطة الجميع يطيع نفسه أيضا لأنه ضمن الجميع وبذلك تكفل الحرية وتصان الحقوق ويعم الأمن والاستقرار" (نورالدين حاروش، 2009: 347)

"إنّ نظرية الدولة حسب روسو هي نظرية الإرادة العامة أو إرادة الشعب حيث يميّز بين الإرادات الخاصّة والإرادة العامة، الأولى تابعة للأفراد وهي لا تنظر إلاّ للمصالح الخاصّة أمّا الإرادة العامة فهي صوت المصلحة العامة التي يسهر عليها القانون الذي ينطبق على الجميع

"والدولة عند روسو لا تكون شرعية إلا إذا حكمت بالقانون لأنه تعبير عن الإرادة العامة وهو لا يقبل بالتقسيم المعروف للسلطات: تشريعية تنفيذية قضائية، والحكومة عند روسو هي هيئة لا سلطان لها إذ أن الشعب هو السلطان الوحيد وهي مفوضة فقط لتنفيذ القوانين التي تسنها الدولة، يرى روسو أن أفضل أنواع الحكم في الدولة الصغيرة هو الحكومة الديمقراطية، والحكومة الارستقراطية ملائمة للدول المتوسطة، والحكومة الملكية ملائمة للدول الكبرى، إذ كلما اتسعت الدولة يتناقص تضامن أفرادها وتضعف المجموعة، وعلى هذا الأساس نجده يفضل الدولة الصغرى على الدولة الكبرى" (عبد المجيد عمراني، 2008 : 105)

سادسا – مفهوم الدولة في القرن التاسع عشر

1– النظرية اللبرالية النفعية: أدم سميث (1723– 1790م)

يعتبر أدم سميث من أهم علماء الاقتصاد السياسي الغربي، وضع أسس أول نظرية ليبرالية نفعية من خلال كتابه الشهير"ثروة الأمم" وعلى هذا الأساس يعتبر سميث أول عالم اقتصاد يقرر مبادئ شاملة يمكن من خلالها تفسير العملية الاقتصادية

أ– نظام الدولة عند أدم سميث:

" رأى سميث أن الدولة كجهاز إداري وتنظيمي من الصعوبة تحقيق وظيفته العامة بصورة مرضية وسليمة وهذا ناتج عن عدم وجود مؤسسات أو تنظيمات بيروقراطية ذات كفاءة عالية، تلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية والسياسية الحديثة " (عبد الله محمد عبد الرحمان، 2001 : 185)

إن الدولة عند سميث عبارة عن نظام سياسي أو حكومة سياسية وظيفتها حفظ النظام والأمن وحماية الأفراد والجماعات وبهذا تقوم **الدولة بدور الحارس الأمين**، الذي لا يتدخل في الحريات بكل معانيها وخاصة حرية العمل والملكية ، وهذا تطبيقا لمبدأ "دعه يعمل، دعه يمر" هذا المبدأ الذي يحدد وظيفة كل من الدولة الحديثة، والتركيز على أهمية الملكية أو المشروع الخاص وتحقيق الطموح الفردي، كما حرص على طرح عدد من الأسس التي يجب مراعاتها عند تحقيق العدالة الاجتماعية.

ب– التنمية السياسية والاقتصادية:

عرف أدم سميث التنمية بأنها عملية تتم بصورة تدريجية تعتمد على القوى الذاتية للنشاط والبناء السياسي والاقتصادي ويعتبرها محور قيام مجتمعات الرفاهية، وذلك باعتبار أن قوى الإنتاج الاقتصادية هي المحرك الأول لعملية الرفاهية والتأثير على كافة القوى الاجتماعية الأخرى، "حرص سميث على أن يوضح أفكاره حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية من خلال استخدامه لكثير من المفاهيم والقضايا التي لا يزال يهتم بها علماء الاجتماع السياسي والاقتصادي والتنمية وغيرهم، ومن أهم هذه المفاهيم التقدم، التطور، وتقدم التطور، وتوفر الموارد الطبيعية والتكنولوجيا وتقسيم العمل وحرية المشروع الخاص، والطموح الفردي، والتخصص وغير ذلك من أفكار متعددة أشار إليها في مؤلفه الشهير عن "ثروة الأمم" وليضع أسس علم الاقتصاد السياسي الليبرالي النفعي ويفسر العلاقة المتداخلة بين الاقتصاد والسياسة وخاصة من جانب السياسات القومية" (عبد الله محمد عبد الرحمان، 2001: 186)

درس أدم سميث الظواهر الاقتصادية والسياسية فقد ركز على دراسة العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والسياسات الضريبية وواجبات الدولة وغير ذلك من القضايا المتعددة واعتمد في ذلك على المناهج العلمية والتحليلية الوصفية وربطها بالواقع.

2– النظرية الاشتراكية المثالية: هيجل، سان سيمون

2–1 هيجـل: (1770– 1831م)

تأثر هيجل بالفكر الإغريقي بشكل عام وبأفكار أفلاطون بشكل خاص، ركز في دراساته على فكرة وعالم "الروح المطلق" هذا العالم الذي اعتبره ذو طبيعة متحركة ومتطورة، وأنها حين تتطور تطور معها واجهاتها المادية المحسوسة المتمثلة في"**الطبيعة والمجتمع**"وبالتالي فإن الوجود عند هيجل ليس فكر ومادة وإنما هو روح قد كشفت عن نفسها في صورة العالم المحسوس وتمثلت في "الطبيعة والمجتمع" ومن هنا جاءت فكرته الشهيرة عن الجدل" لأنه يعبر عن حياة الروح أو الفكر، وخاصة أن تطور الروح تتم أثناء الصراع أو التعاون بين الأفكار التي تتم عن طريق إعادة التوفيق بين المتعارضات وينتج عن ذلك ميلاد فكرة أو روح جديدة، تكون نتاجا من العناصر المتعارضة، وعناصر الجدل الجزئية تشمل: **القضية والموضوع، ونقيض القضية، والقضية التركيبة** وتعتبر هذه الأخيرة هي جملة الأفكار والنظم بل هي الكون والعالم ذاته" (المرجع نفسه: 194)

أ– مفهوم الدولة عند هيجل:

نبدأ بفكرة هيجل عن **تطور المجتمعات** وفي هذا السياق أشار "هيجل" إلى أن **الأسرة** هي المؤسسة الاجتماعية الأولى من حيث الظهور التاريخي، ثم وبعامل التطور ظهرت الصورة الثانية والتي تمثلت في "**المجتمع المدني**"، ثم ما لبث هذا الأخير أن تطور هو الآخر ليسفر لنا عن صورة "**الدولة**"

وحسب المنهج الديالكتيكي لهيجل فإن هذا التطور ما هو إلا صورة لتطور الروح المطلق ليظهر في شكل "الدولة"، ولذلك فإن "الدولة" – عند "هيجل" – مقدسة لأنها التعبير عن المرحلة النهائية لتطور الروح المطلق

وعليه يمكن تلخيص مفهوم الدولة لدى هيجل كما يلي :

"–**الدولة** هي الصورة النهائية لتطور **الروح المطلق**، وبالتالي فهي **ظل الله في الأرض**.

–أن طاعة **الدولة** هي **طاعة لله**، وما دامت سلطة الله مطلقة لا حدود لها ولا قيود عليها، فكذلك سلطة الدولة.

–أن ما تفعله "**الدولة**" هو **حقٌ كله**، ذلك بأنها لا تخطئ ولا تظلم.

–أن "**الدولة**" هي "**كلٌ**"، تتضاءل إلى جواره الأجزاء التي تكونه، كما أنه لا قيمة للأجـزاء بدون الكـل.

–أن **الدولة** هي **غاية** في ذاتها وليست مجرد وسيلة"

أما عن سلطات الدولة عند "هيجل"، فهي سلطات ثلاث رئيسية:

– **السلطة التشريعية**: وهي تمثل مصالح "الكثرة".

– **السلطة الإدارية**: وتتضمن السلطتين التنفيذية والقضائية، وتمارسها الطبقة الارستقراطية وتمثل مصالح "القلة".

– **السلطة الملكية**: وتتمثل في "الملك"

(أسامة أحمد العادلي، الإسهامات الميتافيزقية في الفكر السياسي بين "الترف الذهني" و "الأهمية العلمية والواقعية "رؤية تقييمية لفكر أفلاطون وهيجل"، متوفر على الموقع: http://faculty.ksu.edu.sa/ELADLY/Pages/ser.aspx)

يضيف هيجل تصوراته عن طبيعة السلطات القائمة في "الدولة" ويقسمها إلى سلطات ثلاث

(السلطة التشريعية، السلطة الإدارية، السلطة الملكية) ومما سبق وحسب الفلسفة المثالية لهيجل فإن الدولة هي تمثيل للروح المطلق، وبالتالي فهي مقدسة ومعصومة عن الخطأ وعليه تكون سلطة الزعيم بالضرورة سلطة مطلقة تستمد حريتها من الروح المطلق.

ب– المجتمع المدني عند هيجل:

ميز هيجل بين النسق السياسي وبقية أنساق المجتمع حيث بلور فكرة المجتمع المدني معتبرا إياه إنجازا للعالم الحديث ففي مؤلفه الذي نشر عام 1821 حذر من الخلط بين الدولة والمجتمع، يقول **عزمي بشارة** في تحليله لفكرة المجتمع المدني عند **هيجل** "خلافا لفكرة الحداثة الأولى لا ينشئ التعاقد عند هيجل دولة وإنما مجتمعا مدنيا وبذلك تتميز فكرة المجتمع المدني فعلا وللمرة الأولى من الدولة، المجتمع المدني نتاج رؤية الأفراد أحرارا إنه الحيز الذي يتصرف فيه البشر كأفراد جزئيين خصوصيين لا كأعضاء مباشرين في العائلة أو منعكسين في الدولة" (عزمي بشارة، 2012: 153)

المجتمع المدني حسب هيجل نسقا متميزا عن الدولة وإن كان غير منفصل كليا عنها وهو كل المصالح الخاصة والعلاقات التي يقيمها الأفراد بعيدا عن الدولة إلا أنه لا يتحقق لهذا المجتمع استقراره ووحدته إلا في وجود الدولة لأن هذه الأخيرة قائمة في المجتمع المدني، والمجتمع المدني قائم في الدولة والعلاقة بينهما تبقى علاقة جدلية.

يقول هيجل "لا يستطيع أحد أن يحقق مجموع أهدافه دون أن يدخل في علاقة مع الآخرين، فالآخرون ليسوا إذن إلا وسائل لتحقيق أهدافه الخاصة، لكن بواسطة هذه العلاقة مع الآخرين، يهب الهدف الخاص بنفسه شكل ما هو كلي، والفرد لا يصل إلى إرضاء حاجاته إلا بأن يعطي للآخرين وسائل إشباع حاجاتهم في السعادة ولما كانت الجزئية متوقفة على الكلية فإن الكل (المجتمع المدني كله) سيكون ميدان التوسط والأرض التي عليها كل الفرديات وكل الاستعدادات، وكل عرضيات الميلاد والثراء تسلك مجراها، وحيث أيضا تتوالى أمواج كل الوجدانيات التي لا يكبحها إلا العقل الموجود في هذه الظواهر، إن الجزئية المحدودة بالكلية هي المقياس الذي وفقا له تحصل كل جزئية على رخائها" (عبد الرحمان بدوي، 1996: 121)

2–2 سان سيمون (1761– 1825):

تبنى سيمون الاشتراكية وسعى لتأسيسها كمذهب لنظام سياسي خليط ما بين الواقعية والمثالية وهذا ما جاء في أفكاره السياسية وفي محاولاته لوضع نظرية اجتماعية واقتصادية وسياسية متكاملة، وجاء هذا الاهتمام من قبل سيمون، بعد نشأته نشأة أرستقراطية ولكن ما لبث أن تمرد عليها واعتنق الأفكار الاشتراكية المناهضة للفكر الارستقراطي

وانطلاقا من أفكار سان سيمون وتصوراته للاشتراكية، أعلن عن صدور نشرة "**المنظم**" هذه النشرة كانت سببا في شهرة سان سيمون الذي يطلق عليه اسم "المعلم"، هذه النشرة كانت جرأة كبيرة من سان سيمون لأنه كشف من خلالها الوضع الحقيقي للمجتمع وقد أقامها على افتراضين كما يلي:

الافتراض الأول: "أن تفقد فرنسا فجأة فزيائييها الخمسين الأوائل، وكميائييها الخمسين الأوائل، وفزيولوجيها الخمسين الأوائل، ورياضييها الخمسين الأوائل وأمثالهم من الشعراء والرسامين والنحاتين والموسيقيين والأدباء ويتلاحق العدد للخمسين الأوائل في كل الحرف، وكل المهن، وكل الفنون، ثم للمائة الأوائل من التجار وللستمائة الأوائل من المزارعين ونصل بالإجمال للثلاثة ألاف الأوائل من علماء فرنسا وفنانيها وحرفييها"

(جان جاك شوفالييه، 2002: 106)

يقول سان سيمون أن هذا سيكون فاجعة رهيبة وخسارة كبيرة لفرنسا لا يمكن تعويضها إلا لقاء جيل كامل لأنه الأكثر إنتاجا بشكل أساسي.

أما الافتراض الثاني "تحتفظ فرنسا بكل الرجال العباقرة" الذين تستطيع أن تمتلكهم في ميادين العلوم والفنون الجميلة والآداب والمهن، لكنها ستفقد في نفس اليوم السيد شقيق الملك، والدوق دو أنغوليم، والدوق دو بري والدوق دورليان ويتلاحق تعداد الأسماء الكبيرة وستفقد في نفس الوقت كل ضباط التاج الكبار وكل وزراء الدولة ... فماذا سيحدث ؟ " (المرجع نفسه: 107)

يعلق سان سيمون على هذا الافتراض قائلا إن هذا الحادث سيحزن الفرنسيين لأنهم طيبون لكن هذا الحزن سيكون من زاوية عاطفية بحتة لأنه **لن ينجم عن ذلك أي ضرر سياسي للدولة**، فلا شيء أسهل من ملء الأماكن التي أصبحت شاغرة والتي سيتقدم لها فورا مرشحون لهم مؤهلات مساوية أو أعلى.

إن هذا الافتراض المزدوج الذي قدمه سان سيمون يُظهر إلى أي حد يمثل المجتمع الحالي "العالم المقلوب" فالعاجزون الذين يتولون المناصب يقودون المؤهلين، ليصل سان سيمون إلى القول أن الجسم السياسي مريض بمرض خطير، يصيب مجموعه وأجزاءه في نفس الوقت، وتلك هي الحقيقة التي تجرأ سان سيمون على كشفها وعرضها بكل "عريها".

وهكذا يضع سان سيمون المؤهلات الصناعية أو الفنية والمهنية في المرتبة الأولى فعلى هذه المؤهلات أن تحل محل السلطة الإقطاعية أو العسكرية.

يظهر من خلال ما سبق اهتمام سان سيمون بالطبقة التكنوقراطية فقد سعى لأن يضعها فوق السلم الهرمي لكل الطبقات الاجتماعية التي توجد في المجتمع الاشتراكي، وأن يكون هناك نوع من التدرج الطبقي في الدولة وذلك على أساس الدور الوظيفي لكل طبقة

"لكنه رأى أن الطبقة التكنوقراطية طبقة كبيرة وتشمل العديد من الفئات الاجتماعية من عمال ورأسماليين ومحاميين ومهندسين وأطباء وغيرهم من المهنيين والمثقفين الذين يعملون بأيديهم وعقولهم أو الاثنان معا، ولهذا أطلق

عليها بالطبقة التكنوقراطية الكبرى والتي يقع عليها عبء إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع " (عبد الله محمد عبد الرحمان، 2001 : 201)

لقد حرص سان سيمون على إعادة بناء التدرج الطبقي في المجتمع الاشتراكي، وذلك حسب مكانة ودور الطبقات والفئات الاجتماعية لأن هذه الخطوة "إعادة التدرج الطبقي" تسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الطبقات، ومن ثم فإن نظام الطبقات يعتبر ذو ضرورة اجتماعية وسياسية لكن شرط أن لا تطغى طبقة على أخرى، كما حذر من انقسام المجتمع الصناعي إلى طبقتين – الطبقة الرأسمالية الصناعية والطبقة العمالية الكادحة – لأن ذلك يؤدي إلى حدوث صراع في المجتمع.

قدم سيمون نظريته عن الاشتراكية بنوع من المثالية، من خلال تركيزه على الطبقة التكنوقراطية، وهذا ما لم يحدث في الدولة الرأسمالية بصورة واقعية وأصبح نقطة انطلاق أساسية لأفكار ماركس ذات الطابع الشيوعي والمتحيز لطبقة البروليتاريا وليس الطبقة التكنوقراطية التي اهتم بها سان سيمون.

3– النظرية الماركسية: كارل ماركس

طَرحت النظرية الماركسية الكثير من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع النظري تم تطبيقها من الناحية العملية ولتؤسس واقعيا الاتحاد السوفياتي والكتلة الشيوعية الشرقية سابقا، والتي استمرت كواقع سياسي إلى ما يقرب من نهاية القرن العشرين

لقد تم تطوير النظرية الماركسية أو ما يعرف بنظرية الصراع نتيجة لأن مسلمات ومفاهيم هذه النظرية لم تعد قادرة على استيعاب وتفسير واقع المجتمعات الحديثة "وذلك لاعتمادها الحتمية الاقتصادية واعتبار الصراع الطبقي هو العامل الأساسي للتطور الاجتماعي والمحدد لطبيعة وبناء المجتمع ، أي أنها تجعل من ظاهرة الصراع محور العلاقات الإنسانية وتعتبره الآلية التي تخضع لها كافة الظواهر الاجتماعية لأنها تتحكم في عملية التطور الاجتماعي، وبذلك وسعت هذه النظرية من مجال الصراع الاجتماعي إلى مجالات متعددة، فقد يكون الصراع على المستوى الطبقي (صراع طبقات) قائما أساسا على خلفية اقتصادية أو قد يكون لخلفيات طائفية أو دينية أو سياسية "
(خالد حامد، 2008 : 106)

درس كارل ماركس الفلسفة، وتأثر كثيرا "بهيجل الذي أعتبر الخلافات هي المحرك الأساسي للتاريخ، كما أعجب بفكرته القائلة بان الدولة شخص حقيقي لها الحق المطلق في اتخاذ الإجراءات الضرورية لإسعاد أبناء المجتمع وبالتالي فهي تحتل مكانة عالية تسود فيها السيادة الوطنية وليست في مجموع الأفراد.

درس ماركس الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي كانت تعيشها بريطانيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر معتبرا إياها نموذجا للبلاد الصناعية الرأسمالية ومن خلالها استخلص نموذجا يفسر من خلاله تطور المجتمعات الإنسانية، وقد اعتمد في دراسته على المنهج الجدلي هذا المنهج الذي استوحاه من الفلسفة الهيجلية المثالية التي تدرس الأشياء كحقائق في حركة دائمة غير منقطعة تقوم أساسا على مبدأ النفي، وتنحصر المادة العلمية للدراسات الماركسية في مجال علم الاجتماع ونظريته في القضايا التالية: الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي الاغتراب، الدولة، البيروقراطية والإيديولوجية

"إن علم الاجتماع عند ماركس يمكن تلخيصه علم اجتماع صراع الطبقات، والطبقات هي عبارة عن جماعات من الناس تستطيع إحداها استغلال عمل الأخرى تبعا لتباين موقع كل منها في نسق الاقتصاد القائم في المجتمع ويفرق ماركس بين طبقتين كبيرتين في المجتمع: البرجوازية والبروليتارية والصراع الطبقي هو محرك التطور الاجتماعي في المجتمعات الطبقية، فإذا كان التناقض الاجتماعي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج هو الذي يحرك البناء نحو التغير ، فإن الصراع الطبقي ينجز هذه المهمة، فالطبقة البرجوازية هي التي قادت التغير من الإقطاع إلى الرأسمالية ،فإن الطبقة العاملة هي التي ستقود التحول نحو الاشتراكية" (علي غربي، 2007: 138، 139)

فكيف نظر ماركس إلى الطبقة العاملة وماذا يمكن أن تحدث من تغيير في المجتمع ؟

أ– الصراع الطبقي و ثورة البروليتاريا:

لقد نظر ماركس للصراع علي انه المفتاح الرئيسي للوضع الاجتماعي،كما عبر عنه مع زميله إنجليز، إن تاريخ كل مجتمع بشري إلى يومنا هو تاريخ الصراع بين الطبقات،كما يقول ماركس إن الصراع الطبقي قد وجد منذ انهيار تنظيم المجتمع القبلي، وأن البشرية في الواقع قد تطورت إلى مراحل أعلى من التطور عن طريق الصراعات الطبقية فكل نظام من نظم الإنتاج قد انشأ طبقتين رئيسيتين إلا أنهما تتبادلان العداء، وهما الملاك والكادحون وإن الطبقة التي تقدر السيطرة على وسائل الإنتاج والتوزيع في كل مجتمع سوف تحكم ذلك المجتمع وإنما بالضرورة الاقتصادية لا بد وأن تحكم بأسلوب اضطهادي وتستغل الطبقات الأخرى ولن تستطيع الطبقات التي تقع تحت نير الاستغلال أن تعيش ما لم تقاوم الاضطهاد والاستغلال فخلال التاريخ البشري، قام الصراع الطبقي بين المستغلين والمستغلين، أي بين الرقيق ضد الأحرار، والعامة ضد النبلاء، والأتباع ضد الأشراف والعاملين ضد النقابيين، البرجوازيين ضد أرستقراطي الأرض، والبروليتاريا ضد الرأسماليين، أي أن الصراع كان هو أساس وجوهر المجتمعات على مر العصور ولكنه اعتبر البرجوازية الحديثة قد أسهمت في ظل النظام الرأسمالي في تبسيط الصراع بين الطبقات حيث تطور الوضع إلى وجود طبقتين تواجه كل منهما الأخرى، وتعارضها في مصالحها وهي الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا.

أما **الدولة** عند ماركس فهي نتيجة حتمية لتطور المجتمع الرأسمالي، حيث أنها **تمثل المصالح الخاصة للطبقة الحاكمة** وان دورها هو الوساطة المنحازة بين الطبقات لحماية مصالح الطبقة الحاكمة تحت شعار المحافظة على النظام"

أ- الدولة والمادية التاريخية عند ماركس:

تتلخص نظرية كارل ماركس عن الدولة كمنظمة سياسية في أنه ربط وجودها بظروف مرحلية تاريخية، ليأتي وقت تختفي فيه تماما بعد أن يصبح وجودها معطلا لمسيرة التطور التاريخي فهو يرى أن التاريخ عبارة عن نضال للطبقات، طبقة ظالمة سائدة ضد طبقة مستغلة مظلومة، وكل طبقة في المجتمع إنما تعمل بدون أن تشعر على تقوية طبقة أخرى تضادها، الأمر الذي يؤدي نضال بين الاثنين، ليسفر في النهاية عن انتصار الطبقة المظلومة، فالتطور التاريخي سيقضي إذن في نهاية المطاف على نظام الطبقات ويصل بالمجتمع إلى مجتمع اللاطبقات ولكن قبل أن يصل المجتمع إلى المجتمع المثالي يمر عبر حالة تسمى الاشتراكية تسود فيها "ديكتاتورية الطبقة العاملة" بعد أن تكون قد قضت بثورة على الطبقة الرأسمالية، وسيكون من وظيفة هذه الاشتراكية:

"**أولا**: القضاء على مصدر الثروة في المجتمع وفي هذه المرحلة ستوزع الأشياء على الناس بحسب كمية العمل الذي قاموا به لا بحسب حاجة كل منهم والدولة في هذا الطور الأول، طور الاشتراكية ستظل الأداة الحاكمة التي تراقب وسائل الإنتاج وتشرف على التوزيع، وستكون دولة ديمقراطية لأن الأغلبية ستحكم الأقلية أو الطبقة العاملة ستحكم ما عسى أن يكون هناك من أفراد لا زالوا مشبعين بالمبادئ الرأسمالية أو الرأسماليين القدامى الذين قضت عليهم الثورة الاشتراكية.

لكن الاشتراكية ليست إلا مرحلة مؤقتة في طريق الوصول إلى الشكل النهائي وهو الشيوعية، ولم يتحدث ماركس عن هذه المرحلة المرتقبة إلا قليلا إذ كان يعدها ضربا أو الخيال أو المجتمع المثالي للاشتراكية ففي هذه المرحلة النهائية، التي تمثل العصر الذهبي أو غاية التطور التاريخي وفق المبدأ القائل "لكل حسب حاجته لا بحسب عمله" كما كان في النظام الاشتراكي

ثانيا: إلغاء الدولة نهائيا أي لن يكون هناك دولة، فالدولة عندما يصل المجتمع إلى هذه المرحلة المثالية التي هي غاية التطور يجب أن تنسحب وفي هذه المرحلة يقول أنجلز "إن الدولة ستزول كنتيجة لثورة المستقبل" لأن كل الوظائف العامة في ذلك المجتمع المثالي ستتحول من وظائف سياسية إلى وظائف إدارية" (محمد السويدي: 28)

تكمن أهمية الدولة عند ماركس في أنها تمثل المنتوج النهائي للرأسمالية، كما أنها تمثل أداة لتنظيم المجتمع الجديد ووسيلة خلقه

"إن ماركس هو منظر التسييس بلا منازع، رغم الأهمية المركزية التي يضفيها على حركة نمط الإنتاج، ففي التحليل الأخير ينبغي للطبقة العاملة أن تستولي على هذه الأداة، تحطمها وتحل محلها أداة سياسية جديدة، كما يتسنى إرساء الأساس لزوال المنظم (البروليتاريا) وأداته التنظيمية الجديدة (الدولة) أو اضمحلالها التدريجي

الدولة في تصور ماركس التاريخي تقف في نقطة النضج الحقيقي للرأسمالية أي الظفر السياسي للطبقة الجديدة مثلما تقف في نقطة انهيارها، وعليه فإن نمط الإنتاج الرأسمالي الناضج، مثلما رآه ماركس يقف بين نقطتين سياسيتين: نشوء الدولة الرأسمالية من هنا ودمارها من هناك، من هنا تأتي الأهمية الحاسمة لموضوع الدولة" (فاتح عبد الجبار، 1998: 194)

4– مفهوم الدولة عند ماكس فيبر: (1864 – 1920)

يعتبر ماكس فيبر في مناقشته للدولة بأنها جوهر علم الاجتماع السياسي فلقد اهتم بتحديد مختلف نماذج العلاقات السياسية التي عاشها الناس تاريخيا حيث " لم يتصور فيبر أن كل نظام سياسي لابد أن يتحول بفعل قوى معينة إلى نظام آخر يعقبه في سلم التقدم فهو لم يكن يريد من التحليل التاريخي للنظم السياسية أن يطور فكرة التقدم، فالدولة عند فيبر تتفوق على كافة الأنظمة السياسية الأخرى السابقة عليها من الناحية الفنية فحسب، فهي نسق أكثر فعالية وتأثير لتنظيم القوة في المجتمع"(محمد علي محمد، 1997: 215)

وعليه فقد "عرف فيبر الدولة بأنها المجتمع السياسي الذي يحتكر الإكراه المادي المشروع ويتضمن رشدانية القانون في ضوء السلطتين التشريعية والقضائية كما تعتمد على إدارة عقلانية ومن أجل هيبتها تعتمد على القوة العسكرية" (حسين عبد الحميد رشوان، 2012: 128)

يرى فيبر أنه لا توجد تنظيمات اجتماعية لم تمارس السلطة أو تستخدم السلطة، لأن هناك دائما مصدرا يعطي أوامر تفرض على مجموعة معينة من الناس ويجب طاعتها والأكيد أن هذا المصدر هو الدولة" فهي تكمن في علاقة سيادة الانسان على الانسان، مبنية على وسيلة العنف المشروع، إذ لا يمكن للدولة أن توجد إلا بشرط خضوع الرجال المسودين للسلطة التي يطالب بها الأسياد" (جميل حمداوي، 2015: 36)

سابعا: الدولة والنخبة

ترتبط أسماء كل من باريتو، موسكا، ميشلز ورايت ميلز باتجاه نظري في علم الاجتماع السياسي عرف باسم نظرية الصفوة وقد تطورت هذه النظرية في علم الاجتماع السياسي لتقف موقف المعارض المباشر للنظرية الماركسية والنظرية الديمقراطية، حيث أن النظرية الماركسية تقوم على حتمية الصراع الطبقي داخل المجتمعات وأن السلطة السياسية إنما تجسد مصالح الطبقة المسيطرة في المجتمع، أي أنها انعكاس للواقع الاقتصادي والاجتماعي كما أن النظرية الديمقراطية تقوم على أساس المساواة بين الأفراد وبحكم الأغلبية وحرية اختيار الحكام والتصويت، في المقابل يؤكد أصحاب نظرية الصفوة أن هناك فروقا في القدرات موروثة بحيث أن هذه الفروق هي أساس قيام الصفوات فلم يخلق الناس سواسية البعض منهم أقوى من الآخر وأكثر ذكاء وبذلك تتحكم الأقلية ذات التفوق

وعليه تكون العلاقة بين موضوع النخبة وموضوع الدولة مألوف في أدبيات الاجتماع السياسي، "فالدولة تقوم باستقطاب المتعلمين والخبراء للعمل في أجهزتها المختلفة كنخب متميزة، ولكن هذه النخب تتحول في أحيان كثيرة إلى ما يشبه الطبقة الحاكمة التي تسيطر على مراكز اتخاذ القرار، ليس من خلال ملكيتها لوسائل الإنتاج، ولكن من خلال تحكمها في أجهزة الإدارة الاقتصادية، هذه العملية تعرض لدراستها الكثيرون ومنهم ميشلز الذي تأثر كثيرا بأفكار موسكا وبرنهام ورايت ميلز اللذان تأثرا كثيرا بأفكار ماركس يقول ميشلز– أن من يتحدث عن المنظمات فإنه يتحدث في الواقع عن الأوليجاركية – ويقول رايت ميلز أنه لا بد لفهم واقع السلطة في المجتمع ألا يكتفي المرء بدراسة طبيعة ملكية وسائل فيه وإنما أيضا خريطة المؤسسات فيه ونوعية المتحكمين في الهيراركيات الإستراتيجية داخله، ويرى جيمس برنهام أن احتمال تحول النخب الإدارية والفنية إلى ما يشبه الطبقة الحاكمة يتزايد في الدول التي يتضخم فيها حجم القطاع العام ويصعب التفرقة بين «الدولة» من ناحية و«الاقتصاد» من ناحية أخرى، ويتقارب بل ويتداخل هرم السلطة مع هرم الثروة" (نزيه نصيف الأيوبي، 1992: 42،43)

1– فلفريدو باريتو:(1848 – 1924)

تعتبر التصورات السياسية لباريتو من أهم الإسهامات في موضوع النخبة ويظهر ذلك بشكل خاص في كتابه "العقل والمجتمع" والذي يعتبر بداية التنظير للنخبة "بالإضافة إلى مؤلف محاضرات في الاقتصاد السياسي.

اعتبر باريتو أن الجماعة الإنسانية تتكون من طبقات تشمل القاعدة وتمثل الشعب وهم الكثرة ويليها الطبقة الوسطى وهي حلقة وصل بين الطبقة الأولى(الشعب) والأخيرة والتي تمثل (الصفوة)، وتتعدد هذه الصفوات فهناك الصفوة من رجال الدين والعلم والصفوات الاقتصادية والسياسية ...

عرف باريتو الصفوة "بأنها الأقلية المنظمة نسبيا التي تحكم الأكثرية غير المنظمة، وهي تسيطر بفضل قدراتها المتفوقة وبفضل رصيدها الثقافي وهي جماعة تتمتع بالقوة الاقتصادية والسياسية والامتياز والمكانة، إما بشكل مكتسب أو موروث أو هي جماعات وظيفية ومهنية تحضى بمكانة عالية في المجتمع" (مولود سعادة، 2010: 99) فالصفوة بمفهومها العام حسب باريتو هي الصفوة الاجتماعية ككل أما الصفوة بمفهومها الضيق فإنها تشير إلى الصفوة الحاكمة وقد ركز باريتو في تحليله على الصفوة الحاكمة باعتبارها القلة الحاكمة والتي تستحوذ على أكبر قدر من القوة والهيمنة والسلطة

يعتمد باريتو في تفسيره لدورة النخبة على "الرواسب والمشتقات" كمصادر أولى تجعل النخبة تعيش دورة سريعة في المجتمعات الديمقراطية بمنطق التاريخ والحراك الاجتماعي، فالتاريخ في نظره مقبرة الأرستقراطيات

لذلك جاءت أفكاره تتسق تماما مع التأكيد السائد في بعض النظريات فيما يتعلق بالأسس غير العقلية للسلوك الإنساني "وقد طور باريتو نظريته في السلوك بوصفه محكوما بالرواسب العميقة الجذور في التكوين السيكولوجي للإنسان، والتي تتسم بأنها غير عقلية أساسا، وهذه الرواسب هي مبادئ رئيسية تكمن خلف الفكر غير المنطقي والسلوك، ولم يحاول باريتو أن يفسر مصدر هذه الرواسب، لأنه يعتقد أنها مرتبطة بغرائز في الطبيعة البشرية لا يمكن تغييرها واستخدام نظريته لتفسير وجود عناصر عامة في السلوك تمثل "معتقدات غير منطقية، هي التي أطلق عليها مصطلح المشتقات" (محمد علي محمد، 1997: 245، 246)

إن إحلال صفوة محل أخرى أي "دورة النخبة" وصعود أفراد من طبقة الجماهير إلى النخبة الحاكمة يرجع حسب باريتو إلى التحولات التي تمس النفسية لأعضاء النخبة، حيث يفقد هؤلاء بعض الرواسب التي كانت تمنحهم الحماس والفاعلية ويستعير هنا باريتو مفهوم الأسود أو طبقة المحافظين عند ميكيافلي، هذه الفئة يتوفر أفرادها على رواسب استمرار المجتمعات وتميل أكثر إلى استخدام القوة وفقدان هذه الرواسب يؤدي إلى فساد النخبة، في مقابل ذلك تتراكم رواسب التفوق والذكاء والفاعلية لدى أفراد من الطبقة الدنيا فتسعى للوصول إلى السلطة هذه الفئة تتأثر بغريزة التكامل يصفهم باريتو بالمفكرين أو المثقفين أو الأذكياء (الثعالب في نظرية ميكيافلي) وباختصار فإن "تصور النخبة عند باريتو يترجم إلى قياس النجاح مع باقي الفاعلين الاجتماعيين الذين يقدمون نشاطاتهم" (William genieys :68)

حسب باريتو فإن ظهور خلل في الرواسب يكون سببا للثورة "فالثورة في نظره تتولد عبر التراكمات في طبقات المجتمع العليا إما بسبب البطء في الدورة أو لأسباب أخرى من عناصر فاسدة لم تعد تحمل الرواسب اللازمة لإبقائها في مركز القوة، أو لنفورها من استعمال العنف، بينما تكون العناصر المتفوقة نوعا ما في الطبقات الدنيا من

المجتمع قد بدأت تأخذ طريقها إلى الواجهة، حائزة على رواسب صالحة لممارسة وظائف الحكم ومستعدة استعدادا كافيا لاستعمال العنف" (إبراهيم أبراش،2005 : 21)

إلا أن باريتو في تحليله لدورة النخبة لا يولي اهتماما لدور الجماهير، لأن الجماهير غير مؤهلة لممارسة وظائف الحكم بل يذهب إلى القول "إن النخبة الحاكمة تستطيع تحقيق أهدافها بفعالية حينما لا تطلع الجماهير على الآليات التي تحكمها، وهذا يعني أن الجماهير عليها أن تكون بعيدة تماما على ما يجري داخل النخبة وبين النخبات وبعضها البعض وعن كيفية وصول النخبات إلى الحكم" (المرجع نفسه: 21)

يلاحظ تأثر باريتو بكتابات ميكيافلي في تمييزه بين الصفوات والجماهير من جهة وفي استعارته لمفاهيم القوة والامتثال واستخدامه لمفهوم الأسود والثعالب في تحديده لدورة الصفوة، كما أنه يفضل إبعاد الجماهير عن عملية الفهم لما يحدث داخل الدولة من انتقال للسلطة وعن كيفية تداولها من نخبة إلى أخرى.

2– جيتانو موسكا: (1858 – 1914)

شارك موسكا موقف باريتو في نظرية الصفوة بفقرة هامة تلخص وجهة نظره بوضوح فقد كتب يقول "من بين الوقائع والاتجاهات الثابتة التي نجدها في كل الكائنات العضوية السياسية، ثمة شيء واضح تماما يبدو لكل عين مشاهدة ففي كافة المجتمعات... تظهر طبقتان من الناس: طبقة تحكم وطبقة أخرى محكومة، والطبقة الأولى أقل في العدد دائما، وتؤدي كل الوظائف السياسية، تحتكر القوة، وتستمتع بكافة الامتيازات النابعة عنها على حين أن الأخرى وهي الطبقة الأكثر عدد إنما تخضع سيطرة وتوجيه الأولى بطريقة قد ينظر إليها الآن على أنها قانونية بدرجة تقل أو تكبر، و تحكمية أو عنيفة بنفس الدرجة، كما تمدها بالوسائل المادية وبالأدوات الضرورية لحيوية الكائن العضوي السياسي" (محمد علي محمد، 1998: 72، 73)

يظهر من خلال وجهة نظر موسكا أن هذا التوجه يأخذ طابعا قانونيا كما يتخذ طابعا تعسفيا وعنيفا "وهذا الوضع لا تغيره الانتخابات مادامت الأقلية هي التي تنظم الانتخابات وتقدم المرشحين، وتؤثر في الجماهير، **وتحدد الطبقة الحاكمة صفات المجتمع، إلى حد أن تاريخ الجماعة السياسية يعتبر تاريخ الطبقة الحاكمة**، والذي يتبين منه حركة الانتقال إلى صفوف الحكم" (حسين عبد الحميد رشوان، 2012: 123)

يرى موسكا أن مواصفات الصفوة تتغير بشكل مستمر حسب تنشئتها في إطار القوى الاجتماعية في الصناعة والعلوم والجيش إذ تتطلب الطبقة الحاكمة صفات سياسية معينة تحكم وفقها، ويرجع موسكا سبب التفوق لدى الطبقة الحاكمة إلى التنظيم الدقيق على مستوى هذه الطبقة نظرا لقلة عددها مقابل كثرة العدد في الطبقة الثانية وافتقادها للتنظيم، وهكذا فالمقاربة بين الفئتين في نظر موسكا لا على أساس قلة في مقابل كثرة بل – **قلة منظمة**

تعرف ما الذي تريده – "بالإضافة إلى القدرات التنظيمية للطبقة الحاكمة كمصدر من مصادر قوتها فإن أفراد هذه الطبقة يستمدون قوتهم من سيطرتهم الفعلية على مقاليد الأمور ومراكز اتخاذ القرار السياسي أيضا من تقدير الآخرين لهم ويخلص موسكا إلى القول بأن الأقلية بحكم قلة عددها وتنظيمها تستطيع أن تحقق مالا تستطيع الأغلبية غير المنظمة تحقيقه" (إبراهيم أبراش، 2005: 26)

إلا أن موسكا قد عارض فكرة أن تفوق القلة يعود إلى عوامل فطرية سيكولوجية (الاتجاه السيكولوجي لباريتو) بل أرجع أسباب التفوق إلى اعتبارات اجتماعية أو ثقافية، لأن كل الناس وفي كل المجتمعات يسعون نحو التفوق والارتقاء، إلا أنه أتفق موسكا مع باريتو في تقسيمه الطبقة الحاكمة إلى شريحتين: عليا ودنيا واعتبر دور هذه الأخيرة أن تكون حلقة وصل بين النخبة الحاكمة واللانخبة، وهو في تقسيمه هذا كان متأثرا بآليات عمل الأحزاب السياسية، فقد لاحظ موسكا أن أقلية في الحزب هي التي تسيطر على زمام الأمور من حيث توجيهها للحملات الانتخابية وكيفية اختيارها لمرشحيها وتحكمها في توجهات الأصوات وممارستها للسيطرة البرلمانية حيث تمارس الأقلية المتنفذة في الحزب سيطرتها فتعطي الأولوية لمصالحها الخاصة على المصلحة العامة وعلى الرغم من أن موسكا يقر بأن كل مجتمع لا بد وأن تسيطر عليه طبقة حاكمة أو سياسية فإن هذا لا يعني حسب موسكا أنه لا توجد فروق بين الأنظمة السياسية إذ أن "هذه الأنظمة تختلف وفقا لعاملين هما توجيه خطوط السلطة ومصدر عضوية الطبقة الحاكمة وهذان هما المحوران الأساسيان اللذان يمكن مقارنة النظم السياسية على أساسها، والسلطة عند موسكا إما أن تتخذ شكلا هابطا وهذا هو المبدأ الأوتوقراطي أو اتجاها صاعدا وهذا هو المبدأ اللبرالي وهو يعتبر الأوتوقراطية واللبرالية نماذج مثالية تصنف كافة المجتمعات وفقا لها "(محمد علي محمد، 1998 : 73 ، 74)

4– القانون الحديدي للأوليغارشية عند روبرت ميشلز: (1876 – 1936)

درس روبرت ميشلز العلاقة بين تنظيم الشعوب وسياستها، خاصة ما يتناول الاتجاه الاجتماعي والسياسي للجماهير ووصل إلى أن النظم السياسية تخضع لقوانين معينة تضيق الخناق على الديمقراطية وتجعلها في حدود معينة فقد تحدث عن الاوليغارشية Oligarchy ومن المعلوم أن الاوليغارشية مصطلح قديم يعبر عن حكم الأقلية ويعود إلى أيام أفلاطون وأرسطو، إلا أن ميشلز قام بقراءة معاصرة للمفهوم اعتمادا على واقع نظام الديمقراطية الحديثة وصل إلى القول بأنه حتى مع وجود نظام ديمقراطي فإن هناك قلة منظمة تتركز في يدها مقاليد الأمور، وهذا الاستنتاج الذي توصل إله ميشلز اعتبره بمثابة القانون السوسيولوجي وسماه القانون الحديدي للأوليغارشية ويعتبر كتابه (الأحزاب السياسية) المرجع الرئيسي الجامع لأفكاره حول حكم الأقلية وعلاقة السلطة السياسية بملكية وسائل الإنتاج حيث صاغ ميشلز نظرية القانون الحديدي للأوليجاركية بعد أن أجرى دراسة شاملة للنزاعات الأوليجاركية في الأحزاب السياسية، واعتمد في ذلك على تحليل تاريخ الحزب الألماني الديمقراطي الاشتراكي، وهو حزب للطبقة العاملة ملتزم تماما بالنظام الديمقراطي واعتبر أن دراسة هذا الحزب بالذات تمثل اختبارا دقيقا لنظرية الصفوة "وانتهى ميشلز من دراسته إلى أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية أدت إلى ظهور النزعة الأوليجاركية داخل المنظمات، الأول هو خصائص التنظيم ذاته، والثاني هو سمات القادة، والثالث والأخير هو سمات الجماهير، فالمنظمات المعقدة تحتاج إلى قادة ذوي خبرة ومهارة فنية عالية، فالمنظمة تدخل عادة في صراعات مع منظمات وجماعات أخرى، ومن ثم فهي تحتاج إلى قرارات سريعة ورشيدة وهذا بدوره يحتاج إلى هيئة إدارية وقيادية ذات مستوى رفيع من الخبرة والتدريب" (محمد علي محمد، 1997 : 248)

أما فيما يتعلق بالحزب الألماني فقد لوحظ أن قيادة الحزب انفصلت على القاعدة وأصبحت تعمل لصالحها الخاص بوصفها أقلية منظمة، وهكذا فإن أكثر المنظمات ديمقراطية تفقد نقاءها وتصبح منظمات تحكمها الأقلية وهو ما يؤكد القانون الحديدي للأوليغارشية، "ففي كل تنظيم أيا كان حجمه لابد أن توجد القيادة لكي يكتب له النجاح والبقاء وطبيعة هذا التنظيم تمنح القادة القوة والامتياز، والقادة في التنظيم هم الذين يعبرون عن أراء الأعضاء ويتدعم موقفهم باستمرار نتيجة لعوامل تنظيمية وأخرى سيكولوجية لكن العوامل التنظيمية لها الأهمية دائما وكلما ازداد التنظيم حجما وتعقيدا تزايد اعتماده على قادته وجهازه البيروقراطي الذي يكتسب خبرة فنية خاصة، مثال ذلك أن القادة في الأحزاب السياسية يتولون دائما زمام الأمور فهم يسيطرون على كل شيء من وسائل وأساليب الاتصال إلى تحديد ميزانية الحزب بل يصل بهم الأمر في كثير من الأحيان التحكم في صحيفة الحزب، فكأن القوى البنائية والتنظيمية للحزب تدفع دائما نحو الأوليجارشية" (فاتح باي، 2014 : 127)

"لا شك أن ميشلز أصاب في تحليله الواقعي الذي يجرد النظام الديمقراطي– **أحزاب وأنظمة دولة**– من خطابها الإيديولوجي حول المساواة والحرية، حيث يرى أن مشاركة جميع أعضاء التنظيم في عملية اتخاذ القرارات أمر مستحيل وخصوصا عندما يكون حجم التنظيم كبيرا، لاعتبارات خاصة بالطبيعة الإنسانية" (إبراهيم أبراش، 2005: 26) فالجماهير غالبا ما يكون لها اتجاه سلبي نحو ممارسة النشاط السياسي كما أن سلوكهم غير منضبط ويخضع للانفعالات والعواطف وعادة ما تترك المهام السياسية للقادة إضافة إلى هذا هناك عوامل أخرى تساهم في زيادة سلبية الجماهير وهي أن "الغالبية العظمى منها هي شباب والمعروف على هذه الفئة الاجتماعية تفضيلها في مثل هذا السن الاستمتاع بأوقات فراغهم والعمل على تحسين وضعهم الاجتماعي بعيدا عن النقابات العمالية والتنظيمات السياسية " (فاتح باي، 2014: 128) "إن الصورة التي يعرضها ميشلز تتصل جزئيا بالحقيقة، فالذين يمارسون سلطة ما يحاولون بصورة عامة المحافظة عليها وإحاطة أنفسهم بأناس يكونون أمناء لهم، ووضعهم مكانهم عندما ينبغي عليهم الانسحاب من جهة أخرى، تؤدي ممارسة السلطة بالقادة إلى تكوين نظرة مشتركة للأشياء تختلف إلى حد ما عن نظرة سائر أعضاء المجموعة" (موريس دوفرجيه، 1991، 199: 178)

وهكذا يؤكد ميشلز أن القادة عندما يصلون إلى مراكز القوة يصبحون جزءا مكملا للنخبة وبذلك تصبح مصالحهم متعارضة مع مصالح الجماهير، ويبدو أن ميشلز حاول أن يوفق ما بين النظام الديمقراطي من جهة وحقيقة وجود أقلية منظمة في يدها مقاليد الحكم من جهة أخرى "بل نجده يعيب على ماركس أنه لم يدرك أن الديمقراطية تؤدي إلى الاوليغارشية، فجميع المجتمعات والتنظيمات وإن كانت تنشأ نشأة ديمقراطية، فإنها مع مرور الزمن ولضرورات الحكم والتنظيم تتمركز السلطة في يد أقلية تحرف الديمقراطية عن مسارها"

(إبراهيم أبراش، 2005: 25)

5– صفوة القوة عند رايت ميلز(G. Wright Mills)

يعتبر عالم الاجتماع الأمريكي "رايت ميلز" من الرواد الأوائل للاتجاه النظامي في دراسات النخبة "فهو يتفق مع بيرنهام في أن تموقع أفراد معينين في مركز السلطة والقيادة لا يعود إلى اعتبارات سيكولوجية يتمتع بها الأفراد أو مواهب خاصة، بل يعود إلى طبيعة الأدوار أو الصلاحيات التي يباشرها الأفراد من خلال المنظمات الكبرى في المجتمعات الحديثة، فقوة الصفوة هي قوة نظامية تنبثق عن خصوصية الطابع النظامي المميز للمجتمع الحديث" (إبراهيم أبراش، 2005: 32) "كما يعتبر أول من قارب بين مفهومي النخبة والطبقة فقد حاول من خلال كتابه "نخبة القوة" أن يحدد المواضيع التي تقع فيها القوة، هذا فضلا عن كونه كتابا سياسيا استحوذ على اهتمام الماركسيين الجدد في كل من انجلترا وبولندا باعتبارهما موطن هؤلاء على الرغم من أن "رايت ميلز" لم يكن ماركسيا وأن النتائج التي توصل إليها تتناقض تماما مع الماركسية، ولقد لقيت أفكاره استجابة واسعة خاصة من جانب الراديكاليين لأنها حاولت كشف وتعرية الأفكار الساذجة والشائعة في المجتمع الأمريكي عن هؤلاء الذين يمتلكون القوة ومصادرها" (فاتح باي، 2014: 131،132)

وعليه فقد انصب اهتمام ميلز على البحث على مراكز القوة وتوزيعها في المجتمعات الحديثة وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية فتوصل إلى **نتيجة مفادها أن هناك ثلاث نخب أساسية تتحكم في عملية اتخاذ القرار داخل المجتمع الأمريكي وهذه النخب هي: رؤساء الشركات، والقادة العسكريون والقادة السياسيون**

"والفكرة الرئيسية التي ينطوي عليها تحليل رايت ميلز هي أنه في نطاق المنظمات المسيطرة على المجتمع الحديث تتركز أساليب ممارسة القوة داخل جماعة أقلية وأن هذا الموقف يبدو أوضح ما يكون في هذه الحقبة التاريخية أكثر من أي وقت مضى ، والقوة هنا تفهم على أنها "القدرة على صنع التاريخ" أي قدرة شخص أو جماعة على تغيير مجرى نشاط مجموعات كبيرة من الأفراد والجماعات" (محمد علي محمد، 1998 : 83)

يرى رايت ميلز أن النخبة السياسية الحاكمة تتحالف مع شرائح اجتماعية خاصة ومعينة تكون وظيفتها هي توطيد مصالح تلك الشرائح، وهذه هي نخبة الدولة أي مجموعة من الأشخاص يشغلون المناصب العليا في مؤسسات الدولة المختلفة ويسيطرون على عملية صنع القرار وتوجيهه لصالحهم ولصالح الجماعات التي ينتمون إليها

إذن "صفوة القوة" عند رايت ميلز هي تلك الأقلية التي تتحكم في القرارات السياسية والاقتصادية، تشغل المراكز القيادية (رؤساء الشركات، القادة العسكريون، القادة السياسيون)، بحيث تخضع الأغلبية لهذه القرارات، مبقية الجماهير في حالة هدوء وقبول مستعينة في تحقيق ذلك بمدح الجماهير والتفنن في خداعها، وللصفوة من القوة والنفوذ ما يتعدى نطاق أي جماعة أخرى في المجتمع فهي تحضى بقوة وبمكانة اجتماعية متميزة داخل المجتمع.

خلاصة:

ما يمكن استخلاصه من خلال هذا العرض أن المراحل التطورية للفكر السياسي والمرتبطة بمفهوم الدولة شهدت العديد من التغيرات والتحولات، هذه التحولات لها علاقة مباشرة بالأحوال والوقائع السياسية التي تظهر وتسود في عصر معين، حيث تبين من خلال تناول الفكر السياسي والاجتماعي لدى الفلاسفة الرواد الأوائل الذين تعرضوا لمفهوم الدولة، أنه وعبر مختلف الحضارات القديمة منها والحديثة كانت ومازلت الدولة من الركائز الأساسية التي يستند عليها المجتمع لإدارة شؤون رعيته، فلولا التنظيم وسيادة الدولة لعاش أفراد المجتمع في فوضى وعدم توازن،كما أن أفكار وتحليلات هؤلاء الرواد تبرز النزعة الأيدلوجية التي انعكست في تحليلاتهم بشكل واضح متأثرين في ذلك بالظروف التي عاشها كل واحد منهم.

قائمة المراجع:

-إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي– ملتقى الثقافة والهوية الوطنية**، الطبعة الثانية، 2005

-إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع السياسي**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005

-إسماعيل علي سعد، **المجتمع والسياسة دراسات في النظريات النظم والمذاهب**، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر، 1999

-إمام عبد الفتاح إمام، **الطاغية– دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي**، عالم المعرفة، الكويت، 1990

-جان بيار كوت وجان بيار مون، **من أجل علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد هناد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985

-جان جاك شوفالييه، **تاريخ الفكر السياسي– من الدولة القومية إلى الدولة الأممية**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، لبنان، 2002

-جميل حمداوي، **جهود ماكس فيبر في مجال السوسيولوجيا**، شبكة الألوكة، الطبعة الأولى، 2015

-حربي محمد، **التحليل السوسيولوجي لمفهوم الدولة عند ابن خلدون**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008، 2009 .

-حسين عبد الحميد رشوان، **السياسة والمجتمع – دراسة في عم الاجتماع السياسي**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2012 .

-حنان علي عواضة، **السلطة عند ماكس فيبر**، مجلة الأستاذ، العدد 206 المجلد الأول، جامعة بغداد، 2013

-خالد حامد، **مدخل إلى علم الاجتماع**، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008

-عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004

-سليمان شريفي، **السيادة في الدولة في ظل القانون والشريعة الإسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007،2008

-شحاتة حسن سعفان، **تاريخ الفكر الإجتماعي والمدارس الإجتماعية**، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، 2002

-شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001

-عبد الرحمان بدوي، **فلسفة القانون والسياسة عند هيجل**، دار الشروق للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1996

-عبد الله محمد عبد الله عبد الرحمن، **علم الإجتماع السياسي،النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، لبنان، 2001

-عبد المجيد عمراني، **محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي**، منشورات الحبر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008

-عزمي بشارة، **المجتمع المدني–دراسة نقدية** – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة السادسة، الدوحة، قطر، 2012

-علي غربي، **علم الإجتماع والثنائيات النظرية التقليدية المحدثة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

-غريب سيد أحمد، **تاريخ الفكر الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004

-فاتح باي، **دور الجامعة الجزائرية في إنتاج النخبة المثقفة**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2014

-فالح عبد الجبار، **ماركس والدولة النظرية الناقصة في ما بعد الماركسية**، ندوة أبحاث فكرية، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى، سوريا ، 1998.

-محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

-محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون العصبية والدولة – معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي** – مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة السادسة، لبنان، 1994

-محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي –مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي محور المجتمع والدولة**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001

-محمد على محمد، **أصول الاجتماع السياسي– السياسية والمجتمع في العالم الثالث**– دار المعرفة الجامعية، الجزء الأول، الإسكندرية، 1997

-محمد على محمد، **أصول الاجتماع السياسي– القوة والدولة** – دار المعرفة الجامعية، الجزء الثاني، الإسكندرية، 1998

-محمود حامد مهمور، **علم الاجتماع السياسي**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012

-محند الشريف منصر، **التمثيل السياسي ودوره في تصور الدولة لدى توماس هوبز**، رسالة ماجستير، قسم الفلسفة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

–موريس دوفرجيه، **علم اجتماع السياسة–مبادئ علم السياسة** ، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1991

–مولود زايد الطيب، **علم الإجتماع السياسي**، دار الكتب الوطنية، منشورات جامعة السابع من أفريل، الطبعة الأولى، ليبيا، 2007.

–مولود سعادة، **النخبة والمجتمع تجدد الرهانات**، الباحث الاجتماعي، العدد 10، سبتمبر 2010 ، الجزائر

–نبيل عبد الجبار عبد الحميد، **تاريخ الفكر الاجتماعي**،دار دجلة ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، مصر، 2007

–نزيه نصيف الأيوبي، **العرب ومشكلة الدولة**، دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1992

–نورالدين حاروش، **تاريخ الفكر السياسي**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

-William genieys, sociologie des élites, armand colin

-Sociologie politique, http://www.kitschycuisine.com/search/?q=sociologie-+politique-semestre-2_2

المواقع الإلكترونية:

علي هاشم، **مفهوم الدولة – مشروع مقارنة بين أفلاطون وأرسطو**، 17/ 04 /2012، تصفح الموقع يوم 18/ 2015/11 http://ebn-khaldoun.com/article_details.php?article=906

أسامة أحمد العادلي، **الإسهامات الميتافيزيقية في الفكر السياسي بين "الترف الذهني" و"الأهمية العلمية والواقعية"(رؤية تقييمية لفكر"أفلاطون"و"هيجل)**، تصفح الموقع يوم : 2015/04/04

http://faculty.ksu.edu.sa/ELADLY/Pages/ser.aspx

ياسر جبور، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي، تصفح الموقع يوم: 2015/11/15

http://www.startimes.com/?t=26940727

عبد الله تركماني، في الحداثة السياسية، تصفح الموقع يوم 2015/11/28

http://www.mokarabat.com/s1255.htm

الفصل الثالث: سوسيولوجيا الدولة العالمية

تمهيد

أولا: الاتجاهات النظرية المفسرة لأصل نشأة الدولة

ثانيا: تعريف الدولة وأركانها الأساسي

ثالثا: الوظائف السياسية والاجتماعية للدولة

رابعا: الدولة وشرعية السلطة والنظام

خامسا: مفاهيم جدلية

سادسا: الدولة في الإسلام

سابعا: المجتمع والدولة في الوطن العربي

ثامنا: الدولة في العالم الثالث وجهة نظر اتجاه التحديث

خلاصة

تمهيد

تعددت الاتجاهات النظرية التي حاولت تحديد أصل نشأة الدولة، فهناك من يرجعها إلى القوة والحرب وهناك من يرى ان الدولة نشأت نتيجة تطور تاريخ طبيعي، وهناك من يرى أن الدولة نشأت نتيجة حدوث عقد اجتماعي بين الحكام والمحكومين، واتجاه آخر يرى أن ظهور الدولة له ارتباط وطيد بالرأسمالية من جهة وبالطبقة البرجوازية من جهة أخرى، تناغمت كل هذه الأفكار وترجمت إلى نموذج الدولة القومية–دولة الجماعة الشعبية– كما نعرفها حاليا والتي تعتبر أهم إنجاز فكري إنساني في العصر الحديث والتي مازالت قائمة رغم مناداة البعض أن الدولة ألغيت وظيفتها في ظل النظام الرأسمالي الحديث وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات وظهور العولمة، وبهذا أصبحت الدولة المنظمة العليا والتي لا تعلو عليها أية منظمة أخرى، حتى أصبح وجودها يرتبط بوجود مفاهيم أخرى حيث لا يمكن قيام أمة دون وجود دولة بالمعايير التي نعرفها اليوم،ولا يمكن قيام مجتمع مدني دون وجود الدولة

إن الدولة المعاصرة على حد تعبير عدي الهواري هي تجربة في طريق التقدم أو السير التاريخي، بمعنى أنها تجربة غير مكتملة النضج مازلت في حالة تبلور وتشكل ويؤكد عدي الهواري "أن الدولة ليس لها نفس المحتوى التاريخي ونفس الوظائف على الصعيد الاجتماعي في المجتمعات الغربية ومجتمعات العالم ثالثية" (addi lahouari, 100)

إن الاختلاف في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين العالمين المتقدم والمتخلف أوجد اختلاف في مفهوم الدولة، لقد تطور مفهوم الدولة في الغرب نتيجة التطور الطبيعي للمجتمع مرتكزا على نظام سياسي قائم على الديمقراطية وحرية التعبير، في المقابل ظهر مفهوم الدولة في دول العالم الثالث بشكل عشوائي وانتقائي مرتكزا على نظام التسلط والسيطرة بحيث تبقى سمات التخلف تطبع هذه المجتمعات.

أولا: الاتجاهات النظرية المفسرة لأصل نشأة الدولة:

اختلف المفكرين والفقهاء وتعددت النظريات في تحديد الوقت والكيفية التي نشأت بها الدولة "إلا أن اهتمام علماء الاجتماع بنشأة وظهور الدولة جاء في سياق التفرقة بين المجتمعات التي لديها أنساق سياسية والتي ليس لديها ذلك، وهكذا وتحت تأثير المدرسة التطورية في علم الاجتماع أقام العديد من علماء الاجتماع تصنيفات للمجتمعات من حيث التعقيد والبساطة تعرضوا فيها لنشأة الدولة، وإن كانت معالجتهم تمت بطرق مختلفة ففي تصنيف **سبنسر** للمجتمعات يرى أن التنظيم السياسي الواضح يظهر فقط في فئة المجتمعات الأكثر تعقيدا، أما **هوبهوس** فقد ميز بين ثلاثة أنماط من المجتمعات تتصف بروابط اجتماعية أساسية مختلفة هي: القرابة، السلطة المواطنة، ومن خلال دراسته لنظم المجتمعات البدائية يكشف عن العلاقة بين مستوى التطور الاقتصادي وزيادة التباين الاجتماعي وظهور السلطة المنتظمة" (عبد العالي دبلة، 2004 : 64)

أما التصنيف الماركسي فيرى أن الدولة تظهر إلى حيز الوجود في مرحلة الاقتصاد الذي يؤدي إلى صراع بين الطبقتين البروليتارية والبرجوازية، إن الدولة ظاهرة اجتماعية وسياسية وجدت منذ القدم ولذا يصعب تتبع مراحل تطورها ونظرا" لعدم توفر معلومات تاريخية وانثروبولوجية ملائمة وجدنا هؤلاء المفكرين ينتقلون بين فكرة وأخرى، فالبعض يرى أن مرجع الدولة هو الإرادة الإلهية ، وآخرون يذهبون إلى أن العقد الاجتماعي هو الذي عمل على نشأة الدولة، ويؤسس فريق ثالث وجهة نظره على دور القوة و الغلبة، أو على الأسرة، أو التطور التاريخي" (محمد علي محمد، 1998: 129)

وسنحاول فيما يلي طرح موجز لعدد من الاتجاهات النظريات التي حاولت تفسير نشأة الدولة:

1- نظرية التطور العائلي:

ترى هذه النظرية أن **الأسرة هي الصورة المصغرة للدولة** وبتكاثر الأسرة تتكون القبيلة، وتنقل سلطة الأب من الأسرة إلى سلطة شيخ القبيلة، ثم تتكاثر القبيلة وتنقسم إلى قبائل ثم إلى عشائر وكل عشيرة بطبيعة الحال تقيم على قطعة أرض معينة –الإقليم– وهكذا تتكون الدولة، "يرجع البعض أصول هذه النظرية إلى كتاب أرسطو في السياسة ذلك أن أرسطو هو الذي صاغ الحكمة الشهيرة أن الإنسان مدني بطبعه وأن الأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع" (المرجع نفسه: 129) فأصحاب هذه النظرية يرجعون أصل نشأة الدولة إلى الأسرة لما بينها من تشابه" فالروح العامة التي تجمع بين أفراد الأسرة وحرصهم عليها هي ذات الروح التي تجمع بين أفراد الدولة كما أن سلطة الأب في الأسرة تشبه سلطة الحاكم في الدولة" (نعيم إبراهيم الظاهر، 2010: 114) وقد وجهت لهذه النظرية بعض الانتقادات نذكر منها:

– هناك اختلاف واضح بين طبيعة الأسرة وطبيعة الدولة، فللدولة سلطة دائمة على أفرادها ولا ترتبط بشخص حاكمها ولا تزول بزواله، وتتسع أهدافها كثيرا بما لا يترك مجال للمقارنة مع أهداف الأسرة، فالأسرة تزول حين يكبر أبناؤها من أجل تكوين أسرة جديدة

غير أن أنصار هذه النظرية يدافعون عنها ويرون أنه لا يدحض الفكرة في جوهرها، فالأسرة كفكرة هي فكرة مستمرة بما تخلقه من علاقات وارتباطات بين أفرادها تشبه تلك العلاقات بين أفراد الدولة الواحدة، كما أن وجود حالات لنشأة الدولة بعيدا عن فكرة تطور الأسرة لا يقلل من صحة هذه النظرية أهميتها باعتبار هذه الحالات حالات استثنائية، بمعنى أن الشيء الذي تسعى هذه النظرية إلى تأكيده هو أن الأسرة هي أولى حلقات تطور الدولة "فهي في تفسيرها لأصل الدولة أكدت أهمية القرابة، وهناك عوامل أخرى عديدة إلى جانب عامل القرابة مثل الدين والحرب تسهم جميعا في تفسير أصل نشأة الدولة"(محمد علي محمد، 1998: 131) بالإضافة إلى كل التفاعلات الاجتماعية والفكرية والدينية والاقتصادية والسياسية والعسكرية كلها عوامل أساسية شاركت في تطوير النظام المجتمعي ليصل إلى نظام الدولة

2– النظريات الدينية

ترجع النظريات الدينية أو كما يطلق عليها – النظرية الثيوقراطية– أصل السيادة ومصدر السلطة في الدولة إلى الله، فهو وحده صاحب السيادة وإليه ترجع السلطة المطلقة ومع اتفاق النظريات الثيوقراطية على أن السيادة لله وحده إلا أنها تختلف في تفسير ذلك إلى ثلاثة هي:

أ– النظرية الطبيعية الإلهية للحكام:

قررت هذه النظرية أن الحاكم ليس من البشر أي أنه كان يعتبر من طبيعة إلهية، وبذلك تقوم هذه النظرية على إضفاء وصف الطبيعة الإلهية على الحاكم فالحاكم – إله– يعيش وسط البشر ويحكمهم ومادام الأمر كذلك فإنه يجب على الطبقة المحكومة أن تنظر إلى الحاكم نظرة تأليه، وأن تعمل على تقديسه وعبادته باعتباره إله مقدس

ب– نظرية الحق الإلهي المباشر:

ويتلخص مضمون هذه النظرية في أن الحاكم قد اختاره الله ومنحه السلطة وهذا الحاكم يكون من البشر وليس له طبيعة إلهية، إلا أن الله يصطفيه ويودعه السلطة "**وتصبح الدولة بالتالي في رأي هذا الفريق من خلق الله تعالى** وهو الذي يختار الملوك مباشرة لحكم الشعب، لأنه خالق كل شيء ولأنه إرادة تعلو كل إرادة، وهو يصطفي بعض البشر ويلقي فيهم روحا من عنده، ويوجب على باقي البشر طاعتهم والانصياع لهم باعتبارهم ذلك من طاعته وبالتالي فلا يسأل هؤلاء الملوك عن أفعالهم إلا أمام الله وحده" (نعيم إبراهيم الظاهر، 2010: 110)

إذن فالحاكم يستمد سلطته من الله مباشرة ومن ثم فهو يتولى الحكم في الدولة بمقتضى الحق الإلهي المباشر وقد عاشت هذه النظرية عصرها الذهبي في القرنيين السابع عشر والثامن عشر فكان شعار ملوكها على سبيل المثال"ملك فرنسا لا يستمد ملكه إلا من الله وسيفه" وكان لويس الرابع عشر يردد أنه يستمد قوته من الله وأنه غير مسؤول أمام أحد غير الله (المرجع نفسه: 110)

ج- نظرية الحق الإلهي غير المباشر:

تقوم هذه النظرية على أن الله هو مصدر السلطة والحاكم يختاره الشعب بتوجيه من الإرادة الإلهية، وقد ظهرت هذه الفكرة مع ظهور المسيحية حيث وقع الصراع بين الكنيسة والملوك في أوروبا خلال العصور الوسطى، هناك بدأ الفصل بين السلطة والحكام، فالسلطة تكون من عند الله ومن خلال العناية الإلهية توجه الأمور والأحداث وإرادات الأفراد باتجاه معين لاختيار فرد أو أسرة معينة لتولي الحكم"، ومن أنصار هذه النظرية (توما الإكويني) و(بولاند) و(ميسر) و(بوسية) وقد استخدمت هذه النظرية بأشكال شتى منذ القرون الوسطى، وأثناء الصراع بين الكنيسة والإمبراطور والكنيسة والملكيات الناشئة في أوروبا، ففسرت على أن الله يرتب الحوادث بشكل معين بحيث تقوم أسرة بذاتها في وقت معين بأعباء الحكم، وعلى هذا النحو تؤيد النظرية سلطان الملوك ضد تدخل الكنيسة أو الشعب" (المرجع نفسه: 111)

وقد تعرضت هذه النظريات للنقد الشديد فهي لا تمثل الآن مكانة بين الفكر السياسي الحديث ذلك أن تفسيرها لا يستند إلى العقل بل كانت من اختراع بعض رجال الدين بالتواطؤ مع بعض الحكام لتبرير الاستبداد والعنف الممارس في الحكم

3-نظريات العقد الاجتماعي:

يرى أصحاب نظرية العقد الاجتماعي (هوبز+ لوك + روسو) أن **نشوء الدولة يرجع في أساسه إلى إقامة عقد بين الجماعة،** بموجبه فوضوا الأمر إلى شخص وتنازلوا له عن حقوقهم (كما يذهب هوبز) أو جزء من حقوقهم (كما يعتقد لوك) "حتى يستطيعوا العيش في أمن وسلام والحد من أنانية الأفراد، وهكذا تكونت أو ظهرت الدولة إلى الوجود نتيجة هذا العقد بحيث تؤمن هذه الدولة للأفراد الأمن في الداخل والسلام في الخارج لذلك يجب على هذه الدولة أن تتميز بالقوة المطلقة حتى تستطيع أن تؤدي مهامها جيدا" (عبد العالي دبلة، 2004: 72)

إن كيان الدولة في اعتقاد "توماس هوبز" مؤسس على التعاقد بين الأفراد وليس بين الحكومة والمجتمع، حيث يتنازل كل فرد عن حقه ويمنح هذا الحق للفرد الحاكم وعندما يتخلى هذا الشخص عن حقه يكون بالتالي مجبرا بأن لا يعترض أولئك الذين خول لهم القيام بالواجب، وهذا القانون يمثل الإخلاص للعقود وهو بالنسبة لهوبز أساس كل

عدالة أو ظلم، فهوبز يجعل السلطة القوية المطلقة كأساس لقيام الدولة التي تم بناؤها، ويسمى المجتمع الذي يرتكز على عقد من هذا النوع باسم الدولة القائمة على مصلحة مشتركة

لكن فكرة العقد عند هوبز تفقد الرعية حقهم في الرد والاعتراض والمناقشة الشرعية للحاكم، الأمر الذي يؤدي إلى غياب الديمقراطية من أساس الدولة الهوبزية بالكامل

وعليه اهتم جون لوك بتحديد صلاحية السلطة واحترام الحقوق الأساسية لجميع الأفراد فحسب لوك "أن السلطة هي المجتمع وليس الحكومة، وهذا يعطي التعاقد تطورا من حيث الحس الديمقراطي الشعبي، وهو أساس للنظام البرلماني الانجليزي كون أن التعاقد لا يعطي صلاحيات مطلقة كما عند هوبز، بل بشكل مقيد ومحدد، لكن جون جاك روسو جمع ما بين لوك في صفة حق المجتمع في السلطة وبين صفة الإطلاق عند هوبز، فينظر روسو إلى التعاقد من خلال أن حقوق كل فرد يجب أن تناط إلى سلطة مجتمع مطلق يمثله (الإرادة الحرة للكل) وليس الحكومة المطلقة كما في تفسير هوبز للسلطة" (محمد أمين بن جيلالي، 2014: 137)

ورغم ما لهذه الأفكار من واقعية إلا أنها لا تبدوا مقنعة كثيرا ،لأن هذه النظرية لم تجب عن كيفية بَدْأ هذا العقد، وهل تم فعلا على أرض الواقع ؟ والحقيقة أن قيمة هذه الأفكار ترجع إلى ما خلفته من تأثير على الجيل اللاحق حيث كان تأثير كتاب العقد الاجتماعي عظيما على رجال الثورة الفرنسية حتى أطلق عليه إنجيل الثورة ولقد ترجمت أفكار "روسو" مثلا إلى نظريات احتضنتها الثورة الفرنسية مثل نظريته حول سيادة الأمة التي حولتها إلى مبدأ دستوري إذ نص إعلان حقوق الإنسان والواجب سنة 1789 على أن "الأمة هي مصدر كل سيادة"
(عبد العالي دبلة، 2004: 73)

وحسب رأي الباحثة فإن نظريات العقد الاجتماعي رقم ما قدمته من تفسيرات في ذاك الوقت إلا أنها تحمل بعض جوانب النقص، فهي لا تجيب عن كيفية إقامة العقد وهل تم فعلا أم أنها أفكار خيالية مجردة، كما أنه لا يوجد دليل قاطع يوحي بأن العقد هو بداية لنشأة الدولة، فالدولة ليست نظاما آليا ينشأ عن طريق العقد، فالنظم السياسية هي نظم تنمو وتتطور من شكل إلى آخر

4- نظرية التطور التاريخي:

تختلف هذه النظرية عن النظريات الأخرى فهي لا ترجع أصل نشأة الدولة إلى عامل محدد كالأسرة أو القوة، وإنما ترجعه إلى عوامل وأسباب مختلفة ومتراكمة مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعقائدية، حيث تختلف هذه العوامل من دولة إلى أخرى تبعا لظروفها الاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية وعلى هذا الأساس "**فالدولة نشأت كحصيلة لتطور اجتماعي وسياسي وتاريخي طويل** وممتد أسهمت فيه عوامل متعددة من داخل وخارج الجماعة واختلفت درجة التفاعل بين هذه العوامل ونصيب كل منها في نشأة كل دولة على حدة عن غيرها من الدول، ولعل ما مر أمام أعيننا في النصف الثاني من القرن العشرين وحده بل في السنوات العشرين الأخيرة فقط منه ما يؤيد أنه ليس ثمة إمكانية لاعتماد نظرية واحدة لنشأة الدولة وأن ظروفا تاريخية متعددة تسهم في قيام الدول واختفائها أو انقسامها إلى دول متعددة على النحو الذي شاهدناه في تحلل دولة في تحلل دولة الاتحاد السوفيتي ودولة يوغسلافيا إلى عدة دول جديدة مستقلة وتوحد دولة ألمانيا وقد كانت دولتين.." (نعيم إبراهيم الظاهر، 2010:135، 136)

تؤكد هذه النظرية أن الدولة نظام سياسي تطور بصورة تاريخية وتدريجية "ولقد أوضح علماء الاجتماع في العصر الحديث أن الظواهر الاجتماعية لا يمكن تفسيرها بالإضافة إلى عامل واحد، والدولة شأنها شأن أي ظاهرة أخرى في الحياة الاجتماعية قد مرت بمراحل النمو والتطور، فهي إذن نتاج للعملية التطورية التي يشارك فيها أكثر من عامل واحد ، وخلال مراحل التطور هذه أخذت الدولة أشكالا وصورا متعددة وهكذا يقال أن النظرية التطورية هي أكثر النظريات قبولا عن أصل نشأة الدولة لأنها تستند إلى تفسير تعددي للظواهر السياسية، ولقد أكد عدد من علماء الاجتماع الأوائل من أمثال باجوت(Bagehot) وسبنسر(Spencer)، أن الدولة شأنها شأن المجتمع تشهد عملية تطور تدريجي من البسيط إلى مرحلة أكثر نضجا وتكاملا " (محمد علي محمد، 1998: 142)، حسب رأي الباحثة فإن طرح نظرية التطور التاريخي لأصل نشأة الدولة يقدم تفسيرا علميا مقبولا ذلك أنها لم تركز على جانب واحد لنشأة الدولة ، وإنما أرجعت العملية لظروف تاريخية قد تكون اقتصادية اجتماعية ثقافية ... كانت سببا في نشأة الدول

5- نظرية القوة والغلبة:

ترجع هذه النظرية **أصل الدولة إلى القوة أو العنف** أو الصراعات التي تنشأ بين الجماعات الأولية، "فالسعي من أجل القوة والرغبة في تأكيد الذات وفقا لرواد هذه النظرية الغريزتين الأساسيتين لدى الإنسان، وكأن الإنسان يعبر عن هاتين الغريزتين في الصراعات الحادة التي شهدها المجتمع الإنساني، وتدل الحروب التي كانت تنشأ بين العشائر والقبائل في المجتمعات البدائية على صحة هذه النظرية إذ من خلال هذه الصراعات استطاع رئيس القبيلة أن يؤسس سلطته وأن يفرضها على إقليم معين وكان ذلك هو أكثر مقومات نشأة الدولة"

(مرجع سابق: 140، 141)

فالدولة عموما تبدأ بهزيمة احدهم "الغزوة هي أصل الدولة" ولشرح هذا الطرح، نحاول وضع نقاط لرؤية حقيقية للتاريخ، ذلك لأن البحث التاريخي يؤكد أن معظم الدول جاءت لأن هناك رئيس قوي (طاغوت) على شعبه يكون ثابت ومتأكد من نفسه وذو بديهة كبيرة ويكون دائما مستعد للهجرة، ويكون مختلف ويتميز بالعقلانية في البحث عن مبتغاه"(Antony Dejasay,1994 :23)

وعليه "فقد شكلت الحرب بالنسبة لكثير من العلماء بداية من الرواد الأوائل لعلم الاجتماع السياسي أهم سبب على الإطلاق في ظهور المجتمعات وتزايد تمايزها وتعقدها وحاجة المجتمع إلى تنظيم سياسي معين يرعى مصالح الأفراد فقد حاول "جمبلوفتش" (Gambalowiez) إقامة علم الاجتماع مستندا إلى أفكار كونت ومعتمدا في نفس الوقت على الداروينية الاجتماعية والأنثروبولوجيا إذ يعتقد جمبلوفتش أن العشيرة الصغيرة هي أقدم أشكال الحياة الاجتماعية التي ما لبثت أن تطورت إلى وحدات أكبر حجما، وأن هذا التطور قديم من خلال الصراع الذي كان ينشب بين الجماعات المستقلة " (عبد العالي دبلة، 2004 : 65)

هناك العديد من العلماء الذين أيدوا نظرية القوة في نشأة الدولة حيث أكد بعض الكتاب في أوروبا أمثال والترباجوت (Begeht) في كتابه"الطبيعة والسياسة" ووينكس (Jenkes) الذي يعد مؤيدا بارزا لهذه النظرية حيث بين في كتابه "تاريخ السياسة" أنه ليس هناك أدنى صعوبة في إثبات أن كل المجتمعات السياسية الحديثة تدين بوجودها بشكل مباشر أو غير مباشر إلى القوة والحرب، فالحرب عنده هي التي تلد الدولة"

(نعمان أحمد الخطيب، 2013: 60)

حسب هذه النظرية فالدولة عبارة عن كيان اجتماعي يهدف إلى استمرار سيطرة الغالب على بقية الجماعات الخاضعة له باستعمال القوة، إلا أن هذه النظرية لم تجد صدى واسعا فقد بالغت في الاهتمام بجانب واحد من الطبيعة البشرية وهو (العنف والقوة) وتجاهلت باقي العوامل كالتعاون ورغبة الإنسان في الاستقرار والأمن فالإنسان

اجتماعي بطبعه، إذن فالقوة وحدها لا تكفي لأن تكون مصدرا لأصل نشأة الدولة، إلا أنها عنصر هام للدولة من أجل استمرارها لذلك يقال بأن القوة بدون الحق يمكن أن تكون في أحسن الأحوال مؤقتة، لكن القوة مع الحق أساس دائم للدولة

6- النظرية الماركسية:

ركزت هذه النظرية على دراسة النظم السياسية المعاصرة، ولاسيما نظام الدولة وكيفية نشأتها وتطورها واضمحلالها ثم إلغاؤها، فالدولة في تصورات كل من ماركس وزميله أنجلز لم تنشأ إلا من أجل تحقيق مصالح طبقة الرأسمالية أو أصحاب المال أو الصفوة السياسية، ولهذا حاول كل منهما أن يبررا عملية نشأة الدولة في المجتمعات التاريخية ذاتها ظهرت نتيجة لوجود الصراع الطبقي الأزلي بين الأفراد والجماعات والطبقات، لأنها كجهاز إداري وسياسي تهدف للمحافظة على الصراع أو الفجوة أو التفاوت الطبقي حتى تستطيع الطبقات المالكة أن تحقق مصالحها وتحكم سيطرتها على الطبقات الفقيرة والمحرومة، كما أن الدولة كنظام سياسي تضم وظائفه وأساليبه في السيطرة على الطبقات الفقيرة، وما هي إلا جهاز رأسمالي شأنه شأن المؤسسات والشركات الصناعية والإنتاجية التي تدعم النظام الاجتماعي والاقتصادي للرأسمالية "(عبد الله محمد عبد الرحمان، 2001 : 310)

حسب المعالجة الماركسية فالدولة في المجتمع الرأسمالي تخدم مصالح الطبقة الرأسمالية كما أنها تمثل الميدان السياسي للصراع الطبقي فقد "تم إنشاؤها وفقا لصيغة قانونية سياسية لخدمة طبقة معينة هي الطبقة البرجوازية ولحماية مصالحها الخاصة وملكيتها لأنه لولا هذه الملكية وانقسام المجتمع إلى طبقات، طبقة تملك وطبقة لا تملك سوى قوة عملها ما كانت هناك دولة فالدولة إذن ليست سلطة مفروضة من الخارج إنها نتاج المجتمع في مرحلة معينة ومحددة من تطوره، والتناقض بين هذه الطبقات أي بين طبقات مستغلة هي التي ولدت تشكيلة الجهاز المؤسساتي الذي هو الدولة" (عبد العالي دبلة، 2004 : 111)

وعليه ووفقا للتصور الماركسي فإن أصل نشأة الدولة هو الصراع الطبقي في المجتمعات بين طبقة تملك وطبقة لا تملك، فالدولة لم تظهر إلى الوجود إلا عندما بدأ انقسام المجتمع على طبقات، وبوجه التحديد عند ظهور الملكية الخاصة حيث انقسم المجتمع إلى طبقات متصارعة فيما بينها كانت السبب في نشأة الدولة واستقرار المجتمعات في شكل دول، إن الطرح الماركسي لم يقف عند حدود نشأة الدولة لاعتبارات طبقية، بل وضع تصورات لنهاية الدولة بزوال تلك الطبقات عند بلوغ مرحلة الشيوعية

ثانيا: تعريف الدولة وأركانها الأساسية

إن دراسة الدولة كموضوع أو مجال علمي لا يزال يتداخل مع الكثير من التحليلات في مجالات علمية أخرى كالعلوم السياسية والقانونية، نتيجة لما ينطوي عليه مفهوم الدولة من معان وأفكار متعددة فالدولة تعتبر من المفاهيم التي يرتبط تفسيرها بتفسير مفاهيم أخرى مثل السلطة والقوة والسيادة والنفوذ والهيبة والطبقة الحاكمة والمصلحة العامة والاقتصاد والنظم وغيرها من المفاهيم التي تحتاج إلى معالجات دقيقة لتوضيح مفهومها بصورة دقيقة، وبسبب هذا الارتباط بين الميادين المعرفية وتعدد الاتجاهات وكثرة الزوايا التي ينظر منها إلى الدولة لم يتم بعد تقديم تعريف موحد لها فقد "قام ماكيفر منذ 1962 بالكشف عن سبعة استعمالات لمفهوم الدولة، ووجد "جسوب" سنة 1982 ستة مفاهيم في الأدبيات الماركسية الكلاسيكية وحدها ولهذا السبب استطاع "كلارك ودير" سنة 1984 أن يزعمان وجود ثماني عشر نظرية مختلفة، أما تيتوس فقد ادعى انه شخص وجود 145 تعريفا منفصلا للدولة، لذلك فان الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية بعد أن استعرضت شتى المداخل والتعريف استنتجت تقول حاليا أن النزاع وضيق أفق التفكير (بين المداخل) يحجبان الانسجام والبحث عن قواسم مشتركة والنتيجة فإنه من المستحيل تقديم تعريف موحد للدولة يكون مرضيا حتى لأغلبية المهتمين جديا بالمشكلة" (عبد العالي دبلة، 2004 : 58) وسنحاول تقديم تعريفات حول الدولة من خلال وجهة نظر فقهاء القانون وكذا علماء الاجتماع

1- تعريف فقهاء القانون:

"تعريف دوجي Duguit: تعتبر الدولة حدث وواقعة اجتماعية ومجموعة من المحاكم والمحكومين كما أن التصرفات والأعمال التي يقوم بها الحكام تتم في حدود القانون والاختصاص الممنوح لهم وتلتزم بها الجماعة السياسية.

تعريف هولاند (Hollend): يعرف الدولة بأنها مجموعة من الأفراد يقطنون إقليما معينا ويخضعون لسلطان الأغلبية أو لسلطان طائفة منهم.

تعريف لاباند(Laband): الدولة جماعة تمتلك ممارسة حقوق السيادة في مواجهة الأفراد أو الأعضاء فيها" (عبد الله محمد عبد الرحمان، 2001 : 294)

إن فقهاء القانون في تعريفهم للدولة تأثروا بتصور هيجل للدولة باعتبارها الفكرة المطلقة والنهائية وأنها تعبير عن العقل في مواجهة المادة ولذلك حدد علماء القانون للدولة ثلاثة عناصر هي: وجود المكان والأرض والسلطان وأجمعوا أن "الدولة كيان سياسي قانوني ذو سلطة معترف بها في رقعة جغرافية محددة على مجموعة بشرية معينة" (عبد العالي دبلة، 2004 ، 62)

2- تعريف علماء الاجتماع:

تعريف روبرت ماكيفر(R.Maciver): تعتبر الدولة تنظيم أعم وأشمل من الحكومة لها دستورها وقوانينها وطريقتها في تكوين الحكومة وهيبة مواطنيها، كما أن الدولة هي بنية المجتمع السياسية، وجزء من بنيته الاجتماعية الشاملة ووجودها الخاص رهين بوجود نظام اجتماعي أوسع منها، وباختصار تعتبر الدولة البناء السياسي بما لها من عادات وتقاليد وبما تقيمه من علاقات بين الحكومة والمحكومين، وليست مرادفة للحكومة" (عبد الله محمد عبد الرحمان، 2001 : 295)

ويعرف كابلان ولازيل (kaplan, llasswell) الدولة بأنها جماعة إقليمية ذات سيادة وربما كان هذا التعريف هو الذي يبرز موضوع عناصر الدولة وأركانها وهي الشعب، الإقليم، الحكومة، الاستقلال بوصفها المعايير المستخدمة في تمييز الدولة عن الوحدات السياسية الأخرى" (عبد العالي دبلة، 2004: 59)

توصف الدولة بأنها منظمة مركبة، مما أدى بموريس هوريو أن يطلق عليها منظمة المنظمات وذلك بوصفها المنظمة العليا أو النهائية، والتي ليس لأية منظمة تجاهها سلطة تماثل ما لسلطتها من شمول"(محمد السويدي: 38)

وعلى هذا فإن الدولة تسيطر على المجال التنظيمي، وتظم مجموعة المنظمات الأخرى، دون أن تدخل في منظمة ثابتة متماسكة ومحكمة البنيان، مثلها وبهذا ترد الدولة إلى مجموعة منسقة من المنظمات الفرعية، فالدولة هيئة منظمة تعبر عن نفسها بواسطة أفراد أو جماعات فرعية لها سلطة التعبير عن إرادة الدولة تضم في إطارها منظمات ثانوية هي الهيئات الخاصة أو الهيئات المحلية.

هناك بعض الآراء المعاصرة والتي تعبر عن اتجاهات ومذاهب معينة في أوروبا مؤداها أن الدولة ما هي إلا مجرد أداة حاكمة خارجة عن الجماعة المحكومة ويقول الباحث الفرنسي "اندريه سجفريد" في ذلك أن الدولة في فرنسا واضحة تمام الوضوح فهي وحسب مفهومنا، كائن موجود خارج ذواتنا، والدولة في نظر الانجليزي هي التعبير عن الهيئة الاجتماعية، بينما هي بالنسبة للفرنسيين وكأنها هيئة استغلالية تأخذ ماله في شكل ضرائب، وتستأثر بوقته وحياته عن طريق الخدمة العسكرية، وتكبله بسلسلة من تدابير الإكراه وتفرض عليه الالتزامات الثقيلة ومن ثم فإن فكرة الدولة في النفوس فكرة المقاومة وليست التعاون" (المرجع نفسه: 38)

وزيادة في توضيح هذا المعنى، فإن الدولة عند الفرنسي شيء خارجي عنه أو عن الجماعة، فهو لا يعبر عن الدولة باسم (الدولة) وإنما يشير إليها باسم (هم) فالدولة إذن في نظر الشعب الفرنسي ليست هي (نحن) وإنما هي (هم).

الشيء الجدير بالملاحظة هو تباين الآراء حول مفهوم الدولة ذاته والأركان الأساسية التي تشكلها، بل إن هذا التباين يرجع إلى حد ما إلى الحقيقة التي مؤداها أن مصطلح الدولة كما يستخدم الآن لم يكن قد تطور تماما خلال الفترة اليونانية والرومانية، فلقد كان ميكيافلي هو أول من أدخل المصطلح إلى دراسات علم السياسة إذ حدد الدولة في كتابه الأمير بقوله"**كافة القوى التي من شأنها أن تمارس سلطة على الأفراد تسمى دولا (State) وهي إما أن تكون محلية أو جمهورية**" (محمد علي محمد، 1998: 16)

والمتتبع للتطور التاريخي لمفهوم الدولة يستطيع أن يميز بين ثلاث تصورات رئيسية:

التصور الأول: هو ذلك الذي يعتبر الدولة بمثابة النظام القانوني الذي تترابط بداخله أجزاء المجتمع المختلفة ترابطا سياسيا

التصور الثاني: ينظر للدولة بوصفها تمثل القوة العليا أو السلطة المطلقة للملك أو الحكومة، أو بعبارة أخرى إن هذا المنظور يميل إلى تصور الدولة على أنها أداة سياسية تستخدمها طبقة أو جماعة مسيطرة لكي تتحكم في المجتمع بأكمله

التصور الثالث: يتناول الدولة كما لو كانت هيئة أو تنظيما يستعين به مجتمع قائم على المساواة في تحقيق وانجاز الأهداف العامة

ومع أن كل هذه التصورات يبرر موقفه على أسس محددة بحيث يرفض التصور الآخر، إلا أن واقع الأمر يعكس مدى تعقيد الظاهرة التاريخية التي نحن بصددها ومعنى ذلك أن الدولة يجب أن تتناول من هذه المنظورات الثلاث" (المرجع نفسه: 117)

"يحدد عبد الله العروي مفهوم الدولة الحديثة في الأدبيات المعاصرة بأنه مستمد أساسا من الدولة النابوليونية وقائم على أفكار التوحيد والتجريد والنظام والفعالية، وهو يوافق على أن الدولة هي "مجموع أدوات عقلنة المجتمع" ويزيد الماركسيون على ذلك أن تطور هذه العقلانية في صورة الدولة مرتبط تاريخيا بممارسات الطبقة الوسطى" (نزيه نصيف الأيوبي، 1992 :105)

أما الدولة عند "ماركس في **نقد فلسفة القانون لهيغل** تعني التنظيمات الجديدة التي عرفها عهد النهضة وعهد الثورة الفرنسية ، يتخذ ماركس كنموذج لتلك الدولة مَلَكية فريدريك الثاني ولويس الرابع عشر وإمبراطورية نابوليون الأول" (عبد الله العروي، 2011 : 83)

2- أركان الدولة:

كشفت التحليلات السابقة عن مدى صعوبة تحديد مفهوم عام وموحد للدولة وبالرغم من هذا التباين بين العلماء والتضارب حول تحديد مفهوم أو تصور للدولة يرضي جميع الأطراف، إلا أننا نلاحظ وجود اتفاق عام بين العلماء حول عدد من المقومات الأساسية التي تقوم عليها الدولة أو ما يسمى بأركان الدولة ويمكن الإشارة إليها بصورة مختصرة فيما يلي

2-1- السكان

وهو العنصر الأول في بناء الدولة، يعبر عن مجموعة من الأفراد يعيشون داخل إقليم الدولة وقد ذهب البعض إلى وضع تعريف لهذا المفهوم كما يلي "عبارة عن مجموعة من الناس يعيشون معا، أي في دولة وهم عادة خليط من الناس منهم المواطنين او أصحاب البلاد، ومنهم الأجانب الذين لا ينتمون إلى نفس البلد" (إسماعيل علي سعد، 1999: 159)

إن وجود الشعب الذي يخضع لسلطة الدولة ويتمتع بجنسيتها يمثل واقعة تلقائية وطبيعية، تتوافر بينهم الرغبة المشتركة التي تجعلهم ينتمون إلى دولة واحدة، وتلك الرغبة تترجم في وجود عوامل مشتركة مثل: العادات والتقاليد اللغة، الثقافة، إلا أنه لا يشترط أن تكون الدولة مشتركة في الأصل أو اللغة أو الدين "ولعل مفهوم الدولة القومية قد اشتق أساسا من فكرة تجانس السكان، ذلك أن هذا التجانس يؤيد إجماع الناس حول المسائل السياسية الرئيسية ذلك الذي يعد بدوره ركيزة لنجاح الحكومة، أما لا تجانس السكان فأنه يعني أن الشعب يضم جماعات متباينة، إلا أن ذلك لا يؤثر في كفاءة الحكومة، فقد أصبحت الأحزاب السياسية تتخطى هذه الحدود العنصرية واللغوية والدينية والثقافية وإذن فإن ليس من الضروري أن يكون الشعب منحدرا من جنس بشري واحد أو سلالة واحدة، خاصة بعد أن أدت عوامل الهجرة المستمرة إلى ازدياد أسباب الامتزاج والانصهار بين الأجناس والسلالات البشرية المختلفة"(محمد علي محمد، 1998: 123) فهناك الكثير من الدول الحديثة تكونت من العديد من القوميات تشكلت شعوبها نتيجة لتأثير الحروب أو الهجرة

2-2 الإقليم:

"إن التجمع البشري يرتبط بإقليم محدد هو إقليم الدولة، فالدول هي أشكال إقليمية ويعتبر الإقليم هو العنصر المادي الثاني للدولة، إذ يقابل الملايين من البشر ملايين من الكليومترات المربعة أو الآلاف منها، فلا يمكن الاعتراف عالميا أو دوليا بدولة ما، دون توافر هذا الركن أو العنصر الثاني من أركان الدولة، فقد عرفه فليب برو بأنه مجال ذي ثلاثة أبعاد (الأرض، وباطن الأرض، والمجال الجوي) تطبق فيه القواعد القانونية الموضوعية من قبل الحكام، إنه كما كتب كلسن ميدان سريان المفعول المكاني للقواعد القانونية" (فليب برو، 1998: 106)

يظهر من تعريف فليب برو أن الإقليم الجغرافي يشتمل على سطح الأرض وما عليه من ممتلكات بشرية وطبيعية مثل الطرق والمواصلات ومن ثروات ومعادن كما يشتمل الإقليم على الحدود المائية المتعارف عليها دوليا سواء كانت بحار أو محيطات والتي يتم تحديدها عن طريق القانون الدولي

أيضا يشتمل الإقليم على طبقات الهواء الجوي والذي يخضع لسلطة الدولة وهو ما يعرف بالإقليم الجوي والذي لا يسمح باختراقه أو الطيران والتحليق فيه

إذن لابد لقيام الدولة من بقعة من الأرض تخصص لشعبها، فالدولة بغير إقليم لا وجود لها، ولا يمكنها بدونه أن تمارس سيادتها

2-3 سلطة ذات سيادة:

يقصد بالسيادة السلطة النهائية والمطلقة التي تمنح للدولة إذ يجب أن تكون الدولة متحررة من الخضوع لأي سلطة أخرى "وللسيادة جانبان: جانب داخلي وجانب آخر خارجي، أما السيادة الداخلية فمعناها السلطة العليا للدولة على الأفراد والهيئات التي تقع في حدودها الجغرافية والدولة ذات السيادة هي تلك التي لديها قوة إصدار الأوامر والتوجيهات التي يتعين طاعتها من جانب كل الأفراد، وأي اختراق أو انتهاك لهذه الأوامر يعرض الفرد للعقوبة، أما السيادة الخارجية فهي تعني الاستقلال عن رقابة أي دولة أخرى، أو الالتزام بأحلاف معينة"
(محمد علي محمد، 1998: 127)

فالسيادة الخارجية تعني الاستقلال في العمل السياسي، فحيثما تمكنت الدولة من اتخاذ قراراتها الخارجية دونما تبعية، أمكن القول أنها تتمتع بسيادة خارجية، فعلى الدولة تنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى من خلال أنظمتها الداخلية وحريتها في إدارة شؤونها الخارجية

"فالسيادة الخارجية مرادفة للاستقلال السياسي، ومقتضاها عدم خضوع الدولة صاحبة السيادة لأية دولة أجنبية والمساواة بين جميع الدول أصحاب السيادة فتنظيم العلاقات الخارجية يكون على أساس من الاستقلال" (نعيم إبراهيم الظاهر، 2010: 69)

وتنقسم الدول من جهة السيادة إلى قسمين:

القسم الأول: دول ذات سيادة كاملة لا تخضع ولا تتبع في شؤونها الداخلية أو الخارجية لرقابة أو سيطرة من دول أخرى ولها مطلق الحرية في وضع دستورها أو تعديله

القسم الثاني: دول منقوصة السيادة لا تتمتع بالاختصاصات الأساسية للدولة لخضوعها لدولة أخرى أو تبعيتها لهيئة دولية تشاطر بعض الاختصاصات، كالدول التي توضع تحت الحماية أو الانتداب أو الوصاية والدول المستعمرة (المرجع نفسه: 71) فسيادة الدولة تعني أنها منبع السلطات الأخرى وأنها صاحبة الكلمة العليا والتي لا تعلوها سلطة أو هيئة أخرى فالسيادة تميز الدولة عن غيرها من الجماعات السياسية الأخرى.

2-4 الاعتراف الدولي:

يقتضي قيام الدولة إلى جانب الشعب والإقليم والسيادة وجوب الاعتراف الدولي والذي له علاقة مباشرة بسيادة الدولة ، فالاعتراف الدولي أحد أهم الأركان التي تقوم عليها الدولة الحديثة "فطبيعة الحدود الجغرافية والأقاليم وزيادة الصراع حول امتلاك الموارد الطبيعية والثروات المعدنية أو غيرها عززت من مظاهر الخلافات الدولية هذا بالإضافة إلى وجود الصراعات السياسية والعنصرية على السلالة أو الأرض أو الإقليم، كما يحدث في آسيا وإفريقيا مثل الصراع الدائم بين باكستان والهند وروسيا والصين أو بين إسرائيل وفلسطين فالاعتراف الدولي من شانه أن يوضح طبيعة سيادة الدولة على أراضيها" (عبد الله محمد عبد الرحمان، 2001: 303) وهناك مظاهر عديدة للاعتراف الدولي فنجد على سبيل المثال هيئة الأمم المتحدة باعتبارها منظمة دولية تضم إلى عضويتها الدول ذات السيادة ويعتقد البعض أن عضوية هذه الهيئة تعتبر من المعايير المميزة للدولة.

ثالثا: الوظائف السياسية والاجتماعية للدولة

إن الدولة كظاهرة سوسيو- سياسية قامت من أجل إدارة شؤون المجتمع وخدمة المصلحة العامة، ولن يكون ذلك إلا من خلال ممارسة السلطة والسيادة على كامل إقليمها معتمدة على جملة من الحقوق والواجبات اتجاه مواطنيها، ما يترتب وفقا لذلك جملة من المهام أو الوظائف تقوم بها الدولة كمنظمة أو جهاز لأجل حفظ المصلحة العامة للبلاد.

إن مسألة وظائف الدولة من المسائل الجوهرية التي لفتت انتباه وتفكير الفلاسفة والمفكرين "فقد ميز **أرسطو** بين النشاط التداولي (تبني القوانين وإقرار الحرب والسلام) والنشاط القيادي (العائد للحكام) والنشاط القضائي وكان **لوك** في بحثه حول الحكومة المدنية (1690) يعارض الوظيفة التشريعية بالوظيفة التنفيذية لكنه كان ينظر إلى-السلطة الاتحادية- أي سلطة قيادة العلاقات الخارجية باعتبارها الوظيفة الثالثة للدولة، وبدءا من مونتسكيو فقط أخذ يتضح بجلاء التمييز الثلاثي الكلاسيكي بين السلطات: التشريعية والتنفيذية والقضائية" (فليب برو، 1998: 92)

إن وظائف الدولة مرتبطة ارتباطا عضويا بالسلطة والحكومة إلا أن دائرة المهام والوظائف الموكولة إلى الدولة في تزايد وتكاثف مستمر في عصرنا هذا وذلك تبعا لاتساع مضمون فكرة النظام السياسي وكذا اتساع مضمون السلطة السياسية "ففي حين كان ينظر إلى الدولة كنظام سياسي مرادفا لشكل الحكومة، فقد قامت فكرة جديدة لا تستند إلى الجانب العضوي في السلطة بقدر ما تعتمد على مجالات نشاطها التي تشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية" (مولود زايد الطيب،2007: 149) وتختلف وظيفة الدولة أو مدى تدخلها في هذه المجالات باختلاف التوجه الفكري للدولة وكذا علاقاتها الدولية وتوجهها الاستراتيجي، ورغم اختلاف الظروف والعوامل الموضوعية والذاتية من دولة إلى أخرى فقد اتفق العلماء المتخصصين إلى تقسيم هذه الوظائف إلى: وظائف سياسية وتسمى أيضا (أساسية أو أصلية)، ووظائف قانونية (ثانوية أو فرعية)

"وتتمثل الوظائف القانونية للدولة في الوظائف التشريعية التنفيذية والقضائية أما الوظائف السياسية فهي المتعلقة بالأمن الخارجي أو الدفاع عن سلامة إقليم الدولة بواسطة الجيش وبالأمن الداخلي للحفاظ على أرواح وأموال المتواجدين على إقليمها بواسطة الشرطة وإقامة العدالة بين الأفراد بواسطة القضاء" (عصام الدبس، 2013 :64) حيث لا يمكن للدولة أن تتمنع عن تأدية **وظائفها السياسية** وهذه الوظائف ثلاث وهي:

"1- **وظيفة الأمن**: حيث يقع على عاتق الدولة واجب الأمن داخل حدودها ويتمثل ذلك في حماية أرواح الأفراد وممتلكاتهم، وبث الطمأنينة والسلام واحترام حقوق المواطنين والرعايا وتكريس المساواة في الحقوق والواجبات لأفراد الشعب، وللدولة تطبيق القوة المشرعة لضمان ذلك، على أن تنشىء المؤسسات القانونية التي تتولى هذا الشأن

2- **وظيفة الدفاع**: أي أنه على الدولة القيام بمهمة الدفاع عن نفسها ورد أي عدوان خارجي يقع على إقليمها وتعد الدولة العدة لذلك عن طريق ايجاد جيش مسلح مجهز لحماية حدودها وحماية استقلالها وسيادتها والحفاظ على كرامتها

3- **وظيفة العدالة**: وتتمثل هذه المهمة في إقامة العدالة بين المواطنين، وذلك بصون مصالحهم والفصل فيما يحدث بينهم من منازعات ناجمة عن تضارب مصالحهم وذلك عن طريق جهاز للقضاء يفصل بينهم بناء على تشريعات تسنها الدولة للقيام بهذه الوظيفة"(مولود زايد الطيب، 2007: 150، 151)

أما **الوظائف القانونية** للدولة فيمكن توضيحها من خلال المخطط التالي بالإضافة إلى الأجهزة القائمة على هذه الوظائف:

"جدول رقم (1) يوضح وظائف الدولة وأجهزتها

الوظائف	الأجهزة المعنية للدولة
التشريع	البرلمان (القانون بالمعنى الدقيق للكلمة) الحكومة (القرار التنظيمي المستقل) المحاكم العليا (قرارات مبدئية)
التنفيذ	الحكومة (نصوص تطبيقية ، تدابير فردية) الإدارة (نصوص تطبيقية ، تدابير فردية ، عمليات مادية) البرلمان (تدابير فردية استثنائية)
القضاء	البرلمان (قوانين العفو) الحكومة والإدارة (طعون مجانية) السلطات القضائية (طعون قضائية)

– فالوظيفة التشريعية تكمن في إقامة قواعد عامة وغير شخصية، الوظيفة التنفيذية تعمل على وضع القانون موضع التنفيذ، سواء بنصوص تطبيقية أم بعمليات مادية (مالية، قهرية، .....) ، والوظيفة القضائية تهدف للبث في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون" (فليب برو، 1998: 92)

وتعد هذه الوظائف أعمالا أساسية ورئيسية تقوم بها الدولة ولا يمكن أن تتمنع عن تأديتها، فإن هناك وظائف أخرى تقوم بها الدولة تهدف إلى تحقيق خير الجماعة وإسعادها تتعلق **بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية** هذه الأعمال مازالت محل اختلاف واضح بين الدول المعاصرة ولا يمكن حصرها أو الاتفاق عليها إذ تختلف باختلاف المذهب أو **الإيديولوجية** التي تتبناها كل دولة، وفي هذا الإطار يمكننا أن نلاحظ ثلاثة من المذاهب السياسية التي سادت ولا تزال تسود في عالمنا هذا، والتي حددت دور ووظيفة الدولة وفقا للتصورات المنبثقة على كل مذهب، ونعرض هنا هذه المذاهب باختصار كما يلي:

1- **المذهب الفردي الحر أو اللبرالي**: يقوم المذهب الفردي على تمجيد الفرد واعتباره محور وأساس الجماعة وليس العكس "وبالتالي فالدولة والسلطة ما هي إلا أداة لخدمة وتحقيق مصالحه وضمان حرياته، فالفرد بحقوقه وحرياته هو الغاية من النظام السياسي، ومن ثم يكون هدف الجماعة منصبا على إسعاد الفرد وإطلاق حرياته" (نعمان أحمد الخطيب، 2013 : 104، 105) إن هذا المذهب يقيد دور الدولة ضمن الوظائف الأساسية المتمثلة في الأمن الخارجي والداخلي والعدالة، وحصر لها وظائفها في نطاق معين –كدولة حارسة– وينكر هذا الاتجاه تدخلها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

2– المذهب الاشتراكي: جاء المذهب الاشتراكي كرد فعل على المذهب الفردي الذي يرى أن تدخل الدولة يعد تعديا وانتهاكا لحريات وحقوق الأفراد في حين "يعطي المذهب الاشتراكي للدولة الحق في التدخل بلا حدود في جميع المجالات وذلك استنادا إلى أن الدولة تعمل من أجل الصالح العام الذي يسمو على المصالح الشخصية" (مولود زايد الطيب، 2007: 151) إن أنصار هذا الاتجاه يرون أنه على الدولة التدخل في جميع المجالات لصيانة حريات وحقوق الأفراد، أيضا يقوم هذا المذهب على إلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وجعلها ملكية خاصة للدولة كما يرفضون النظام الرأسمالي الناتج عن المذهب الفردي الذي يؤدي إلى تركيز الثروة بيد فئة قليلة تعرف بالطبقة البرجوازية على حساب فئة كبيرة تعرف بالطبقة البروليتارية، وبإقامة النظام الاشتراكي تتركز الثروة بيد الدولة لتقوم بوظيفة تحقيق العدالة الاجتماعية

المذهب الاجتماعي: يعتبر المذهب الاجتماعي مذهبا وسطا بين المذهبين السابقين"يسمح هذا الاتجاه للدولة بالتدخل جزئيا في المجالات التي تحظى بأهمية كبرى وأن تترك بقية الميادين للنشاط الفردي، ونرى في هذا المجال بأن التشريعات المنظمة لحياة الأفراد داخل المجتمع والتي يجب أن تكون نابعة عنهم يجب أن تنظم العلاقات في إطار الدولة بالشكل الصحيح الذي لا يسمح بوجود علاقات ظالمة، تنكل حياة الأفراد والجماعات ولا تسمح بالتطور والتنمية"(المرجع نفسه: 151) وعليه فهذا الاتجاه يسمح للدولة بالتدخل بقدر معين لتحقيق مصلحة الجماعة

وغاياتها وترك الحرية للأفراد للتمتع بحقوقهم وحرياتهم، "ويسود هذا المذهب أغلب دول العالم فالدولة أصبح لها حق التدخل الايجابي في جميع أوجه النشاط، سواء في المجال الاقتصادي أم في مجال التعليم والصحة العامة، حيث ظهر مفهوم الدولة الموجهة التي توجه بصورة مباشرة أو غير مباشرة جميع أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي: إشراف، مراقبة، تخطيط، مساعدات أي بوضع الضوابط القانونية لهذا النشاط" (عصام الدبس، 2013 : 76)

رابعا: الدولة وشرعية السلطة والنظام

لا يمكن الحديث عن السلطة في علم الاجتماع السياسي دون المرور بماكس فيبر الذي حاول صياغة نظرية شاملة وأقرب إلى الواقع حول السلطة وشرعيتها في الدولة، عرف ماكس فيبر السلطة "على أنها ضرورة إلزامية في التنسيق بين فئتين بمعنى أنا هناك مصدرا يعطي أوامر محددة تفرض على مجموعة معينة من الأشخاص طاعتها" (حنان علي عواضة، 2013: 269) وقد اتفق فريديك ليبارون مع ماكس فيبر في تعريفه للسلطة على أنها "القدرة التي يملكها فرد أو مؤسسة اجتماعية لتتفوق بها على الآخرين، وتتضمن اتصال اجتماعي خاص وغير متماثل لأنه يجمع بين فئتين، وهذا ما يجعل من السلطة فئة أساسية للتحليل الاجتماعي".

(Frédéric Lebaron,2009: 15)

فإذا كان ماكس فيبر يقرر أن السلطة ضرورة أساسية إلزامية بين فئتين لتنظيم أمورهم الاجتماعية، فإنه يقرر أيضا أن أساس السلطة هي الشرعية وبالتالي فإن لكل سلطة شرعية خاصة بها، تمثل الشرعية حالة من القبول والرضا يبديها المحكومين إزاء النظام وممارسة السلطة فهي تمثل أداة أساسية لضمان تماسك واستقرار المجتمع ولتوضيح شرعية دولة حسب الأستاذ رابح كعباش فإنه "يجب علينا أن نحددها سوسيولوجيًا وذلك لإبراز العلاقة بين السيادة والشرعية، فالشرعية هي الدعامة الأساسية لكيان الدولة ويبقى الإقناع والقبول هما اللذان يدعمان أكثر سلطة الدولة حيث لا يمكن أن تلجأ الدولة دائما إلى الإكراه بواسطة القوة الفيزيقية ، ولهذا يستوجب وجود الرضا العام المستند إلى الرأي العام" (رابح كعباش، 2006: 27) ويذهب أحمد بهاء في كتابه شرعية السلطة في العالم العربي إلى أن "أي حكم قد يتمكن من تحقيق – استمرار وضع ما – عن طريق القوة أو العادة .. ولكن العلاقة بين الحاكم والمحكوم تظل قلقة، وهذا مصدر ضعف للسلطة والوطن معا إلى أن يقتنع المحكوم بجدارة الحاكم وأحقيته في أن يحكم ويدير أموره عنه، فاقتناع الشعب – بأحقية السلطة وجدارتها – **هذا الاقتناع هو جوهر الشرعية ومغزاها**، ويقول دافيد ايرتن في هذا المعنى ذاته "قد يقبل المواطن بسلطة الحكم عليه لألف سبب وسبب، ولكن الشرعية هي أن يجد المحكوم أن من المقبول عنده والمناسب له أن يطيع متطلبات النظام السياسي القائم، إذ يجد انها

تتسق مع قيمه ومبادئه وأخلاقياته وأمانيه، وذلك ليس لمنفعة شخصية مباشرة له، ولكن بمعنى المنفعة العامة وعلى المدى الطويل" (أحمد بهاء الدين، 1984 : 10)

وحسب رأي الباحثة فإن الشرعية التي تتمتع بها أي دولة تتوقف على نظام الحكم وممارسته للسلطة ومدى قدرته على إقناع الرأي العام بأحقيته في الحكم

وقد صنف ماكس فيبر **مصادر شرعية السلطة إلى ثلاثة مصادر** وبذلك وضع ثلاث أنواع للسطة راجعة إما إلى خصائص يتمتع بها الزعيم، وإما ترجع الى التقاليد، وإما تستمد شرعيتها من الدساتير والقوانين، وهذه السلطات الثلاثة هي:

1- **السلطة التقليدية (Autorité traditionnelle):**

يستمد هذا النوع من السلطة شرعيته من الاعتقاد بقدسية التقاليد التي كانت موجودة سواء كانت تقوم على أساس واقعي أم لا وبالتالي فإن التقاليد هي التي تقر شرعية من هو في السلطة "فالسلطة الأبوية، أي سلطة الأب أو الزوج أو رب العائلة أو الملك التقليدي على أفراد شعبه، كلها تمثل أنواعا مختلفة للسلطة التقليدية إذ أن الأساس الذي تستند عليه السلطة هو اعتقاد الأفراد بوجود قواعد معينة لها قدسية أو قوة معينة بحيث تعرض المخالف للعقاب الإلهي أو تعرضه إلى نوع من الشر الدنيوي ، وهذه القاعدة كما يرى فيبر هي التي تقول بضرورة خضوع الأفراد إلى من يحتل مكانة السلطة سواء كان ملكا أو أميرا أو ربا للعائلة أم رئيسا للقبيلة" (محمد السويدي : 31)

ويرى فيبر أن التأثير المباشر للسلطان أو الملك التقليدي على الجماعة التي يحكمها يتمثل في إضعاف نشاطات الأفراد الاقتصادية ومواقفهم السياسية الواعية والعقلانية لأنه بحكم الامتيازات التي يتصرفون بها الحكام يخشى الأفراد القيام بمبادرات أو نشاطات اقتصادية أو مالية أو تجارية حتى لا يقعوا في مواجهة مع الملك أو الحاكم فهذا النوع من السلطة (التقليدية) قائم أساسا على العادات والتقاليد والأعراف المتبعة منذ القدم والتي على أساسها قامت هذه المجتمعات بمختلف مراحل نموها.

2- السلطة العقلانية (Autorité légal rationnelle):

وهي السلطة القائمة على أساس عقلاني وقانوني أو شرعي "وهي تعتمد أساسا على صدق الأوامر نظرا لأنها تقوم على مجموعة عامة مجردة من القواعد وهذه القواعد اللاشخصية تحدد بوضوح الواجبات والمسؤوليات لكل من الحكام والمحكومين وصدر الامتثال هنا هو طاعة القانون وليس طاعة الأشخاص" (محمد علي محمد، 1997: 219)

أما في الديمقراطية الحديثة فيمكن أن نقول "إن الذين يمارسون السلطة يمارسونها وفقا للدستور والشخص الذي يأتي إلى السلطة استنادا إلى قواعد معينة هو الذي يملك الشرعية في الحكم وهذه القواعد هي - نصوص دستور- إذن هذه السلطة تقوم على الاعتقاد العقلاني الرشيد والعلم والتخصص وتمارس السلطة وفقا لمجموعة من القواعد والقوانين المعيارية المحدودة" (حنان علي عواضة، 2013: 271)

ويضع فيبر الخطوط الرئيسية الهامة التي تقوم عليها السلطة القانونية كما يلي:

"استمرار تنظيم الوظائف مرتبط بالقواعد والتخصص وأهمية مستوى الكفاءة لأعضاء التنظيم حتى يكونوا على درجة عليا من الخبرة العلمية والاعتماد الشامل على مبدأ تقسيم العمل ، وجود صفة الخضوع والالتزام الجبري لممارسة السلطة حسب القواعد المعيارية، وتكون أيضا ليست موجهة إلى القائد أو الرئيس كفرد ولكن للتنظيم ككل" (عبد الله محمد عبد الرحمان، 2001 : 234)

3- السلطة الكارزمية (Autorité charismatique):

والمقصود بالكاريزما هي الخصائص والمواصفات غير الاعتيادية التي يملكها شخص معين سواء كانت هذه الصفات حقيقية أم وهمية "فالسلطة الكارزمية هي التي تقوم على أساس وجود شخص يملك صفات خارقة يعتقد بها الأفراد المحكومون، وبالتالي فالشرعية التي يتمتع بها هؤلاء الأفراد تنبع من اعتقاد المحكومين بصفات الحاكم الخارقة واعتمادهم المطلق على هذا الشخص، لما لديه من صفات استثنائية وغير عادية تفوق الأفراد الآخرين، تجعل منه قائدا ملهما يستطيع أن يحكم ويتفوق على بقية الأفراد، ولأمثلة التي يوردها ماكس فيبر عن أصحاب هذه السلطة تشمل الأنبياء والقادة المشهورين ورؤساء بعض الأحزاب" (محمد السويدي : 32)

حسب فيبر إن هذا النوع من السلطة الذي لا يستند إلى قواعد متفق عليها سواء عن طريق عقلاني أو عن طريق العادات والتقاليد، حيث لا يتضمن هذا النمط من السلطة هيئة إدارية مستقرة فالحكم يعتمد كلية على القائد الكارزمي والهيئة المعاونة هم مجموعة من الأتباع للقائد أساسا ولهذا فإن السلطة الكارزمية حينما تنهار إما لأن القائد الكارزمي قد فشل في إثبات تفوقه غير العادي، أو نتيجة لوفاته فيحدث نوع من الاضطراب الاجتماعي الواضح.

ومن أمثال القادة الكارزميين: نابوليون وهتلر، والزعيم الروحي للهند غاندي، وزعيم الصين ماوتسي تونغ، والزعيم جمال عبد الناصر، والرئيس هواري بومدين

"إن مصادر الشرعية المعتادة طبقا لماكس فيبر وآخرين هي: التقاليد، والعقلانية والقيادة الملهمة الكارزمية ويضاف لها أحيانا الأيديولوجيا والإنجاز، وقد عرفت الدولة القطرية في الوطن العربي أنظمة حاكمة، استندت إلى مصدر أو أكثر من هذه المصادر في بناء شرعيتها في العقود الأولى من الاستقلال، ولكن خلال العقدين الأخيرين تآكلت هذه المصادر جميعا بدرجات متفاوتة في كل الدول القطرية العربية، ويمكن القول عموما أن هناك أقطارا عربية تتعرض فيها رعية الدولة نفسها للشك الملحوظ، وأقطارا أخرى تتعرض شرعية أنظمتها الحاكمة فقط لمثل هذا الشك الملحوظ، ولكن أكثر الحالات خطورة، هي تزامن اهتزاز شرعية النظام الحاكم في الوقت نفسه من وجهة نظر قطاع كبير من مواطنيها، وهناك عدد من الدول القطرية المشرقية وبخاصة لبنان، والطَرفية مثل بعض بلدان الخليج واليمن الديمقراطية والسودان وجيبوتي وموريتانيا ينطبق عليها هذا الوضع" (سعد الدين إبراهيم، 2001: 335)

يذهب أحمد بهاء الى شرح شرعية السلطة لحالة لبنان كونه نموذج لبلد عربي يصعب فيه قيام الشرعية الى حد بعيد يقول في هذا الشأن "لبنان قام على توازن طائفي، وتكرس هذا التوازن الطائفي في مصالح اقتصادية وانتماءات سياسية شتى، وزادت هده الأوضاع تعمقا بعد الاستقلال بدلا من أن تزول، فالماروني والسني والشيعي والدرزي، لا يمكن الكلام من تصور عام واحد لمصلحة الوطن، الذي يضمهم جميعا، ولا يمكن الكلام عن مستقبل واحد يتصورونه ويطمحون إليه كلهم على السواء، وتعمق ذلك بأن التعليم الوطني لم يوجد بل وجد أكثر من تعليم، كل تعليم يعلم أبناءه صورة مختلفة عن الوطن، والمؤسسات الوطنية كالجيش والبوليس والقضاء لم يتم الإحساس بأنها للوطن كله ، إنما يحسبها كل فريق له أو ضده حسب وضعه وانتمائه" (أحمد بهاء الدين، 1984: 11)

ولبنان نموذج عن أزمة الشرعية في البلدان العربية، ذلك لأن معظم الدول العربية لم تقم ببناء قاعدة شرعية متينة بعد خروجها عن سياسات الاستعمار "فمعظم النظم التي تحكم الوطن العربي في المرحلة الراهنة لا تستقي شرعيتها لا من الديمقراطية اللبرالية ولا من زعامة تاريخية كارزمية، أو عقيدة ثورية مماثلة كما كانت عليه الزعامة والعقيدة الناصريتان، لا شك اننا نسمع عن ونشاهد بين فترة وأخرى استفتاءات واقتراعات وانتخاب، ولكن لا المواطنون العرب ولا المراقبون الأجانب يأخذون هذا كله على محمل الجد، فهم يعلمون النتيجة الملفقة مقدما، التي تصل دائما الى 99 بالمائة لمصلحة ما يريده النظام الحاكم لكن الى جانب هذا التضليل السياسي السافر، فقد اعتمدت معظم الأنظمة العربية في الحكم أطول مدة ممكنة على واحد أو أكثر من الأساليب التالية: الابتزاز والقمع، فعالية حل المشكلات بيع الأحلام، وسياسات التأزيم" (سعد الدين إبراهيم، 2001: 324).

فالدول العربية تلجأ لأسلوب الابتزاز من خلال إثارة مخاوف الناس ضد أي منافسين على السلطة، أيضا معظم الدول العربية تلجأ بدرجات متفاوتة الى العنف في مواجهة المعارضة سواء باحتوائهم أو تصفيتهم وقد استعمل هذا الأسلوب بين أعضاء النخبة الحاكمة نفسها وعليه وفي غياب الشرعية تستند معظم الأنظمة العربية الى هذه البدائل، "وقد كانت تلك هي الوسيلة التي استندت اليها النظم العربية الحاكمة ليطول عمرها خلال عقد السبعينات ومن الملفت للنظر حقا أنه تم مع استثناء ثلاثة من الأقطار العربية الطرفية (موريتانيا واليمن العربية واليمن الديمقراطية) فإن جميع البلاد العربية الأخرى ظلت واقعة لعقدين كاملين أو أكثر من الزمان تحت سيطرة النظم الحاكمة الراهنة أما الجزائر والكويت والعربية السعودية، فقد كان تغيير الحكام عائدا الى وفاة الحكام، حيث تم انتقال السلطة دون مشاكل في إطار النظام القائم، أما النظم الملكية العربية الأخرى، فقد ظلت بدورها بغير مساس خلال السبعينات والثمانينات وهذا بدوره يدعوا المزيد من الدهشة في ضوء ما عرف عن المنطقة العربية أنها تفتقر دوما الى الاستقرار بالنسبة الى النظم الحاكمة فيها" (المرجع نفسه: 326)

استمرت الأنظمة العربية بهذا الشكل المتصدع غير المستقر لتكون السبب الرئيسي في حدوث ما يعرف **بثورات الربيع العربي** والتي نادت باسقاط الأنظمة الحاكمة من أجل تحقيق العدالة والمساواة والاستقلال ومواجهة الظلم والاستبداد السياسي، أن جوهر ثورات الربيع العربي تمثل في إعادة النظر في طبيعة السلطة وتوزيعها وممارستها بين الدولة والمجتمع، فالدولة لا يمكن أن تكون ما لم تحظ بشرعية يكون مصدرها القدرة على اشراك المجتمع، واشراك المجتمع يكون من خلال الرضا والقبول التي يبديها المواطنون إزاء النظام القائم، "إن النسق السياسي العربي يعتبر من الأنساق التي زاوجت بين السلطة والثروة، وأصابها الهوس بالاستعباد والاستملاك والاستبداد في طبائعه الأصلية، وقد تجلى ذلك في أشكال متعددة من نماذج الطغاة في توظيف ذكي لآليات الاستبداد الناعم والهيمنة الطوعية، انطلاقا من التحكم الخفي والصراع الرمزي المستمر مع الأنساق المضادة له" (سلمان بونعمان: 191)

لم تكن ثورات الربيع العربي سوى عِقاب شعبي لنظم حاولت تجميد الحياة عند حدود إرادتها متصورة أن ما لديها من وسائل للقمع والاحتواء كافٍ لتفريغ مطالب التغيير من جوهرها الديمقراطي، وهو أمر أثبتت الأحداث سطحيته إذ إن هذه المطلب استحالت بفعل تراكمها التاريخي، موجات غضب متتالية غيرت في غضون الأشهر الأولى من عام 2011 أوضاع المنطقة كلها، فاتحة لأبناء أمتنا الباب ليشاركوا في بناء أوطانهم على قاعدتي الحرية والعدالة "(كرم خميس، 2014: 11)

لقد **أحدثت ثورات الربيع العربي** حسب رأينا مفاجآت في البيئة العربية التي مارست القطيعة مع الديمقراطية فالدول العربية منذ فجر استقلالها أعلنت أنها ديمقراطية وأن لها دساتير كما ذهبت الكثير من الدول الى إضافة كلمة

ديمقراطية الى الاسم الرسمي لبلادها، كما تبنت أغلب الدول العربية التعددية الحزبية ونظام التصويت في اختيار الحكام إلا أن "ذلك التمظهر الديمقراطي لم يتمكن من الاختفاء أمام الواقع المرير لحال الديمقراطية عربيا في العقد الأول من الألفية الثالثة من عدم احترام الدساتير، وتزوير الانتخابات ومجافاة أبسط المبادئ الديمقراطية، وانتهاك حقوق الانسان والحريات، بل إن بعض الدساتير العربية مثلا، لا تلقي بالا الى فصل أو توازن السلطات بل تدمجها معا وتعطيها للرئيس أو الملك من دون قيود" (يوسف محمد جمعة الصواني، 2014 : 65)، وهو ما يتناقض تماما مع المبادئ العانة للديمقراطية والتي أقرتها المصادر والمرجعيات العالمية "كالإعلان العالمي عن الديمقراطية الذي صدر عن مجلس برلماني عالمي في سبتمبر 1976 وأصدرته اليونسكو وأيضا الى ما تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2004 من قرارات (A/RES/59/20) يمكن أن نجد تحديدا لمكونات الديمقراطية ضمن إطار توافقي عالمي يعكس القيمة الكونية للديمقراطية التي أفرزها الفكر الانساني عبر العصور، لذا فرغم الاختلافات فإن هناك اجماعا عالميا حول عناصر الديمقراطية ودعائم أساسية لها تشمل الفصل بين السلطات وتوازنها، واستقلال القضاء، والتعددية الحزبية واحترام حكم القانون والشفافية، والمحاسبة والصحافة الحرة التعددية والمستقلة، واحترام مجمل حقوق الانسان وبخاصة الحقوق السياسية، وفي مقدمتها حرية تكوين الجماعات والتعبير وحق التصويت والانتخاب" (يوسف محمد جمعة الصواني، 2014 : 63)

وعليه يأتي السؤال الذي فضلت الباحثة أن يبقى مفتوحا فيه وهو ماذا استطاعت الدول العربية أن تحققه من عناصر الديمقراطية التي أجمع على مبادئها الفكر الانساني العالمي كمصدر من مصادر شرعية السلطة؟

خامسا : مفاهيم جدلية

1- جدلية الدولة – الأمة

سبق الإشارة إلى أن مفهوم الدولة القومية أو دولة الأمة ظهر في مؤتمر وستفاليا عام 1648 وأن أهم الأركان التي تقوم عليها الدولة الوطنية (أو الدولة القومية أو دولة الأمة) هي الإقليم والشعب والسيادة، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما الفرق بين الشعب والأمة ؟

فإذا كانت الدولة تفترض الشعب لوجودها، فإن هذا الأخير يعتبر أمر طبيعي لا دخل لإرادة أفراده فيه وعليه يظهر أن وجود الشعب هو أمر طبيعي لكن الشكل الذي يوجد عليه هذا الشعب والعلاقات التي تربط بينهم والعادات والتقاليد واللغة والأعراف التي تجمع بينهم تتحول إلى موضوع تفكير وجدل سياسي لأجل تحديد طبيعة النظام السياسي القائم وبذلك نقترب من مفهوم الأمة التي يمكن تعريفها على أنها "ظاهرة اجتماعية تقوم على أساس وجود مجموعة من الأفراد الذين يرتبطون فيما بينهم بروابط اجتماعية يرغبون في العيش المشترك والسعي إلى تحقيق مصالحهم المشتركة، وقد تقوم هذه الروابط على أساس الاشتراك في اللغة أو العادات والتقاليد أو التاريخ أو الدين" (ربيع أنور فتح الباب متولي، 2013 : 78)

كما يمكن تعريفها أنها "شعب يسعى إلى اكتساب معايير تنظيم فعالة تضبط سلوكاته، إنه شعب يصارع للسيطرة على السلطة بالاعتماد على جهاز قهر قادر على ضمان الطاعة لقوانينه، وذلك لتسهيل نشر قيمه أو على الأقل ضمان احترامها" (عبد العزيز ركح، 2011: 43)

يظهر من خلال التعاريف السابقة أن الأمة مجموعة من الأفراد تجمعهم الرغبة في العيش المشترك وبذلك فالأمة تقوم على عنصرين أساسيين:

"**عنصر مادي**: ويتمثل في التجانس العرقي أو الديني والاستقرار على بقعة معينة من الأرض

عنصر معنوي: وهو الرغبة في الحياة المشتركة التي تولدت عن روابط معينة بين أفراد الجماعة، منها وحدة الأهداف والآمال المشتركة ... "(سليمان شريفي، 2008: 198)

"فمفهوم الشعب يتحدد في سكان الدولة الذين يقطنون إقليمها وينتمون إليها ويتمتعون بجنسيتها، كما يفيد هذا المفهوم أن الشعب جماعة أو تجمع سياسي أي مجموعة أشخاص يتمتعون بامتياز ممارسة الحقوق السياسية وبذلك يقترب مفهوم الشعب من مفهوم الأمة، **غير أن الذي يميز مفهوم الأمة هو أنها تصور يتضمن فكرة الاجتماع السياسي أو الدولة**، ومنه **يحمل تصور الأمة معنى سياسيا أكثر من تصور الشعب أو المجتمع**"

(عبد العزيز ركح، 2011 : 43)

وعليه وحسب رأي الباحثة فإن الفرق بين الشعب والأمة يكمن في أن هذه الأخيرة تمثل ظاهرة اجتماعية وسياسية ممثلة بجماعة من البشر تجمعهم الرغبة في العيش المشترك وتكوين وبناء دولة في حين أن الشعب هو واقع طبيعي يمثل ركن أساسي في قيام دولة ما.

فإذا كانت الأمة تتضمن فكرة الاجتماع السياسي أو الدولة فهذا يعني أن الدولة تفترض الأمة والعكس صحيح "يقول فوكو «إن ما يحدد الأمة هي علاقتها بالدولة» غير أن المشكلة التي تطرح في هذا الإطار هي التي تتعلق بنوعية العلاقة بين هذين الشكلين أي : أيهما أسبق إلى الوجود ؟

هل الأمة التي كانت سببا في وجود الدولة أم أنها ليست إلا نتيجة لتطور سياسي قامت به الدولة في مراحل مختلفة لتوطيد دعامتها على أرض الواقع ؟ (مرجع سابق: 45، 46)

هناك مقاربتان رئيسيتان حول هذه الجدلية، **يفترض التصور الأول أن الأمة سابقة في الوجود على الدولة** "ذلك أن الأمة تعبر عن تجمع بشري عرقي قبل سياسي pré-politique بمعنى أنها تجمع قائم على صفات معينة مثل الأصل، القرابة، اللغة، الدين، والتاريخ وقد ساد هذا التصور بدرجة كبيرة في ألمانيا فقد اعتبر يوهان غونفريد هردر (1744، 1803) أن أي أمة تاريخية كجماعة تتوفر على خصوصية ثقافية أولا وان الشعوب تختلف فيما بينها بما تتميز به من صفات ومميزات موضوعية ومنه فكل شعب بحسب اعتقاده يحمل في كيانه خصائص تجعل منه وحدة عضوية مختلفة عن غيرها" (المرجع نفسه: 47)

"يعتبر هردر تقسيم الأمم لا يكون فقط من خلال الغابات والجبال، ولكن يكون أيضا حسب اللغة الأذواق والشخصيات، فالأمة في وجهة نظر كهذه، تظهر كمجتمع طبيعي يقوم على أسس لغوية وعرقية، وعليه يكون مفهوم الأمة حسب هردر مفهوم ضيق أو مغلق، لأنه فقط الذين يرثون بعض الصفات العرقية والثقافية لهم الكفاءة ليصبحوا أعضاء في المجتمع والوطن".

(Dormagen Jean-Yves et Daniel Mouchard, 2007: 32 ,33)

وبناء على هذا التصور فإن الأمة تنشأ نتيجة تفاعل تاريخي ينمو ويتكامل قبل وجود الدولة، وللأفراد مكانتهم الطبيعية سواء أكان ذلك بالرجوع إلى مقوم اللغة أو العرق بحسب النظرية الألمانية

وقد تم نقد هذا التصور الذي يذهب إلى أسبقية الأمة على الدولة ذلك انه صعب التحقق في الواقع"فمن الناحية العملية يتعذر وجود دولة بدون أقليات عرقية باستثناء ايسلاندا التي تشكل المثال العرقي الأوحد على خريطة العالم لدولة قومية تتألف من شعب واحد، والحقيقة ان جميع شعوب العالم تتكون من أعراق مختلطة واثنيات وثقافات

وديانات ممتزجة، وبذلك فالافتقار الى النقاء الثقافي أو العرقي لم يمنع غالبية الدول من اعتبار نفسها دولا قومية" (عبد الرحمان بن شريط، 2010: 16)

أما التصور الثاني والذي يقوم على مبدأ الإرادة والرغبة في العيش المشترك والذي تمثله النظرية الفرنسية" وفيه **تصبح الأمة مصدر السيادة الدولتية** وبالتالي تحل جماعة الإرادة الديمقراطية محل التنافس الاثني الثقافي ، وبذلك يتحرر المفهوم من واقعه قبل سياسي ليصبح الخاصية المشكلة للهوية السياسية لمواطني الجماعة الديمقراطية" (عبد العزيز ركح، 2011: 49) يرى رواد هذا الاتجاه أن الأمم كيانات مصطنعة وأن الهويات القومية يعني (الدولة) هي التي تصنع الأمة وليس العكس بمعنى أن الدولة سابقة في الوجود على الأمة لأن هذه الأخيرة تنشأ عن التحول من نظام اجتماعي إلى آخر"وقد استخدم جون ستورت ميل وأرنست رينان مصطلح الأمة المدنية أو الأمة اللبرالية لوصف الأمة المصطنعة حيث العلاقة بين الدولة والفرد هي علاقة سياسية والرابطة بين الأفراد هي رابطة تعاقدية تقوم على المواطنة، لذلك وصف رينان الأمة بأنها «استفتاء يومي»، بمعنى أن الهوية القومية تخضع لمراجعة الشعب بصورة دائمة فيمكن أن تعزز أو تضعف في ضوء ما توفره الدولة والمجتمع من ضمان وحماية للقيم الليبرالية، وفي مقدمتها المساواة والفردية وحرية الأفراد واستقلالهم والتسامح وبحسب ما تضمنه الدولة للأفراد من حقوق المواطنة" (عادل الشرجبي، 2014 : 582)

في ضوء ما تقدم، ترى الباحثة أن الشرط الأساسي لتحقيق الاندماج الاجتماعي في الدولة وضمان تماسك الأمة وعدم تفككها هو محاولة تنمية شعور الأفراد بالمواطنة من خلال تحصلهم على حقوقهم حتى يتحقق الولاء للدولة بقيام الأفراد بواجباتهم المدنية والسياسية

فالأمة لا حاجة لها لإقليم معين وإنما يمكن أن تنتشر الأمة على عدة أقاليم سياسية أي بين عدة دول "فقد توجد الأمة دون وجود دولة وقد تتخذ الأمة شكل القبيلة أو العشائر المتفرقة، فإذا وجدت السلطة السياسية في الأمة تحولت إلى دولة، وقد تفترق الأمة لتكوين عدة دول وقد تجمع الدولة الواحدة عدة أمم، فالأمة العربية تنقسم إلى عدة دول متفرقة في حين أن الاتحاد السوفييتي كان يضم عدة أمم مختلفة"

(ربيع أنور فتح الباب متولي، 2013: 78)

وتعد ثورات الربيع العربي دليلا قويا على دور وأهمية الأمة من خلال محاولة محاصرة الدولة وتفكيك سلطتها المطلقة وبنيتها المتجدرة في التحكم والهيمنة "من خلال إحياء العمل الأهلي وتفعيل المبادرات القاعدية وبث الروح في المؤسسات والمنضمات والتضامنات الشعبية المختلفة، وبهذا تكون الأولوية هي تعظيم دور الأمة والمجتمع، وممارسة أدوارها العميقة بوصفها ضميرا جماعيا واجتماعيا يراقب الحكم والسلطة، وقوة احتجاجية واقتراحيه مبادرة ومقتحمة لأنساق الدولة وفضاءاتها المغلقة حاملة لمشروع تطوير بنى المجتمع والدولة ...

– إن عصر الثورة العربي فرصة واعدة ولحظة فارقة على طريق النهضة يتمثل في استكمال تحرير الأمة من سيطرة الدولة القومية القابضة والدولة العميقة الناعمة المتغلغلة، وإقامة دولة الناس وإعادة بناء الأمة وجماعاتها ومؤسساتها ، وإعادة تقسيم الأدوار بين الدولة والأمة، وتأسيس المؤسسات على أسس جديدة وهو طريق يبدأ بتجديد الأمة" (سلمان بونعمان: 94،95)

إن ثورات الربيع العربي تعطي تفسيرا جديدا للعنصر السيادي في الدولة والمتمثل في السلطة، فهو يجعل من الأمة مصدر السلطة وصاحبتها تستند لموافقة المحكومين بدل احتكارها في يد شخص أو مجموعة أشخاص.

2– جدلية الدولة – المجتمع المدني

يعتبر المجتمع المدني من أكثر المفاهيم المكتنفة بالغموض، حيث ظهرت الكثير من المساهمات لتقديم تعريف للمجتمع المدني خاصة بعد أن تم إدراك الطبيعة التسلطية للدولة التي تحتاج إلى جهد مدني يحد من تدخلها في شؤون المجتمع ، وهكذا جاء المجتمع المدني ليكون الأداة التي تحاول تخفيف ضغط الدولة على المجتمع "ترجع الصياغة الأولى لمفهوم المجتمع المدني إلى آدم فيرغسون الذي عني به انتقال المجتمع من حالة الوحشية إلى التحضر ليسجل بذلك فتحا جديدا في الفكر السياسي الاجتماعي، وبعد فرغسون تلقى هذا المفهوم الفيلسوف هيجل حينما أشار إلى أن المجتمع المدني يتموقع بين الأسرة والدولة وحسب هذا الأخير يتكون المجتمع المدني من التنظيمات والنشاطات التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة" (عبد العالي دبلة، 2011 : 133)

شهد هذا المفهوم تطورا كبيرا على يد هيجل الذي ميز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة على العادات والعرف والتقاليد وبين الدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات السياسية ولقانونية التي تمارس في إطارها شبكة العلاقات السابقة، وعليه فالمجتمع المدني بهذا المعنى هو مجموعة المنظمات الاجتماعية التي تتمتع بدرجة من الاستقلالية تحفظ لها مكانا وسطا بين الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى.

وعلى الرغم من شيوع مفهوم المجتمع المدني في الأدبيات الأجنبية والعربية إلا أن هناك تفاوتا في تحديد العناصر والقوى التي يتشكل منها ما يسمى بالمجتمع المدني ، وبالتالي هناك تنوعات عديدة من التحديدات والتعريفات

لمفهوم المجتمع المدني "وفي الأدبيات العربية فإن **ندوة المجتمع المدني** التي نظمها **مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992** قد تبنت تعريفا للمجتمع المدني على أنه يقصد به المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال على سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف الى نشر الوعي الثقافي، وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية" (متروك الفالح، 2002 : 26)

وحسب رأي الباحثة فإنه يمكن حصر مؤسسات المجتمع المدني حسب التعريف السابق فيما يلي:

- جمعيات تنمية المجتمع (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)
- النقابات والاتحادات المهنية
- النوادي والجمعيات الثقافية والرياضة
- بالإضافة إلى الجمعيات الدينية المحلية والمتكفلة بالأوقاف

أما عن الأحزاب السياسية فهناك اختلاف حول انتمائها إلى مؤسسات المجتمع المدني، وحسب التعريف السابق – تعرف ندوة المجتمع المدني – فقد اعتبر الأحزاب السياسية تنتمي إلى مؤسسات المجتمع المدني.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في ظل تسلط الدولة ؟

هذه الجدلية لم تكن دائما وربما إلى يومنا هذا من الوضوح بحيث يمكن الإجابة عليها أو الفصل فيها حيث أن "**أهم شرط في مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني هو درجة الاستقلالية التي تتمتع بها هذه المؤسسات**، فالمجتمع المدني كلما كان مستقلا وبعيدا عن تأثيرات السلطة السياسية الحاكمة كلما كان فعالا وكلما ساهم مساهمة إيجابية وفعالة في أداء دوره، وقد بينت تجربة المجتمع المدني في الوطن العربي عدم فاعلية هذه المؤسسات لأنها كانت دوما تحت تأثير السلطة السياسية الحاكمة أو أن السلطة الحاكمة كانت وراء إنشاء هذا التنظيم أو ذاك، وأصبحت هذه التنظيمات وسيلة للتعبئة لطالح السلطة عندما يطلب منها ذلك، في نفس الوقت أصبحت أداة للترقية الاجتماعية وبلوغ بعض المناصب السياسية نتيجة للخدمة التي تقدمها أو يقدمها بعض الأشخاص المنتمين لها" (عبد العالي دبلة، 2011 : 139)

وهكذا أصبح الحديث يدور عن **علاقة غير مباشرة أو علاقة جدلية** بين المجتمع المدني والدولة أو بين المجتمع المدني والسلطة "حيث تتوسط بين الطرفين تنظيمات المجتمع المدني من أحزاب وهيئات وجمعيات ونقابات، دون أن

يعني الأمر بطبيعة الحال قطيعة بين الطرفين، **فالدولة تبقى بنية فوقية ومهيمنة بدرجة ما** لأنها دون هذا الدور لا تستطيع أن تقوم بوظيفتها السياسية والحقوقية كما أن **مؤسسات المجتمع المدني تبقى مقيدة** بشبكة من القوانين والضوابط التي تحددها الدولة، **وإلا سيتحول المجتمع المدني إلى دولة داخل الدولة**، وفي المجتمعات الديمقراطية تسعى الدولة لتقوية دور المجتمع المدني لا لتقويضه ، لأنه ضمان الحفاظ على التضامنات المجتمعية وعلى خصوصيات أصبحت اليوم محددة من طرف العولمة بكل أبعادها" (إبراهيم أبراش، 2008 : 37)

يشير علي الكنز إلى أنه في الجزائر وحدها قام أكثر من 25 ألف منظمة واتحاد ورابطة وجمعية غير حكومية، منذ انهيار النظام الحزبي في أكتوبر 1988 ويذكر سعد الدين إبراهيم رقم 70 ألف منظمة غير حكومية في الوطن العربي، كثير من هذه المؤسسات وخاصة في الجزائر ومصر وبخاصة تلك التي تقدم خدمات اجتماعية ومساعدة وتربية دينية (إسلام سياسي، قوى سلفية، قوى دينية، تقليدية، محافظة) ويسيطر ناشطوا العمل الوطني القومي وخرجوا العمل النقابي القديم على أشكال معينة من التنظيم وبخاصة مؤسسات حقوق الإنسان ومراكز الأبحاث وغيرها من المؤسسات التي تهوى تسمية –مؤسسات المجتمع المدني– ويبحث أولئك عن استراتيجيات مختلفة للتغيير مدفوعين بفشل العمل الحزبي القومي، إما بسبب قمع السلطة وإما بسبب التحالف مع السلطة أو مدفوعين بعملية احتراف للعمل السياسي والاجتماعي" (عزمي بشارة، 2012: 301)

إن جوهر مشكلة المجتمع المدني العربي تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة وعائقاً أمام إمكانية تحرير الأفراد واستقلال التنظيمات الاجتماعية، والمحصلة إن منظمات المجتمع المدني العربي فقدت فاعليتها وكفاءاتها، فالتنظيمات الوسيطة كالاتحادات والنقابات والأحزاب السياسية التي تربط بين الأفراد والدولة قد فقدت استقلالها وجوهرها وشرعيتها تدريجياً ، وتحولت إلى أدوات جاهزة تستخدمها البلدان العربية للسيطرة على المواطنين، مما يعني أنها صارت بمثابة وسائل لتضييق الخناق على المجتمع وبدون المجتمع المدني يصبح الأفراد مجرد رعايا وليسوا مواطنين في الدولة الديمقراطية باعتبار أن مؤسسات المجتمع المدني من أكبر مؤشرات قياس مدى دمقرطة الدولة، ونختم القول برأي أستاذ علم الاجتماع العياشي عنصر الذي وصف مؤسسات المجتمع المدني على أنها مجرد حقائب سياسية لا أكثر ولا أقل.

3- جدلية الدولة – العولمة – السيادة

"يؤكد العديد من الباحثين أن المستهدف الأول من العولمة هي الدولة – الأمة التي تجد نفسها في هذا السياق الجديد مجردة من دورها الفعال الذي كانت تقوم به حتى الآن في النظام الاقتصادي السياسي الاجتماعي، وتلعب الشركات متعددة الجنسية في هذا الإطار دورا بارزا في تحديد الوظائف الجديدة التي تناط بالدولة – الأمة وذلك تجاوبا مع منطقها وتوجهاتها وبالتالي أصبح دورها يقتصر في أفق العولمة على الدفاع على الاستقرار الوطني وعن أمن الشركات الاستثمارية فحسب" (عبد العزيز ركح، 2011 : 1997)

فهل حقيقة تمس العولمة الدولة ؟

يرجع ظهور مفهوم العولمة على مسرح الأحداث لعاملين أساسيين يتمثلان في:

الأول "يرجع إلى عالم الاجتماع الكندي **مارشال ماك لوهان** الذي استرعى انتباهه التطور المثير لوسائل الإعلام إلى درجة أنه شبه العالم بقرية كونية ، فمن خلال الحرب الفيتنامية الأمريكية والتي كانت تنقل مباشرة عبر وسائل الإعلام المرئية أدت به هذه الظاهرة التي تحدث لأول مرة في التاريخ البشري، أن يطلق مصطلح القرية الكونية لتجسيد هذا التطور المثير لوسائل الإعلام وليوحي من خلاله أن العالم سوف يدخل مرحلة جديدة يكون الدور الأعظم في ذلك لوسائل الإعلام" (عبد العالي دبلة، 2001: 152، 153)

أما العامل **الثاني** والذي أثر تأثيرا كبيرا في هيمنة مفهوم العولمة على مسرح الأحداث فيرجع إلى الأمريكي" بريجنسكي" حيث رأى أن التقدم العلمي الكبير في مجال الإعلام والاتصال في أمريكا يسيطر على 65 % من وسائل الإعلام العالمية وهذا مبرر لأن تكون القوة الأولى في العالم وبالتالي يسمح لها بنشر ثقافتها وطريقتها في الحياة في كل أنحاء العالم، بمعنى أن يصبح النموذج الأمريكي هو النموذج الحداثي الذي يجب أن يسود في كل أنحاء المعمورة.

من خلال هذا الملمح عن ظهور العولمة تم اختيار مجموعة من التعاريف لظاهرة العولمة والتي لها علاقة مباشرة بالدولة أو بسيادة الدولة وكذا طبيعة علاقاتها الداخلية والخارجية لمحاولة معرفة مدى تأثر العولمة على سيادة الدولة القومية

-حسب مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان "فإن العولمة مصطلح يعني تسارع وتكثيف آليات وعمليات ونشاطات يقال أنها تعزز التبعية العالمية المتبادلة وربما الاندماج السياسي الاقتصادي العالمي في النهاية، وهو بالتالي **مفهوم ثوري يتضمن إزالة الإقليمية** عن الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية"

(مارتن غرفيش: 2008، 316)

– أما فيما يخص العولمة كعملية تحول فيمكن القول أن من بين ما تهتم به العولمة هو تنامي درجات التماثل بين المجتمعات والمؤسسات **من أجل إقامة حكومة عالمية موحدة تكون خاضعة لنمط حكم واحد** وفي هذه العملية تقترن العولمة بالأنسنة، وكأنها دعوة صريحة إزاء العناية بالمنظور المعياري للعلاقات الدولية" (عبد الناصر جندلي: 121)

يبدو من خلال التعريف الذي أعطاه عبد الناصر جندلي أن العولمة لها تأثير على العلاقات الدولية حيث تنقلها من علاقات دولية إلى علاقات عولمة تسودها حكومة عالمية واحدة

– إن العولمة تعني "نفي للآخر وإحلال الاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي (الهيمنة وفرض نمط واحد للاستهلاك والسلوك) وهنا يميز الجابري بين **العولمة والعالمية** ففي حين أن العولمة هي مرادف للهيمنة وما تمله من دلالات وتتبعه من نتائج، فإن العالمية تعني الانفتاح على الآخر وعلى الثقافات الأخرى في ظل الاحترام المتبادل والتعدد الثقافي "(مبروك غضبان، 2007: 320، 321)

"أما التعابير الفرنسية دولنة أو تدويل (Internationalisation)، عولمة (Mondialisation)، وكونية (Globalisation) فهي تستعمل في الغالب دون تمييز بينها رغم أنها ليست مترادفة، ذلك أنه يقصد **بالتدويل** مبادلات من طبيعة اقتصادية، سياسية وثقافية بين الأمم وإلى العلاقات التي تنجر عن هذه المبادلات، سواء كانت سلمية أو صراعية، علاقات تكامل أو تنافس أما عندما نتكلم عن العولمة فإننا نقصد حقيقة أخرى، إنها انتشار وتوسيع **للعلاقات والتبادلات الدولية والعابرة للقومية على المستوى العالمي** كنتيجة للسرعة المتزايدة للتنقلات والاتصالات التي عرفتها الحضارة الإنسانية المعاصرة بينما تشير **الكونية** إلى ظهور نظام – عالم –(System Monde) بحسب تعبير عالم الاجتماع ايمانويل والرشتاين فيما وراء **العلاقات الدولية وفيما وراء العولمة** ذاتها، إنه واقع اجتماعي، سياسي، وثقافي له من الصفات والخصائص ما ليس لأجزائه المكونة له

إن **الكونية** هي الشكل الأعلى للعولمة، وهي تحيل إلى واقع مزدوج من جهة الصعود القوي لشبكات الشركات متعددة الجنسية التي تؤدي إلى اندماج العمليات الاقتصادية المحلية في أفق عابر للأوطان ،ومن جهة أخرى زيادة التبادلات اللامادية (المعلومات، الخدمات، التدفقات المالية، في شكل أرقام ...) التي غيرت المفاهيم التقليدية للزمان والمكان والحدود بحيث لم تعد هذه الأخيرة تعني شيئا في هذا الأفق الجديد"(عبدالعزيز ركح،2011: 82، 83)

من خلال هذه التعاريف المقدمة، فإن العولمة تتجاوز حدود الانتشار الأفقي والعمودي في التفاعلات الدولية إلى درجة المطالبة بإزالة الحدود كلية **وإلغاء الدولة نهائيا** كما يذهب إلى ذلك أنصار العولمة فحسب هذا الطرح" فإن الدولة فقدت مبرر وجودها واستمرارها، وذلك بفقدها للكثير من الوظائف المعهودة والأساسية لقيام الدولة

وذلك لأن العولمة قد سعت منذ البداية إلى تحويل السلطة من الدولة إلى الشركات والمؤسسات عابرة القارات، وهو ما أسفر عنه اهتزاز في مصداقية ومشروعية الدولة لدى مواطنيها" (أشرف غالب أبو صالحة، 2012:81)

"إن دور الدولة في تضاؤل مستمر أمام الحركية الكبيرة للرأسمال العالمي والدور المتزايد للمؤسسات الكبرى، وفي هذا الإطار تشهد الدولة عجزا في أداء مهمتها في مراقبة التدفقات المالية التي تعبر حدودها وهو الأمر الذي سيؤدي إلى المس بشرعيتها، إن مرحلة الدولة بالنسبة إلى هؤلاء قد انتهت، فهذه الأخيرة أصبحت اليوم مجرد نسج من الخيال" (عبد العزيز ركح، 2011 : 99) وبذلك أفقدت العولمة امتيازات الدولة وقلصت من دورها ووظائفها

إذن العولمة بهذا الشكل هي: "عملية إنهاء سيطرة الدولة الوطنية على سيادتها الداخلية والحدودية، بحيث تصبح تلك **الدولة منقوصة أو مسلوبة السيادة كليا أو جزئيا** ويتم ذلك من خلال العولمة الاقتصادية، التي تؤدي إلى السيطرة السياسية من خلال الضغط أو الابتزاز وغيره من الوسائل" (محمد جميل الشيخلي، 2012 :63)

ويعد يورغن هابرماس أحد المؤيدين لهذا الطرح فهو يعتقد أن "مفهوم الدولة – الأمة أصبح ينتمي إلى الماضي فالدعامتان الأساسيتان للدولة الوطنية هما السيادة الداخلية والسيادة الخارجية هما اليوم بالنسبة له مهددتان والتمييز بينهما أصبح مبهما أكثر فأكثر، ففي مجال السيادة الخارجية استبدلت الفكرة التقليدية للسياسة القائمة على القوة والتهديد العسكري المتبادل بين الدول، بفكرة التعاون والتكامل على مستوى عابر للأوطان لمواجهة الأخطار التي تحدق بالعالم، أما في مجال السيادة الداخلية فلا تؤدي عولمة الأسواق إلى فقدان تحكم الدولة في سياساتها الاقتصادية فحسب بل أيضا الى فقدان السيادة الثقافية من خلال الانتشار الكوني لثقافة واحدة يسيطر عليها النموذج الأمريكي" (عبد العزيز ركح، 2011 : 103)

يشير هذا الفكر المعاصر والمهيمن حاليا إلى إنهاء عصر الدولة الوطنية وتقليص دورها إلى أقصى الحدود والمناداة بدولة عالمية وهو بذلك يمثل الطرح الجديد وغير المعقول لأنه طرح يدعوا إلى الفوضى، ورغم ان النقاش حول تآكل الدولة لا يزال دائما مفتوحا وخاضعا في نفس الوقت الى التغيرات التي تحدث في العالم إلا أن الرأي الغالب هو رأي دعاة التغيير أو التحوليين، "فالدولة بنظرهم هي التي كانت السبب في ظهور العولمة وهي لا يمكن أن تكون مُتَجَاوَزة ولكن بالأحرى أعيد النظر في تنظيمها بواسطة عملية الاندماج لأن المسارات العالمية تتجسد داخل الدولة الوطنية ، وإحدى وظائف الدولة الأساسية هو التفاوض بشأن ضبط نقاط تقاطع بين القوانين الوطنية والفاعلين الأجانب، فالدولة إذن منغمسة أكثر فأكثر في النظام الاقتصادي العالمي الجديد" (عبد العزيز ركح، 2001: 101)

من خلال ما سبق تتفق الباحثة مع طرح دعاة التغيير فالدولة في زمن العولمة كيان قائم بذاته إلا أن تأثيرها قد تجلى في مظهرين اثنين:

الأول: يمس سيادة الدولة حيث أصبحت الدولة الوطنية أقل قدرة على التصدي لبعض المشكلات العابرة للحدود بسبب عولمة الاقتصاد والانتشار الواسع في مجال الاتصالات المعاصرة.

والثاني: يمس دور ووظيفة الدولة بسبب التغير في موازين القوى والتغير في مراكز توزع السلطة واتخاذ القرارات.

سادسا : الدولة في الإسلام

1- نشأة الدولة الإسلامية:

يمكن اعتبار أن مفهوم الأمة والدولة الإسلامية قد بدأ في الظهور والتطور التدريجي في مكة وأخذ بعده النهائي في المدينة، تحققت عناصر الدولة الإسلامية وتكوين الأمة العربية الإسلامية بعد الهجرة، فكانت أمة في دولة المدينة "لقد تكونت الدولة الإسلامية الأولى في العهد النبوي عند انجاز بيعة العقبة الثانية بين النبي – صلى الله عليه وسلم – ووفد الأوس والخزرج إلى موسم الحج في مكة وقد تمت هذه البيعة قبل أشهر من هجرة النبي – صلى الله عليه وسلم – إلى المدينة، وقد كان مضمون هذه البيعة تعاقدا على تأسيس سلطة سياسية بما لهذه الكلمة من معنى مألوف، تحكم مجتمعا سياسيا ملتزما، وقد أقامت هذه السلطة السياسية على أساس الإسلام نظاما للحياة والمجتمع" (محمد محفوظ، 2010: 31، 32)

وفي المدينة اعتمد الرسول عدة إجراءات كان لها شأنها في بلورة فكرة الأمة وترسيخها والإعلان عن ميلادها ويمكن لنا أن نحدد هذه الإجراءات الفاعلة في:

- **الهجرة:** فقد ألزم الإسلام المؤمنين بالهجرة والجهاد، فمن لا يهاجر فإنه لا يشارك في تكوين الأمة المجاهدة، لأن الهجرة تساعد على الإسهام في بناء الدولة الإسلامية الناشئة

- **الصحيفة – الدستور:** عدت الصحيفة التي أعلنها الرسول صل الله عليه وسلم وثيقة سياسية واجتماعية واقتصادية ذات شان كبير في تنظيم وتطوير الدولة الإسلامية، واعتبرت كذلك وثيقة دستورية حددت العلاقات بين مواطني الدولة مهام السلطة الحاكمة

"أهم مبادئ هذه الوثيقة التي صدرت عن الرسول صلى الله عليه وسلم بعد هجرته إلى المدينة (622 – 624 م) ما يلي:

- المؤمنون وذووهم يكونون أمة واحدة
- كل عشيرة أو قسم من الأمة يكون مسؤولا عن سلوك أعضائه جنائيا وتعويضيا
- تتضامن الأمة ككل في مواجهة الكفار في وقت الحرب والسلم، كما تتضامن في منح حقوق الجوار

– ينتمي اليهود إلى الجماعة، ويحتفظون بدينهم، ويتعاونون مع المسلمين في حماية الجماعة" (سعد الدين إبراهيم وآخرون، 1988 :79، 80)

– نظام الشورى: "نظام الشورى في الإسلام لا يقل بحال عن النظام الديمقراطي المعاصر، وذلك فيما يتعلق بالجانب الحسن في الديمقراطية والخاص باختيار أهل الشورى والحكام أما الجانب السيئ الخاص بالتشريع من دون الله فما كان هذا جائزا في الإسلام"(نعيم إبراهيم الظاهر، 2010 : 89، 90)

وبذلك يتضح أن دولة المدينة قد اكتملت فيها مقومات الدولة وأركانها المعروفة لدى علماء السياسة وهي:

– الشعب: فقد مثل المهاجرين والأنصار ما يسمى بالشعب وهم مستقرون على بقعة من الأرض تجمعهم وحدة الهدف والرغبة المشتركة في العيش معا مما جعل منهم أمة من دون الناس، إضافة إلى اليهود وسكان المدينة الآخرين.

– **وجود إقليم:** ويتمثل في المدينة التي نشأت فيها الدولة الإسلامية في البداية وشكلت نواة لدولة مترامية الأطراف تم فتحها في عهد خلفاء رسول الله على النحو الذي سجله التاريخ ويحفظه

– **توافر سلطة حاكمة تتمتع بالسيادة:** ويمثلها الرسول صلى الله عليه وسلم ويشاركه في ذلك معاونون من أهل الشورى، نظاما يخضع له الشعب المكون من المهاجرين والأنصار وكل من دخل حظيرة الإسلام، وحتى تقوم هذه السلطة الحاكمة بحفظ الأمن الداخلي والخارجي أوجدت قوة دفاعية تحمي الدولة وتحافظ على استقلالها" (محمد علي محمد صبح، 2011: 76، 77)

سابعا: المجتمع والدولة في الوطن العربي:

على الرغم من أهمية مؤسسة الدولة في العالم العربي، فإن الاهتمام بدراستها كقضية فكرية وسياسية هو أمر حديث وغير مكتمل، فلدينا أكثر من عشرين دولة عربية ذات سيادة والكثيرون يأملون في دولة عربية موحدة وهذه الدول القطرية القائمة ذات جهاز إداري ضخم ومتحكم بصورة طاغية على الاقتصاد القومي وعلى نظم التعليم والثقافة ومع ذلك فإن التنظير للدولة بتجذرها الاجتماعي وإطارها القانوني وأخلاقياتها الفلسفية ما يزال متخلفا بصفة عامة " (نزيه نصيف الأيوبي، 1992: 05)

"فالكتابات السياسية العربية عن "الدولة" لم تبدأ إلا بعد سقوط الخلافة العثمانية أي في العشرينيات وما بعدها وهي الحقبة نفسها التي تم فيها الاختراق الغربي الاستعماري للوطن العربي، ونلاحظ أن كتابات المفكرين العرب في القرن العشرين، حول الموضوعات التي تتصل بالدولة والمجتمع تنقسم عموما إلى ثلاث مجموعات

الأولى: تعتبر استمرارا للكتابات التراثية الإسلامية التي عهدناها في القرون الوسطى الإسلامية ، وإن كانت في أثواب جديدة وبمناهج جديدة.

الثانية: تعتبر صدى أو امتداد للكتابات والأدبيات الغربية حول مواضيع المجتمع والدولة.

والثالثة: تعتبر اجتهادات توفيقية بين التيارين الفكريين السابقين

وقد أدرج نزيه نصيف الأيوبي ثلاثة أسباب لتبرير تأخر الكتابات العربية حول قضية الدولة، وهي أن "**فكرة السياسة عند المسلمين لم ترتبط بفكرة الدولة وحقوق الفرد بقدر ما ارتبطت بفكرة الأمة وبقاء الجماعة** كما قد يرجع في جانب منه إلى أن **مؤسسة الدولة العصرية قد أدخلت في المجتمعات العربية عن طريق الاستعمار** دون أن تصاحبها نظريتها الفكرية أو أسسها الاجتماعية، كما قد يرجع في الفترة الأخيرة إلى سيطرة النظريات السياسية الأمريكية على كثير من علماء السياسة العرب، وهي التي تبنت منهجا سلوكيا استبعد نظرية الدولة حتى زمن قريب، أو أدمجها في مكان ثانوي ضمن نظريته للتحديث" (المرجع نفسه: 05)

إن الكتابات السياسية للتراث العربي الإسلامي قد تناولت بعض الكتابات السياسية المتعلقة بالسلطان والرعية والعدل وأساليب الحكم والخلافة وفي هذا الإطار نجد "الفرابي" المدينة الفاضلة "وعبد الرحمان بن خلدون "المقدمة" التي يمكن اعتبار ما احتوته من أفكار وتحليلات كمقدمة وبداية للتنظير السوسيولوجي للدولة والسياسة عموما وأبو حامد الغزالي "إحياء علوم الدين" وتقي الدين بن تيمية "السياسة الشرعية في اصطلاح الراعي والرعية" وابن قتيبة "الأمة والسياسة " والقاضي عبد الجبار "المغني" وأبو بكر الرازي "علم السياسة "أبو الحسن الماوردي" الأحكام السلطانية والولايات الدينية" (عبد العالي دبلة، 2004: 78) ويمكن القول "أنه باستثناء ابن خلدون كان حديث

مفكري السياسة المسلمين يدور عادة حول الجماعة السياسية وليس حول الدولة، أما فقاء الشريعة من قبيل الماوردي والغزالي فكانت كتاباتهم تدور حول موضوع الحكومة وليس موضوع الدولة ، وأما كتاب الأدب والحكم من أقبيل ابن المقفع فركزوا اهتمامهم على نصيحة الحاكم، واستخلاص الملاحظات حول سلوكه دون أن يهتموا بموضوع الدولة في حد ذاته" (نزيه نصيف الأيوبي، 1992: 59،60)

"أما الفكر أو التنظير حول موضوع الدولة في الفكر الحديث فلم يبدأ إلا بعد انهيار الخلافة العثمانية سنة 1921 حيث نجد رشيد رضا وتلامذته في الشرق تناولوا الحديث عن الدولة الإسلامية منذ تلك اللحظة أخذ موضوع الدولة يحتل بعض الأهمية في الفكر العربي وبدأ الكثير من المفكرين رغم تنوع إيديولوجياتهم يكتبون عن الدولة "(عبد العالي دبلة، 2004 : 78) بالإضافة إلى الأسباب التي أوردها الأيوبي في شأن تأخر الكتابات العربية بقضية الدولة ، فلا يمكن أن نتناسى أسباب أخرى مثل وضعية المثقف العربي وكذا النخب الحاكمة التي تمارس التسلط وتمنع باستعمال القوة والقهر كل من يريد المعارضة على أنظمتها، كذلك طبيعة الدولة العربية في حد ذاتها وأنظمتها السياسية المختلفة فالدولة العربية أدركت بسرعة الآليات والتنظيمات ومختلف الهياكل التي تقوم على أساسها الدولة ولكنها لم تدرك أن الدولة هي انعكاس لتنظيم العلاقات داخل المجتمع التي تعبر عن نفسها في صورة مؤسسات ، ثم تأتي الدولة فتتوج هذه المؤسسات تحت اسم "الدولة"

فما طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في الوطن العربي؟

يرى عالم الاجتماع السياسي سعد الدين إبراهيم أن العلاقة بين الدولة والمجتمع في الوطن العربي هي علاقة تكتنفها إشكاليات عديدة:

– "علاقة غير سوية بين الدولة والتكوينات والقوى الاجتماعية، ففي الحالات السوية تكون الدولة إلى حد كبير تعبيرا أمنيا عن التكوينات والقوى الاجتماعية الرئيسية، إلا أنها في أغلب الأحيان في أيدي النخب الحاكمة التي لا تتمتع بشرعية راسخة وتستخدم هذا الجهاز استخداما تعسفيا استبداديا تسلطيا ويرى بأن تصحيح العلاقة يكون بنمو وحيوية ومبادرة منظمات المجتمع المدني

– تناقض وتضارب ولاء الفرد العربي، فمؤسسة الدولة بنظمها التعليمية والإعلامية تحاول أن تثبت وتعمق ولاء الفرد فيها للدولة القطرية نفسها وأحيانا للنظام الحاكم أو حتى للشخص الحاكم نفسه، وتحاول أيضا منع التعددية الفكرية والسياسية التي تمكنه من التفكير والمساءلة والاختيار الحر، ويضيف الدكتور سعد الدين إبراهيم أنه نظرا لغياب أو ندرة تنظيمات المجتمع المدني التطوعية كالأحزاب والنقابات، فإن خط الدفاع الأخير للفرد يكون هو التكوينات

الإرثية (الأسرة، العشيرة، القبيلة والطائفية) وحينما يلجأ الفرد لخط الدفاع الأخير هذا فإن الولاء للدولة الوطنية يهتز ثم يتآكل ويمكن بذلك أن ينطوي على تفتيت الدولة الوطنية" (عبد العالي دبلة، 2004 : 81، 82)

وعليه "فإن الأنظمة العربية لم ترقى بعد إلى مستوى الدولة القانونية، وإلى الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة والمجتمع، ولذلك نجد أن الحكم فيها إما فرديا أو طغيان حكم مؤسسة، كالمؤسسة العسكرية، أو عائليا عشائريا مع وجود هيئات دستورية شكلية تفتقد للشرعية، لأن أغلب الدساتير في الأنظمة العربية وضعت بتوجيه وإرادة الحاكم دون وجود استشارة حقيقية" (رابح كعباش، 2006 :167)

وخلاصة القول كما يذهب الأيوبي من خلال تأملات وضاح شرارة النظرية والعملية "أن الدولة العربية واقعة في أزمة مع مجتمعها، ومرجع هذه الأزمة باختصار هو قيام الدولة من ناحية بالتعبير الأمين عن المصالح الضيقة المباشرة لفئة محددة من المجتمع، ومع قيامها من ناحية أخرى بخلق وهم سياسي بأنها تعبر عن مصلحة عامة وفكرة جامعة والنتيجة –كما أَلمحَ وضاح شرارة أكثر من مرة هي أن قوى الاختلاف داخل الدولة لم يصبح أمامها إلا أن تكون قوى مصادمة ومقاومة" (نزيه نصيف الأيوبي، 1992 : 132)

تتفق الباحثة مع هذا الطرح لأنه يعبر تعبيرا دقيقا لواقع العلاقة المجتمع – الدولة في الوطن العربي وأن التصادم والمقاومة بين الثنائية مجتمع – دولة قد تم التعبير عنه بشكل لا يمكن إخفاؤه من خلال ثورات الربيع العربي ومن خلال أعمال العنف والإرهاب والتدمير التي تعرفها هذه المجتمعات.

ثامنا: الدولة في العالم الثالث وجهة نظر اتجاه التبعية

جاءت طروحات مدرسة التبعية كرد فعل على نظرية التحديث التي ترى أن جوهر التنمية هو ضرورة الانتقال من المجتمع المتخلف الى المجتمع الحديث، وهذا الانتقال يتم بمعاندة الدول الرأسمالية والسير على نفس الخطى التي سارت عليها هذه الدول، واتخاذها نموذجا مثاليا يوجهها حتى تصل الى الانتقال والتقدم، وكرد فعل على هذا الطرح قامت نظرية التبعية على فكرة جوهرية أساسها أن الدول الأغنى في حاجة الى الدول الأفقر حتى تستمر في النمو وأن عملية الاتصال والاحتكاك بالدول الرأسمالية، أدت إلى تكريس التخلف وتدعيمه، ولم تتم عملية الانتقال والتحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث أو حتى إلى صورة قريبة من هذا المجتمع الحديث بل كانت النتيجة على العكس من ذلك – ظهور نمط من التغير هو التخلف بعينه

يؤكد الباحث في علم الاجتماع السياسي عدي الهواري أن الدولة تختلف من مجتمع لأخر ذلك "باعتبار الدولة تجربة في طريق التقدم أو السير التاريخي، فقد كشفت القدرة السياسية الموجودة من أجل خدمة الترابط الاجتماعي وجعلها متساوية مع وحدة الجماعة على أن منهجية النظرية السياسية في مجتمعات العالم الثالث وفي المجتمعات الغربية تختلف باختلاف التطور التاريخي، وقد استطاعت دراسة الدولة في المجتمعات الغربية توفير عناصر أساسية لآليات السياسة في هذه المجتمعات، تكون بطريقة مختلفة في مجتمعات العالم الثالث حيث يجب طلب مصطلح النظام السياسي" (Addi Lahouari :100)

اشتقت نظرية التبعية تعريفها للدولة من تطوير للنظرية الماركسية في الدولة، والمعروف أن النظرية الماركسية في الدولة والتي تهتم بالأساس بالدولة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة تقوم على فكرتين أساسيتين الأولى هي أن الدولة ما هي إلا جهاز يعبر عن مصالح الطبقة البرجوازية والحكومة ما هي إلا لجنة لإدارة شؤون هذه الطبقة، ويشير مفهوم القوة السياسية وفقا لهذا الفهم إلى أشكال السيطرة المنظمة التي تمارسها طبقة معينة لقهر الطبقة الأخرى، أما الفكرة الثانية فتنحصر في أن الدولة تحت ظروف معينة في المجتمع الرأسمالي قد تحقق قدرا من الاستقلال عن كافة الطبقات وتصبح القوة الأساسية المؤثرة في المجتمع دون أن تصبح أداة تستخدمها طبقة معينة"(أحمد زايد، 2003: 39، 41)

وقد أكد الباحثون أن دول العالم الثالث تشترك في سمات التبعية والتخلف فقد بدأت أفكار مدرسة التبعية في أوساط الستينات من القرن العشرين لدى بعض مفكري أمريكا اللاتينية وسرعان ما انتقلت إلى بعض المفكرين في الدول العربية من أمثال سمير أمين، ونعرض في ما يلي بعض الأطروحات التي تشير بشكل عام إلى تطور التبعية في العالم الثالث

1- **نموذج بول باران (Poul Baran):**

"يشدد أنصار نظرية التبعية عن العلاقة القوية بين الدولة التابعة وبنائها الاجتماعي من جهة، والنظام الرأسمالي العالمي من جهة أخرى، فنظام الدولة هو انعكاس لبناء اجتماعي تابع خاضع لتقسيم العمل الدولي وينتج عن ذلك أن خصائص وطبيعة الدولة التابعة ترتبط بهذا البناء التابع وبتقسيم العمل الدولي، من هذا المنطلق يذهب بول باران في تحليله للأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العالم الثالث إلى أن الرأسمالية العالمية هي المسؤولة عن تخلف هذه الأبنية وأن تغير هذه الأبنية بشكل كلي هو السبيل الوحيد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية"

(عبد العالي دبلة، 2004: 237)

وعليه فرق بول باران بين ثلاثة أنواع من الحكومات في الدول المتخلفة

1- الإدارة الاستعمارية

2- النظم السياسية الكمبورادورية

3- الحكومات ذات الاتجاه الإصلاحي

ويؤكد باران في تحليله لهذه الأنماط الثلاثة على حقيقة هامة هي أن بناء الدولة بكافة أنماطها التاريخية يشكل من خلال سيطرة رأس المال الأجنبي والدولة الامبريالية التي تسانده، وتتخذ هذه العلاقة بين رأس المال والدول التابعة شكلا مباشرا عندما تقع المجتمعات المتخلفة تحت نير الاستعمار المباشر"(أحمد زايد، 2003: 68، 69)

"ففي النمط الأول: الإدارة الاستعمارية يظهر الربط المباشر بين الرأسمال الأجنبي والدولة التابعة، **هذا الرأسمال** الذي **يحافظ على حالة التبعية والتخلف بالنسبة للعالم الثالث في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تطور وتنمية البلاد الرأسمالية**، وتتخذ هذه العلاقة بين رأس المال والدولة التابعة شكلا مباشرا وذلك عندما تقع المجتمعات المتخلفة تحت تأثير الاستعمار المباشر ويبدو أن هذا النوع من الحكومات غير موجود بحكم زوال الاستعمار التقليدي

أما **النظم الكمبرادورية** أي النمط الثاني حسب تصنيف باران هي نظم بالدرجة الأولى **عميلة** بحيث أنها تمثل مصلحة الرأسمال الأجنبي بالدرجة الأولى وتعمل لصالحه، وبالتالي فهي **الواسطة بين الدولة المحلية بتشكيلاتها المختلفة والرأسمال الأجنبي**

أما النوع الثالث أو ما أطلق عليه باران بالحكومة الاصلاحية والتي يكون هدفها إقامة برامج تنمية ومحاولة إحداث تغيرات بنيوية في هيكل الاقتصاد الوطني، فإنها تقوم على تحالفات داخلية من أجل المطالبة بالاستقلال

وبعد الاستقلال تقوم بإحداث تغيرات من أجل الإصلاح على المستوى الاقتصادي والداخلي"(عبد العالي دبلة، 2004: 238)

يؤكد الطرح الذي قدمه بول بران أن الدول في العالم الثالث على اختلاف تصنيفاتها ستبقى تابعة للدول المتقدمة لأن هذه الاخيرة تعمل جاهدة على ابقائها دول متخلفة من خلال استنزاف ثرواتها بكل الطرق والأساليب إما بربط أدارتها بإدارة الدولة المتخلفة، أو من خلال إقامة نظم كومبرادورية تعمل لصالح الرأسمال الأجنبي، أو من خلال إقامة نظم إصلاحية تحاول النهوض بالتنمية ولكن في حقيقة الأمر تكون مربوطة بشكل مباشر بالدول الرأسمالية

في الأخير يرى بول باران "بأنه لكي تتمكن البلدان المتخلفة من السير على طريق التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، فلا بد من تغيير كامل في الإطار السياسي الذي تعيش ضمنه، ويفسر باران التخلف بأنه نتيجة للاتصال بين النمط الرأسمالي في الدول المتقدمة وبين الأنماط السابقة للرأسمالية في دول العالم الثالث، ولكن بدلا من خلق الشروط اللازمة للتنمية السريعة، فإن استنزاف الفائض بواسطة رأس المال الأجنبي يسارع في نفس الوقت في إحداث التنمية في البلاد الرأسمالية ويسبب التخلف في البلاد التي تقع تحت سيطرة رأس المال الأجنبي هذا الأخير الذي استطاع أن يخلق أجهزة موالية لنقل الفائض متمثلا في جهاز الدولة التابع الذي تسيطر عليه فئات عملية ذات علاقة قوية بالبرجوازية العالمية في دول المركز" (المرجع نفسه: 239)

وعليه فإن الدول التابعة لن تخرج من حلقة التخلف ما دامت على اتصال واحتكاك بالدول الرأسمالية ويقترح بول بران ضرورة التغيير الجذري للسياسة الداخلية والخارجية لهذه الدول .

2- نموذج جاندر فرانك: Andrè Gunder Frank

تأثر فرانك بأفكار بول باران وأصبح من كبار المساهمين في تأسيس نظرية التبعية في التخلف والتنمية لبلدان العالم الثالث، ويرجع ظاهرة التخلف في هذه البلدان إلى عوامل خارجية أهمها الاستعمار الذي خلق بنية اجتماعية اقتصادية تابعة خلال فترة زمنية طويلة "طور أفكاره من خلال دراسته لأمريكا اللاتينية مركزا على طبيعة تركيب الجماعة الحاكمة التي تستولي على القوة السياسية والاقتصادية وتستمتع بالاستحواذ على هذه القوة بالإضافة إلى الهيبة الاجتماعية، ثم طور اهتمامه ليشمل التركيز على البناء السياسي والدولة في المجتمعات التابعة، بحيث يرى بأن الدولة التابعة تختلف جذريا عن الدولة الرأسمالية في المجتمعات الغربية، ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى أن طبيعة الدولة التابعة المعدة بإطار اقتصادي متخلف تديره في الأساس برجوازية الدول الرأسمالية الأم"

(رابح كعباش، 2006: 92)

حسب رأينا ومن خلال ما سبق فإن العوامل الخارجية هي المحددة لطبيعة القوة السياسية في الدول التابعة وبذلك تصبح الدولة أداة تستخدمها البرجوازيات في المركز (المتروبول) للمحافظة على واقع التبعية، "وصف فرانك الدولة في العالم الثالث بالقوة في مواجهة البرجوازية المحلية الضعيفة، وأدى هذا بالدولة إلى أن تأخذ مكان هذه البرجوازية وتقوم بدورها المفروض، وهكذا تحولت الدولة إلى أداة للبرجوازية العالمية في المركز، ورغم أن هذه الأخيرة تحاول التقرب من البرجوازية المحلية غير أنها تفضل الاعتماد على الأوليغارشية البيروقراطية العسكرية المدنية المسيطرة على جهاز الدولة، حيث تعمل الدولة على إزالة الحواجز بين السوق العالمية والنشاط الاقتصادي الوطني، وهذا ما يجعل البرجوازية عند فرانك ليست برجوازية حقيقية بل برجوازية رثة طالما أن الامبريالية والتبعية والنظام الرأسمالي المهيمن يفرض عليها انتهاج هذا المنهج" (عبد العالي دبلة، 2004 : 246)

لاحظ فرانك من خلال خبرته بالنظم السياسية في مجتمعات أمريكا اللاتينية أن هذه النظم يسودها التصدع وعدم الاستقرار واعتبر أن خاصية عدم الاستقرار السياسي هي الخاصية المميزة لدول العالم الثالث، ويظهر ذلك من خلال الانقلابات تارة، ومن خلال تبنيها لمواقف سياسية مختلفة ومتناقضة تارة أخرى، أما عن القادة السياسيين وهم في الغالب جماعة من رجال الجيش يسيطرون على القوة السياسية بقوتهم العسكرية، تجدهم أحيانا يرفعون شعار الديمقراطية وأحيانا أخرى يتبنون نظام الاشتراكية

وحسب رأي الباحثة أن مثل هذا النموذج ينطبق على الدولة الجزائرية نظرا لما شهدته الفترة ما بعد الاستعمار من تقلبات سياسية وانقلابات عسكرية، كما عرفت الجزائر تغيرات مست الأيديولوجية السياسية – من الأحادية إلى التعددية– ومن الاشتراكية إلى الرأسمالية.

"لم يقتصر فرانك على وصف التقلب السياسي في الدولة التابعة، وإنما حاول أن يحلل الدينامية التاريخية لخصائص الدولة في ضوء التغيرات التي تحدث في مركز العالم الرأسمالي من حيث أزماته أو استقراره الاقتصادي، فالدولة التابعة تزيد من تسلطها عندما يعاني النسق الرأسمالي من أزمة تراكم، وتخف حدة التسلطية عندما تنفرج الأزمة"(أحمد زايد، 2003 : 77) مما يعني أن الأزمة التي تصيب دول المركز تؤثر مباشرة على دول الأطراف أو التوابع لأن هذه الأخيرة ومن خلال إدارتها للشؤون الاقتصادية والاجتماعية تستدم قوتها لتخفيض أجور العمال أو تسريحهم، أو فرض الضرائب على المواطنين والزيادات والتقليل من الخدمات الاجتماعية "ركز فرانك على الدور الاقتصادي الذي تلعبه دول العالم الثالث، حيث تكمن قوة الدولة في مدى قدرتها على إدماج الأبنية الاجتماعية والاقتصادية في إطار عملية التراكم للرأسمال العالمي، وكذلك خدمة المصالح الطبقية المحلية العالمية، الذين تربطهما

علاقات بنيوية متينة ويتم كل ذلك على حساب الاستغلال المتزايد للطبقة العاملة مصدر هذا الفائض ومصدر التراكم" (عبد العالي دبلة، 2004 : 248)

وعليه وحسب رأينا فإن للدولة التابعة دور اقتصادي أساسي يتمثل في تحقيق مصالح الرأسمالية العالمية، أما النظام السياسي القائم في تلك الدول فهو يمثل انعكاس مباشر لعلاقة التبعية التي تربط الدولة التابعة بالمركز وخلاصة القول أن القوة السياسية والاقتصادية للدولة التابعة تخدم رأس المال العالمي وهذا يتطلب منها المزيد من التدخل وتسيير المجتمع وهو ما يفسر سمة التسلطية التي تتصف بها هذه الدول.

3- نموذج حمزة علوي Hamza Alawi :

وجدت أطروحات حمزة علوي اهتماما كبيرا في السبعينيات، وقد يعود ذلك كونها من أولى المراجعات الجادة لخبرة مجتمعات العالم الثالث مع مؤسسة الدولة كما أنها قد كتبت من طرف أحد أبناءه

"يذهب حمزة علوي إلى أن الدولة جاءت إلى مجتمعات العالم الثالث عن طريق الاستعمار، ومشكلة هذه المؤسسة السياسية اليوم ليست عائدة كما يذهب بعض المفكرين الغربيين، إلى عدم قدرة مجتمعات العالم الثالث على استيعاب مفاهيم المواطنة والمساواة واحترام القواعد والقوانين الوضعية، ولكن المشكلة الرئيسية هي أن الدولة لم تتأسس في هذه المجتمعات عن طريق برجوازية وطنية محلية كما حدث في أوروبا، وإنما عن طريق برجوازية استعمارية اجنبية، فالأجهزة التي خلقتها هذه الأخيرة، كانت أساسا بيروقراطية مدنية – عسكرية متضخمة لخدمة أغراض الاستعمار ، ولا علاقة لها بمصالح الجماعات الوطنية المحلية، وبالتالي ظلت هذه الأجهزة تتمتع بقدر بقدر كبير من الاستقلالية عن القوى الاقتصادية الاجتماعية المحلية" (سعد الدين إبراهيم، 2001 : 72) وبحلول الاستقلال ورثت النخبة الوطنية تلك الأجهزة وسرعان ما تحولت هذه النخبة الوطنية إلى أوليجارشية متحكمة، بيروقراطية مسيطرة وعسكرية مهيمنة "ونتيجة لهذا الميراث التاريخي اضطلعت الأوليجاركية البيروقراطية العسكرية المسيطرة بعد الاستقلال بدور الوساطة بين المطالب المتنافسة لثلاث طبقات مالكة، هي ملاك الأرض والرأسمالية المحلية والرأسمالية المتروبولية وهو الأمر الذي جعل للدولة أهمية كبرى في كل ما يتصل بحياة المجتمع الاقتصادية والسياسية"

(نزيه نصيف الأيوبي، 1992 : 32)

وهكذا استمرت البرجوازية العالمية حتى بعد حصول هذه الدول على الاستقلال متعاونة مع البرجوازية المحلية المتواجدة في تلك المجتمعات، وسيطرت البنية الفوقية المتقدمة على البنية التحتية المتخلفة بإخضاعها وامتصاص الفائض منها وبذلك ظهرت الدولة التي يصطلح حمزة علوي على تسميتها بدولة ما بعد الاستعمار لأنها بقيت

مستمرة في أداء دورها السابق، ويشر بها إلى كل دول العالم الثالث على اختلاف درجة تبعيتها، والأساليب التي تنتهجها الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار لمحاولة تحقيق الوساطة بين الأطراف التابعة والمراكز في المتروبول

انتقل علوي إلى دراسة طبيعة الدولة في مجتمعات مما بعد الاستعمار وعلاقتها بالتشكيلات البقية في مجتمعاتها "قاده ذلك إلى نعت الدولة التابعة بأنها تتميز بخاصيتين أساسيتين هما : التضخم والمركزية فطالما أن جهاز الدولة التابعة يرتبط ببنية تحتية خارجية تقوم على رأسمالية متطورة وسيطرة للطبقة البرجوازية العالمية التي تحاول أن تخضع طبقات في التوابع، فإن جهاز الدولة يصبح متضخما ومركزيا في مقابل البنية التحتية المنفصلة، هاتين الخاصيتين –التضخم والمركزية– هما من فعل الاستعمار الذي قام أثناء احتلاله لهذه الدول نظاما بيروقراطيا عسكريا مسيطرا على جهاز الدولة يفوق احتياجاتها الفعلية " (عبد العالي دبلة، 2004 : 241)

يذهب الأستاذ دبلة إلى أن مسألة تضخم الدولة لا ترجع لأسباب خارجية (الاستعمار) فقط، بل لها علاقة بعوامل داخلية خاصة بوظائف الدولة التابعة، "ومن هذه الوظائف دور الدولة في استهلاك الفائض وفي العملية الاقتصادية، فبمجرد استقرار الدولة التابعة تستحوذ على نصيب كبير من الفائض الاقتصادي، وبدأت تستخدمه في أنشطة تنموية ذات طابع بيروقراطي ولذلك تضخم جهازها البيروقراطي واتسم بالمركزية توجد على قمته جماعة صغيرة اوليغارشية تدير شؤون الدولة الاقتصادية والسياسية لهذا أطلق عليها علوي دولة الأطراف ليست فقط تدير وإنما أيضا تمتلك" (المرجع نفسه: 241)

وجهت انتقادات كثيرة لتحليلات علوي ومن بعده جون صول حول المركزية والتضخم والاستقلالية النسبية للوظائف الاقتصادية والأيديولوجية للدولة التابعة، حيث أن هذه الوظائف هي عادة من صميم أعمال أي دولة بشكل عام، "أما أعنف الانتقادات فهي التي تناولت الاستقلال النسبي للدولة التابعة فقد رفضا لكاتبان الألمانيان ريمان ولانزندورفر فكرة الاستقلال النسبي ذاهبان إلى أن الدولة التابعة تقوم في حقيقة الأمر بالحفاظ على التناقضات القائمة في البناء الاجتماعي، فتبعا لبناء القوة تتواجد مصالح كافة الطبقات بدرجات في أجهزة الدولة وتتفاعل في داخلها، ومن جانب آخر فإن ما تقوم به الطبقات المسيطرة من ممارسات نظرية وعملية عن طرق الدولة لا تبرر بها تحكمها فقط وإنما تحاول كذلك استعمال هذه الممارسات في الحفاظ على قدر من التراضي العام بين الحاكمين والمحكومين" (المرجع نفسه: 242)

وصف حمزة علوي نمط الدولة بأنها دولة تابعة في – دولة ما بعد الاستعمار – ومن قبله بول باران وصف الدولة أنها ذات نمط برجوازي كمبورادوريا أو إصلاحيا ، وفي الأخير وبصرف النظر عن المفهومات التي قدمت لوصف الدولة فيما بعد الاستعمار فهي تشير جميعا إلى نمط خاص من الدولة عرفته وتعرفه مجتمعات العالم الثالث

"وهذا النمط التابع يخدم بناءا اجتماعيا تابعا تسيطر عليه الرأسمالية العالمية، والدولة هنا تدعم من أجهزتها البيروقراطية وتقيم لنفسها جيشا قويا نظاميا بوليسيا قويا وتحافظ على علاقة متوازنة بين الطبقات الداخلية (في المجتمع التابع) والخارجية (في دول المركز) وهذا التحول يعتبر تحولا وظيفيا في ضوء دور الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار"(أحمد زايد، 2003 : 74)

هذا التحليل السابق الذي قدمه حمزة علوي والذي كان سباقا في تقديم الخصائص المميزة للدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار، يمثل جوهر نظرية التبعية والتي نجحت نجاحا كبيرا في تقديم حقيقة الأنظمة التي يشتمل عليها النسق الرأسمالي العالمي (التفرقة بين دول المركز، والدول الوسيطة أو شبه الامبريالية أو شبه التوابع)

4- نموذج سمير أمين: Samir Amin

يعد سمير أمين رائدا من رواد نظرية التبعية، اتفقت وجهة نظره مع وجهة نظر فرانك في أن الدولة التابعة تختلف عن نظيرتها في المجتمعات الغربية، تقوم نظرية سمير أمين على مبدأ فك الارتباط بين المركز والأطراف من أجل تحقيق التنمية، بمعنى محاولة تطبيق الاشتراكية، ورفض تطبيق المعايير الحاكمة في النظام العالمي على النظام المحلي لهذه الدول "ميز سمير أمين بين ثلاثة أنماط للتشكيلات التابعة وهي:

- النمط الأمريكي اللاتيني
- النمط الأسيوي العربي
- النمط الإفريقي

وتختلف التكوينات الاجتماعية في هذه البلدان باختلاف الأنماط الإنتاجية التي كانت سائدة قبل الاستعمار" (رابح كعباش، 2006: 105)

إن النظام الامبريالي عمل على إخضاع الدول الطرفية، فهي ترى في هذه الدول ثروة من المواد الأولية، وثروة بشرية تتمثل في تسخير اليد العاملة الرخيصة، وعليه يعتقد سمير أمين أن ظاهرة التخلف التي تعاني منها دول العالم الثالث هي نتيجة للتبعية — تبعية المحيط للمركز – فمن خلال عملية التراكم التي تحدث في المحيط والتي يتم تسخيرها من أجل التوسع الاستغلالي لدول المركز والتي تمثل النظام الامبريالي، بقيت دول العالم الثالث مستعمرة تابعة حتى بعد حصولها على الاستقلال وبقيت هذه العملية تعيد إنتاج نفسها ضمن دائرة مغلقة، اقترح سمير أمين الخروج منها بفك الارتباط بين المركز والمحيط.

"وحقيقة الأمر أن هذه الحالة قد ساهمت في وجود نظام رأسمالي عالمي منقسم بنيويا إلى نمطين مترابطين يستغل أحدهما الآخر وهما:

1- نمط الرأسمالية في دول المركز ويتصف بالتمركز على الذات

2- نمط الرأسمالية الطرفية ويتصف بأنه مسير من الخارج

وفي تمييزه بين مفهومي المراكز والأطراف، يقول سمير أمين: في المراكز تحكم القوى الاجتماعية الداخلية بصفة أساسية عملية تراكم رأس المال، ثم تخضع العلاقات الخارجية لتخدم هذا المنظور الداخلي، هذا بينما في الأطراف ليست عملية التراكم إلا نتاجا مطعما على التراكم المركزي، فهي بهذا المعنى عملية تراكم تابع"

(علي غربي، 2007: 168)

ومن هذا المنطلق جاءت نظريته حول فك الارتباط بين المركز والأطراف من اجل تحقيق التنمية والتخلص من التبعية، إن أطروحة سمير أمين على خلاف منظري العالم الثالث، شملت الفكر اليساري (الاشتراكي) العالمي بشكل عام، وخصت الوطن العربي بشكل خاص، "ويظهر هذا جليا في كتابه الأمة العربية، القومية وصراع الطبقات، وأزمة المجتمع العربي المعاصر، ففي كتابه الأمة العربية يفند سمير أمين كثير من أطروحات الماركسيين التقليديين حول بنية المجتمع العربي، وذلك من خلال تأكيده على أن العوامل الثقافية اللغوية والدينية قد شكلت وحدة حضارية بين شعوب كثيرة في المنطقة شبه الجافة وتبدأ من العراق شرقا وتمتد إلى المغرب وموريتانيا غربا"

(رابح كعباش، 2006 : 106، 107)

يعتقد سمير أمين أن الدول العربية جمعتها عوامل ثقافية وحضارية ونفسية بلورت نواة ما يسمى بالأمة العربية فقد درس سمير أمين التكوينات العربية قبل الفترة الاستعمارية لهذه الدول، وتوصل إلى أن مصدر الفائض في تلك البلدان هو التجارة الطويلة المدى، أو الزراعة، أما مرحلة الاستعمار فقد شهدت هذه المرحلة ظهور ما يعرف حسب سمير أمين بالنظام الرأسمالي العالمي الأوروبي الذي بدأ يسيطر تدريجيا على مناطق الوطن العربي خاصة في

القرنين التاسع عشر والعشرين، وبذلك تغيرت وحدة الأمة العربية من تكامل اقتصادي تجاري إلى الشعور بالقومية والكفاح ضد الاستعمار

يحلل سمير أمين التكوينات الاجتماعية التي تكونت في الوطن العربي خلال الفترة الاستعمارية" والتي نتج عنها البرجوازية الكمبرادورية، وكبار الملاك الزراعيين (الذين يرفض أمين وصفهم بالإقطاعيين)، ففي الحقبة الأولى للاستعمار تتحالف هاتان الطبقتان مع الإمبريالية وتَحتمِيان بِها تعظيما لمصالحهما، وفي مرحلة ما بعد الاستقلال تكونت طبقات جديدة وبخاصة نتيجة برامج الإصلاح الزراعي والتصنيع، ولكن هذه الطبقات سرعان ما تكتشف أن التقسيم الدولي للعمل يدفع بها لأن تكون حليفا أو شريكا أو بديلا للبرجوازية الكمبرادورية وكبار الملاك في العلاقة بالإمبريالية العالمية، فهذه **الطبقات الجديدة (البرجوازية الصغيرة) التي نمت مع الاستقلال**، وسيطرت على جهاز الدولة المستقلة، سرعان ما تسخر هذا الجهاز في تحالفها الاستراتيجي مع الامبريالية، وهنا نشهد ما يمكن تسميته برأسمالية الدولة التابعة" (حسين أحمد علي فروان، 2002 : 77)

إن البرجوازية الوطنية حسب سمير أمين تسببت بشكل مباشر ومن خلال مشاريعها الاقتصادية المصنعة في خلق تنمية مشوهة وتابعة بسبب فشلها في إدارة وتسيير التراكم الداخلي والتحكم فيه، ما نتج عنها تفاوتا اجتماعيا حادا وتهميشا للجماهير ونشوء الطبقات، طبقة فقيرة مهمشة في مقابل طبقة غنية متحكمة، وبذلك يتعذر حسب سمير أمين بناء دولة قومية بواسطة البرجوازية المحلية، ويقترح قيام ثورة اشتراكية في الوطن العربي تكون فيها السلطة شعبية باحتلال جهاز الدولة وإشغال مؤسساتها، وتتم القطيعة مع النظام الرأسمالي العالمي.

5- نموذج إيمانويل والرشتاين:Wallerstein

لم يولِ ايمانويل والرشتاين كثير الاهتمام بالدولة في مجتمعات العالم ثالثية، وإنما تناولها في إطار فكرته عن النسق العالمي "لقد انطلقت نظرية النسق العالمي حول الدولة التابعة كما نظر لها والرشتاين وأتباعه من وحدة تحليل أساسية هي أن **النظام العالمي ونظامه الاقتصادي، بينما اعتبرت الدولة كوحدة ثانوية**، ويذهب أنصار هذه النظرية أنه لا يوجد سوى عالم واحد وسوق عالمية واحدة وتقسيم دولي موحد للعمل تسيطر عليه المراكز الرأسمالية العالمية، وأما ظاهرة الدولة القومية فقد تراجعت أهميتها كفاعل رئيسي ولم يعد الحديث عنها ملائما سوى في إطار القانون الدولي والمنظمات الدولية وللوصول إلى هذه النتيجة فقد انطلق والرشتاين من عدة فرضيات لإثبات صحة أطروحاته منطلقا من فكرة أساسية هي أن **النظام الرأسمالي العالمي منذ ظهوره أخذ يتطور ويتوسع على حساب الأطراف** وبالتالي فإن فهم ما يجري في هذه الأخيرة يجب أن يبدأ من النظام الرأسمالي العالمي المهيمن"

(عبد العالي دبلة، 2004 : 253)

ركز والرشتاين في تحليلاته على العوامل الاقتصادية وكيفية نشأتها في الدول الرأسمالية ومدى اختلافها عن الأنظمة الاقتصادية في دول الأطراف، هذا التفوت والاختلاف في الأنظمة الاقتصادية بين العالمين كرس التبعية وزاد من حدتها، ولذلك فلا يمكن تفسير ما يحدث في الدول النامية تفسيرا دقيقا إلا من خلال ارتباطها بآليات النسق الرأسمالي العالمي ونظامه الاقتصادي

"فالاقتصاد العالمي هو نسق عالمي يخلو من سلطة مركزية فردية بالإضافة إلى ذلك فإن النسق العالمي الحديث هو نسق رأسمالي لأنه اقتصاد عالمي، وعليه فإن الرأسمالية والاقتصاد العالمي (تقسيم وحيد للعمل ولكن بنظم حكم متعددة) هما وجهان لعملة واحدة، إنهما متساويان

ومن جهته يقسم النسق العالمي (الرأسمالي) إلى ثلاثة أنواع من الدول وهي:

- دول المركز
- دول الأطراف
- دول أشباه الأطراف

والاختلاف الأساسي بين هذه الأنواع يتمثل في القوة التي يتمتع بها جهاز الدولة في المناطق المختلفة، هذا الجهاز الذي يعمل على تحويل الفائض في الأطراف إلى المركز والذي بدوره يزيد من قوة المركز على حساب إضعاف ما عدا ذلك" (علي غربي، 2007 : 166)

أصبح هذا التقسيم مجسدا ومعمولا به في النسق العالمي، وكرسته دول المركز بما يخدم مصالحها وما يتناسب مع حاجاتها حيث واصلت عملية إخضاع الدول الطرفية مستخدمة الدولة كأفضل جهاز لهذه العملية، فالدولة هي أفضل وسيط مؤسسي قادر على إخضاع السوق للسيطرة

وقد لخص أحد الكتاب مجمل أفكار والرشتاين حول الدولة القومية ودورها في النظام العالمي على النحو التالي:

-"الدولة ليست ظاهرة نوعية عامة ولكن ظاهرة محددة تاريخيا بأنها نتاج للرأسمالية الأوروبية، وقد توسعت هذه الظاهرة كجزء عضوي من النظام الرأسمالي العالمي، وليست كظاهرة مستقلة عنه

- إن التقسيم الهيكلي التاريخي للدول إلى مركز وشبه أطراف وأطراف هو شرط لاستقرار النظام العالمي بأكمله

- إن التنافس بين الدول هو القوة المحركة التي تحافظ على استمرار النظام وحركيته، فبدون هذا التنافس يتحول النظام إلى إمبراطورية عالمية أو إلى نظام اشتراكي عالمي

-تتدخل الدول في عمل السوق العالمي الرأسمالي –الحر- وتعدل فيه بما من شأنه زيادة المنافع (الأرباح، الأجور، ...) التي تتلقاها بعض الجماعات داخل النظام

- تمثل الدول الموقع الذي تتم فيه الصراعات السياسية والحلول الوسطى التي تحدد المستوى العام للطلب العالمي" (نزيه نصيف الأيوبي، 1992: 34، 35)

ربط إيمانويل والرشتاين الدولة في العالم الثالث بالنظام الرأسمالي العالمي من خلال الآليات والميكانزمات المتعددة التي يتمتع بها النظام الرأسمالي العالمي حيث لا يمكن فهم وجود الدولة وقوتها واستقلاليتها إلا في ضوء علاقاتها مع المركز نتيجة ظروف تاريخية ربطت دول الأطراف وشبه الأطراف بدول المركز، هذه الأخيرة تحاول السيطرة على النسق العالمي لتجعل منه قطب واحد مهيمن.

شكل توضيحي لنظرية التبعية

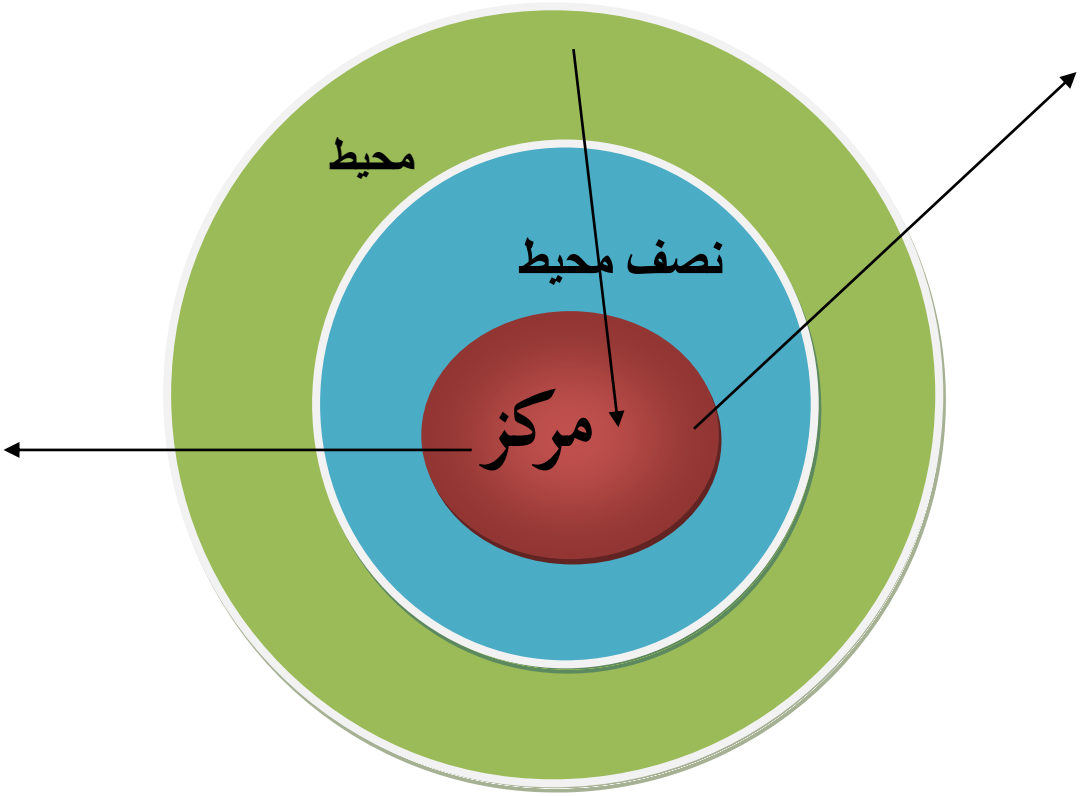

المركز: دول المتربول

المركز يحدد كل شيء في المحيط

البرجوازية في المحيط لها علاقة بالبرجوازية في المركز

مثال ذلك الرئيس التونسي السابق زين الدين بن علي(برجوازية في المحيط) يعتر عميل أمريكي (برجوازية المركز)

المصدر: عن الأستاذ عبد العالي دبلة، محاضرة: عولمة سياسية، يوم 2014/01/21

رأسمالية الدولة تمثل الطبقة الحاكمة في دولة اشتراكية بهذا المعنى فإن الدولة لم تتغير كانت تحول من الداخل إلى الخارج وبقيت كذلك، وبقيت الدولة تخدم مصالح خارجية أكثر منها داخلية

خلاصة

على الرغم من أن فكرة الدولة في العالم المتقدم قد قطعت شوطا متقدما في مجال الدراسة والتنظير لمفهوم الدولة، فإن الاهتمام بالظاهرة في العالم الثالث بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص كقضية فكرية وسياسية يعد أمرا حديثا وغير مكتمل النمو لما تتميز به هذه المجتمعات من خصوصية حيث لم تعرف شكل الدولة بالمعنى الحديث إلا مع الاستعمار، وبعد حصولها على الاستقلال دخلت في عملية بناء سريع لنموذج مستورد للدولة حيث نجحت بعض الدول في التأسس لدولتها في حين لم تتمكن معظم الدول إلا من إعطاء اسم دولة لبلدانها، وهنا يظهر الاختلاف بين الدول لأن فكرة الدولة تعبر عن نفسها من خلال أوجه متعددة، ووظائف متباينة يمكن إرجاعها إلى الظروف السوسيو-سياسية والسوسيو-تاريخية التي رافقت تطور أي دولة.

قائمة المراجع:

-أحمد زيد، **الدولة دراسة في علم الاجتماع السياسي**، مكتبة النصر، 2003

-إسماعيل علي سعد، **المجتمع والسياسة دراسات في النظريات النظم والمذاهب**، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر، 1999

-أشرف غالب أبوصالحة، **تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي** 1991، 2011، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012/2011

-إمام عبد الفتاح إمام، **الطاغية–دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي**، عالم المعرفة، الكويت، 1990

-جان جاك شوفالييه، **تاريخ الفكر السياسي – من الدولة القومية إلى الدولة الأممية –**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، لبنان، 2002

-حسين أحمد علي فروان، **الدولة والتنمية السياسية في اليمن** 1990 – 2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2002

-حنان علي عواضة، **السلطة عند ماكس فيبر**، مجلة الأستاذ، العدد 206 المجلد الأول، 2013، جامعة بغداد .

– عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية** ، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004

-عبد العالي دبلة، **مدخل إلى التحليل السوسيولوجي**، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011

-رابح كعباش ، **سوسيولوجيا الدولة** ، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006

-ربيع أنور فتح الباب متولي، **النظم السياسية، السلطة، الدولة، الحكومة، صورها وأساليبها، الانتخابات أنواعها وتنظيماتها، الحقوق والحريات العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2013

-سعد الدين إبراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة بيروت، لبنان، 2005

-سلمان بونعمان، **أسئلة دولة الربيع العربي – نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة** – تساؤلات 2، مركز نماء للبحوث والدراسات، المغرب.

-عبد الرحمان بن شريط، **الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة** ، أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم في الفلسفة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم الفلسفة، جامعة الجزائر 2 ، 2011/2010

-عبد العزيز ركح، **مابعد الدولة – الأمة عند يورغن هابرماس**، الجزائر، دار الأمان للنشر،2011.

-عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، المركز الثقافي العربي، الطبعة التاسعة، بيروت، لبنان، 2011

-عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الإجتماع السياسي ،النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، لبنان، 2001

-عزمي بشارة، **المجتمع المدني – دراسة نقدية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة السادسة، قطر،2012

-عصام الدبس، **النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي، الدول الحكومات الحقوق والحريات العامة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2013

-علي غربي، **علم الإجتماع والثنائيات النظرية التقليدية . المحدثة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

-غضبان مبروك، **المدخل للعلاقات الدولية**، الجزائر، دار العلوم للنشر، 2007.

فالح عبد الجبار، **ماركس والدولة النظرية الناقصة في ما بعد الماركسية**، ندوة أبحاث فكرية، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى، سوريا، 1998.

-فليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1998

-كرم خميس، **الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي –أعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي**، المنظمة العربية لحقوق الإنسان للنشر، الطبعة الأولى، 2014

-مارتن غرفيتش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج لأبحاث المعرفة للجميع، الإمارات العربية المتحدة ،دبي ،2008.

-متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية – دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002

-محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

-محمد أمين بن جيلاني، **مشكلة بناء الدولة – دراسة ابستمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، 2014

-محمد على محمد، **أصول الاجتماع السياسي– السياسية والمجتمع في العالم الثالث**– دار المعرفة الجامعية، الجزء الأول، الإسكندرية، 1997

-محمد على محمد، **أصول الاجتماع السياسي– القوة والدولة**، دار المعرفة الجامعية، الجزء الثاني، الإسكندرية، 1998

-محمد محفوظ، **تحرير الديني الدولة المدنية طريقا**، مؤسسة الانتشار العربي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010

-مولود زايد الطيب، **علم الإجتماع السياسي**، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، ليبيا، 2007

-نزيه نصيف الأيوبي، **العرب ومشكلة الدولة**، دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1992

-نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة التاسعة، عمان، الأردن، 2013

-نعيم إبراهيم الظاهر، **إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي**، علام الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010

-يوسف محمد جمعة الصواني، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية – تحليل نتائج الدراسة الميدانية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2014

-Addi Lahouari, **Etat et pouvoir: approche méthodologique et sociologique** ,office des publications universitaires, Alger

-Antony de jasay, **l'état la logique du puvoire politique**, traduit de l'anglais par François Guillaumat, édition les belles lettres, paris, 1994

- Frédéric Lebaron , **la sociologie de A ã Z** ,ed . dunod , paris , 2009

-Dormagen Jean-Yves Et Daniel Mouchard ,**introduction a la sociologie politique** , de books université, paris , 2007

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الدولة الوطنية

تمهيد

أولا: بواكير الدولة

ثانيا: النظام السياسي الجزائري في عهد الحزب الواحد

ثالثا: طبيعة النظام السياسي الجزائري:

رابعا: النظام السياسي الجزائري والرهان الديمقراطي

خامسا: مسيرة الاقتصاد الجزائري

خلاصة

تمهيد:

بعد 132 سنة من الاحتلال الفرنسي على الجزائر وبعد سبع سنوات من الكفاح المسلح بقيادة جيش التحرير الوطني وتحت لواء جبهة التحرير الوطني تم التوقيع بشكل رسمي على«معاهدة ايفيان» بتاريخ 19 مارس 1962، والإعلان عن وقف النار بين الجزائر المكافحة وفرنسا الغاصبة، بعدها استمرت المفاوضات والإجراءات الإدارية والدبلوماسية إلى غاية 05 جويلية 1962 حيث تم الإعلان عن الاستقلال الشامل للجزائر، ليدخل المجتمع الجزائري بذلك مرحلة جديدة ويجد نفسه أمام تحد جديد وهو بناء دولة جزائرية حديثة، ولا يخفى على عين مراقب أن بناء دولة حديثة خرجت لتوها من الاستعمار سيحدث تغيرات جذرية على مختلف الأبنية الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية والسياسية فقد مرت الدولة الحديثة بمراحل مهمة منذ الاستقلال والى يومنا هذا، تركت كل مرحلة بصماتها على الحقل السياسي سواء ارتبطت بأشخاص (بن بلا، بومدين، الشاذلي، ....) أو بأحداث سياسية (نظام الحزب الواحد، التعددية الحزبية، انتخابات، مجالس شعبية ..) وأخرى اقتصادية (التسيير الذاتي ، الثورة الصناعية، التسيير الاشتراكي، إعادة الهيكلة ...) وسنحاول في هذا الفصل التركيز على البنية السياسية والاقتصادية التي مرت بها جزائر ما بعد الاستعمار.

أولا: بواكير الدولة

1- البنية الاجتماعية غداة الاستقلال

مع استقلال الجزائر كان من المفترض أن تدخل الجزائر في مرحلة بناء الدولة والاقتصاد والمجتمع، وان تبدأ مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر تنتقل فيها من ثورة ضد الاحتلال إلى ثورة التشييد والبناء فقد أصابت الجزائر كارثة إنسانية بعد فترة استعمارية طويلة كلها فقر وحرمان وجهل وأمية وبعد تحصلها على الاستقلال وجدت نفسها محطمة القوى في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، تم تقديرها في ميثاق الجزائر 1964 أي بعد سنتين من الاستقلال كما يلي:

"- أكثر من مليون شهيد

- 300.000 تيم منهم 30.000 من جهة الأبوين

- 300.000 من المعتقلين المفرج عنهم

- نحو 3.000.000 لاجئ معظمهم في تونس والمغرب

- 700.000 نازح من الأرياف نحو المدن مئات الألاف من الأرامل والمعطوبين والمشوهين

- انتشار الأمية وقلة المدرسين

- تدهور أوضاع الصحة لكثير من الجزائريين وسوء حالة مؤسسات القطاع وندرة الأطباء

- انخفاض مستويات المعيشة

- انتشار البطالة التي مست 70% من الفئات النشطة، أي حوالي 2.5 مليون عاطل فكان على الحكومة الجديدة أن توجد حلولا لكل هذه المشاكل"(رابح لونيسي، 2010: 54)

ورغم هذه الوضعية المزرية التي خرجت بها الجزائر فقد تفجرت أجواء الفرحة والحماس في أوساط الشعب الجزائري بعد إعلان الاستقلال إلا أن هذه الفرحة خففتها خطورة الأزمة السياسية(أزمة صيف 1962) ذلك لأن قادة الجزائر دخلوا في صراع حول السلطة والزعامة.

2- البنية السياسية: أزمة صيف 1962

أن المتتبع لتاريخ الجزائر منذ مرحلة الحزب الواحد وحتى بداية التحول إلى التعددية يلاحظ انفراد الرئيس بالسلطة ومحاولة الإبقاء على حزب جبهة التحرير الوطني كحزب سياسي يستمد منه شرعية الحكم "ففي عشية الاستقلال كان هناك اتجاهين متصارعين كل منهما يحاول إنهاء العملية لصالحه وخاصة أن الاستقلال أصبح قضية أيام فقط، الاتجاه الأول هو **اتجاه الحكومة المؤقتة** والاتجاه الثاني هو اتجاه **القيادة العامة للجيش** والذي لم يرضى أبدا عن الحكومة وأعضائها، فلقد كانت إستراتيجية الحكومة المؤقتة تسبق السياسي على العسكري وكانت تهيأ لتحويل السلطة إلى جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال بينما كانت إستراتيجية قيادة الأركان العامة للجيش قائمة على أن للجيش أسبقية على المنظمات السياسية " (عبد العالي دبلة ، 2004 :39)، ولفهم أصل الأزمة ستحاول الباحثة تتبع كرونولوجيا الأحداث السابقة للاستقلال بدءا بتشكل الحكومة المؤقتة وصولا إلى الأزمة وحسمها لصالح الجيش

"وفقا لبن بلة، تقع مسؤولية وصول الأوضاع إلى هذه الحال على عاتق جهاز بيروقراطي لأنه انغمس في نشاط دولي ومنافسات شخصية ولم يعد يعطي انتباها كافيا لأولئك الذين يديرون الكفاح عند القاعدة، اتخذ هذا الجهاز البيروقراطي اسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 16 سبتمبر 1958، وكان فرحات عباس رئيسا للوزراء، وكانت عضوية الحكومة المؤقتة تجمع بين المركزيين والاندماجيين السابقين والزعماء الأربعة المخطوفين الذين كانوا آنذاك مسجونين في فرنسا كأعضاء شرف (مغنية الأزرق، 1980: 82) هذه الفسيفساء المكونة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أدت إلى ظهور صراعات وتصدع في بنيتها من جهة ومن جهة أخرى عدم الانسجام وظهور الخلافات بين أعضائها، مما أنتج حسب مغنية الأزرق أقلية متحكمة شديدة الاهتمام بتثبيت نفسها حتى ما بعد الاستقلال.

لم تعمر كثيرا الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فقد كانت تعيش تصدعا في تركيبتها، وقد عرفت ثلاث تشكيلات: التشكيلة الأول من 1958 – 1960 ، التشكيلة الثانية من: 1960 – 1961

التشكيلة الثالثة : 1961 – 1962 هذه التشكيلة الأخيرة كانت برئاسة بن يوسف بن خدة وكريم بلقاسم نائبا له تم تعيينها من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته المنعقدة بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961 تتكون من الأعضاء الآتي ذكرهم :

"-رئيس المجلس الوزاري وزير المالية والشؤون الاقتصادية: بن يوسف بن خدة

- نائبا للرئيس ووزير للداخلية: بلقاسم كريم

- نائبا لرئيس المجلس: أحمد بن بلة

- نائبا لرئيس المجلس: محمد بوضياف

- وزير الدولة: حسين أيت أحمد

- وزير الدولة: رابح بيطاط

- وزير الدولة: محمد خيضر

- وزير الدولة: الأخضر بن طوبال

- وزير الدولة: السعيد محمدي

- وزير الشؤون الخارجية: سعد دحلب

- وزير التسليح والاتصالات العامة: عبد الحفيظ بالوصوف

- وزير الإعلام: امحمد يزيد" (صالح فركوس، 2005 : 512 ، 513)

في المقابل كما سبق القول هناك الاتجاه المعارض للحكومة المؤقتة مثله هيئة قيادة الأركان العامة وحسب الباحثة مغنية الأزرق "فإن العسكريون عامة كانوا يكنون احتقارا لـ السياسيين وكانوا يبدون أحيانا عدم استعداد لتنفيذ قراراتهم، لهذا اتهم العقيد بومدين الحكومة المؤقتة - وكان وقت ذاك رئيسا للأركان — بأنها لا ترتفع إلى مستوى روح المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ويكشف في بحث في الخلفية الاقتصادية-الاجتماعية للعسكريين أنهم كانوا يختلفون عن زعمائهم الذين بدأوا الثورة فقط في أنهم كانوا أكثر تعليما وإلى جانب هذا فإنهم كانوا أصغر سنا من الساسة ومن زعماء الثورة، وهذا يعني أنهم لم يأتوا إلى الثورة عن طريق قناة سياسية وبهذا المعنى قامتصلات قوية بينهم وبين الذين جندوا في مراحل لاحقة مثل الطلاب والمعلمين والمهنيين" (مغنية الأزرق، 1980 : 84)

كانت ابرز نقاط الاختلاف بين الاتجاهين المتعارضين تدور حول مفاوضات ايفيان فقد انتقدت قيادة الأركان العامة توقيع الحكومة المؤقتة اتفاقيات ايفيان لأنها كانت ترمي في نظر قيادة الأركان لأن تؤسس في الجزائر نظاما استعماريا جديدا بعد الاستقلال. وكانت الانتقادات تتناول النقاط التالية:

"- إنشاء جيش يطلق عليه اسم «قوة محلية» مكونة من 40 ألف رجل يؤطرهم ضباط وضباط صف جزائريون مازالوا في الخدمة في الجيش الفرنسي في 1962، وضباط فرنسيون يعملون في إطار التعاون الفن .

– احتفاظ الجيش الفرنسي بقاعدة مرسى الكبير مدة 15 عاما وكذلك قاعدة عين أكر لمواصلة التجارب النووية الفرنسية .

–الإبقاء على الجهاز الإداري القائم والمكون من 80 ألف موظف منهم 65600 فرنسي و14400 جزائري الذين استفادوا من الترقية الاجتماعية منذ لاكوست 1956

– الحفاظ على الليبرالية الاقتصادية والمصالح والامتيازات الفرنسية كما كانت قائمة عند الاستقلال، وعلى السلطة الجزائرية الجديدة مواصلة تنفيذ مخطط قسنطينة المعد في 1959 ضمن منظور استعماري

– الحفاظ على هيمنة اللغة الفرنسية وتشجيع نموها على حساب اللغة العربية.

– احترام الخصوصيات العرقية واللغوية والدينية للأوروبيين الذين سيكون لهم حتى 1965 الخيارين الجنسية الفرنسية والجنسية الجزائرية.

– إنشاء «هيئة تنفيذية مؤقتة» مهمتها تسير الشؤون العامة خلال المرحلة الانتقالية، بين تاريخ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في مارس 1962 وتاريخ تنظيم الاستفتاء في جويلية 1962"

(عبد الحميد إبراهيمي، 2001 : 57)

اعتبرت القيادة العامة للأركان التوقيع على مثل هذه المعاهدة بمثابة تقديم تنازلات واستسلام وخيانة للثورة ومبادئها، وكذلك بمثابة الرغبة في التخلص من جيش التحرير الوطني، وحسب رأي الباحثة فإن رفض التوقيع على اتفاقية ايفيان ماي 1961 من قبل هيئة الأركان العامة المكونة من العقيد هواري بومدين وعلي منحلي وسي سليمان والرائد مختار بريزم كان قرار في محله لأن طموح الثورة كان أكبر وهو الحصول على الاستقلال الكلي للجزائر

اعتبرت قيادة الأركان نفسها مسؤولة ومؤهلة لقيادة جيش التحرير الوطني الذي كان يصل تعداده إلى 42 ألف رجل عام 1962 وتفطنت إلى أنها تملك قوة معتبرة مجسدة في جيش التحرير الوطني فبدأت تحاول الدخول في غمرة المنافسة السياسية من خلال الاقتراب من بعض السياسيين الذين باحتوائهم يتم إضعاف الحكومة المؤقتة "فحاولوا في هذا السياق إقامة تحالفات مع بن بلة وبوضياف وخيضر وبيطاط، المسجونين آنذاك، لتعويض الشرعية التاريخية التي كانوا يفتقدون إليها، أرسلت قيادة الأركان في هذا الشأن عبد العزيز بوتفليقة إلى «شاتودونوا» ليعرض على القادة التاريخيين المحبوسين، كونهم أعضاء في الحكومة المؤقتة وفي المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وجهة نظر قيادة الأركان حول طبيعة الأزمة وكيفية حلها، وقد اقترحت قيادة الأركان من أجل ذلك

إنشاء مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني وإعداد برنامج سياسي، فتبنى بن بلة وخيضر وبيطاط خطة قيادة الأركان، وعلى العكس من ذلك فإن بوضياف، حليف كريم وايت احمد قد رفضها .

وبهذه الكيفية عقد التحالف بين بن بلة وقيادة الأركان، وقد سمح هذا التحالف لبومدين بالحصول على غطاء سياسي له وزنه للتغلب على الحكومة المؤقتة وتهيئة شروط الاستيلاء على الحكم بعد إعلان الاستقلال" (مرجع سابق: 58)

في هذا الوقت زاد الصراع حول السلطة وتمركز باسم الشرعية التاريخية في تفجير ثورة نوفمبر 1954 وعليه كانا طرفي الأزمة:

"1- الحكومة المؤقتة: بقيادة بن خدة ومساندة فدرالية فرنسا والولايتين الثالثة والرابعة

2- تحالف تلمسان: يتكون من القادة السياسيين الآتية أسماؤهم: بن بلة، فرحات عباس، بومنجل، توفيق المدني، بلعيد عبد السلام، والقادة العسكريين: بومدين، قايد أحمد، مدغري، بوتفليقة بالإضافة إلى بعض إطارات الجيش الفرنسي (بن شريف، س هوفمان، عبد الغني، الشاذلي ...)، تطورت الخلافات إلى أن قامت الحكومة المؤقتة في 30 جوان 1962 بحل قيادة الأركان الشيء الذي زاد دفعا نحو تحالف هذه الأخيرة مع بن بلة"

(اسمهان تمغارت، 2002 : 52)

أظهرت هذه الأزمة حسب رأي الباحثة مدى تصارع النخبة السياسية أو الهيئات المسيرة لحزب جبهة التحرير الوطني على السلطة "فقبل الاستقلال بأيام معدودة كان يخيم على الجزائر شبه الحرب بين الحكومة المؤقتة وقيادة الجيش خاصة عندما أقدم" بن يوسف ين خدة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على عزل العقيد هواري بومدين كقائد عام لأركان جيش الحدود حيث عارض بن بلة هذا القرار، وكرد على ذلك أنشأ بن بلة وخيضر وبومدين مكتبا سياسي مقابل الحكومة المؤقتة، وفي هذا الوقت بالذات أعلن بن بلة من تلمسان عن طريق الراديو قيام المكتب السياسي الحائز على ثقة المجلس الوطني كسلطة وطنية وشرعية، وقد جاء في نداء بن بلة باسم المكتب ما يلي على الخصوص:

- قيام المكتب السياسي بضمان قيادة البلاد وإعادة تكييف جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني
- بناء الدولة وتحضير المؤتمر الذي سيعقد في نهاية 1962
- دعوة المواطنين الجزائريين وكل الشعب الجزائري بدون استثناء للتجنيد حول القيادة السياسية من أجل:
- توطيد الاستقلال
- قيام دولة عصرية وديمقراطية والقضاء على الديكتاتورية والبوليسية

– الضمان لكل المواطنين الحرية الفردية وحرية التعبير والعدالة الاجتماعية" (عبد العالي دبلة، 2004: 41، 42)

حسمت هذه الأزمة لصالح جماعة بن بلة "وأشرف الجيش على انتخابات 1962/09/20 التي انتزعت موافقة المجلس على تعيين السيد أحمد بن بلة رئيسا للحكومة والسيد فرحات عباس رئيسا للمجلس"(أبو جرة سلطاني، 1995: 13) لتكون بذلك أول حكومة لبن بلة في 26 سبتمبر 1962 "وفي تحليله لأول حكومة يرى الباحث يفصح أن هذه الحكومة شكلت فريقا غير متجانس يعبر عن علاقة القوة بين التشكيلات السياسية في ذلك الوقت، فلقد وجد ممثلين عن جمعية العلماء (توفيق المدني) ومن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (أحمد فرنسيس وبومنجل) وفرحات عباس الذي كان رئيسا للبرلمان، ومن الشيوعيين (أوزقان)، ويرى الباحث أن مجموعة وجدة رغم تحالفها مع جماعة تلمسان، حافظت على استقلالها وحصلت على مركزين مهمين، الدفاع (العقيد بومدين) والداخلية (الرائد مدغري)، أما بالنسبة للرائد بوتفليقة فقد أوكلت له وزارة الشبيبة، وهذا كان أول فريق يدعى لتكوين دولة اشتراكية في الجزائر" (عبد العالي دبلة، 2004 : 42 ، 43)

"وخلال فترة زمنية قصيرة تخلصت الحكومة من اثنين من كبار الاندماجيين، فرحات عباس رئيس الجمعية وأحمد فرنسيس وزير المالية وسحقت أيضا بمساعدة الجيش عصيان حرض عليه أيت أحمد وكريم بلقاسم"(مغنية الأزرق، 1980: 92)

بعد حسم أزمة صائفة 1962 لصالح الجيش في مواجهة الحكومة المؤقتة تم تشكيل أول حكومة جزائرية برئاسة أحمد بن بلة، عين فيها هواري بومدين وزيرا للدفاع.

وعليه يمكن أن القول أن "إشكالية السلطة باعتبارها جوهر الدولة لم يتم حلها بطريقة ديمقراطية يوافق عليها الجميع في اللحظة التاريخية التي نشأت فيها الدولة ولم يصاحبها بناء مؤسسات سياسية قانونية لحل التناقضات التي تهدد السلم الاجتماعي، ولكنها كانت امتداد أكثر للبيروقراطية الفرنسية من جهة والبيروقراطية التي تم تشكيلها على الحدود الجزائرية من طرف ما عرف تاريخيا بجماعة وجدة" (نوري دريس، 2016 :196)

ثانيا– النظام السياسي الجزائري في عهد الحزب الواحد

تكاد تشترك بلدان العالم الثالث في سيطرة ظاهرة الحزب الواحد على المجال السياسي، حيث أصبح ينظر إليها في تلك الفترة (ستينيات القرن الماضي) على أنها أنجح وسيلة للنهوض بالدولة والمجتمع، والجزائر على غرار دول العالم الثالث حكمت عليها الظروف التاريخية بتبني نظام الحزب الواحد، وبعد تجاوز أزمة صائفة 1962 كما اتضح معنا باسم الشرعية التاريخية والثورية، عرفت الجزائر في ظل الأحادية الحزبية تعاقب ثلاثة أنماط من الممارسات السياسية مَثَّلها ثلاث شخصيات معروفة في تاريخ النظام السياسي الجزائري هم: الرئيس أحمد بن بلة، الرئيس هواري بومدين، الرئيس الشاذلي بن جديد

1– الممارسة السياسية في عهد الرئيس أحمد بن بلة (1963 – 1965):

وصل أحمد بن بلة إلى الحكم بمساعدة الجهاز العسكري وكذا من خلال قيادته للمكتب السياسي، هذا الأخير لم يكن يحظ بالشرعية الكافية لاعتراض الكثيرين عليه لكنه أصبح " الممثل الحقيقي للدولة " والممارس الفعلي للسيادة واكتسا نشاطه طابعا حكوميا فكان هيئة دولية وحزبية في نفس الوقت

"كسب الرئيس بن بلا وحلفائه الذين أوصلوه إلى الحكم الجولة الأولى وأسسوا لنظام سياسي قائم على الأحادية الحزبية، وتحول كل من **محمد بوضياف وحسين آيت أحمد** إلى المعارضة لعدم رضاهم على طريقة تسيير بن بلة لشؤون الدولة لحقهم **محمد خيضر** بعد إقصائه وإثر خلافه مع الرئيس بن بلة الذي لم يستطع كبح جماح التفرد بالسلطة مستندا إلى ماضيه التاريخي وشعبيته كأول رئيس للجزائر واستفادته من دعم الجيش"(محمد بوضياف، 2008 : 83) مما زاد من حدة الخلافات والتوترات في الدولة المستقلة حديثا والتي مازالت تعاني من تداخل الصلاحيات على مستوى أجهزة الدولة من جهة وتزايد الصراعات السياسية.

من جهة أخرى "فقد ساهمت هذه الخلافات الداخلية في جعل الحزب وسيلة لتركيز السلطات وأداة تعبوية لاحتواء الشرائح الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني للحد من سلطة الجيش المتزايدة في الحياة السياسية وفي تقوية وجود السلطة التنفيذية، وباسم المشروعية الثورية — زعامة الحزب– والشرعية الشعبية —رئاسة الجمهورية —

أصبحت أجهزة الحزب ومؤسسات الدولة مجسدة في شخص واحد ومن ثمة يستمد سلطانه بوصفه صاحب السلطة العليا، وبذلك أصبح الحكم امتيازا شخصيا له، مما يجعل البعض يعتقد أن الجمهورية قائمة بوجوده" (ناجي عبد النور، 2006 : 89)

كانت العديد من المؤشرات تذهب إلى أن بن بلة قد استطاع أن ينتصر على خصومه، وأن الأمور تسير نحو استقرار السلطة السياسية في البلاد خاصة بعد إطلاق سراح السجناء السياسيين، وعقد مؤتمر الحزب 1964 الذي تمخض عنه ما يعرف **ميثاق الجزائر*** والاتفاق الذي حصل بين بن بلة وحزب جبهة القوى الاشتراكية، كل هذه المؤشرات كانت توحي بأن الجزائر ستدخل مرحلة جديدة لبناء مؤسسات الدولة الحديثة، وبداية التفكير في المستقبل الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وخاصة أن الجزائر كانت تحضر لانعقاد المؤتمر الآفروآسيوي والذي بانعقاده سيتمكن بن بلا من دعم سلطته داخليا وخارجيا" (عبد العالي دبلة، 2004 : 55)

لكن في نفس هذه الظروف التي توحي ببداية انفراج الأزمة بدأ الصراع بين الطرفين (الرئيس–الجيش) فالجانب العسكري الذي يمثله السيد هواري بومدين يمثل الشق الثاني من السلطة، حيث تفطن الرئيس أحمد بن بلة بالخطر الذي يشكله الجيش على سلطته فبدأ بمحاولة تقليص دور الجيش الذي كسب حرب المواقع بواسطة مجموعة وجدة"، فقام بتعيين العقيد الطاهر زبيري رئيسا للأركان دون استشارة وزير الدفاع هواري بومدين، كذلك قام بتنحية السيد أحمد مدغري من الداخلية والسيد عبد العزيز بوتفليقة من الخارجية، هذه الأحداث المتسارعة أثبتت للمراقبين أن الرئيس يسعى لإضعاف موقع بومدين بأي وسيلة لأنه على رأس القوة الوحيدة المنظمة" (محمد بوضياف، 2008 :84)، دفعت الصراعات القائمة على السلطة إلى "انقلاب عسكري يوم 19 جوان 1965 قاده العقيد هواري بومدين ضد بن بلة الذي اتهم بالخيانة ودعم عبادة الشخصية، وبرهنت الميليشيات الشعبية التي كان بن بلة قد شكلها على عدم جدواها حيث انظم رئيسها إلى قوات بومدين ومن بين أعضاء المكتب السياسي لم يقاوم الانقلاب إلا اثنان: الرئيس السابق للجمعية الوطنية حاج بن علا، ووزير الصحة أحمد نقاش، نظم الطلاب تظاهرة ضد الانقلاب، لكنها سريعا ما فرقت، والتف الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين حول الحكم الجديد مقابل وعد بالإبقاء على التسيير الذاتي، أما الساسة بوجه عام فقد هللوا للانقلاب"(مغنية الأزرق، 1980: 95) وهكذا انتهت فترة حكم الرئيس احمد بن بلة وبدأت فترة حكم الرئيس هواري بومدين.

ويمكن إرجاع أسباب فشل حكومة بن بلة إلى اعتماده على شخصنة السلطة، في حين أن الجماعة كانت دوما القاعدة الذهبية في التسيير بالنسبة للثورة الجزائرية، فبن بلة جمع بين رئاسة الدولة، والحكومة، والأمانة العامة للحزب، وتولي وزارة الداخلية والمالية والإعلام بالإضافة إلى وزارة الخارجية، إلى جانب هذا الاحتكار السلطوي استعانت الحكومة بمستشارين أجانب لا علاقة لهم بالثورة، وقرب اليساريين المتطرفين، وعجز بن بلة عن الانسجام مع المجموعة التي أوصلته إلى الحكم فهدمت الثقة بينه وبين المؤسسة العسكرية حيث تورط في إعدام العقيد شعباني وإنهاء مهام قائد الأركان هواري بومدين وتعويضه بالطاهر الزبيري وإنشاء مليشيات مسلحة، وفي ظل حالة التأزم هذه بدأت حركات التمرد تظهر

هذه الظروف والحيثيات فسحت المجال واسعا أمام أعضاء مجلس الثورة وعلى رأسهم العقيد هواري بومدين لأن يعلن استلامهم زمام الأمور باسم التصحيح الثوري وينقلبوا على حكومة شبه معزولة

2- الممارسة السياسية في عهد الرئيس هواري بومدين (1965 – 1979):

يوم 19 جوان 1965 قام العقيد "هواري بومدين" باعتقال الرئيس "أحمد بن بلة"، واستولى الجيش على الحكم واستطاعت المؤسسة العسكرية التأسيس لموقفها والاستحواذ على السلطة في الدولة الوطنية حديثة النشأة "يتكون مجلس الثورة الذي قام بحركة 19 جوان 1965 من 26 عضو، 24 منهم عسكريين يرأسهم العقيد هواري بومدين إضافة إلى عضوين سابقين لقيادة أركان جيش التحرير منهم:

- (بوتفليقة، مدغري، شريف بلقاسم، قايد أحمد)
- عضوين مدنيين (محساس، بومعزة)
- قائد الدرك الوطني
- المدير العام لديوان العقيد بومدين (اسمهان تمغارت، 2002: 64)

وقد قدم مجلس الثورة الانقلاب على أنه حركة تصحيحية لاسترجاع سيادة الشرعية الثورية والقضاء على الحكم الفردي واستكمال مسار بناء الدولة الجزائرية" وللتدليل على أن حركتهم ما هي إلا تصحيح يقولون أن أغلبية النواب في لائحة لهم ساندوا الحركة التي أطاحت برئيس الجمهورية الذي جمد مؤسسات الجمهورية وغيّر سيرها العادي، واعتبروا الحركة بأنها عملية تساهم في تحرر المؤسسات واستعادة سيرها العادي، الذي عرقل بواسطة إقامة سلطة شخصية تدريجيا، وهذا يعني أن المعرقل لحسن سير المؤسسات هو رئيس الجمهورية وأن تنحيته ستضع حد للأزمة التي تتخبط فيها المؤسسات الناجمة عن القيود غير المشروعة التي كبلت بها" (سعيد بوالشعير، 2013أ: 98،99) فقد صرح رئيس الحركة ومن خلال بيان 19 جوان أن الحكم أصبح فرديا، ودفنت المؤسسات الوطنية والجهوية التابعة للحزب والدولة، بحيث أصبحت لعبة في يد شخص واحد يفعل بها ما يشاء ويمنح النفوذ لمن يشاء ويفرض أهواءه على من يشاء ... قائلا "لقد أبان مجلس الثورة في بيان 19 جوان الموجه إلى الأمة خطورة الحالة التي دفعته إلى الاقدام على تحمل مسؤولياته التاريخية، فقد انتهى التضليل وقضى على الحكم الفردي وانطوت صفحته، بعد أن ضرت انحرافاته الخطيرة طوال ثلاث سنوات بأنظمتنا ومؤسساتنا وأصابتها في الصميم

وبعد ان عمت فيه البلبلة وساد فيه الغموض وتكدست فيه المسؤوليات والسلطات في يد واحدة وشردت صفوة المناضلين الثوريين الأكفاء " (الجريدة الرسمية، 1965، ع56: 809)

"يظهر من خلال بيان 19 جوان وتصريحات أعضاء الحركة بأن القائمين بالتصحيح متشبثين باختيارات الثورة داخليا وخارجيا لكن المشكل الذي واجههم هو مسؤولية مدى مشروعية حركتهم، فاتجهوا إلى الرأي العام لكشف تصرفات المعزول الذي استحوذ على السلطة بمفرده، ووظف مؤسسات الدولة لتحقيق رؤياه، مما يتجافى والشرعية، وأن حركتهم شرعية ومشروعة (Légale et Légitime)، لكونها وضعت حد لتصرفات لا شرعية (سعيد بوالشعير، 2013 أ: 99)

وقد تباينت الآراء والمواقف حول طبيعة هذه الحركة ورأى البعض أن ما حدث كان انقلابا عسكريا نظرا لطريقة تنفيذه وسرعتها وحسمها، إلا أنه على الأقل أعاد الأمور إلى نصابها وفرض تنظيما أكثر صرامة من الذي سبقته وهو بذلك يستحق صفة التصحيح، في حين رأى البعض الآخر أن ما حدث هو أمر حتمي وضروري ومتوقع للطبيعة الشخصية لكل من بن بلة المعروف بالعفوية والنرجسية وبومدين المعروف بالتكتيك والصرامة.

وبغض النظر عن صفة هذا التدخل "فقد كشف هذا الانقلاب عن حقيقة كانت موجودة أثناء الثورة وهو أن الجيش هو القوة المنظمة التي يمكن أن تحدث تغيرات جوهرية على الساحة السياسية وليس السياسيين، ومن جهة أخرى كشف هذا الانقلاب حقيقة عن هشاشة السلطة السياسية، وأن هناك اختلال في موازين القوى السياسية ، فالقوة الوحيدة المؤثرة هي الجيش وليس غيرها، ومن جهة ثالثة يمكن القول أن العقيد بومدين كان ينتظر الفرصة السائحة للاستيلاء على الحكم، وهذا ما تحقق له، بعد أن هيأ له بن بلة كل الظروف المناسبة والمشجعة وخاصة إدراك بومدين لضعف الحزب وعدم تأثيره في الساحة السياسية"(عبد العالي دبلة، 2004: 56)

وبعد أن تفردت المؤسسة العسكرية بالقوة وتمكنت من فرض استقلاليتها عن القوى الأخرى أصبحت قدرة الجيش بارزة في التكتيك العسكري وكذا السياسي بتمكنها من استرجاع السلطة من الجناح السياسي إلى الجناح العسكري" واستلمت صورة الفاعل السياسي المهيمن الجديد المنتمي للجيش والذي لا يدين بصعوده السياسي لغير الجيش، كما أن تدخله في المجال السياسي تمليه الضرورات الملازمة للطور الأول من بناء الدولة في غياب قوى اجتماعية قادرة على فرض هيمنها والقيام بأعباء مهمة بناء الدولة والأمة، فالجيش يعتبر نفسه امتداد للثورة وقياداته تتميز بأصولها الفلاحية الريفية المنحدرة من الشرق، كما يتميز بقدرته الكبيرة على المناورة السياسية وبشرعيته الثورية المنزهة عن كل طعن كمحرر للبلاد ومؤسس للدولة الجزائرية الحديثة ويمثل الرئيس بومدين من خلال هذه الصورة أجدر ممثل لهذا الجيل" (محمد بوضياف، 2008 : 87)

بعد القيام بالحركة الانقلابية "علق المكتب السياسي وكذلك الجمعية الوطنية والدستور (دستور 63)، وشُكِل « **مجلس ثورة** » ضم عشرين من العسكريين وأربعة من المدنيين، وضم العسكريون جميع قادة الولايات السابقين وضباط السلك العسكري، وهم كانوا – بصرف النظر عن الانقلاب – قوى متعارضة، وعهد إلى العسكريين السابقين بمهمة إعادة تنظيم الحزب، وأعيد تعيين وزير الداخلية، وعين مجلس وزراء وأصبحت وظيفته أن يكون جهازا يكون الوزراء مسؤولين أمامه، ولم يكن كل أعضاء هذا المجلس أعضاء في مجلس الثورة الذي لم يكن يضم منهم إلا وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والزراعة، وكثيرا ما امتدحت وزارة بومدين لإتاحتها مشاركة أوسع للأفراد ذوي الخبرة التقنية" (مغنية الأزرق، 1980 : 95، 96)

"شكل بومدين مجلس الثورة كأعلى هيئة في الدولة بعد 15 يوما من المشاورات، ضم المجلس 26 عضوا يمثلون كل الحساسيات وقادة النواحي العسكرية ولم يرفض أحد طلب بومدبن بالانضمام إلى مجلس الثورة باستثناء القلة، بعد ذلك اكتشف الكثير أنهم مجرد ديكور داخل المجلس السياسي وتبين لهم أن الحكم الفعلي انحصر في مجموعة وجدة (هواري بومدين، قايد احمد، عبد العزيز بوتفليقة، أحمد مدغري، شريف بلقاسم، ويضيف لهم البعض الطيب العربي) فكان كل من محساس وبومعزة أول المنسحبين منه سنة 1966 ثم تبعهم علي منجلي سنة 1967" (سفيان لوصيف، 2014 : 63)

أيضا اشتكى الطاهر الزبيري من التمييز بين أعضاء مجلس الثورة – بين جماعة وجدة وبقية الأعضاء – ما دفع به إلى محاولة الانقلاب "يوم 14 ديسمبر بمدينة الجزائر في محاولة سيئة التنظيم لإسقاط بومدين، وقد سحق ضباط بومدين المحترفون محاولة الانقلاب، ومنذ ذلك الوقت ظهر رئيس الجزائر الجديد كزعيم قوي" (مغنية الأزرق، 198 : 97)

اهتم بومدين ببناء دولة قوية تقود الاقتصاد والمجتمع، دولة لا تزول بزوال الرجال كما كان دائما يردد وقد جاء في أحد خطبه "إن بناء الدولة القوية يتطلب أن نغرس في أذهان المواطنين المعنى الحقيقي للدولة، إنها حجر الزاوية لكل مؤسسة تحاول التحديث، ولكن في الجزائر الدولة تأخذ حقيقتها من الجيش وليس من البرجوازية أو طبقة عميلة، وهذا يتطلب أن لا تظهر أو تُفرض من الخارج وفي تمثلات الدولة فإن الجيش والدولة لا يتميزون ومن جهة أخرى فإن العقليات الفوضوية يجب أن تزول" (عبد العالي دبلة، 2004 : 59)

كانت معظم خطب الرئيس بومدين تدور حول بناء دولة قوية لا تزول بزوال الرجال، ولبناء الدولة بدأ بوضع مخططات للتنمية شملت المدن والأرياف الجزائرية على حد سواء، كما عمل على وضع حد للشرعية وبداية وضع دستور الدولة لتكون بذلك قانونية تستكمل كافة أركان الدولة

"بدأت عملية بناء الدولة في هذه المرحلة **بإصلاح البلديات والولايات**، حيث صدرت بدأ من 1967 مجموعة من القوانين والإجراءات بهدف خلق هياكل قاعدية متينة للدولة، وفي عام 1971 رخصت الدولة تأسيس الجمعيات التي تحولت إلى منابر يعبر من خلالها الجزائريين عن توجهاتهم الفكرية وأطروحاتهم السياسية ومنظماتهم الاجتماعية، وكان تأسيس هذه الجمعيات عبارة عن نقلة نوعية تنظيمية مهمة في الحياة السياسية للأفراد، **أخذ مفهوم الدولة في عهد بومدين معنى جديد أريد به أن يكون محور النهوض في شتى مجالات الحياة السياسية ، وبعد إعلانه عن بناء دولة فعالة ومؤسسات عقلانية لمطالب الشعب فإنه يكون بذلك طرح مصدرا جديدا للشرعية وهي الشرعية الدستورية**، وهذا يعني أن الرئيس هواري بومدين وضع حدا للشرعية التاريخية الثورية التي قام عليها النظام السياسي في مرحلته الأولى"(ناجي عبد النور، 2006 : 91 ، 92)

أقام بومدين مؤسسات مركزية خفيفة، حيث بدأ بالإصلاحات الإدارية انطلاقا من قاعدة الهرم «البلديات» إلى « الولايات» وبعد فترة زمنية طويلة (1969 – 1977) جاء دور المجلس الشعبي الوطني، "ويظهر أن السلطة السياسية أرادت من هذا الإجراء التأسيسي كسب القاعدة الشعبية ومشاركتها في عملية التنمية حتى تستطيع الدولة أن تراقب وتسيطر على هذه الوحدات، وفي نفس الوقت خدمت سياسات الدولة وتطلعاتها، فجزائر بومدين جعلت من القانون البلدي 1967 والقانون الولائي 1969 شعاع موجه في طريق التأسيسية لبناء الدولة فالبلدية « خلية الدولة » هي في نفس الوقت وحدة داخل الدولة مجبرة على خدمتها وهي وحدة لا مركزية مكلفة بالتطبيق المباشر لبرامج التنمية المخصص لها" (عبد العالي دبلة، 2004 : 65)

بعد ذلك "اتجه بومدين إلى إضفاء طابع الشرعية الدستورية على نظام الحكم من خلال التصويت على **الميثاق الوطني جوان 1976**، الذي يعكس المشروع السياسي الأيديولوجي للدولة ولا ينفي هذا البناء المؤسساتي طابع الهيمنة المطلقة لبومدين على الحكم، بعد **ميثاق 1976 جاء دستور 22 نوفمبر 1976** الذي بموجبه عاد النظام الجزائري إلى الممارسة الدستورية بعد انقطاع دام أكثر من إحدى عشر سنة، وأسس نظاما تأسيسيا **لا يختلف** كثيرا عن النظام الذي أنشأ **دستور** سنة **1963** خاصة من ناحية السلطات المخولة لرئيس الجمهورية الذي هو في الوقت نفسه الأمين العام للحزب، يستند رئيس الجمهورية في مكانته في النظام الذي أقره دستور 1976 باختياره من طرف الشعب والسلطات الواسعة المخولة له بموجب الدستور" (سفيان لوصيف، 2014: 66) وبوضع دستور 1976 اكتملت أركان الدولة وأصبح النظام السياسي الجزائري يتمتع بالشرعية الدستورية حيث قام النظام التأسيسي الجديد على ثلاثة أركان أساسية:

"**الوظيفة التنفيذية**: تمارسها الحكومة ويضطلع بقيادتها رئيس الجمهورية (الأمين العام للحزب) الذي يسيطر على السياسة العامة للبلاد، وقد استحوذ على صلاحيات كبيرة حددتها المادة 111 من الدستور

الوظيفة التشريعية: يمارسها المجلس الشعبي الوطني المنتخب، والمقترح من طرف الحزب ويملك رئيس الجمهورية هنا أيضا حق التشريع فيما بين دورات المجلس

الوظيفة السياسية: أسندت للحزب الذي يعتبر مسؤولا عن تجنيد الشعب، وتوجيه السياسة العامة لخدمة الاشتراكية

الوظيفة القضائية: يضطلع بها المجلس الأعلى للقضاء ومجالس قضائية ومحاكم عادية

الوظيفة التأسيسية المتعلقة بتعديل الدستور ويمارسها رئيس الجمهورية

وظيفة المراقبة: تمارس من طرف الحزب والمجالس المنتخبة ومجلس المحاسبة "(ناجي عبد النور، 2006: 93)

إن الوظيفة الأساسية والرئيسية حسب دستور 1976 هي لرئيس الجمهورية والذي يتمتع بصلاحيات لا محدودة " فالدستور لا يحدد المدة التي يبقى فيها الرئيس على رأس الدولة، ولا يتدخل المجلس الوطني الشعبي في تعيين الرئيس، فهو أي المجلس منتخب بناء على اقتراح الحزب، أما الرئيس فلا يتنحى عن منصبه إلا إذا توفي أو استقال محض إرادته، ويقتصر دور المجلس على ثبات حالة الشغور النهائي في رئاسة الجمهورية ويتولى في هذه الحالة رئيس المجلس الشعبي الوطني رئاسة الجمهورية لفترة محددة (45 يوما) مع شرط أساسي وهو أنه لا يحق له أن يترشح لرئاسة الجمهورية كما أن المجلس لا يحق له التدخل في تعيين الحكومة أو إدخال أي تعديل عليها، فهذه اختصاصات لرئيس الجمهورية (المادة 112 – 113) ولكن على العكس من ذلك فإن رئيس الجمهورية له الحق في حل المجلس في اجتماع يضم الهيئة القيادية للحزب والدولة والتي سيطر عليها الرئيس نفسه وفي هذه الحالة تنظم انتخابات تشريعية جديدة في ظروف ثلاثة أشهر (المادة 163)" (عبد العالي دبلة، 2004 : 72)

إن دستور 1976 ربط مفهوم السلطة بشخص الرئيس، أما بالنسبة للحزب فقد كان مجرد إطار يستمد منه النظام شرعيته كما انحصرت مهمته في المجال التعبوي – السياسي الاجتماعي، تمت الانتخابات وفقا للشروط التي حددها الدستور يوم 10 ديسمبر 1976 وانتهت لصالح الرئيس هواري بومدين وبذلك أصبح يتمتع بصلاحيات تعدت بكثير الصلاحيات التي تمتع بها الرئيس السابق أحمد بن بلة. وخلاصة القول أن الممارسة السياسية في عهد الرئيس هواري بومدين كان هدفها بناء دولة جزائرية حديثة في كل المجالات (اقتصاد، مجتمع، سياسة)

3- الممارسة السياسية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد 1979 – 1988:

عقب وفاة الرئيس هواري بومدين يوم 27 ديسمبر 1978 ترك فراغا سياسيا على الساحة السياسية- العسكرية كقائد قوي كان يشغل أكثر من منصب (رئاسة الجمهورية والحكومة، الأمين العام للحزب، القوات المسلحة) طُرحت مسألة تولي السلطة من جديد في النظام السياسي الجزائري حيث ظهر الصراع على السلطة بين اتجاهين مختلفين: الأول يمثله عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية وأحد المقربين إلى الرئيس الراحل هواري بومدين وهو من دعاة الإصلاح الاقتصادي، أما الاتجاه الثاني فقد مثله محمد الصالح يحياوي ويمثل الجناح السياسي باعتباره المسؤول الأول للحزب إلا أن المؤسسة العسكرية تدخلت وحسمت الصراع على السلطة بين الاتجاهين لصالح عقيد من صفوفها وهو الشاذلي بن جديد قائد منطقة وهران العسكرية وعضو جبهة التحرير الوطني تحت شعار أقدم الضباط في أعلى رتبة، وهذا لكي يبقى الجيش متحكما في زمام الأمور وكل ما يتعلق بثنائية الدولة – الحزب في الجزائر، "وهنا نسجل أن المقدم قاصدي مرباح رئيس جهاز الأمن العسكري هو الذي فرض شخص بن جديد بمساعدة العقيدين عبد الله بلهوشات ومحمد عطايلية، ولقد كان هم قاصدي مرباح هو أن يأتي على رأس الجيش ضابط كبير يكون قادر على المحافظة على وحدة وتلاحم الجيش غداة الغياب المفاجئ للشخص الذي أولاه عناية خاصة "(محمد بوضياف، 2008 : 89)

وبذلك تم تعيين الشاذلي بن جديد رئيسا للدولة الجزائرية بعد أن ترك له الراحل هواري بومدين إرثا مجتمعيا في حالة حركية تنموية واسعة مست جميع المجالات: صحة، تعليم، عمل، سكن، اقتصاد، صناعة ... لكن هذه التركة السياسية والاقتصادية بناها شخص مختلف تماما عن شخص الرئيس الشاذلي بن جديد، وهذا الاختلاف سيظهر أثره على مستوى الدولة والنظام والنخبة الحاكمة ككل

"عبرت عملية استخلاف الرئيس بومدين عن شرخ داخل أجهزة الحكم وعكست مدى تغييب المسائل الاجتماعية في سبيل إبقاء أجهزة الدولة ضمن القبضة العسكرية، كما عكست أيضا هشاشة مختلف القوى والمجموعات السياسية التي لم تكن متجانسة فكريا وسياسيا بل أنها بسبب تمحورها تحت جناح المؤسسة العسكرية

ضمن الهرم السياسي راحت تبحث عن دور رحيل الرئيس بومدين والمتمثلة حسب الجنرال يحي رحال في قطع الطريق أمام الشخصيات القوية للنظام السياسي من أمثال السادة بوتفليقة ويحياوي، وإسناد المنصب لرجل يمكن تنحيته عند اللزوم "(محمد بوضياف، 2008 : 89)

بعدما تولى الرئيس الشاذلي بن جديد منصبه كرئيس ثالث للجمهورية الجزائرية انعقد المؤتمر الرابع للحزب الذي يعتبر خطوة أخيرة في إتمام مسار البناء الدستوري الذي بدأه الرئيس هواري بومدين، وقد كان شعار هذا المؤتمر "الاستمرارية والوفاء" بحيث حافظ على الخيار الاشتراكي كما قام بتعديلات خفيفة على مستوى الدستور "بموجب القانون رقم 86/79 المؤرخ في 07 جويلية 1979 المتعلق بمراجعة الدستور، هذه التعديلات كانت تستهدف في مجموعها تشكيل أسس الحكم في البلاد، وبصفة خاصة الإجراءات التي تتعلق بتنسيق النشاط الحزبي والحكومي، وعلى هذا الأساس جاء التعديل الدستوري الذي يحدد مدة الرئاسة بخمس سنوات بدلا من ست سنوات كذلك نص التعديل الدستوري على إلزام رئيس الدولة بتعيين رئيس للوزارة، وهو بذلك يجعل من مبادرة الرئيس بن جديد بتعيين السيد عبد الغاني رئيسا للوزارة الجديدة إجراء قانونيا إجباريا بعد أن كان في عهد الرئيس الراحل بومدين مجرد إجراء اختاري" (ناجي عبد النور، 2006: 96 ، 97)

عمل الرئيس على إعادة التوازن بين الجناح السياسي والجناح العسكري من خلال سلسلة من الإجراءات فبعدما أصبح رئيسا للحزب بدأ بتقويته ليستخدمه في صراعه ضد مراكز القوى في الجيش فهو يدرك أنه غير قادر على السيطرة على الجيش وهو ما دفعه إلى إعادة الاعتبار للجانب السياسي في محاولة منه لإحداث التوازن بين الجناحين، "بدأ بتصفية السلطة من العناصر التي تعرقلها، وأول خطوة كانت في المؤتمر غير العادي للحزب في شهر جوان 1980 بإلغاء منصب منسق الحزب الذي كان يشغله محمد صالح يحياوي والذي كان يحاول من خلاله إحداث معارضة لـ الشاذلي وفئته، كما تم خلال المؤتمر تقليص مهام وصلاحيات المكتب السياسي لصالح سلطة الأمين العام للحزب لأن المكتب السياسي كان هيئة تحمل الكثير من الأخطار، خصوصا وأنها تجمع داخلها كل الاتجاهات، لاسيما الاتجاه الوفي لسياسة "بومدين" هذا بالإضافة إلي إنشاء منصب جديد هو " الأمانة الدائمة للجنة المركزية " الذي أسنده " لشريف مساعدية " الذي كان قد أبعده بومدين، وبالتالي أصبحت الأمانة العامة واللجنة المركزية أقوى أجهزة الحزب، وفي المقابل أضعف دور المكتب السياسي ومعه دور الفئة المعارضة للشاذلي بن جديد "(اسمهان تمغارت، 2002 : 83)

وهكذا قضى الرئيس الشاذلي على الأطراف المعارضة لحكمه وبدأ في إدخال العناصر الموالية له، كان نظام الشاذلي بن جديد يشبه كثيرا نظام السادات في مصر على حد تعبير أبو جرة سلطاني في كتابه جذور الصراع في الجزائر فقد كان حذرا جدا في تصفية معارضيه بإزاحتهم بقوله " أحيل إلى مهام أخرى"

في المقابل ترك الجيش محافظا على موقعه داخل الحزب إلا أنه "عمد منذ بداية 1980 إلى تغيير الهيراركية العسكرية القائمة فأبعد عددا من الضباط الذين كان بإمكانهم الوقوف في وجهه مثل سليم سعدي الذي عينه وزير للفلاحة، ولحسن سوفي الذي عينه وزير العدل، وكان عمله هذا يكتنفه الحذر الشديد، وأحال الكثيرين منهم إلى البطالة الفاخرة، واستقطب في المقابل الشباب وقام بنقل مركز الثقل داخل المؤسسة العسكرية من جماعة وجدة إلى جماعة عنابة أو جماعة الشرق حيث عمل على استيعاب وضم الضباط المنحدرين من الشرق كما خص الضباط الذين خدموا بناحية وهران بعد الاستقلال بمعاملة متميزة بحكم معرفته لهم فقد شغل السيد الرئيس قائد للناحية الغربية لفترة طويلة وهكذا انخرطت الجزائر من جديد تحت حكم عسكري آخر"

(محمد بوضياف، 2008 : 89 ، 90)

واستمرت التصفيات العسكرية إلى نهاية حكمه فقد كان الشاذلي يقدم رجاله حيث ظهرت وجوه جديدة بدأت تصعد في سلم الرتب العسكرية مثل محمد مدين المدعو توفيق والجنرال محمد بتشين والجنرال حسين بن علام والجنرال عبد الله بلهوشات والجنرال مصطفى بلوصيف، أما بعد أحداث أكتوبر 1988 فقد برزت وجوه جديدة تقلدت مناصب عالية في الجيش مثل الجنرال خالد نزار الذي تولى أول منصب كوزير للدفاع وبذلك أصبح الرجل الأول والقوي في مؤسسة الجيش

تبنى الرئيس الجديد منهجا مغايرا لمنهج النظام السابق في سبيل تثبيت شرعيته ففي المجال السياسي اتخذت جملة من الإجراءات لبناء شرعيته الشعبية، مثل إطلاق سراح بعض السجناء السياسيين من أبرزهم الرئيس الأسبق أحمد بن بلة، دعوة المنفيين للعودة إلى أرض الوطن، فتح ملفات الفساد لكسب تعاطف عامة الشعب، كما قام بجملة من التغييرات الهيكلية فيما يخص التنمية الصناعية والزراعية حيث قام بـ :

– إنشاء مرسوم إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية في 1980 الذي يهدف إلى تجزئة المؤسسات من أجل تسهيل تسييرها

– صدور قانون أوت 1982 الخاص بالاستثمار في القطاع الخاص الوطني

– صدور قانون 1983 بالملكية العقارية ، والقانون المتعلق بخوصصة الزراعة

أما في المجال الاقتصادي فقد تزامنت فترة بداية حكم الرئيس الشاذلي مع ارتفاع أسعار البترول الذي ضاعف من الموارد المالية للجزائر بثلاث أضعاف المرحلة السابقة "وتحت تأثير الدخل المالي الكبير اختارت النخبة الحاكمة الطريق الأسهل "الاستهلاك" وبذلك تحولت النخبة الحاكمة من نخبة تنموية إلى ريعية من نخبة بيروقراطية إلى نخبة مرتشية وكان تحولا سريعا تحت تأثير الدخل البترولي الجديد، هذا التحول أعجب الجماهير كما أثار إعجاب المحيط الدولي الجديد المتميز بسيطرة اللبرالية، هذه المرحلة الاستهلاكوية كانت قصيرة زمنيا فابتداء من 1985 بدأت أسعار البترول في الانخفاض، وهو ما جعل الدخل البترولي عاجزا على تلبية المطالب الاجتماعية المرتفعة باستمرار من جراء الآلة الإنتاجية المفككة والتي أصبحت عاجزة حتى على استقبال عمالة جديدة لدرجة أنه بدئ في التفكير جديا في تسريح العمال كل هذا في ظل إيديولوجية استهلاكوية نشطة" (علي الكنز وعبد الناصر جابي، 1997: 40)

حاول الرئيس الشاذلي من خلال تبنيه سياسة مرنة أن يعطي الشرعية لنفسه عن طريق توزيع الريع البترولي والتوجه نحو تأمين المواد الاستهلاكية غير المتوفرة باستيرادها من الخارج مثل الموز ، الزبدة .. في برنامج بعنوان "الترفيه على الناس" وبذلك يمكن القول أن سياسة الشاذلي كانت سياسة الرفاه المتغذية بالريع البترولي والديون

أدى انخفاض أسعار البترول الذي كان يمثل 95 % من عائدات الجزائر بالعملة الصعبة إلى تقلص الموارد المالية منذ منتصف الثمانينات ومن ثم الرجوع إلى سياسة التقشف التي أقرها الرئيس السابق هواري بومدين "وهكذا تميزت سنوات الثمانينات– التي أطلق عليها البعض فيما بعد اسم العشرية السوداء –بتدهور كبير في النسيج الاقتصادي والصناعي وتدني مستويات الأداء والمردودية في غالبية القطاعات، وارتفعت معدلات البطالة لتصل في منتصف الثمانينات 1.5 مليون نسمة يمثلون 23 % من القوى العاملة، وارتفاع المديونية الخارجية التي

تجاوزت 20 مليار دولار وتزايد ضغط خدمات الديون التي أصبحت تقدر بـ 8 مليار دولار أو ما يساوي ثلثي عائدات النفط في تلك الفترة، وقد كانت كل المؤشرات الاقتصادية تشير إلى الحالة الصعبة التي تمر بها الجزائر،من ذلك ارتفاع نسبة التضخم الاقتصادي التي بلغت في نهاية الثمانينات 16.5 % ، بطؤ معدل النمو الاقتصادي الذي لم يصل سوى 2.4 % بينما بلغ معدل تزايد السكان 2.7 % وكذلك تراجع الاستثمار وتسجيل نقص كبير في مناصب الشغل بحيث لم تستطع المنظومة الاقتصادية خلق أكثر من 100 ألف منصب عمل سنويا في حين كانت الطلب يصل إلى 250 ألف طلب عمل، في ظل هذه الظروف تفاقمت الأوضاع الصعبة التي كانت تعيشها شرائح واسعة من المجتمع في حياتها اليومية (صعوبات في النقل، أزمة السكن، ندرة المياه، تدهور الرعاية الصحية، تقلص فرص التعليم، ندرة السلع الاستهلاكية الأساسية والمضاربة بأسعارها في السوق السوداء، تصلب الإدارة وتعنتها) "(العياشي عنصر، 1999 : 02)

إن تضافر كل هذه المعطيات أدى إلى خلق جو اجتماعي يتصف بالأزمة انتهى بانفجار الأوضاع يوم 05 أكتوبر 1988 تمثلت في انتفاضة شعبية لم تشهد الجزائر مثلها من قبل، هزت العاصمة والمدن الكبرى على مدى عشرة أيام.

4- أحداث أكتوبر 1988:

"إن الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد في 19 سبتمبر 1988 الذي وجه فيه انتقادات لاذعة للحزب وللحكومة بسبب تقصيرها في أداء مهامها لمعالجة المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع، مشجبا أيضا حالة التسيب التي طبعت تصرفات الإطارات وأفراد المجتمع، مؤكدا الاستمرار في انتهاج سياسة التقشف لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الدولة الجزائرية، لاسيما بعد انخفاض أسعار البترول، كل هذا أدى إلى حدوث أحداث 05 أكتوبر 1988 أو ما أطلق عليها "بانتفاضة الخبز" (ياسين ربوح: 62)

بعد هذا الخطاب انتشرت موجة من الاضطرابات (حالة من الاضطراب تمثلت في التهديم، الحرق، السرقة التكسير للممتلكات العمومية..) في شوارع العاصمة ومما زاد من صعوبة الأمر وتعقده ندرة المواد الغذائية في المدن الكبرى، واستفحلت الأزمة مساء يوم 4 أكتوبر 1988، حيث بدأت المظاهرات بتلاميذ المدارس وسرعان ما انظم إليهم شبان آخرون والشيء الذي يلفت الانتباه أن المظاهرات كانت عنيفة وكانت عملية التكسير والتخريب والحرق والسرقة موجهة خصوصا ضد الممتلكات العامة : الوزارات، البنوك، الخطوط الجوية الجزائرية، أسواق الفلاح والمؤسسات التعليمية ....

وفي ضل تلك الأحداث قرر رئيس الجمهورية طبقا للمادة 119 من الدستور **إعلان حالة الحصار بتاريخ 6 أكتوبر 1988** التي بموجبها دخل الجيش إلى العاصمة التي لم يدخلها منذ 1965، رغم ما عرفته من أحداث سابقة وإن لم تكن بالحدة والسعة والأثر الذي عرفته أحداث أكتوبر" (سعيد بوالشعير، 2013 ب : 20، 21) لجأت الدولة إلى إعلان حالة الطوارئ للحفاظ على الأمن والنظام داخل البلاد لكن الأحداث استمرت على نفس الوتيرة مصحوبة بنفس أعمال التخريب إلى أن أعلنت السلطات منع التجمهر والمظاهرات، بإصدار قرار منع التجول من منتصف الليل إلى السادسة صباحا.

"إن الوضع الذي بدأ على شكل احتجاجات بشأن الحيف الاقتصادي نجح بسرعة في أن يأخذ طابع تحد للنظام لقد قام الشباب الذين كانوا يلبسون الجينز والقمصان القصيرة بارتداء الزي العربي التقليدي، وحذا المناضلون الإسلاميون ذوي اللحي حذوهم، والتحقت النساء بصفوف الاحتجاجات وهن يرتدين زيا محافظا جديدا أي الحجاب، وهو أقرب إلى الزي الجزائري التقليدي (الحايك)، وواجه النظام أول امتحان صعب له وفشلا ذريعا، لقد لجأ إلى قوات الأمن للتدخل حتى يعيد النظام ومات مئات الأشخاص في أول عملية عنف داخلية ذات شأن خطير منذ عشرين عاما "(غسان سلامة وديبك فانديل، 2000 : 120 ، 121)

"وفي خضم هذه الأحداث، نلاحظ بداية احتضان التيار الإسلامي للشارع، الذي بدأ يتجند ليقوم بمسيرة يوم العاشر من أكتوبر، والتي شارك فيها حوالي عشرون ألف متظاهر، رغم محاولات منعها بعد اتصال رئيس الجمهورية بأحد رموز الحركة الشيخ "سحنون" باعتباره أحد الأئمة المعتدلين وأحد بقايا جمعية علماء المسلمين، إلا أن المسيرة خلفت حوالي ستة وثلاثون قتيلا ومائتي جريح، لقد أثارت أحداث أكتوبر ردود فعل المعارضة السياسية في الداخل والخارج، منذ اللحظة الأولى، بحيث نددت بالعنف الذي استعملته السلطة في مواجهة المتظاهرين، كما نددت بالتعذيب والسجن الذي لقيه الكثير منهم، إلى جانب المطالبة بتغيير النظام القائم وفتح باب الحوار حول قضية الديمقراطية والمشاركة السياسية" (اسمهان تمغارت، 2002 : 210)

وفي نفس اليوم ألقى رئيس الجمهورية خطابا تأسف فيه عما حدث وما نجم عن تلك الأحداث من خسائر كما ندد باحتكار السلطة في يد أقلية، متأسفا واعدا القيام بإصلاحات سياسية كبيرة ستعرض للاستفتاء حولها وعلى إثر ذلك (يوم الثلاثاء 10/11) عادت الحياة إلى حالتها الطبيعية. "وفي 24 أكتوبر1988 أصدرت رئاسة الجمهورية بيانا حدد العناصر الرئيسية التي سيتضمنها مشروع الإصلاحات السياسية الذي سيناقش في القاعدة وتم القيام بتعديل دستوري جزئي في استفتاء 03 نوفمبر 1988 ومن أهم ما جاء فيه فصل الحزب عن الحكومة واعتبارها مسؤولة فقط أمام البرلمان، ولحق ذلك تعديل شامل تمثل في الاستفتاء على **دستور 23 فيفري 1989 والذي تم من خلاله التحول إلى التعددية الحزبية** "(ياسين ربوح : 62)

"كان رد فعل النظام في البداية مثيرا للإعجاب على نحو ما، فعوض اللجوء إلى الأساليب القديمة، انتهج النظام نوعا من الهروب إلى الأمام وحسم لصالح الإصلاح الدستوري، فرخص لقيام أحزاب سياسية جديدة ومنح الحرية للصحافة لتكتب أي شيء وساند الإصلاح الاقتصادي وخلال الفترة الممتدة بين أواسط سنة 1989 وأواسط سنة 1991 ، وكانت الجزائر لربما الدولة الأكثر تحررا في العالم العربي، كان تغييرا مذهلا من كآبة انتظام الحياة السياسية في الجزائر لبضع سنوات خلت، وتضاعف تشكيل الأحزاب السياسية ورافق ذلك تشكل الجبهة

الإسلامية للإنقاذ fis التي برزت كأقوى حزب سياسي، وسرعان ما تراشق الجزائريون بالقول وهم يتلاعبون بالألفاظ أن البدايات الأولى للأحرف اللاتينية التي تشكل اسم الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعني بالفرنسية "ابن جبهة التحرير الوطنية، fils de fln مثلها مثل جبهة التحرير الوطنية ، فقد كانت شعبية وتدعي أنها الممثل الوحيد للشعب، وكانت تترع إلى تفضيل الفعل السياسي على التطور البراغماتي وهناك أيضا من كانت له شكوك بأن عناصر من جبهة التحرير الوطنية نفسها قد تكون قامت بتشجيع الجبهة الإسلامية للإنقاذ" (غسان سلامة وديبك فانديل، 2000: 120، 121)

وحسب رأي الباحثة فإن الملاحظة التي يمكن تسجيلها إثر أحداث أكتوبر 1988 والتي نجم عنها دستور 1989 هذا الأخير الذي فتح الباب نحو التعددية السياسية في الجزائر وبداية الولوج نحو الديمقراطية في دولة حديثة هي أن كيفية الانتقال من نظام سياسي إلى آخر كان بطريقة عشوائية وغير مدروسة مسبقا وربما تكون الأحداث التي عرفتها الدولة الجزائرية منذ 1992 نابجة عن هذا التحول وتغيير النظام السياسي الذي كان قائما على الأحادية الحزبية منذ الاستقلال.

ثالثا– طبيعة النظام السياسي الجزائري:

توجد صعوبة في تحديد طبيعة النظام السياسي الجزائري وخصوصية آلياته في تسيير شؤون الدولة والمجتمع بسبب انغلاقه على نفسه وصرامته في التعامل مع منافسيه وخصومه والتي تصل في بعض الأحيان إلى ممارسة العنف، ولمحاولة فهم طبيعة النظام السياسي الجزائري يمكن دراسة أهم عناصره والمتمثلة في الحزب – جبهة التحرير الوطني– مؤسسة الرئاسة مجسدة في شخص الرئيس، المؤسسة العسكرية مركز القوة الأساسية للدولة.

1– الحزب:

تبنى النظام السياسي الجزائري بعد حصوله على الاستقلال مبدأ الحزب الواحد ونبذ نظام التعدد الحزبي فالتجربة الجزائرية التي سبقت الثورة المسلحة أبرزت مدى التلاعب الذي يمكن أن يقوم به العدو في ظل وجود تعددية حزبية وبذلك كان نظام الحزب الواحد الخيار الأمثل الذي يمكن لدولة حديثة النشأة أن تتبناه كنظام سياسي تقوم عليه "كما كرست كل محاولات التوثيق الدستورية والحزبية حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد، إذ نص دستور 1963 في مادته 23 – جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر– الأمر الذي أكده ميثاق الجزائر 1964، الذي اعتبر مبدأ الحزب الواحد قرارا تاريخيا لكونه يستجيب للإرادة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب حرب التحرير وضمان مواصلة الثورة، فالحزب هو التعبير الصادق عن الشعب والانخراط فيه مرهون بالإيمان بالتوجه الاشتراكي، وهو إطار الديمقراطية الحقيقة ووسيلة تحقيقها، وبالتالي المطلوب منه أن يخلق تصورا جديدا للديمقراطية يمكّن الجميع من التعبير عن أنفسهم"(ناجي عبد النور،2006: 86 ،87)

كما قام النظام ومن خلال المراسيم المتعددة بمنع الأحزاب المعارضة فقام بحل الحزب الشيوعي في نوفمبر 1962، وحل الحزب الثوري الاشتراكي في أوت 1963، وبذلك صدر المرسوم رقم 63-297 المؤرخ في 14 أوت 1963 الذي نص على أنه "**ممنوع على كامل التراب الوطني أي تشكيلة أو تجمع ذو طابع سياسي**" وقد أكد ذلك المادة 23 من دستور 1963 كما سبق الإشارة إلى ذلك"جبهة التحرير الوطني هي الحزب الطلائعي الوحيد في الجزائر"، وفي نفس المعنى جاء ميثاق الجزائر مارس 1964 الذي تم الإعلان فيه عن محاربة التعددية في الجزائر وكذلك بيان 19 جوان 1965 وميثاق الجزائر جوان 1976 ، وأكثر من ذلك فإن دستور 19 نوفمبر 1976 قد أعطى أهمية كبرى لمبدأ الأحادية الحزبية بتخصيصه فصلا كاملا متعلقا بالوظيفة السياسية الخاصة بحزب جبهة التحرير الوطني ، وقد نصت المادة 94 منه على أنه" يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد "والمادة 95 على أن جبهة التحرير الوطني هي الحزب الواحد في البلاد" وقد أكد ذلك ميثاق الجزائر جانفي 1986" (ياسين ربوح، 58،59)

حسب رأي الباحثة فإن النصوص الدستورية أصرت في كل تعديل على الشرعية الثورية والتاريخية للحزب وبالتالي أحقيته في قيادة المجتمع، وأصبحت النزعة في الإنفراد واحتكار سلطة الدولة وتغييب المشاركة الاجتماعية واضحة للعيان" فقد عبر الحزب "FLN" خلال مرحلة الأحادية عن انعكاس عضوي للوحدة الثورية والإرادة الشاملة حيث أن احتكار العمل السياسي المنظم والموجه من طبيعة الأنظمة التي أخذت بمبدأ الأحادية الحزبية التي رفضت المعارضة القادرة على مناقشة النظام ومسائلته وقناعتها بضرورة تحقيق جهاز سياسي قوي يكون بمثابة الوعاء الذي تنصهر فيه مختلف القوى الاجتماعية والسياسية وممثلا وحيدا للإرادة الشعبية هذا الدور اقترن بسببين رئيسيين الأول: تاريخي اقترن بدور الحزب في مرحلة الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي، والثاني عملي أوجبته ضرورة عملية التنمية وما تتطلبه من توحيد الاتجاهات وتعبئة الجماهير حول القيادة الثورية وإرادة الحزب أن يصبح رمزا للوحدة الوطنية باكتسابه الشرعية، إلا أن دوره كان ضعيفا في تعامله كوسيط بين الشعب والحكومة" (الطيب بلوصيف، 2013 : 138)

وحسب رأي الباحثة فإن السعي نحو تحقيق حزب قوي يقود الدولة والمجتمع كان أمرا نظريا فقط، أما الواقع فإن دوره كان محدودا ومحاطا بما يقرره رئيس الجمهورية، فقد شهد عصر الرئيس أحمد بن بلة احتكار وشخصنة للسلطة، وصراعات بين المكتب السياسي وقيادة الأركان انتهت بإضعاف الحزب، أما عصر الرئيس هواري بومدين تم إبعاد الحزب عن الحياة السياسية وتهميش دوره في ممارسة السلطة وتميزت هذه المرحلة "بهيمنة الدولة على الحزب" حيث عمل الرئيس على تقزيم دور الحزب مقابل محاولة بناء الدولة من القاعدة، وبذلك فقد الحزب شرعيته من المجتمع وحدث انقطاع بينه وبين القاعدة الشعبية

في حين عمل الرئيس الشاذلي منذ بداية حكمه على محاولة التوازن بين الكفة السياسية "الحزب" والكفة العسكرية "ففي بداية الثمانينات كانت هياكل الحزب قد سيطرت على جزء من الدولة، وتحولت انتخابات الهيئات القيادية للحزب وتغيير الحكومات وبناء الهيكل الإداري للدولة فرصة لتوسيع دائرة نفوذ مجموعات سياسية استطاعت من خلال ذلك أن تحتل مواقع ضمن هذه الفضاءات السياسية والإدارية" (ناجي عبد النور،2006: 101، 102)

كان حزب جبهة التحرير الوطني يعيش صراعات وأزمات داخلية شككت في مصداقيته كما أنه وقع في العديد من الأخطاء لعل أبرزها عدم التطابق بين النصوص والممارسة السياسية للحكم الأمر الذي يعني غياب الحزب فعليا وعدم قيامه بمهامه ووظائفه نتيجة ضعفه وتهميشه، حيث تحول الحزب إلى مجرد جهاز سياسي يفتقر إلى الفاعلية، وبذلك بدأت تبرز قوى جديدة منافسة له على الخريطة السياسية.

"وفي ظل هذا المشهد السياسي المتميز باحتكار السلطة وغياب الديمقراطية القائمة على مبادئ احترام الحريات وقيام مؤسسات تمثيلية من مؤسسات المجتمع المدني وأحزاب سياسية إضافة إلى الوضعية التي آل إليها الحزب من جهة، ومن جهة ثانية التصاعد الخطير للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي أثقلت كاهل المجتمع وأعجزت النظام السياسي عن إيجاد حلولا لها، فَاقَمَت بذلك من أسباب التعجيل بعملية الانفتاح السياسي وقرر رئيس الجمهورية الانقلاب على الحزب العتيد والتخلص من الشخصيات التي رفضت الإصلاحات السياسية والاقتصادية" (الطيب بلوصيف، 2013: 139)

وبذلك تجاوز الرئيس بن جديد مرحلة الأحادية الحزبية وفتح المجال أمام التعددية السياسية بإقرار دستور 1989 وبذلك عادت الحياة لأجهزة الحزب بعد فترة من التهميش .

2- مؤسسة الرئاسة:

لعب رئيس الجمهورية دورا مركزيا ومتعاظما في الحياة السياسية الجزائرية منذ تسلم هواري بومدين السلطة وحتى اختيار المؤسسة العسكرية الجزائرية للشاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية ثم اليامين زروال وبعده الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة وذلك "لأن منصب رئيس الجمهورية هو الرهان الحقيقي لبسط النفوذ والهيمنة على قواعد اللعبة السياسية بحيث تطور النظام السياسي الجزائري مثله مثل جميع الأنظمة الإفريقية إلى نظام رئاسي مميز يقول "بول بوفي" عن الأنظمة الإفريقية مهما كانت الوتيرة التاريخية التي تتطور بها هذه الأنظمة فإنها تنتهي كلها إلى نتيجة واحدة وهي تعزيز السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية والسلطة القضائية بحيث تنتقل تدريجيا كل السلطات وتتركز في يد رئيس الجمهورية وكثيرا ما تحذف البرلمانات أو توقف ظرفيا أو تتحول إلى أجهزة شكلية لأن القرارات الحقيقية تصبح في أماكن أخرى "(اسمهان تمغارت، 2002: 171)، ويتأكد هذا القول من خلال المراحل التي مر بها النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال وحتى تسعينيات القرن الماضي حيث يلاحظ ارتباط السلطة بأشخاص (بن بلة، هواري بومدين، الشاذلي بن جديد) ومحاولة الانفراد بالحكم مع الإبقاء على الحزب كغطاء لإضفاء الشرعية

"فبالرجوع إلى النظام الدستوري الجزائري نلاحظ أن رئيس الجمهورية يمثل محور النظام السياسي، نظرا للاختصاصات والصلاحيات الدستورية والسياسية التي يتمتع بها والتي تماثل تلك الممنوحة لرئيس الجمهورية الفرنسية، فمن الناحية النظرية فإن دستور 1963 خول لرئيس الجمهورية سلطات واسعة منها على الخصوص تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسيير وتنسيق السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، يتولى تنفيذ القوانين ويمارس السلطة التنظيمية ويعين في جميع المناصب المدنية والعسكرية ويستطيع أن يمارس السلطة التشريعية عن طريق

الأوامر، كل هذا يؤدي إلى القول أن رئيس الدولة والحكومة في دستور 1963 كان مفتاح قبة النظام الدستوري". (ناجي عبد النور،2006 : 102)

حيث نلاحظ أن "المادة 58 من دستور 1963 تخص حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الخارجية والداخلية، وهو ما نص عليه كذلك **دستور 1976 الذي أكد هو الآخر على حق هذه المؤسسة في تقرير السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، ولم يذكر أي قيد على الرئيس وأقر حريته الكاملة في المؤسسة التنفيذية** التي ظلت هي الأقوى بتأثيرها خاصة على المؤسسة التشريعية الحلقة الأضعف بسبب وحدة القيادة الحزبية التي لعبت دورا مهما في تحديد أعضاء الهيئة التشريعية، ومن خلال السلطة الدستورية تظهر قوة هذه المؤسسة بشكل خاص في الواقع الفعلي كجهاز يمارس ضغطا وتأثيرا على باقي المؤسسات الأخرى، التي تجعلها المسيرة للدولة والحزب لأن الرئيس يمثل تكريسا للشرعية الثورية و الدستورية مع"(الطيب بلوصيف، 2013: 140، 141)

وعليه فإن رئيس الجمهورية يتمتع بسلطات تعبر عن هيمنته على كامل النظام السياسي وسيطرته على المؤسسات الدستورية العليا، وهذه السيطرة والهيمنة تتحقق في الظروف العادية وفي الظروف الاستثنائية، حيث يسعى الرئيس دوما إلى تركيز السلطة التنفيذية في يده كما سبق القول، ليبقى متحكما في زمام أمور الدولة والحزب، وبذلك يجمع رئيس الجمهورية في شخصه بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية فالتمثيل الحزبي يمنحه الشرعية التاريخية والثورية كما أن التمثيل الانتخابي يمنحه الشرعية الدستورية مما يضعه على قمة الدولة ، كما أن أحكام المادة 39 من دستور 1976 تمنح لرئيس الجمهورية مركزا مرموقا "حيث تقتضي بأن تسند السلطة التنفيذية إلى رئيس الدولة حامل لقب رئيس الجمهورية الذي ينتخب لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري بعد اقتراح من طرف الحزب، ولا يمنع الدستور أن تجدد ولايته لأكثر من مرة هذه الأحكام تضفي على رئيس الجمهورية الصفة التمثيلية للشعب ومن ثم فله أن يتكلم باسمه وباسم الأمة، وبقبض رئيس الدولة على السلطتين السياسية والتنفيذية فهو يسيطر على الحزب بوصفه أمينا عاما له من ثم فهو ينفرد ودون أن يشاركه أحد بقيادة أجهزته وباسم الديمقراطية المركزية فإن للرئيس سلطة تعيين تشكيلة قيادة الحزب المكتب السياسي أي حرية المناورة والحركة بين مؤتمرين " (محمد بوضياف، 2008 : 57)

ما يمكن ملاحظته وعلى حسب رأينا أن الدستور (1963، 1976) مكن مؤسسة الرئاسة من سيطرتها على صناعة القرار من خلال ما منحه من سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في تحديد السياسة الداخلية والخارجية والقيادة والتنفيذ والتوجيه للسياسة العامة للدولة وخلاصة القول أن المؤسسة التنفيذية الممثلة التي يتولاها رئيس

الجمهورية هي سلطة حقيقة حيث بقيت هي أقوى السلطات وتملك من الوسائل ما يمكنها من المشاركة والتأثير في المقررات الحزبية، "إذ يضطلع رئيس الجمهورية بالإضافة إلى السلطات المخولة له بنص الدستور بسلطات وصلاحيات أخرى ومن ثم فلا مجال لدراسة العلاقة بين السلطات لعدم وجود فصل حقيقي بينها **فرئيس الجمهورية هو السلطة الفعلية في البلاد** وما تبقى فيعتبر أدوات لعمل هذه السلطة" (م بوضياف، 2008: 58)

أما دستور 1989 فقد عبر تعبيرا واضحا ومن خلال الإصلاحات السياسية التي عن الرغبة في زيادة قوة مؤسسة الرئاسة على حساب الحزب إلا أن إقرار التعددية الحزبية أمام الساحة السياسية، "أفرزت قوى أُخرى أكثر رغبة في الوصول إلى السلطة– الجبهة الإسلامية للإنقاذ –التي طرحت نفسها كبديل للنظام السياسي الذي لم يعد يحضا بثقة المواطنين، إلا أن انعدام الاستقرار على مستوى النظام السياسي انعكس بدوره على أداء هذه المؤسسة ونتج عنه تفكك وصراعات داخل هذه المؤسسة خاصة عند طلب رئيس الجمهورية من المؤسسة العسكرية التدخل لإنهاء حالة الفوضى التي كانت بداية لتقلص نفوذه وأصبحت قراراته مرتبطة بموافقة القيادة العسكرية، أدت إلى استقالته والإعلان عن حالة الطوارئ التي ألغت العمل بالمجالس المنتخبة والبرلمان، ودخلت بذلك مرحلة **الرئاسة الجماعية** وفسحت المجال أمام المؤسسة العسكرية لتظهر بمظهر الحامي لمكتسبات الدولة بإلغائها العملية الانتخابية، وما نتج عنه من توسيع سلطاتها مقابل الفراغ السياسي في كل مستويات المؤسسات السياسية التي تمثل السيادة الوطنية" (الطيب بلوصيف، 2013: 141،142) لتتأكد وفي كل مرة مقولة أن الجيش هو الفاعل الحقيقي في النظام السياسي الجزائري.

3- المؤسسة العسكرية:

تتمتع المؤسسة العسكرية بثقل وزنها داخل النظام السياسي الجزائري بحكم أن الجيش هو القوة الأساسية في الدولة، كما أن بعده التاريخي والثوري جعل منه العمود الفقري للنظام وعمل على تفوق العسكري على السياسي منذ عهد الثورة التحريرية، "فقد استطاعت المؤسسة العسكرية اعتلاء هيكل السلطة وذلك راجع لكونها سبقت وجود تكوين الدولة من جهة، ومن جهة ثانية عدم تمكن جبهة التحرير الوطني في مرحلة الاستقلال من تحرير مجالها السياسي- المدني، حيث مكنت للقيادة العسكرية من الاستيلاء على السلطة بسبب فوضى أوضاع الاستقلال باعتمادها على مرجع تحرير الوطن من الاستعمار وتمركزت بنواة السلطة واحتفظت لنفسها بالقوة الردعية لكل الأطراف التي تحاول التموقع خارج مجالها" (الطيب بلوصيف، 2013:142)

وقد سبق لنا التطرق إلى قوة الجيش في اتخاذ القرارات المتعلقة بمسيرة السياسة العامة في الجزائر من خلال عدة أزمات عاشتها الجزائر كانت كلمة الفصل فيها للجيش، فقد سبق له أن حسم أزمة 1962 بتشكيل المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني وتولى بن بلة الحكم بدعم من الجيش، وتمت تنحية الرئيس أحمد بن بلة عن طريق انقلاب عسكري يوم 19 جوان 1965، ومنذ ذلك التاريخ ورئيس الجزائر عسكري أو مدني يعينه الجيش، وبعدما تولى الرئيس هواري بومدين الرئاسة وعمل على تقوية الجهاز العسكري، "فقد تحول الجيش أثناء قيادته للبلاد إلى تنظيم عسكري سياسي وأقوى مؤسسة في الدولة، حيث ساهم الجيش الوطني الشعبي بوصفه أداة الثورة في تنمية البلاد وبناء الاشتراكية وتذويب الفوارق الاجتماعية والنفسية التي خلفها الاستعمار، والقضاء على النزعة الجهوية بتلقين الجنود أيديولوجية مهنية تركز على الانتماء الواحد إلى الأسرة العسكرية وهو انتماء وهو انتماء من شأنه أن يعزز وحدة الجيش وتقوي تماسكه بفصل تعلق أفراده بالوطن لا بالوسط الاجتماعي والثقافي الذي أتوا منه أو الطبقة الاجتماعية التي انحدروا منها "(ناجي عبد النور، 2006: 106)، وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين استمرت المؤسسة العسكرية في أداء دورها حيث تدخلت في اختيار من يخلف الرئيس الراحل خاصة بعد أن احتدم الصراع بين شخصيات كل من محمد الصالح يحياوي وعبد العزيز بوتفليقة حيث رجح الجيش كفة شخصية عسكرية تمثل في شخص الشاذلي بن جديد، مما يظهر قوة المؤسسة العسكرية في اتخاذ القرارات السياسية في الدولة حتى أن اختيار رئيس الدولة لا يمكن أن يتم دون موافقة المؤسسة العسكرية

"ويتفق الباحثون في الشأن السياسي الجزائري حول التداخل الكبير بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية هذه الأخيرة التي حكمت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال بصيغ قانونية اختلفت من مرحلة إلى أخرى، حتى ترسخت معادلة – الجيش هو النظام السياسي والنظام السياسي هو الجيش –هذا الاتفاق مرده الفراغ الذي أُوجد لمنع قيام مؤسسات فعلية وحقيقية تمارس العملية السياسية وفق أسس ديمقراطية، إضافة إلى غياب الدور الحقيقي الذي تؤديه المؤسسات الدستورية الذي أدى إلى تعاظم دورها على حساب المؤسسات الأخرى، من خلال امتدادها إلى رسم الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية وحتى الاجتماعية" (الطيب بلوصيف، 2013: 143، 144) حسب رأي الباحثة فإن هذا التداخل بين مؤسسات الدولة (مؤسسة الرئاسة– المؤسسة العسكرية– الحزب) جعل النظام السياسي الجزائري يظهر أحيانا بمظهر النظام البيروقراطي العسكري حيث يسعى الرئيس إلى إحداث توازن بين المؤسسات في حين تعتلي القوة العسكرية هرم السلطة وقوة اتخاذ القرارات، كما يظهر في أحيانا أخرى بمظهر النظام الأوليغارشي حيث تكون السلطة فيه خاضعة لحكم الأقلية المسيطرة.

وبالتالي يمكننا القول أن النظام السياسي الجزائري ضل منذ 1962 نظاما مغلقا شديد المركزية والصراع حول السلطة، التي وضعت من الناحية النظرية باسم الشعب ولكنه لا يمارسها إلا من خلال الفترات التي تحددها له الطبقة الحاكمة التي تمارس سلطتها عن طريق منصب رئيس الجمهورية ومن خلال لعبة التوازنات والتحالفات في جهاز الدولة.

رابعا– النظام السياسي الجزائري والرهان الديمقراطي:

1– دستور 1989

إن أحداث أكتوبر وما حملته من ضغوطات على الرئيس بن جديد دفعت به إلى إسراع الخطى في مسألة الديمقراطية كمحاولة لامتصاص الغضب الشعبي وإعادة هيكلة النظام، وذلك من خلال دستور 1989 الذي أقر التعددية السياسية وفتح المجال للولوج في مسار الديمقراطية

تضمن دستور 89 جملة من المبادئ أهمها:

"– مبدأ الاقتراع العام السري المباشر لتمكين المواطنين من المشاركة في اختيار ممثليهم أو ترشيح أنفسهم في المناصب السياسية الانتخابية

– مبدأ المساواة أمام القانون دون التمييز بين المواطنين على أساس المولد، العرق، الجنس، أو الرأي أو شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي، ومن ثم فهم سواسية من حيث الحقوق والواجبات.

– مبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ التعددية الحزبية ومبدأ الشرعية وعدم الرجعية وحق الدفاع، وإلى جانب هذه المبادئ الأساسية أشار دستور 89 بعض المبادئ ذات المضامين الاجتماعية، كحق الإضراب والحق في التعليم والعمل والراحة والرعاية الصحية.

وأخرى ذات طابع خارجي كمبدأ لزوم احترام الالتزامات الدولية وتبني مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتمسك الجزائر بالسلم والتعاون وتحديد الانتماء إلى المحيط المغاربي فالعربي فالمتوسطي" (محمد بوضياف، 2008: 124)

كما خصص دستور 89 فصلا كاملا للحقوق والحريات أقر من خلاله أن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة وتكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات، واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته وعدم انتهاك حرمته، ففي مجال الحقوق السياسية، وبالإضافة إلى المادة 10 المشار إليها آنفا، نجد أن المادة 14 والمادة 16 تعطي المواطن الحق في التعبير عن رأيه من خلال ممثليه في المجالس المنتخبة وكذلك مراقبة عمل السلطات العمومية، كما أن المواد 39 و 40 مكنا المواطن من الاشتراك في تكوين جمعيات والانخراط فيها

كما وقد كفل دستور 89 حق اللجوء إلى القضاء وضمان المساواة أمامه، وذلك من خلال المادة 130 والمادة 131، كما مكن الدستور الهيئات القضائية من مراقبة الانتخابات وحماية اختيار الشعب"

(المرجع نفسه، 126)

"إن الملاحظة التي يمكن تسجيلها على إثر أحداث أكتوبر 1988 والتي نجم عنها دستور 1989 والتي كانت بداية للعصر الديمقراطي في الجزائر المعاصرة، هي أن الإجراء السياسي الذي تم بموجبه **فتح المجال أمام تعدد الأحزاب كان عشوائيا وغير مدروس مسبقا**، وربما تكون التطورات التي عرفتها الجزائر منذ 1992 ناتجة من هذا الإجراء غير التقليدي بالنسبة إلى النظام السياسي الجزائري لأن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح في هذا الإطار هو هل أن خروج المتظاهرين إلى الشارع كان من أجل المطالبة بالتعددية السياسية والديمقراطية ؟" (عبد العالي دبلة، 2006 :201) وبهذا التسيير العشوائي الذي تبناه النظام السياسي الجزائري انطلقت التجربة الديمقراطية في الجزائر انطلاقة عرجاء وفي طريق خاطئ بسبب غياب تقويم جدي لأوضاع الأزمة التي كانت تتخبط فيها الدولة وغياب إستراتيجية وطنية واضحة المعالم في المجال السياسي والاقتصادي على حد سواء.

2- الأحزاب السياسية

بمجرد المصادقة على دستور فيفري 1989 بدأت تظهر الأحزاب السياسية في الساحة السياسية والإعلامية "وفي فترة قصيرة جدا –لم تمض سنة على صدور قانون1989 – وبالضبط في مارس 1990 حتى عرفت الساحة السياسية ما لا يقل عن 20 حزبا سياسيا جديدا، ومع نهاية 1991 أصبح عدد الأحزاب النشطة في الساحة يبلغ 52 حزبا" (العياشي عنصر، 1999 : 07)

ويعتبر هذا العدد الكبير للأحزاب ظاهرة طبيعية مرتبطة بمسألة الانتقال الديمقراطي، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل هذه الأحزاب مدركة فعلا لمفهوم الديمقراطية وقادرة على ممارستها عمليا ؟ وهل تمتلك برامج قوية بقوة هذا المفهوم ؟

فلقد كانت البرامج الوحيدة التي تمتلكها هذه الأحزاب هي نقد النظام والوصول إلى حد الشتم بالإضافة إلى استغلال بشع لمقومات الوطنية لاكتساب قاعدة شعبية فاستند كل حزب على إحدى هذه المقومات فبعضها استغل الإسلام والأخر الأمازيغية وآخرين العروبة والبعض الأخر استولى على الوطنية وتاريخ الثورة فتحول الصراع السياسي بذلك إلى صراع بين مكونات الهوية الوطنية فوضعت بذلك بذور تدمير الأمة والتقاتل بين أبنائها بعدما زرع السياسيون وقادة الأحزاب التعصب الديني واللغوي والعرقي والجهوي بين أبناء الشعب الواحد"

(رابح لونيسي: 225 ،226)

ويمكن توضيح الأحزاب التي ظهرت على الساحة السياسية في محاولة وجيزة ومختصرة للتعريف بأهم الأحزاب والتي يمكن تصنيفها إلى نوعين:

✓ **أحزاب معارضة قديمة موجودة قبل عهد التعددية** وكانت تنشط في حالة السرية ثم خرجت للعمل السياسي العلني بموجب الإصلاحات السياسية وبالرغم من أن عدد هذه الأحزاب قليل إلا أنها تعتبر من بين التشكيلات السياسية الفاعلة والمؤثرة في الساحة الوطنية ومنها:

- **جبهة القوى الاشتراكية:** الذي يعتبر أقدم حزب معارض أنشأه آيت احمد أحد الوجوه التاريخية للثورة منذ 1963عندما انفجر الخلاف بينه وبين بن بله الرئيس الأول للجزائر المستقلة.

- **الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري:** وهو حزب قديم كذلك يعود إنشاءه إلى كريم بلقاسم أحد قادة الثورة المشهورين الذين دخلوا في نزاع مع السلطة مباشرة بعد الاستقلال وفضل الانسحاب للعيش في المنفى.

- **حزب الطليعة الاشتراكية:** امتداد للحزب الشيوعي الجزائري (وقد جمع بين مناضلين من الحزب الشيوعي وبعض اليساريين من جبهة التحرير الوطني وأنشأ منذ سنة 1966 عقب الانقلاب العسكري الذي قام به بومدين في 19 جوان 1965 مطيحا بنظام الرئيس احمد بن بله.

- **الحزب الاشتراكي للعمال:** ذو توجه تروتسكي من الأحزاب الصغيرة النشطة في أوساط العمال وطلبة الجامعات، لكنه محدود التأثير عرف فيما بعد انقساما ليظهر منه حزبان منفصلان محدودي الأهمية هما حزب العمال والحزب الاشتراكي للعمال (العياشي عنصر، 1999: 08)

✓ **أما بعد صدور دستور 1989 فيمكن أن نورد أهم الأحزاب كما يلي :**

"- **حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية** : يسعى حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية من أجل إحياء الثقافة واللغة الأمازيغية والمحافظة على اللغة الفرنسية والتضييق عمليا على اللغة العربية ، يرجع مؤسسو هذا الحزب أصوله إلى انعقاد ملتقى وطني نظمه أعضاء من الحركة الثقافية البربرية في تيزي وزو يومي: 09 - 1989/2/10 حيث تم الإعلان عن ميلاد دستور الحزب الذي تم اعتماده في 1989/9/13

- **الجبهة الإسلامية لإنقاذ FIS** : إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ اعتبرت نفسها امتدادا لسلسة من الحركات الإسلامية التي ظهرت قبل الاستقلال بداية من جمعية العلماء بقيادة العلامة عبد الحميد بن باديس التي تدعوا إلى الإصلاح ، وبمجيئ دستور عام 1989 الذي أعطى الضوء الأخضر للتعددية السياسية أعلن عن ميلاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 1989/2/18 في مسجد السنة بالعاصمة.

– **حركة المجتمع الإسلامي "حماس" حركة مجتمع السلم "حمس" حاليا:** إن أول إطار قانوني للحركة كان تحت راية "جمعية الإرشاد والإصلاح" التي تأسست في 1988/11/12 وذلك بعدما انتقلت الحركة من مرحلة العمل السري ، تأسست حركة المجتمع الإسلامي حماس يوم 1990/12/6 بعدما لاحظته من تأسيس وفوز واسع لأول حزب إسلامي FIS في الانتخابات المحلية في الجزائر .

– **حزب حركة النهضة الإسلامية "النهظة حاليا":** تأسس هذا الحزب مع نهاية 1990 بزعامة عبد الله جاب الله.

– **حزب العمال PT** : تأسس حزب المنظمة الاشتراكية العمالية(OST) في 1989/12/26 والذي تحول لاحقا إلى حزب العمال (PT) وذلك بعد انعقاد مؤتمره يومي 29/28 جويلية 1990 ويَعتبر الحزب نفسه طرفا مندمجا في الكفاح الدولي داخل إطار عالمي منظم للتروتسكيين

– **التجمع الوطني الديمقراطي RND:** تأسس مؤخرا فيفري 1997 كواجهة سياسية للسلطة الرسمية والتي فازت باسمه بالانتخابات البلدية والتشريعية برئاسة عبد القادر بن صالح" (اسماعيل قيرة وآخرون، 2002: 164، 171).

3– واقع الانتخابات التعددية في الجزائر

بعد إقرار دستور 89 بسنة تقريبا جرت أول انتخابات تعددية في جوان1990 (المجالس البلدية والمجالس الولائية) وقد شارك في تلك الانتخابات معظم الأحزاب السياسية التي ظهرت على الساحة السياسية، وقد حملت هذه الانتخابات عددا من المفاجآت حيث لم تكن النتائج التي أسفرت عنها متوقعة :

" نسبة الامتناع عالية جدا قدرت بحوالي 35% من الناخبين، وساد اعتقاد خاطئ مفاده أن نداء المقاطعة الذي وجهه كل من جبهة القوى الاشتراكية والحركة من أجل الديمقراطية كان وراء ذلك بيد أن نتائج التشريعات في سنة 1991 فندت ذلك

– أما المفاجأة الكبرى فكانت فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بغالبية المقاعد في معظم جهات الوطن، إذ حصلت على أكثر من 4.5 مليون صوت بمعدل 35.2% من المسجلين في الانتخابات وبنسبة 54.2% من المصوتين

– أما حزب التحرير الوطني الحزب الحاكم مند الاستقلال فقد عرف سقوطا حرا بالغم من كل الوسائل التي وضعت تحت تصرفها ولم تحصل سوى على 17% من أصوات الناخبين "(العياشي عنصر، 1996 : 02)

واستكمالا لمسار الانتخابات المحلية أجريت الانتخابات التشريعية وكانت للسلطة الحاكمة دون شك حساباتها الخاصة حيث أجرى الرئيس الشاذلي بن جديد استطلاعات طمأنته بالنتائج المتوقعة، ومع ذلك فقد فازت الجبهة الإسلامية فوزا كاسحا "إذ فازت في الدور الأول بـ 88 مقعدا، وفاز حزب جبهة القوى الاشتراكية

بـ 24 مقعدا، وجبهة التحرير الوطني بـ 24 مقعدا، وجبهة التحرير الوطني بـ 16 مقعدا وقد عمل هذا الواقع الجديد وغير المتوقع على إعادة الحسابات السياسية وقد نظر البعض إلى هذا الفوز من طرف الجبهة الإسلامية للإنقاذ كتعبير عن ضعف النظام وتدهور الأحوال الاقتصادية الاجتماعية لغالبية الشعب، ووجد في المعارضة الراديكالية للفيس الملجأ وهذا ما يجعلنا نقول أن ضعف النظام وسوء التسيير الاقتصادي والسياسي أديا إلى هذه الوضعية وهذا الواقع الجديد الذي ميز الساحة السياسية بعد جوان 1991 " (عبد العالي دبلة، 2006 : 203)

جدول رقم(2) يوضح نتائج الدور الأول من تشريعيات1991

عدد الناخبين	13.258.554	%
عدد المصوتين	7.882.625	59
عدد الممتنعين	5.929.435	41
عدد المقاعد الإجمالي	430	
عدد المقاعد في الدور الأول	231	53.72
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	188	81.38
جبهة القوى الاشتراكية	25	10.82
جبهة التحرير الوطني	16	6.92
المستقلون	03	1.29

المصدر: (العياشي عنصر،1999: 11)

يلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة المنقطعين عن التصويت ويعبر ذلك على عدم استيعاب أو رفض المجتمع للوضع الجديد الذي أسس للديمقراطية في الجزائر، أما فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ فيعود إلى ضعف النظام القائم وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتي لم تعد تخفى على عين أي مواطن فلجأ إلى الفيس كمتنفس للأوضاع القائمة

كان من المقرر أن تجرى انتخابات الدور الثاني يوم 16 جانفي 1992 والتي كانت ستسفر عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ دون أي شك "لذا استعدت المؤسسة العسكرية لمصادرة نتائج الانتخابات، خاصة بعد مطالبة جبهات اليسار والبربر والفرانكفونيين بتدخل الجيش وإلغاء الانتخابات حيث كشفت تلك الأحداث هشاشة البنية الأساسية وعدم ارتكازها على قاعدة اجتماعية راسخة وأن تلك الأحزاب وأولئك الأشخاص يفتقرون إلى

جذور حقيقية في الهيكل الاجتماعي الجزائري بفئاته المختلفة وبذلك استولى الجيش على السلطة وأجبر الشاذلي بن جديد على الاستقالة في 11 جانفي 1992" (سعد توفيق عبد الله البزاز، 2010 : 62،63)

إن قرار استقالة الرئيس جاء قبل إجراء الانتخابات التشريعية بـ 5 أيام فقط وبذلك أوقف المسار الانتخابي باستقالة الشاذلي بن جديد وقد جاء النص الكامل لاستقالته كما يلي علما أنه لم يكن متمسكا بالمنصب الرئاسي لأنه فكر عدة مرات منذ بداية الثمانينات في الانسحاب من المنصب "أيها الإخوة، أيها الأخوات أيها المواطنون لا شك أنكم تعلمون بأني لم أكن راغبا في الترشح لمنصب رئيس الجمهورية غداة وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين، وما قبولي بالترشح إلا نزولا عند رغبة وإلحاح رفقائي، ويومها لم أكن أجهل بأنها مسؤولية ثقيلة وشرف عظيم في آن واحد ومنذ ذلك الحين وأنا أحاول القيام بمهامي بكل ما يمليه علي ضميري وواجبي، وكانت قناعتي أنه يتعين تمكين الشعب الجزائري من الوسيلة التي يعبر بها عن كامل إرادته ولا سيما وأن هذا الشعب سبق له وأن دفع ثمنا باهضا من أجل استرجاع مكانته على الساحة الدولية لذا فبمجرد أن تهيأت الظروف عملت على فسح السار الديمقراطي الضروري لتكملة مكتسبات الثورة التحريرية، وها نحن اليوم نعيش ممارسة ديمقراطية تعددية تتسم بتجاوزات كثيرة وسط محيط تطبعه تيارات جديدة متصارعة، وهكذا فغن الإجراءات المتخذة والمناهج المطالب باستعمالها لتسوية مشاكلنا قد بلغت اليوم حدا لا يمكن تجاوزه دون المساس الخطر الداهم الذي تواجهه الجزائر لذلك قال بن جديد فإنني أعتبر في قرارة نفسي وضميري بأن المبادرات المتخذة ليس بإمكانها ضمان السلم والوفاق بين المواطنين في الوقت الراهن وأمام هذه المستجدات الخطيرة، فكرت طويلا في الوضع المتأزم والحلول الممكنة وكانت النتيجة الوحيدة التي توصلت إليها هي أنه لا يمكنني الاستمرار في الممارسة الكلية لمهامي دون الإخلال بالعهد المقدس الذي عاهدت به الأنة ووعيا مني بمسؤولياتي في هذا الظرف التاريخي الذي يجتازه وطننا فإنني أعتبر أن هذا الحل الوحيد للأزمة الحالية يكمن في ضرورة انسحابي من الساحة السياسية، ولهذا أيها الإخوة أيها الأخوات أيها المواطنون فإنني ابتداءا من اليوم أتخلى عن مهام رئيس الجمهورية وأطلب من كل واحد ومن الجميع اعتبار هذا القرار تضحية مني في سبيل المصلحة العليا للأمة تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا" (المرجع نفسه: 63، 64)

وحسب رأي الباحثة فإن استقالة الرئيس الشاذلي تعبر عن فشله في الانتقال بالجزائر من مرحلة الأحادية الحزبية إلى التعددية ومن ثم الديمقراطية كما تعهد بذلك أمام الشعب بعدها "دخلت الجزائر على إثر ذلك في أزمة سياسية عميقة مازالت نتائجها مستمرة إلى الآن، وأزمة دستورية لم يتوقعها المشرعون والفقهاء الذين صاغوا الدستور الجزائري سنة 1989 وقد اقترن حل البرلمان باستقالة الرئيس وقد كانت عملية مقصودة على ما يبدوا وبعد

تخطيط مسبق، وقد يكون الرئيس بن جديد قد أجبر على الموافقة عليها من طرف القيادة العسكرية التي كانت ترى في فوز التيار الإسلامي تهديدا للنظام الجمهوري وهذا يعني في حقيقة الأمر فشل الديمقراطية المتسرعة التي أقرها النظام الحاكم والتي نظر إليها على أنها تعددية حزبية من دون توفير الشروط الأساسية والآليات المؤسساتية التي لا يمكن تحقيقها في ظرف سنة أو سنتين" (عبد العالي دبلة، 2006 :203)

وبذلك وصلت الدولة إلى أقصى درجات التأزم وأصبحت في محك الانهيار والتفكك، وتحمل الجيش مسؤولية إنقاذ الدولة من الانهيار، وتم حضر الجبهة الإسلامية للإنقاذ وبذلك شنت التيارات الإسلامية حملة مسلحة ضد الحكومة ومؤيديها خاصة بعد توقيف مسار الانتخابات التشريعية حيث لجأ التيار الإسلامي إلى ممارسة العنف ورفض العمل الديمقراطي

"وقد تأكدت نزعة العنف لدى التيار الإسلامي ورفضه للعمل الديمقراطي بعد ذلك في سنة 1991 عندما حاول الإطاحة بالنظام من خلال اللجوء إلى تنظيم الإضراب العام، وعندما فشل في ذلك لجأ إلى أسلوب العصيان المدني باحتلال الشوارع والساحات في معظم المدن والقرى عبر الوطن، وكانت المسيرات الحاشدة تجوب الشوارع خلال النصف الثاني من شهري ماي وإلى غاية منتصف جوان من سنة 1991 ومن شعارات تلك المسيرات المنظمة على طريقة الأحزاب الفاشية في ألمانيا وإيطاليا في الثلاثينات من هذا القرن "لتسقط الديمقراطية"، "دولة إسلامية بلا انتخابات"، "لا ميثاق لا دستور قال الله قال الرسول"، "لا إله إلا الله، عليها نحيا وعليها نموت وعليها نلقى الله" وكانت تلك بداية المواجهة العنيفة بين الجبهة الإسلامية وبين النظام الذي لم يتردد في الاستنجاد بالجيش لإعادة الاستقرار وإخلاء الشوارع والساحات باستعمال السلاح"

(العياشي عنصر، 1999: 11)

وكما سبق القول أن الرئيس الشاذلي كان قد حل المجلس الشعبي الوطني مما أحدث فراغ دستوري أو أزمة دستورية حيث لا يوجد رئيس للمجلس الشعبي الوطني يمكن له تسيير الأمور مدة خمسة وأربعون يوما تنظم فيها الانتخابات الرئاسية كما نص عليه دستور 1989 حيث وضع بن جديد شرطا وحيدا مع صناع القرار- الجيش- وهو عدم المساس به مقابل عدم التصريح بأي حديث صحفي

وأمام هذا الفراغ الدستوري تم إنشاء المجلس الأعلى للدولة يتكون من قيادة جماعية مهمتها تسيير مرحلة انتقالية لا تتعدى سنتين ذلك **أن الرئيس الشاذلي بقي من فترة حكمه سنتين ولم يتطرق الدستور إلى مثل هذه المسألة**" تشكلت لجنة رباعية تضم كل من خالد نزار ومحمد تواتي والوزراء علي هارون وأبو بكر بلقايد للتفكير في مسألة رئاسة المجلس الأعلى للدولة فطرحت عدة أسماء تم شطبها ومنها محمد الصالح يحياوي وبلعيد

عبد السلام وأحمد طالب الإبراهيمي، وقد اهتدى علي هارون في الأخير إلى صديقه القديم محمد بوضياف" (رابح لونيسي: 241)، وبعد اتصال علي هارون ببوضياف انتقل إلى زيارته في بيته بالقنيطرة بالمغرب ليشرح له الوضع المتأزم الذي تعيشه الجزائر وعمل على إقناعه بضرورة الموافقة لإدارة شؤون البلاد والمساهمة في استعادة زمام أمور الدولة، قبل محمد بوضياف قيادة المجلس الأعلى للدولة انطلاقا من وطنيته وتاريخه النضالي وشعوره بالواجب الوطني

"صرح محمد بوضياف بمطار الرباط قبيل توجهه إلى الجزائر لترأس المجلس الأعلى للدولة بعد غياب 28 سنة عن البلاد قائلا :

"من واجبي قبول هذه المسؤولية (أي رئاسة المجلس الأعلى للدولة) وأعرب عن اعتزازه وفرحته بالعودة إلى البلاد، وقال أنه على يقين —رغم الوضعية الخاصة التي تعيشها البلاد– أنه سيأتي بالجديد رفقة إخوانه في المجلس الأعلى للدولة وسيعمل ما بوسعه للتوصل إلى نتائج تخدم مصلحة البلاد والجزائريين، كما صرح في نفس اليوم وهو على متن الطائرة التي أقلته إلى الجزائر" لقد قبلت المسؤولية بعد أن كنت قد رفضتها دوما لأني أعتبر ذلك من واجبي ، إن الجزائر تعيش في وضعية خاصة ولا أريد أن تسيل الدماء من جديد في بلادي، وقال أنه سعيد وفخور لتمكنه من خدمة الوطن وأنه لم يطرح أي شرط مسبق قبل رئاسة المجلس الأعلى للدولة"

(الزبير سيف الدين ،1992: 122)

وصل السيد محمد بوضياف إلى الجزائر واستقبل في مطار هواري بومدين من طرف أعضاء المجلس الأعلى للدولة وشخصيات كثيرة في الدولة، بعدها أدى اليمين الدستوري في حفل نقل مباشرة على الشاشة "بعد ذلك بقليل توجه بخطاب إلى الأمة حث فيه الجزائريين والجزائريات على الثقة في أنفسهم لمواجهة الأزمة ومن أهم ما جاء في الخطاب "رجعت اليوم إلى وطني بعد أن شاءت الأقدار أن أعيش بعيدا عن أرض الأجداد والأمجاد... أعود إلى صف النساء الرجال الواقفين بثبات في وجه التحدي المسلمين بإخلاصهم إلى هذا الوطن وبصدقهم وغيرتهم على حاضر هذا الوطن ومستقبله — هذي يدي أمدها للجميع بدون استثناء، أمدها بثقة وأمل للتحية وتجديد العهد من أحل المصالحة والمساعدة والتعاون لبناء الجزائر" (المرجع نفسه: 123)

اعتقد الرئيس محمد بوضياف أنه قادر على تخليص الجزائر من أزمتها السياسية العميقة، ولكن الرجل حكم مدة 166 يوما ليتم قتله بطريقة بشعة جدا يوم الاثنين 29 جوان 1992 في قصر الثقافة بعنابة.

"خلفه بعد ذلك السيد علي كافي وهو شخصية تاريخية أيضا، وقد أستطاع هذا المجلس بنجاح تنظيم ندوة الوفاق التي شاركت فيها عدة أحزاب وجمعيات تمثل المجتمع المدني، وقاطعتها أحزاب أخرى لا تتماشى طروحها مع إستراتيجية المجلس الأعلى للدولة ومن الأشياء التي تحسب لهذا المجلس ومن خلال ندوة الوفاق الوطني تعيين السيد اليامين زروال رئيسا للدولة في انتظار إجراء انتخابات رئاسية، وهذا ما حدث بعد سنة حيث تم تنظيم انتخابات رئاسية شاركت فيها عدة أحزاب، وقد كانت هذه الانتخابات نقطة تحول جديدة وأساسية في تاريخ جزائر التسعينيات حيث كانت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات مرتفعة جدا مقارنة بالظروف الصعبة التي تمر بها البلاد خاصة من الناحية الأمنية، ومع هذا خرج الشعب الجزائري وبكثافة وتم انتخاب اليامين زروال رئيسا للجمهورية " (عبد العالي دبلة، 2006: 204)

"وقد امتازت فترته الرئاسية بمواجهة بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية من جهة، والجبهة المنحلة من جهة ثانية، وعمل على تفعيل لجنة الحوار الوطني التي قامت باتصالات مع مختلف الشركاء السياسيين والاجتماعيين بهدف التحضير لندوة الوفاق الوطني التي ألزمت الجميع باحترام مبادئ الديمقراطية ومنع استعمال مقومات الهوية الوطنية لأغراض حزبية، وعلى هذا الأساس تم عرض تعديلا للدستور في استفتاء شعبي 28 نوفمبر 1996" (الطيب بلوصيف، 2013 : 214)

أنشأ الرئيس اليامين زروال لجنة الحوار الوطني ودخل في حوار مع مختلف الأحزاب السياسية الفاعلة، كما برز في عهده دعاة الحوار والمصالحة الوطنية حيث كانت تنظم مسيرات وطنية تطالب بالسلم والمصالحة الوطنية، ويبدوا أن الشعب قد علق أمالا كبيرة في نجاح الحوار الوطني، إلا أن الجماعة الإسلامية المسلحة واصلت أعمالها الإرهابية وفشلت سياسة الحوار الوطني "وقد ألقى زروال خطابا هاما عشية أول نوفمبر 1994 يعلن فيها عن فشل الحوار الوطني، ويقول أن الحوار سيكون مع الشعب من اليوم فصاعدا ويقرر إجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية عام 1995، فهل أراد زروال اكتساب شرعية شعبية أم أن قراره يدخل ضمن خطة وإستراتيجية محكمة وقد اعتبر الكثير من الملاحظين أن إجراء انتخابات رئاسية في ظروف أمنية معقدة هو ضرب من الخيال، لكن أصر زروال عليها فشرع في التحضيرات المادية والبشرية له "(رابح لونيسي: 262،263)

جرت الانتخابات الرئاسية نوفمبر 1995 في ظروف أمنية جد صعبة تميزت بتصاعد العنف تهديات الإرهابية، إلا أن المواطن الجزائري شارك بقوة في الانتخابات وبنسبة 75 بالمئة وقد فاز بالانتخابات المرشح اليامين زروال، ويمكن تفسير ذلك أن المجتمع عاد للتواصل مع الدولة ونظامها السياسي بحثا منه عن الاستقرار والأمن بعد أن عايش حالة من الفوضى مست جميع المجالات.

بعد الانتخابات الرئاسية التي فاز بها الرئيس زروال، واصل سياسة الحوار مع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين بهدف التحضير لندوة الوفاق الوطني الثانية التي انعقدت عام 1996 ووقّع في هذه الندوة على وثيقة يتعهد فيها جميع الأطراف المشاركة باحترام المبادئ العامة للديمقراطية وتمت صياغة دستور 1996 ولعل أهم النقاط الإيجابية التي جاء بها دستور 1996 هي منع استعمال مقومات الهوية الوطنية (الإسلام، العروبة، الأمازيغية) لأغراض سياسية وبهذا الشكل تم إرساء نظام ديمقراطي على الشكل الصحيح يمكن ترقيته بشكل تدريجي في المستقبل ذلك لأن الديمقراطية نظام معياري لا يكف عن التطور "وبعد إقرار الدستور الجديد شرع في الانتخابات التشريعية في جوان 1997 لانتخاب أول برلمان تعددي وفاز في هذه الانتخابات **حزب التجمع الديمقراطي** الذي لم يمض على ظهوره سوى ثلاثة أشهر وذلك على الرغم من احتجاج بقيت الأحزاب التي اتهمت السلطة علانية بالتزوير، إلا أن هذه الأخيرة استمرت في عملها وقد تبع ذلك انتخابات محلية (المجالس البلدية والولائية) والتي تمخض عنها مجلس الأمة الغرفة الثانية كما أقرها دستور 1996، وقد فاز في هذه الانتخابات الحزب الوطني الديمقراطي الذي اتهم مرة أخرى بالتزوير المفضوح"(عبد العالي دبلة، 2006 : 205)

يؤكد عبد الحميد إبراهيمي هذا الطرح بلغة الأرقام حيث يقول "تميزت **انتخابات** 1997 **التشريعية** بالتزوير الكثيف، فالإحصائيات الرسمية تزعم أن معدل المشاركة كان 65.5 بالمئة على المستوى الوطني في حين لم يصل في الواقع حتى 50 بالمئة، وأنه كان 43 بالمئة في الجزائر العاصمة في حين بينت مصادر موثوقة أنه لم يتجاوز الـ 17 بالمئة، وقد جرى تصوير حزب الرئاسة "التجمع الوطني الديمقراطي" الذي جرى تأسيسه قبل ثلاثة أشهر فقط من الانتخابات، على انه الفائز إذ حصل على الغالبية النسبية في المجلس الوطني"

(عبدا لحميد إبراهيمي،2001 : 247)

جدول رقم(3) يوضح نتائج تشريعيات 1997

عدد الناخبين	16.773.087	%
عدد المصوتين	10.983.985	65.49
عدد الممتنعين	5.789.102	34.51
عدد المقاعد الإجمالي	380	
التجمع الوطني الديمقراطي	155	40.79
حركة مجتمع السلم	69	18.16
جبهة التحرير الوطني	64	16.84
حركة النهضة	34	8.95
جبهة القوى الاشتراكية	19	5
التجمع للثقافة والديمقراطية	19	5
حزب العمال	04	1.05
أحزاب أخرى	05	1.31
المستقلون	11	2.89

المصدر : (العياشي عنصر، 1999، 12)

يظهر من الجدول أن النتائج كانت في صالح الحزب الجديد "التجمع الوطني الديمقراطي" الذي تم الترتيب له من رحم حزب جبهة التحرير الوطني وبذلك بقيت اللعبة السياسية حصرا على أصحاب القوة والنفوذ، القوة المتحكمة والمسيطرة على زمام الأمور وقد قبلت أو فهمت الأحزاب الباقية هذا الوضع نتيجة الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

تميزت فترة ما بعد الانتخابات بتزايد أعمال العنف حيث عاشت الجزائر مجازر ومذابح جماعية تتنافى مع قيم الإنسانية وبذلك لم يتمكن الرئيس زروال من تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد وتفاقم الوضع في كل المجالات السياسية الاجتماعية الاقتصادية وأمام هذه الضغوط قدم الرئيس استقالته وانسحب من منصبه قبل نهاية عهدته الرئاسية، "وبالموازاة مع كل هذه الأحداث كانت عناصر من الجيش وخاصة من جهاز الأمن العسكري تبحث عن شخصية يمكن أن تكون قادرة على إقناع كل من يعارض فكرة المصالحة الوطنية أو ما سمي فيما بعد بالوئام المدني، واقترح الجنرال العربي بلخير على عناصر فاعلة في الجيش صديقه **عبد العزيز بوتفليقة الذي يتميز بشخصية قوية لا تتزحزح بسهولة أمام الضغوط بالإضافة إلى امتلاكه كفاءة دبلوماسية عالية وقدرة خطابية فائقة دون أن ننسى إيمانه القاطع بفكرة المصالحة الوطنية** "(رابح لونيسي: 273)

وقد جرت الحملة الانتخابية بين مرشحين سبعة من الوزن الثقيل معظمهم عارفين لخبايا النظام وجاءت نتائج الدور الأول من الانتخابات الرئاسية لعام 1999 كما في الجدول أدناه:

جدول رقم (4) يوضح نتائج الدور الأول من الانتخابات الرئاسية 1999

الناخبون المسجلون	17.488.759 مسجل
الناخبون المصوتون	10.652.623 ناخب
الأصوات المعبر عنها	10.093.611 صوت
الأغلبية المطلقة	5.046.807 صوت
وقد تحصل المترشحون	
بوتفليقة عبد العزيز	7.445.045 صوت
طالب إبراهيمي أحمد	1.265.594 صوت
سعد جاب الله عبد الله	400.080 صوت
آيت أحمد محند والحسين	321.179 صوت
حمروش مولود	314.160 صوت
سيفي مقداد	226.139 صوت
خطيب يوسف	121.414 صوت

المصدر: (الجريدة الرسمية، 1999، ع29: 04)

فاز مرشح الإجماع "عبد العزيز بوتفليقة" في انتخابات 15 أفريل 1999 بحصوله على نسبة 74 % من الأصوات "ومنذ توليه دفة الحكم وبناء على مشروعه السياسي فقد تطرق لنقطة في غاية الأهمية تتعلق بضرورة إعادة الدور الريادي والمحوري للدولة الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي، ولا غرابة في ذلك لأن شخصية الرئيس شخصية تاريخية ثورية كان لها دورا فعالا في السبعينيات أين كانت الدبلوماسية الجزائرية في قمة عطائها السياسي"(عمراني كربوسة ونور الصباح عكنوش: 145)

وبذلك حققت الجزائر مع الرئيس بوتفليقة قفزة نوعية –لا يمكن إنكارها– في مجال الديمقراطية وإحلال السلم والأمن في ربوع البلاد

خامسا: مسيرة الاقتصاد الجزائري(1962 – 2000)

عرفت الجزائر تحولات عميقة في الجانب الاقتصادي للدولة الحديثة من الاستقلال وإلى اليوم،"فقد تأثرت البنية الاقتصادية للجزائر تأثرا بالغا عام 1962، حيث خرج المستعمر تاركا خلفه «دولة شبح» من جراء قيام المستوطنين الأوروبيين بإخلاء المؤسسات وتخريبها وقد ترتب عن هذا العمل إلحاق ضرر كبير بالاقتصاد الذي أصبح شبه مشلول ولم يكن الأمر مقتصرا على المؤسسات الصناعية في المدن، بل شهدت المزارع في الريف أيضا انسحاب الأوربيين بشكل جماعي وهي المزارع التي كانت تقوم أساسا على تصدير المنتوج إلى الخارج، فقد انخفض الإنتاج ب 10% سنة 1963 بالنسبة لسنة 1962 (إدريس بولكعيبات، 2002: 116)

يخضع تقسيم مراحل الاقتصاد الجزائري حسب الأهداف والغايات البحثية لكل باحث فهناك من يقسم مراحل الاقتصاد الجزائري إلى ثلاث مراحل مرحلة ما بعد الاستقلال والتي تعتبر مرحلة انتظار بين 1962- 1966 ثم مرحلة التخطيط والتسيير المركزي 1967 – 1989 حيث انتهجت الدولة نموذج التخطيط الاقتصادي والاستثمار في القطاع العمومي، تلتها مرحلة ما بعد 1989 وهي مرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق

كما أنه يوجد تقسيم آخر يخضع لمنطق إسهام النفط في الاقتصاد باعتباره يمثل نسبة 98 % من صادرات الجزائر وهو التقسيم الذي تبناه الأستاذ دريس نوري في أطروحته والذي سنتبناه نحن بدورنا لمحاولة تتبع مسيرة الاقتصاد الجزائري منذ بداية سنة 1962 إلى 2000 وذلك انطلاقا من أن قطاع النفط يهيمن على الاقتصاد الجزائري ويمثل عموده الفقري.

1– المرحلة الأولى 1962 - 1972 (مرحلة التأميمات الكبرى)

لم تكن المحروقات تشكل إسهاما معتبرا في الاقتصاد الوطني، إذ لم يكن تأميمها قد حدث بعد ولم تكن أسعارها ذات قيمة في السوق العالمية، ولهذا تميزت العملية التنموية ببعض التوازن بين مختلف القطاعات: الإدارة، الحرف، التجارة والصناعة والزراعة (نوري دريس، 2016: 139)، لكن بداية من 1966 بدأت الدولة بوضع برنامجها الاقتصادي ومحاولة إقامته والانطلاق في سياستها التصنيعية

"ففي ماي 1966 تم تأميم الشركات المنجمية وشركات التأمين الأجنبية، وفي نفس السنة أيضا تم تأميم البنوك

وفي سنة 1969 تم تأميم ثلاثة بنوك: البنك الوطني الجزائري (B.N.A) والبنك الخارجي الجزائري (B.E.A) والقرض الشعبي الجزائري (C.P.A) هذه البنوك تضاف إلى الصندوق الجزائري للتنمية الذي أنشأ سنة 1964 وخلال صيف 67 تم تأميم وانضمام فروع التوزيع لشركات ESSO,MOBIL,BRITSH PETRLUM إلى سوناطراك

وفي مارس 1968 تم توسيع المراقبة الممارسة من طرف سوناطراك على السوق الوطني وتم أيضا تأميم شركات توزيع الغاز

في أوت 1968 أممت 13 شركة صناعية فرنسية

في جوان 1969 تم أيضا تأميم 14 فرعا لشركات أجنبية

واختتمت هذه التأميميات بقرار فيفري 1971 لتأميم مجمعات الغاز الطبيعي و51 % من ممتلكات الشركات البترولية الفرنسية" (عبد العالي دبلة، 2004: 88، 89)

وتواصلت التأميمات في الفترة الباقية للرئيس بومدين وتدعمت بذلك سلطة الدولة والقطاع العام في الجزائر

2- المرحلة الثانية 1973 – 1986 (مرحلة الطفرة النفطية)

ارتفعت أسعار البترول في السوق العالمية بعد الحرب العربية الإسرائيلية 1973 بشكل كبير، "في هذه السنة أخذت الإستراتيجية التنموية الجزائرية منعرجا حاسما فبعد أن كان مقررا الاهتمام بالقطاع الزراعي لتحقيق فائض في القيمة يستعمل لاحقا في تمويل القطاع الصناعي جاء ارتفاع أسعار المحروقات إلى أكثر من 40 دولار ليوفر على النظام السياسي آنذاك- ومنذ ذلك الحين إلى يومنا هذا مشقة الاستثمار الزراعي"

(نوري دريس، 2016: 141،140)

فقد أعطت الدولة الجزائرية خيار الأولوية للقطاع الصناعي على باقي القطاعات الأخرى كما واصلت عملية التأميم وتنفيذ مشاريع الإنماء الاقتصادي بالاعتماد على ثرواتها ولاسيما النفط والغاز "وقد أكد الرئيس الراحل بومدين أن الحل الحقيقي لمواجهة المشاكل الاقتصادية هو مضاعفة النمو الاقتصادي ورفع في حينها شعار "زراعة النفط لحصد الصناعة" وأصبح التصنيع هو الهم الأكبر والشغل الشاغل على مستوى الأجهزة الإدارية المسؤولة"

(سعد توفيق عبد الله البزاز، 2010: 12)

جدول رقم (5): يوضح مخطط التنمية ما بين 1967 – 1973

المخطط	الفلاحة	الصناعة
المخطط الثلاثي 1967-1969	%17.6	%52.1
المخطط الرباعي 1970-1973	%12	%51

المصدر: (إدريس بولكعيبات ، 2002 :118) نقلا عن *(Gallissot R, 1978 : 77)

يكشف الجدول عن وجود إصرار من المسؤولين نحو الانتقال السريع نحو خيار الصناعات المصنعة، فقد وجهت الدولة كل طاقاتها ومخططاتها نحو الشق الصناعي وأهملت الشق الزراعي مما حول مركز الثقل من القرية فقد هجر الفلاحون أرضهم ومزارعهم نحو المدينة التي ارتبطت بالتصنيع

جدول رقم(6): يوضح نسبة إسهام عائدات المحروقات في حجم الاستثمارات العمومية الخام

السنة	صادرات المحروقات	حجم الاستثمار العمومي	نسبة إسهام المحروقات في الاستثمار
1970	3 505.0	8 160.4	42.95
1971	3 149.0	8 342.2	37.75
1972	4 815.0	9 811.3	49.08
1973	6 296.0	12 414.5	50.70
1974	17 965.0	16 964.4	105.83
1975	16 480.0	23 975.0	68.74
1976	20 363.0	31 358.1	64.94
1977	23 623.0	38 433.4	61.46
1978	24 170.0	50 789.7	47.59
1979	35 943.0	54 374.6	71.35

المصدر : (نوري دريس ، 2016 : 142) نقلا عن **(y. benabdallah, 1999 : 175)

* Gallissot R, l'économie de l'Afrique du nord, p.u.f , paris, 1978, p77

** y. benabdallah, économie rentière et surendettement, these doctorat, lyon2, 1999, p175

3- المرحلة الثالثة 1986-2000 (مرحلة الأزمة):

مع انهيار أسعار البترول في السوق العالمية سنة 1986 دخلت الجزائر مرحلة حقيقة من الأزمة (أزمة سياسية، اجتماعية، اقتصادية) فقد تقلصت الموارد المالية وبالمقابل تزايد مستوى الإنفاق العام وتزايدت الديون الخارجية وخدماتها، ما أجبر السلطة الحاكمة على العودة إلى انتهاج سياسة التقشف بعد أن انتهجت نمط استهلاكي غير رشيد برز مع بداية الثمانينات "وما زاد من تعميق الأزمة هو توقيف الاستثمارات المنتجة خصوصا في قطاع الصناعة، فضلا عن التأثيرات السلبية التي أحدثتها عملية إعادة الهيكلة(إعادة تنظيم الاقتصاد) التي زعزعت استقرار القاعدة الاقتصادية بأكملها والتي كان من أهم نتائجها عجز شبه كامل في الجهاز الإنتاجي حيث لا تبلغ مردودية المنشآت في أحسن الحالات ما بين 20%و50% من طاقتها الفعلية" (سعد توفيق عبد الله البزاز، 2010: 124)، طالت الأزمة السياسة والاقتصاد والمجتمع وتطورت توترات الأزمة تدريجيا إلى أن انفجر الوضع في 05 أكتوبر 1988 وهكذا وجدت الدولة نفسها وجها لوجه مع المجتمع مما دفع النظام السياسي للانتقال من الاقتصاد المسير إلى الانفتاح على السوق العالمية حيث شرع في خوصصة القطاع العام الاقتصادي منذ 1991، وتم الإعلان عن إفلاس وعجز الدولة في توجيه الاقتصاد، وكما سبق التطرق إلى الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر خلال هذه العشرية، فإنها تتداخل بشكل قوي مع الأزمة الاقتصادية وذلك "لأن النظام كان يرد انفتاحا اقتصاديا، دون إعادة توزيع السلطة السياسية داخل الجسم الاجتماعي، وهذا ما أدى إلى دخول البلاد في شبه حرب أهلية عرفت فيها المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية أسوأ نتائجها على الإطلاق، تجاوزت نسبة البطالة 35% وتعدت نسبة الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر سنة 2000 أكثر من 28%"

(نوري دريس، 2016: 145)

4- المرحلة الرابعة: بعد سنة 2000 (الطفرة النفطية الثانية):

عادت أسعار النفط للارتفاع سنة 2000 مجددا، حيث ارتفعت نسبة الصادرات إلى ما يزيد عن 98 % سنة 2000 بعد أن كانت 93.5% سنة 1995 وذلك بفعل التطور في الصناعة النفطية، بعد أن تم فتح قطاع المحروقات أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 1991. ونورد الجدول التالي لتوضيح نسبة صادرات المحروقات في الجزائر ليتضح معنا طبيعة الدولة والحكم في الجزائر

جدول رقم(7): يوضح نسبة المحروقات من الصادرات

السنة	النسبة المئوية
1970	69
1975	92
1980	97
1985	98
1990	97
1995	93.5
2000	98
2005	97
2010	97.6

المصدر: (محمد حليم ليمام، 2011: 154)

نلاحظ من خلال الجدول هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات وبذلك فإن النفط يمثل العنصر الأساسي في الاقتصاد الوطني، واعتمادا على هذا المعطى، فإن الجزائر لا تختلف عن البلدان العربية النفطية الأخرى من حيث كونها دولة ريعية، أي دولة تعتمد في أغلب عوائدها على مداخيل البترول.

خلاصة

واجهت الجزائر المستقلة(1962-2000) العديد من المشاكل والإخفاقات حيث اعتادت خلال السنوات الأخيرة أن تكتب سجل تاريخها بالأزمات الاقتصادية والصراعات السياسية والمشاكل الاجتماعية الحادة، وهو ما حال دون بلورة مشروع دولة جزائرية حديثة بالمعايير الديمقراطية، فمنذ أحداث أكتوبر 1988 التي قادها الشباب الجزائري في شوارع العاصمة طرحت بقوة إشكالية الدولة في علاقتها بالمجتمع خاصة بعد أن فرضت هيمنتها على كل المجالات وبعد أن تغلغلت داخل المجتمع لتكون بمثابة الدولة الراعية التي تحاول توفير كل متطلبات المواطن لتحفظ بقاءها واستمرارها، لكن مع انخفاض أسعار البترول وجدت الدولة نفسها غير قادرة على إتمام دور الأم الراعية، لتتخذ بذلك من "كلمة الديمقراطية" مفتاحا لحل الأزمة السياسة، ومن "اقتصاد السوق" نظاما لحل الأزمة الاقتصادية، لتدخل الدولة الجزائرية بذلك كنتيجة طبيعية للتحولات العشوائية وغير المدروسة في "فوضى المجتمع"

قائمة المراجع:

-أبو جرة سلطاني، **جذور الصراع في الجزائر**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1995

-إدريس بولكعيبات، **تجربة الجزائر في التنمية قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد17، جوان 2002 ، ص113

-اسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2002

-اسمهان تمغارت، **إشكالية بناء الدولة في الجزائر 1962-1988**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001 – 2002 ، غير منشورة

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،إعلان رقم 01/إ.م.د/99 المؤرخ في 04 محرم عام 1420 الموافق 20 أفريل سنة 1999 يتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية، الجريدة الرسمية، عدد 29 ، الصادرة بتاريخ 21 أفريل 1999

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تصريح الرئيس هواري بومدين بمناسبة الذكرى الثالثة للاستقلال المؤرخ في 06 ربيع الأول عام 1385 الموافق لـ 05 جويلية سنة 1965، الجريدة الرسمية، عدد 56، الصادرة بتاريخ 06 جويلية 1965.

-رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر

-رابح لونيسي، **تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989** ، دار المعرفة للنشر، الجزء الثاني، الجزائر، 2010

-الزبير سيف الدين، **مؤامرة من خلف الستار**، مجموعة حواركم للصحافة والنشر والإشهار، الجزائر،1992

-سعد توفيق عبد الله البزاز، **الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد التحولات الداخلية والخارجية وأثرها على العلاقات الدولية**، دار أيلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011

-سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري–دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري** 1963و1973، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 2013 أ

-سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري–دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 2013 ب

-سفيان لوصيف، **السياسة الثقافية في الجزائر الأيديولوجيا والممارسة**، منتدى المعارف، الطبعة الأولى، بيروت، 2014

-صالح فركوس، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال–المراحل الكبرى**،دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005

-الطيب بلوصيف، **المجتمع المدني والدولة: دراسة سوسيو–سياسية "الجزائر"** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، قسم علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر–باتنة، الجزائر، 2012-2013

-عبد الحميد إبراهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958 – 1999** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2001

-عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة – الاقتصاد والمجتمع والسياسة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2004

-عبد العالي دبلة، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية** في **السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006

-علي الكنز وعبد الناصر جابي، **الجزائر البحث عن كتلة اجتماعية جديدة** ، في : **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الحديثة** ، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 1997

-العياشي عنصر، **التجربة الديمقراطية في الجزائر– اللعبة والرهانات**، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول" تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي" القاهرة، من 29 فيفري إلى 03 مارس 1996

-العياشي عنصر، **التعددية السياسية في الجزائر: الواقع والآفاق**، ورقة مقدمة للندوة التي نظمتها جامعة آل البيت والمعهد الدبلوماسي الأردني حول" الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية"، عمان، الأردن، 1999

-غسان سلامة وديبك فانديل، **جذور الأزمة الجزائرية** ، في : الإسلام **السياسي وآفاق الديمقراطية في العالم الإسلامي** ، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، الرباط، المغرب، 2000

-كربوسة عمراني وعكنوش نور الصباح، **مظاهر التحول الديمقراطي خلال حكم الرئيس بوتفليقة**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة

-محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر دراسة تحليلية نقدية**، دار المجد للنشر والتوزيع، 2010

-محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008

-محمد حليم ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011

-مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي-السياسي**، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1980

-ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، منشورات جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2006

-نوري دريس، **الممارسات الريعية، الزبونية السياسية وإشكالية تشكل المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة- مقاربة سوسيولوجية للعلاقة الدولة – المجتمع**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف2، الجزائر، 2015-2016

-ياسين ربوح، **الأحزاب السياسية في الجزائر- التطور والتنظيم**، دار بلقيس للنشر، الجزائر

الفصل الخامس: المعالجة السوسيولوجية للبيانات الميدانية

تمهيد

أولا: مجالات الدراسة

ثانيا: عينة الدراسة

ثالثا: منهج الدراسة

رابعا: أدوات جمع البيانات

خامسا: عرض وتحليل وتفسير البيانات الميدانية

سادسا: نتائج الدراسة

تمهيد

بعد الانتهاء من الجانب النظري والذي تحصلنا من خلاله على وصف كيفي للظاهرة محل الدراسة، ننتقل إلى الجانب الميداني بهدف الحصول على معلومات إحصائية كمية لدراستنا من أجل تعزيز الجانب النظري وذلك بإتباع مجموعة من الخطوات المنهجية الهامة لتوضيح الإجراءات المنهجية التي ستتناول الدراسة الميدانية وذلك من خلال تحديد مجالات الدراسة، وكذا تحديد نوع العينة وتوضيح أسباب اختيارها، أيضا توضيح نوع المنهج المستخدم في الدراسة بالإضافة إلى تحديد أدوات جمع البيانات التي تم اعتمادها حيث يوضح الباحث في كل خطوة من هته الخطوات المنهجية الأسباب التي دفعته إلى تبني إجراء منهجي دون أخر

بعدها ننتقل إلى عملية تبويب البيانات الكمية وتحليل النتائج المتحصل عليها في البحث الميداني حيث تعد هذه العملية جزء لا يتجزأ من الكل البحثي، حيث يتم تبويب النتائج في جداول وتكميمها في شكل أرقام بعد أن كانت مجموعة مؤشرات ثم محاولة تفسيرها انطلاقا من الجانب النظري وكذا ما ترسخ في المخيال الاجتماعي لمجتمعنا المحلي، في محاولة منا الوصول إلى جملة التصورات التي تبلورت في ذهن الشباب الجزائري حول الدولة ومن ثم توظيفها في شكل نتائج عامة تناقش وتحلل في ضوء الفرضيات لنصل في آخر البحث السوسيولوجي إلى نتائج عامة أو نتيجة عامة تجيب على سؤال الإشكالية

أولا: مجالات الدراسة

تعتبر البحوث والدراسات في مجال العلوم الاجتماعية متغيرة وغير ثابتة كما أن الظاهرة الاجتماعية متغيرة ومرنة والعوامل المتحكمة فيها مختلفة من مكان لآخر ومن زمان لآخر، لذلك وجب على كل باحث تحديد مجالات دراسته بدقة بمعنى توضيح: أين تجرى الدراسة (المجال المكاني) ومتى أجريت الدراسة (المجال الزّمني) وعلى من ستجرى الدراسة (المجال البشري)، لأن عملية التحديد تزيل أي لبس وتضفي مصداقية على البحث وتساعد الباحث على مواجهة المشكلة القائمة بكل موضوعية وعلمية.

1- المجال المكاني:

المجال المكاني هو المجال الذي تم تحديده للقيام بالدراسة الميدانية، وفي إطار موضوع "مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري "، فقد كان اختيار المجال المكاني وفقا لطبيعة الموضوع: حيث تمت الدراسة في الجامعة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف 2 وهي إحدى أهم جامعات الشرق الجزائري

"تقع جامعة محمد لمين دباغين أقصى شمال شرق مدينة سطيف (الهضاب) وتتربع هذه الجامعة على مساحة إجمالية قدرها حوالي 91 هكتار وقد نشأت طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 11-404 المؤرخ في 03محرم 1433 الموافق لـ 28 نوفمبر 2011، وتتكون من ثلاث كليات: كلية الآداب واللغات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية كلية الحقوق والعلوم السياسية في طور الانجاز ويتابع طلبة هته الكلية دراساتهم على مستوى جامعة سطيف 1"

المصدر: مكتب الاستشراف والتوجيه، النشرة الإحصائية للسنة الجامعية 2016/2015، جامعة محمد لمين دباغين

2- المجال الزمني:

يقصد بالمجال الزمني الوقت الذي استغرقته الدراسة من بداية البحث حتى نهايته ويمكن تقسيمه كمايلي:

-مرحلة الاستطلاع: بدأت في سبتمبر 2014 وبعد تحديد موضوع الدراسة بدأت عملية تكشيف وإطلاع وجمع للكتب والمقالات من أجل الإلمام بالتراث السوسيولوجي لمفهوم الدولة ومحاولة تحديد إشكالية الدراسة وفرضياتها وحصر الإطار النظري والمفاهيمي للموضوع

-مرحلة جمع الأدبيات حول الموضوع: وهي أصعب مرحلة واجهتنا في بحثنا، رغم وجود كم هائل من الادبيات حول الموضوع إلا أن عملية الانتقاء والبناء بما يتناسب مع التصور العام للموضوع كانت صعبة جدا، حيث استمر البناء النظري الى غاية جوان 2016 علما اننا كنا نسير بشكل متواز مع الدراسة الميدانية

مرحلة الدراسة الميدانية: تم النزول إلى ميدان الدراسة على مراحل يمكن توضيحها كما يلي:

1- قامت الباحثة بأول دراسة ميدانية استطلاعية بعد قبول الموضوع مباشرة وكانت بمتوسطة سامعي امبارك بوبكر –العلمة- حيث أجريت المقابلة مع أستاذة في مادة الاجتماعيات وأستاذ في مادة التربية البدنية وأستاذ في مادة اللغة الفرنسية للتعرف ومحاولة فهم للتصورات التي يحملها الشباب عن الدولة وذلك وفق دليل مقابلة أولي عوض فيما بعد باستمارة استبيان

2- بعد ضبط الاستمارة من البناء إلى التحكيم ثم التعديل، استمرت معنا عملية التوزيع مدة شهر ونصف أي من شهر مارس إلى شهر أفريل ويرجع سبب التأخر إلى دخول الطلبة في عطلة الربيع، ثم دخلنا في مرحلة تفريغ البيانات وتلتها مرحلة التحليل والتفسير والنتائج بين شهري أفريل-ماي 2016

3- المجال البشري:

لقد شملت الدراسة مجالا بشريا استهدف فئة طلبة الماستر في جامعة سطيف2 "ذكورا وإناثا" وذلك على اختلاف أعمارهم وكذا تخصصاتهم

ثانيا- عينة الدراسة

يعتبر اختيار العينة من أهم الخطوات المنهجية في البحوث الاجتماعية، إذ يقوم الباحث بعملية اختيار جزء من الكل، بحيث يكون ذلك الجزء يحمل نفس خصائص ومميزات المجتمع الأصلي حتى يتمكن من تعميم نتائج دراسته، وتُعرّف العينة بأنها "مجموعة جزئية من الأفراد أو المشاهدات أو الظواهر التي تشكل مجتمع الدراسة الأصلي، فبدلا من إجراء البحث أو الدراسة على كامل مفردات المجتمع يتم اختيار جزء من تلك المفردات بطريقة معينة" (محمد عبيدات وآخرون، 1999: 83)

وبما أن موضوع دراستنا تمحور حول إشكالية "مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري" فإن اختيار نوع العينة كان بما يلاءم موضوع الدراسة فقد عمدت الباحثة إلى اختيار **العينة القصدية** "والتي تكون باختيار الباحث لمجموعة من المفردات قصديا لاعتقاده بأنها تساعده على تحقيق الغرض من البحث أحسن من غيرها" فيختار الباحث العينة التي يراها تتوفر على الشروط الموضوعية التي لها علاقة بالموضوع المدروس، وهي نوع من العينات غير العشوائية (فيروز زرارقة وآخرون، 2007 : 90)

مع العلم أنه واجهتنا صعوبة في اختيار العينة ذلك لأن مجتمع البحث"الشباب الجزائري" واسع جدا فقد اخترنا في البداية عينة الصدفة، ثم العينة الحصصية، لأن مثل هذه الأنواع من العينات تمس كل شرائح الشباب إلا أن طبيعة الموضوع كانت تتطلب منا اختيار عينة عارفة بمفهوم الدولة والسلطة والطبقة وكل ما يتعلق بالممارسة السياسة وهي مفاهيم أكاديمية على مستوى عال من الدقة، وعليه توقف اختيارنا على العينة القصدية **حيث قصدنا طلبة الماستر أخذا بالاعتبار لمستواهم التعليمي**، بعد ذلك اخترنا بدقة مع الأستاذ المشرف التخصصات التي لها علاقة قريبة أو مباشرة بموضوع الدولة

ونشير القارئ إلى أننا برمجنا طلبة العلوم السياسية وطلبة الحقوق، كون موضوع الدولة من المواضيع الكبرى المبرمجة في مقررهم الدراسي، إلا أننا لم نتمكن من الحصول على تعداد الطلبة في هذه التخصصات لأنه واجهتنا صعوبة في ذلك يمكن إدراجها تحت اسم "البيروقراطية السلبية" حيث لم نجد أي نوع من التعاون في الهيكل الإداري لكلية الحقوق والعلوم السياسية

وبذلك جرى البحث الميداني على عينة من طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية وتم حصرهم في طلبة:

- طلبة ماستر تاريخ الجزائر الحديث
- طلبة ماستر فلسفة القيم
- طلبة ماستر اتصال وتسويق
- طلبة ماستر علم اجتماع سياسي

وبعد الاتصال بمكتب بمكتب الإعلام والاحصائيات بجامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ، تحصلنا على إحصاء كمي للعينة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (8): يوضح التوزيع العددي للطلبة على مختلف التخصصات

التخصصات	ذكور	إناث	المجموع
ماستر 1 تاريخ حديث	02	40	42
ماستر 2 تاريخ حديث	05	35	40
ماستر 1 فلسفة القيم	04	37	41
ماستر 2 فلسفة القيم	04	35	39
ماستر 1 علم اجتماع سياسي	17	14	31
ماستر2 علم اجتماع سياسي	09	03	12
ماستر1 اتصال وتسويق	07	36	43
ماستر2 اتصال وتسويق	08	29	37
المجموع	56	229	285

المصدر: مكتب الإعلام والاحصائيات، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الموسم الجامعي 2016/2015

بعد أن تبين معنا أن عدد الطلبة هو 285 عملت الباحثة مسح شامل للطلبة الحاضرين في التخصصات السابق ذكرها، حيث تم توزيع الاستمارة في الأقسام وبمساعدة الأساتذة إلا أن توزيع الاستمارة كان خلال المرحلة السابقة للعطلة مما سجل غياب لبعض الطلبة على مستوى بعض الأقسام

وبعد عملية الجمع تم سحب 20 استمارة لعدم استيفائها الشروط المقبولة لعدم جدية الطلبة في التعامل مع الاستمارة والإجابة على كل أسئلتها وبذلك بقي معنا 194 استمارة جاهزة للتفريغ والتبويب.

ثالثا: منهج الدراسة

إن استخدام المنهج في الدراسات والبحوث في مجال العلوم الاجتماعية مسألة جوهرية لأنه الطريقة التي يتبعها الباحث للوصول إلى الحقيقة لذلك فأن أي دراسة أو بحث علمي تتطلب بالضرورة استخدام منهج معين

يعرف المنهج على أنه "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة" (أحمد بدر، 1996: 34)

يعرف أيضا أنه "عبارة عن مجموعة القواعد والتصورات والخطط التي يتبعها الباحث، والتي تنير له طريق البحث في موضوع من الموضوعات بدءا من اختيار موضوع البحث إلى كتابة المقدمة والإشكالية وفرضيات البحث وخطة البحث واختيار المنهج الملائم والأدوات الملائمة وجمع المادة العلمية والنظرية والميدانية وكيفية عرضها وتحليليها وتفسيرها، إلى الوصول إلى نتائج البحث التي تحل إشكالية مشكل موضوع البحث" (رشيد زرواتي، 44) وبذلك بظهر معنا أن "المنهج مجموعة من الخطوات العلمية والفكرية التي يتبعها الباحث لوصول إلى الحقائق أو تفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أو بناء نماذج نظرية للتحليل السياسي والاجتماعي فهو تأطير لجهد الباحث واختزال للأوقات الضائعة في سبيل الوصول إلى نتيجة"(عامر مصباح، 2006: 24)

وانطلاقا من أهداف الدراسة والمتمثلة في معرفة مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري، وبناء على الفرضيات التي تمت صياغتها، ومن أجل التحقق منها وجب النزول إلى الميدان وإتباع منهج محدد ودقيق من شأنه الوصول إلى الحقيقة التي نحن بصدد البحث عنها

وبما أن طبيعة الموضوع المدروس هي التي تحدد نوع المنهج المستخدم بحيث كل موضوع وميدانه وكل ميدان والمنهج المناسب له فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على "المنهج الوصفي" لما يشتمل عليه من تقنيات منهجية كيفية وكمية "فالمنهج الوصفي يعتبر من بين المناهج الأكثر استعمالا في ميدان العلوم الاجتماعية كونه يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع واصفا إياها وصفا دقيقا، ومعبرا عنها كميا وكيفيا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح لنا خصائصها ،أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها" (عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، 1995 : 129)

فمن خلال المنهج الوصفي يمكن الوصول إلى "مفهوم للدولة" ومحاولة الوقوف وتتبع كل جزيئات وتفاصيل هذا المفهوم من خلال الوصف الكمي و الكيفي لتصورات الشباب الجزائري وآرائهم عن الدولة

رابعا: أدوات جمع البيانات

لأن البحث العلمي مرتبط ومتسلسل فإن طبيعة الموضوع المدروس وكذا المنهج الذي يستخدمه الباحث وخصائص العينة المدروسة هي عوامل تؤثر في تحديد أدوات جمع البيانات، وعليه فقد اختارت الطالبة" الاستمارة كأداة رئيسية لجمع المعطيات والحقائق من الميدان.

1- الاستمارة:

تعتبر الاستمارة من أهم أدوات جمع البيانات لأنها تجمع أكبر قدر من المعلومات بطريقة موجهة قصد استغلالها في تفسير الظاهرة قيد الدراسة

عرفها موريس انجرس بأنها "تقنية مباشرة للتقصي العلمي إزاء الأفراد وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية والقيام بمقارنات رقمية"(موريس أنجرس، 2004 : 204)

مراحل بناء الاستمارة:

اتبعنا في إعداد استمارة بحثنا على الخطوات المنهجية المتعارف عليها في بناء الاستمارة، حاولنا قدر الإمكان أن تكون أسئلة الاستمارة تخدم موضوع البحث انطلاقا من الإشكالية وتساؤلاتها وكذا الفرضيات ومؤشراتها في محاولة منا تحقيق هدف البحث

وعليه توزعت أسئلة الاستمارة على المحاور التالية:

المحور الأول: وتضمّن البيانات الشخصية الخاصة بالطالب

المحور الثاني: ويقابل الفرضية الفرعية الأولى وبذلك تضمن بيانات خاصة بارتباط مفهوم الدولة بمفهوم السلطة

المحور الثالث: ويقابل الفرضية الفرعية الثانية والتي تبحث في ارتباط مفهوم الدولة بمفهوم المصلحة العامة

المحور الرابع: ويقابل الفرضية الفرعية الثالثة والتي تبحث في ارتباط مفهوم الدولة بمفهوم الطبقة المسيطرة

نشير القارئ إلى أن المقابلة كانت الأداة المبرمجة لدراستنا الميدانية وبعد عرض دليل المقابلة على الأساتذة المحكمين (الأستاذ أمقران عبد الرزاق، الأستاذ سعود الطاهر، الأستاذة حمدوش نوال) تم اقتراح تكييف دليل المقابلة إلى استمارة استبيان، ومن ثم أعيدت صياغة أسئلة جديدة تتناسب مع الشروط المنهجية لأداة الاستمارة وبعد قبول الأستاذ المشرف لنموذج الاستمارة تم توجيهها للتحكيم مرة ثانية "وبمساعدة الأستاذ المشرف" حيث تم تحكيمها لدى الأساتذة الآتي ذكرهم:

– الأستاذ سفاري ميلود جامعة سطيف 2

– الأستاذ عبد الرزاق أمقران جامعة سطيف 2

– الأستاذ بلالي عبد المالك جامعة سطيف 2

– الأستاذ كوسة بوجمعة جامعة سطيف 2

– الأستاذ(ة) مهدية هامل جامعة الطارف

– الأستاذ صيد الطيب جامعة سوق أهراس

بعد ضبط الاستمارة قامت الباحثة بطبع الاستمارات يوم: 2016/01/17 إلا أن التوزيع لم يكن في نفس الشهر ذلك لأن طبيعة الموضوع استغرقت وقتا لتحديد العينة المناسبة لموضوع الدراسة وأخيرا تم تحديد العينة بالطالب الجامعي وبذلك كان التوزيع كالتالي :

يوم: 2016/03/01 تم توزيع الاستمارة على طلبة ماستر علم اجتماع سياسي بمساعدة الأستاذة بساح

يوم: 2016/03/06 كان توزيع الاستمارة على طلبة الفلسفة بمساعدة الأستاذ بلعقروز

يوم: 2016/03/09 تم توزيع الاستمارة على طلبة الإعلام والاتصال بمساعدة الأستاذة صابر

يوم: 2016/03/16 تم توزيع الاستمارة على طلبة ماستر 2 إعلام واتصال بمساعدة الأستاذ مبني

ولم تتمكن الباحثة من إكمال توزيع الاستمارات على طلبة التاريخ بمستوييه(ماستر1، ماستر2)بالإضافة إلى طلبة ماستر 2 فلسفة إلا بعد العطلة الربيعية حيث تواصلت عملية توزيع الاستمارة على طلبة تاريخ حديث بمساعدة الأستاذة لبصير والطالبة نجاح

أما طلبة ماستر 2 فلسفة القيم فكان التوزيع يوم 2016/04/14 في الندوة بمساعدة طالب ماستر 2 فلسفة .

بمعنى استغرقت عملية التوزيع والجمع مدة شهر ونصف، لتأتي بعدها مرحلة تفريغ البيانات وإنجاز الجداول البيانية والتحليل الإحصائي الكمي والكيفي بين شهري أفريل وماي

خامسا: عرض وتحليل وتفسير البيانات الميدانية

1- بناء وتحليل جداول البيانات الشخصية:

تعتبر البيانات الأولية كالسن والجنس والتخصص في الجامعة وكذا الموطن الأصلي ومكان الإقامة ذات أهمية في تحليل ومحاولة تفسير نتائج الدراسة لأنها تحمل شواهد كمية وكيفية يمكن ترجمتها في التحليل السوسيولوجي للموضوع قيد البحث، فهذه المتغيرات تؤثر في تقديم تصورات وآراء ومواقف الشباب حول الدولة والسلطة والممارسة السياسية ككل، حيث يمكن أن يكون لعامل الموطن الأصلي أو تخصص الطالب مثلا تأثير في تشكيل تصوراته اتجاه موضوع ما، كما أن متغير الجنس يدخل في تكوين المواقف خاصة حينما يتعلق الأمر بما هو سياسي، وسنحاول من خلال ما تحصلنا عليه من معلومات كمية وكيفية تقديم تحليل ومحاولة تفسير ما ظهر لنا من فروق حسب المتغيرات السابقة الذكر

ملاحظة: لقد تم الاعتماد على طريقة منهجية واحدة في قراءة الجداول"ذلك لأن كل خانة من خانات الجدول هي مكتملة وصارمة البناء والدلالة لذا يمكن تحديد اتجاه القراءة لكل خانة مركزية في شكل رسم "مثلث" ينطلق من رقم الخانة لينطلق مباشرة إلى خانة قيمة المتغير المستقل ثم إلى خانة المتغير التابع ثم تتلوها مباشرة المقارنة مع الجملة المتعلقة بالقيمة الثانية للمتغير المستقل" (فيروز زرارقة وآخرون، 2007: 177)

وعليه فإن اتجاه مثلث القراءة لدينا سيكون بقراءة أكبر نسبة تم تسجيلها من مجموع الإجابات في أسفل الجدول ثم ننتقل عموديا إلى قراء اكبر نسبة تم تسجيلها لدى المتغير المستقل ثم ربط دلالتها بالمتغير التابع

جدول رقم (9): يوضح توزيع الجنس(أنثى/ ذكر) حسب السن					
			السن		المجموع
			من20 – 30	من30 – 40	
الجنس	ذكر	ت	35	4	39
		%	89,7%	10,3%	100,0%
	أنثى	ت	147	8	155
		%	94,8%	5,2%	100,0%
المجموع		ت	182	12	194
		%	93,8%	6,2%	100,0%

يشير الجدول إلى أن معظم المبحوثين (إناث وذكور) يتوزعون في الفئة العمرية من 20-30 وذلك بنسبة 93.8 % خاصة لدى المبحوثين الإناث وذلك بنسبة 94.8 %

في المقابل سُجلت نسبة 6.2 % في الفئة العمرية 30-40 خاصة لدى المبحوثين الذكور بنسبة 10.3 % ويمكن إرجاع ذلك لأن البحث الميداني كان على طلبة الماستر وبالتالي كان هناك تقارب في السن بين الطلبة يمكن الإشارة إلى أن الفئة العمرية 30-40 تشمل في الأغلب على فئة من الطلبة تخرجت منذ مدة طويلة، وهي فئة حائزة على شهادة اللسانس في النظام الكلاسيكي، كما أن البعض منهم موظف بصيغ تشغيل مختلفة، التحقوا بالجامعة لإكمال الدراسة والحصول علة شهادة الماستر التي تتماشى بشكل أفضل مع سوق العمل

جدول رقم (10): يوضح توزيع الجنس(أنثى/ذكر) حسب الحالة المدنية للمبحوثين					
			الحالة المدنية		المجموع
			أعزب/عزباء	متزوج(ة)	
الجنس	ذكر	ت	36	3	39
		%	92,3%	7,7%	100,0%
	أنثى	ت	138	17	155
		%	89,0%	11,0%	100,0%

المجموع	ت	174	20	194
	%	89,7%	10,3%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم المبحوثين عزاب حيث تم تسجيل نسبة 89.7 % خاصة الذكور منهم وبنسبة 92.3 % ويرجع ذلك لأن فئة المبحوثين هم طلبة والطلبة ولأنها فئة مازلت تنتمي للجامعة من أجل إكمال متطلبات الحصول على مؤهل علمي بقصد الحصول على وظيفة ملائمة بعد التخرج

في المقابل توجد نسبة 10.3 % من المبحوثين متزوجين خاصة بالنسبة للإناث حيث تم تسجيل نسبة 11 % ويرجع هذا إلى أن الطلبة في طور الماستر هم شريحة من الشباب تتوزع أعمارهم في الفئة العمرية 20- 30 كما تبن معنا في الجدول السابق وهو العمر المثالي للزواج حسب ما هو موجود في واقع مجتمعنا المحلي

جدول رقم (11): يوضح توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي(الريف/المدينة) على مكان إقامتهم

			مكان الإقامة			المجموع
			الريف	المدينة	هامش المدينة	
الموطن الأصلي	الريف	ت	50	10	14	74
		%	67,6%	13,5%	18,9%	100,0%
	المدينة	ت	1	100	19	120
		%	0,8%	83,3%	15,8%	100,0%
المجموع		ت	51	110	33	194
		%	26,3%	56,7%	17,0%	100,0%

يتبن من خلال الجدول أن معظم المبحوثين يقيمون في المدينة وتقدر نسبتهم ب 56.7 % خاصة الذين ولدوا بالمدينة بنسبة 83.8 % في حين سُجلت نسبة 26.3 % ممن يقيمون في الريف خاصة الذين ولدوا في الريف بنسبة 67.7 % أما المبحوثين الذين يقيمون في هامش المدينة فيمثلون فقط نسبة 17 % خاصة الذين ولدوا في الريف بنسبة 18.9 %

جدول رقم (12): يوضح توزيع مختلف التخصصات حسب جنس المبحوثين					
				الجنس	المجموع
				ذكر	أنثى
التخصص	ماستر الاجتماع السياسي	ت		13	8	21
		%		61,9%	38,1%	100,0%
	ماستر اتصال وتسويق	ت		7	30	37
		%		18,9%	81,1%	100,0%
	ماستر فلسفة القيم	ت		15	63	78
		%		19,2%	80,8%	100,0%
	ماستر تاريخ حديث	ت		4	54	58
		%		6,9%	93,1%	100,0%
المجموع		ت		39	155	194
		%		20,1%	79,9%	100,0%

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معظم أفراد العينة هم إناث وذلك بنسبة 79.9 % ويظهر ذلك بشكل خاص لدى طلبة التاريخ بنسبة 93.1 % وطلبة الاتصال بنسبة 81.1 % ، ثم طلبة الفلسفة بنسبة 80.8 % في المقابل تم تسجيل نسبة 20.1 % من الطلبة هم ذكور خاصة طلبة علم الاجتماع السياسي حيث تم تسجيل بنسبة 61.9 %

وقد ترجع هذه الفروق إلى طبيعة التخصصات حيث نلاحظ أن العلوم الإنسانية بشكل عام عادة ما تكثر فيها فئة الإناث في حين تميل فئة الذكور نحو العلوم الطبيعية

ويمكن إرجاع ارتفاع نسبة الذكور في تخصص علم الاجتماع السياسي إلى أن الذكور هم أكثر اهتماما بالجانب السياسي منهم عن الإناث

2- بناء وتحليل جداول الفرضيات

2-1- بناء وتحليل جداول الفرضية الأولى

- **نص الفرضية**

يرتبط مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري بمفهوم السلطة.

جدول رقم (13): يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس(أنثى/ذكر) على مجالات اهتماماتهم (سياسة/رياضة/فن/أخرى)

			مجالات اهتمامك				المجموع
			سياسة	رياضة	فن	شؤون مختلفة	
الجنس	ذكر	ت	6	12	0	21	39
		%	15,4%	30,8%	0,0%	53,8%	100,0%
	أنثى	ت	23	5	23	104	155
		%	14,8%	3,2%	14,8%	67,1%	100,0%
المجموع		ت	29	17	23	125	194
		%	14,9%	8,8%	11,9%	64,4%	100,0%

نلاحظ من الجدول أن معظم المبحوثين لهم اهتمامات متعددة وتقدر نسبتهم ب 64.4 % خاصة لدى الإناث وبنسبة 67.1 % ثم الذكور بنسبة 53.8 % وتليها نسبة 14.9 % ممن لهم اهتمامات سياسية وقد تقاربت النسبة بين الجنسين حيث تم تسجيل 15.4 % من الذكور و14.8 % من الإناث الذين لهم ميولات سياسية كما تم تسجيل نسبة 11.9 % من المستجيبين لديهم اهتمامات بالفن خاصة الإناث منهم بنسبة 14.8 % ونسبة 8.8 % من المبحوثين اهتماماتهم هي الرياضة خاصة الذكور بنسبة 30.8 % ويمكن إرجاع هذا التباين في النتائج إلى طبيعة الجنس حيث عادة ما تكون ميولات واهتمامات الذكور تختلف عن اهتمامات الإناث.

جدول رقم (14): يوضح توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وتصورهم حول مفهوم الدولة والسلطة								
				السلطة				المجموع
				المرتبة 1 السلطة	المرتبة 2 العدالة	المرتبة 3 الانتماء	المرتبة 4 الشعب	المرتبة 5 الاحترام
التخصص	ماستر الاجتماع السياسي	ت		10	3	2	0	1	16
		%		62,5%	18,8%	12,5%	0,0%	6,3%	100,0%
	ماستر اتصال وتسويق	ت		20	6	2	1	6	35
		%		57,1%	17,1%	5,7%	2,9%	17,1%	100,0%
	ماستر فلسفة القيم	ت		14	8	11	9	12	54
		%		25,9%	14,8%	20,4%	16,7%	22,2%	100,0%
	ماستر تاريخ حديث	ت		15	7	3	5	17	47
		%		31,9%	14,9%	6,4%	10,6%	36,2%	100,0%
المجموع		ت		59	24	18	15	36	152
		%		38,8%	15,8%	11,8%	9,9%	23,7%	100,0%

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين رتبوا كون الدولة تمثل لهم السلطة في المرتبة الأولى بنسبة 38.8 % وتوزعت باقي النسب على باقي الاختيارات

ويمكن تفصيل ذلك حسب التخصصات كما يلي: ترتفع هذه النسبة إلى 62.5 % لدى طلبة علم الاجتماع السياسي وإلى 57.1 % لدى طلبة الاتصال، وتنخفض هذه النسبة إلى 31.9 بالنسبة لطلبة التاريخ حديث و25.9 % لدى طلبة الفلسفة

ويمكن إرجاع ذلك إلى الاختلاف في التخصصات بين أفراد العينة حيث أن موضوع الدولة وكذا موضوع السلطة من المواضيع الكبرى المقررة في البرنامج الدراسي لطلبة علم الاجتماع السياسي وطلبة الاتصال.

جدول رقم (15):يوضح توزيع المبحوثين حسب جنسهم (أنثى/ذكر) وتصورهم حول مفهوم الدولة والعدالة								
			العدالة					المجموع
			المرتبة 1 السلطة	المرتبة 2 العدالة	المرتبة 3 الانتماء	المرتبة 4 الشعب	المرتبة 5 الاحترام	
الجنس	ذكر	ت	5	4	5	8	2	24
		%	20,8%	16,7%	20,8%	33,3%	8,3%	100,0%
	أنثى	ت	16	28	28	29	20	121
		%	13,2%	23,1%	23,1%	24,0%	16,5%	100,0%
المجموع		ت	21	32	33	37	22	145
		%	14,5%	22,1%	22,8%	25,5%	15,2%	100,0%

نلاحظ من الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين أجابوا أن الدولة تمثل العدالة وذلك بنسبة 25.5 % وعليه فقد احتل هذا الاختيار(الدولة تمثل العدالة) المرتبة الرابعة من بين الاختيارات الأخرى (السلطة، الاحترام، الانتماء الشعب)

أما النتائج حسب طبيعة جنس المبحوثين فقد كانت كالتالي:

تم تسجيل 33.3 % من المبحوثين الذكور الذين رتبوا كون الدولة تمثل لهم العدالة في المرتبة الرابعة

كما وقد تم تسجيل 24.0 % من أفراد العينة الذين أجابوا أن الدولة تمثل لهم العدالة

جدول رقم (16): يوضح توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وتصورهم حول مفهوم الدولة والانتماء								
				الانتماء				المجموع
				المرتبة 1 السلطة	المرتبة 2 العدالة	المرتبة 3 الانتماء	المرتبة 4 الشعب	المرتبة 5 الاحترام
التخصص	ماستر الاجتماع السياسي	ت		4	4	2	3	2	15
		%		26,7%	26,7%	13,3%	20,0%	13,3%	100,0%
	ماستر اتصال وتسويق	ت		6	11	6	8	3	34
		%		17,6%	32,4%	17,6%	23,5%	8,8%	100,0%
	ماستر فلسفة القيم	ت		19	10	9	10	5	53
		%		35,8%	18,9%	17,0%	18,9%	9,4%	100,0%
	ماستر تاريخ حديث	ت		16	12	8	8	1	45
		%		35,6%	26,7%	17,8%	17,8%	2,2%	100,0%
المجموع		ت		45	37	25	29	11	147
		%		30,6%	25,2%	17,0%	19,7%	7,5%	100,0%

يشير الجدول إلى أن أكبر نسبة من المبحوثين أجابوا أن الدولة تمثل الانتماء وذلك بنسبة 30.6 % وبذلك فقد احتل هذا الاختيار المرتبة الثانية

أما حسب التخصصات فنجد:

أن أغلب الإجابات التي تدور حول أن الدولة تمثل الانتماء كانت لدى طلبة علم اجتماع السياسي بنسبة 35.7 % وطلبة الاتصال بنسبة 33.3 %

وانخفضت النسبة إلى 22.2 % لدى طلبة الفلسفة وإلى 20.5 % فقط لدى طلبة التاريخ حديث

ويمكن تفسير ذلك لاختلاف التخصصات العلمية والتي لها تأثير مباشر في تكوين الآراء والتصورات.

جدول رقم (17): يوضح توزيع المبحوثين حسب انتماءهم الأصلي(ريف/مدينة) وتصورهم حول مفهوم الدولة والشعب

			الشعب						المجموع
			المرتبة 1 السلطة	المرتبة 2 العدالة	المرتبة 3 الانتماء	المرتبة 4 الشعب	المرتبة 5 الاحترام	6,00	
الموطن الأصلي	الريف	ت	10	10	14	9	6	1	50
		%	20,0%	20,0%	28,0%	18,0%	12,0%	2,0%	100,0%
	المدينة	ت	21	28	24	12	10	0	95
		%	22,1%	29,5%	25,3%	12,6%	10,5%	0,0%	100,0%
المجموع		ت	31	38	38	21	16	1	145
		%	21,4%	26,2%	26,2%	14,5%	11,0%	0,7%	100,0%

يبين الجدول أن أكبر نسبة من أفراد العينة أجابوا أن الدولة تمثل الشعب وذلك بنسبة 26.2 % وبذلك فقد أخذ هذا الاختيار الترتيب الثالث

ويظهر ذلك خاصة لدى الطلبة ذوي الأصول الريفية نسبة 28.0 % ثم تليها نسبة 29.5 % لدى الطلبة ذوي الأصول الحضرية

جدول رقم (18): يوضح توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وتصورهم حول مفهوم الدولة والاحترام								
				الاحترام				المجموع
				المرتبة 1 السلطة	المرتبة 2 العدالة	المرتبة 3 الانتماء	المرتبة 4 الشعب	المرتبة 5 الاحترام	
التخصص	ماستر الاجتماع السياسي	ت		0	1	5	3	5	14
		%		0,0%	7,1%	35,7%	21,4%	35,7%	100,0%
	ماستر اتصال وتسويق	ت		1	8	7	7	9	32
		%		3,1%	25,0%	21,9%	21,9%	28,1%	100,0%
	ماستر فلسفة القيم	ت		2	3	10	13	24	52
		%		3,8%	5,8%	19,2%	25,0%	46,2%	100,0%
	ماستر تاريخ حديث	ت		0	3	8	15	17	43
		%		0,0%	7,0%	18,6%	34,9%	39,5%	100,0%
المجموع		ت		3	15	30	38	55	141
		%		2,1%	10,6%	21,3%	27,0%	39,0%	100,0%

يظهر من خلال نتائج الجدول أن نسبة 39 % يرون أن الدولة تمثل الاحترام وبذلك فقد أخذت الترتيب الخامس أما حسب التخصصات فهي:

ترتفع هذه النسبة إلى 46.2 % لدى طلبة فلسفة القيم وإلى 39.5 % لدى طلبة التاريخ حديث تليها نسبة إلى 31.9 بالنسبة لطلبة التاريخ حديث تليها نسبة 35,7% لدى طلبة علم الاجتماع السياسي، وتنخفض إلى نسبة 28,1% فقط لدى طلبة الاتصال

حيث نلاحظ تأثير التخصص واضح في تشكيل تصورات الدولة لدى الطلبة.

من خلال القراءة السابقة للجداول تحصلنا على الترتيب التالي للتمثلات التي اختارها الطلبة على الشكل التالي:

الدولة تمثل السلطة أخذت المرتبة الأولى بنسبة 38.8 %

الدولة تمثل الانتماء في الترتيب الثاني بنسبة 30.6 %

الدولة تمثل الشعب في الترتيب الثالث بنسبة 26.2 %

الدولة تمثل العدالة في الترتيب الرابع بنسبة 25.5 %

الدولة تمثل الاحترام في الترتيب الخامس بنسبة 39 %

ويمكن تفسير النتائج في أن الطلبة يدركون تماما أن السلطة هي جوهر الدولة حيث لا يمكن قيام دولة دون ممارسة السلطة لأن "السلطة كما يرى الباحث الجزائري هواري عدي طرحت بعد الاستقلال مباشرة كغاية ولم تطرح إطلاقا كوسيلة لترقية العمل السياسي، وتكوين طبقة سياسية فقد شهدت الجزائر بعد الاستقلال سعيا لاهثا نحو البحث عن السلطة بكل الوسائل ومهما كانت الطرق وصارت السلطة المقصد النهائي ومطاف اللعبة السياسية، وبالفعل فقد تبين أن مشروع الدولة في نهاية التحليل السياسي والاجتماعي هو بناء رأسمالية الدولة التي شكلت أربابها وعرابيها، وصارت الدولة/ السلطة مصدر وحَامية السلطة " (نورالدين ثنيو، 2004: 220)

وعليه فالعلاقة الدولة/السلطة علاقة تكاملية حيث يرتبط ويتماهى مفهوم الدولة مع مفهوم السلطة في المخيال الاجتماعي الجزائري.

جدول رقم (19): يوضح توزيع المبحوثين حسب جنسهم(أنثى/ذكر) واعتقادهم بارتباط الدولة بشخص

			هل تعتقد أن الدولة مرتبطة بشخص أو أشخاص معينين		المجموع
			نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت	23	16	39
		%	59,0%	41,0%	100,0%
	أنثى	ت	106	49	155
		%	68,4%	31,6%	100,0%
المجموع		ت	129	65	194
		%	66,5%	33,5%	100,0%

نلاحظ من الجدول أن نسبة 59 % من الذكور أجابوا أن الدولة مرتبطة بأشخاص معينين، في مقابل 41 % من الذين أجابوا أن الدولة غير مرتبطة بشخص، كما أن نسبة 68.4 % من الإناث أجابوا أن الدولة مرتبطة بأشخاص في مقابل 31.6 % من الذين أجابوا بالنفي

وعليه يتبن أن أغلبية الإجابات كانت ترى أن الدولة مرتبطة بشخص أو أشخاص معينين وذلك بنسبة 66.5% من المبحوثين في مقابل 33.5 % من الإجابات

ويرجع هذا إلى ارتباط الدولة عالميا ومحليا بأسماء بعض الشخصيات الكاريزمية حيث ومن خلال إجابات المبحوثين في السؤال الجزئي (من هم الشخصيات التي رسخت بذهنك ولهم علاقة مباشرة بالدولة ؟ (عالميا ومحليا) فقد تم ذكر مجموعة من القادة الذين يشتهرون بشخصيتهم الكارزمية مثل هواري بومدين –والذي أخذ حصة كبيرة من الإجابات– كأحد الأسماء المرتبطة ببناء الدولة، كما ذكر اسم جمال عبد الناصر واسم فيدال كاسترو ورئيس دولة تركيا أردوغان والرئيس الهندي السابق كندي ويمكن تفسير ذلك بأن الدولة تتطلب لضمان سيرها العادي ممارسة السلطة وهذه الممارسة تكون بقيادة شخص أو مجموعة من الأشخاص تكون ما يعرف بالنخبة الحاكمة في المجتمع، فلا يمكن قيام دولة دون سلطة كما لا يمكن وجود سلطة دون أشخاص، وبالتالي فإن الدولة ترتبط بهؤلاء الأشخاص الذين هم على رأس هرم السلطة، وهو ما ذهب إليه ماكس فيبر في "أن السلطة ترتبط بالوجود الآني لشخص آخر يقوم بإصدار أمر بصورة ناجحة، ويسمى التنظيم تنظيما سلطويا إذا كان أعضاؤه بوصفهم كذلك يخضعون لعلاقات السلطة بداخله بناء على النظام المطبق فيه"

(ماكس فيبر، 2011 : 92)

وهو نفس الاتجاه الذي ذهب إليه العروي في كتابه مفهوم الدولة في "أن الدولة دائما مجسدة في شخص أو في أشخاص، فهي عرضة لآفات الحياة البشرية، وأي تساؤل عنها تساؤل عن مستقبلها وتطورها"

(عبد الله العروي، 2011: 07)

جدول رقم (20): يوضح توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وترتيبهم لأهم المؤسسات التي تشعرهم بوجود الدولة

			الرئاسة							المجموع
			المرتبة1 الرئاسة	المرتبة2 الوزارة	المرتبة3 الحكومة	المرتبة4 البرلمان	المرتبة5 الجيش	المرتبة6 القضاء	المرتبة7 المدرسة	المرتبة8 م.العمل	
الموطن الأصلي	الريف	ت	22	6	7	8	10	3	5	3	64
		%	34,4 %	9,4 %	10,9 %	12,5 %	15,6 %	4,7%	7,8 %	4,7%	100, 0%
	المدينة	ت	31	9	20	14	13	9	6	6	108
		%	28,7 %	8,3 %	18,5 %	13,0 %	12,0 %	8,3%	5,6 %	5,6%	100, 0%
المجموع		ت	53	15	27	22	23	12	11	9	172
		%	30,8 %	8,7 %	15,7 %	12,8 %	13,4 %	7,0%	6,4 %	5,2%	100, 0%

تُظهر نتائج الجدول أن نسبة 30.8 % من المبحوثين اختاروا مؤسسة الرئاسة كأهم مؤسسة تشعرهم بوجود الدولة، ويظهر هذا الاختيار بشكل أكبر لدى المبحوثين من ذوي الأصول الريفية حيث تم تسجيل نسبة 34.4% من الإجابات ثم تليها نسبة 28.7 % من المبحوثين ذوي الأصول الحضرية

جدول رقم (21):يوضح توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وترتيبهم لأهم المؤسسات التي تشعرهم بوجود الدولة

			الوزارة								المجموع
			المرتبة1 الرئاسة	المرتبة2 الوزارة	المرتبة3 الحكومة	المرتبة4 البرلمان	المرتبة5 الجيش	المرتبة6 القضاء	المرتبة7 المدرسة	المرتبة8 م.العمل	
الموطن الأصلي	الريف	ت	3	11	11	12	7	12	3	1	60
		%	5,0 %	18,3 %	18,3 %	20,0 %	11,7 %	20,0 %	5,0 %	1,7 %	100,0 %
	المدينة	ت	4	11	14	19	17	24	14	1	104
		%	3,8 %	10,6 %	13,5 %	18,3 %	16,3 %	23,1 %	13,5 %	1,0 %	100,0 %
المجموع		ت	7	22	25	31	24	36	17	2	164
		%	4,3 %	13,4 %	15,2 %	18,9 %	14,6 %	22,0 %	10,4 %	1,2 %	100,0 %

يشير الجدول إلى أن نسبة 22 % من المبحوثين الذين يرون في مؤسسة الوزارة أهم مؤسسة تشعرهم بوجود الدولة، وعليه فقد تم ترتيب هذا الخيار في المرتبة السادسة

أما بالنسبة للموطن الأصلي فإن هذه الإجابة ترتفع لدى المبحوثين من ذوي الأصول الحضرية بنسبة 23.1 % تليها نسبة 20 % من المبحوثين من ذوي الأصول الريفية

جدول رقم (22):يوضح توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وترتيبهم لأهم المؤسسات التي تشعرهم بوجود الدولة

			الحكومة								المجموع
			المرتبة1 الرئاسة	المرتبة2 الوزارة	المرتبة3 الحكومة	المرتبة4 البرلمان	المرتبة5 الجيش	المرتبة6 القضاء	المرتبة7 المدرسة	المرتبة8 م.العمل	
الموطن الأصلي	الريف	ت	5	9	12	11	10	8	4	1	60
		%	8,3 %	15,0 %	20,0 %	18,3 %	16,7 %	13,3 %	6,7 %	1,7 %	100,0 %
	المدينة	ت	5	19	17	12	26	14	9	2	104
		%	4,8 %	18,3 %	16,3 %	11,5 %	25,0 %	13,5 %	8,7 %	1,9 %	100,0 %
المجموع		ت	10	28	29	23	36	22	13	3	164
		%	6,1 %	17,1 %	17,7 %	14,0 %	22,0 %	13,4 %	7,9 %	1,8 %	100,0 %

توضح نتائج الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين وتقدر نسبتهم ب 22 % رتبوا مؤسسة الحكومة في المرتبة الخامسة من بين أهم المؤسسات التي تشعرهم بوجود الدولة، وتظهر هذه الإجابة بشكل أكبر لدى المبحوثين من ذوي الأصول الحضرية حيث سُجلت نسبة 25 % من الإجابات ثم تليها نسبة 16.7 % فقط لدى المبحوثين من ذوي الأصول الريفية

جدول رقم (23):يوضح توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وترتيبهم لأهم المؤسسات التي تشعرهم بوجود الدولة

			البرلمان								المجموع
			المرتبة1 الرئاسة	المرتبة2 الوزارة	المرتبة3 الحكومة	المرتبة4 البرلمان	المرتبة5 الجيش	المرتبة6 القضاء	المرتبة7 المدرسة	المرتبة8 م.العمل	
الموطن الأصلي	الريف	ت	3	5	4	13	5	10	11	10	61
		%	4,9 %	8,2 %	6,6 %	21,3 %	8,2%	16,4 %	18,0 %	16,4 %	100,0 %
	المدينة	ت	2	4	5	13	14	18	25	22	103
		%	1,9 %	3,9 %	4,9 %	12,6 %	13,6 %	17,5 %	24,3 %	21,4 %	100,0 %
المجموع		ت	5	9	9	26	19	28	36	32	164
		%	3,0 %	5,5 %	5,5 %	15,9 %	11,6 %	17,1 %	22,0 %	19,5 %	100,0 %

تُبين نتائج الجدول أن أكبر نسبة من أفراد العينة رتبوا مؤسسة البرلمان في المرتبة السابعة من بين المؤسسات التي تشعرهم بوجود الدولة خاصة لدى المبحوثين من ذوي الأصول الحضرية حيث قدرت نسبتهم بـ 24.3 % وتنخفض هذه النسبة لدى المبحوثين من ذوي الأصول الريفية إلى 18 % فقط من المجموع الكلي

جدول رقم (24):يوضح توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وترتيبهم لأهم المؤسسات التي تشعرهم بوجود الدولة

			الجيش							المجموع
			المرتبة1 الرئاسة	المرتبة2 الوزارة	المرتبة3 الحكومة	المرتبة4 البرلمان	المرتبة5 الجيش	المرتبة6 القضاء	المرتبة7 المدرسة	المرتبة8 م.العمل	
الموطن الأصلي	الريف	ت	24	6	8	4	9	11	2	1	65
		%	36,9 %	9,2%	12,3 %	6,2 %	13,8 %	16,9 %	3,1 %	1,5 %	100,0 %
	المدينة	ت	45	17	13	10	10	10	1	0	106
		%	42,5 %	16,0 %	12,3 %	9,4 %	9,4%	9,4%	0,9 %	0,0 %	100,0 %
المجموع		ت	69	23	21	14	19	21	3	1	171
		%	40,4 %	13,5 %	12,3 %	8,2 %	11,1 %	12,3 %	1,8 %	0,6 %	100,0 %

تشير نتائج الجدول أن نسبة 40.4 % من المستجيبين رتبوا خيار الجيش في المرتبة الأولى من بين المؤسسات التي تشعرهم بوجود الدولة خاصة لدى المبحوثين من ذوي الأصول الحضرية حيث قدرت نسبتهم ب 42.5 % ثم تليها نسبة 36.9 % لدى المبحوثين من ذوي الأصول الريفية

جدول رقم (25):يوضح توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وترتيبهم لأهم المؤسسات التي تشعرهم بوجود الدولة

			القضاء							المجموع
			المرتبة1 الرئاسة	المرتبة2 الوزارة	المرتبة3 الحكومة	المرتبة4 البرلمان	المرتبة5 الجيش	المرتبة6 القضاء	المرتبة7 المدرسة	المرتبة8 م.العمل	
الموطن الأصلي	الريف	ت	0	14	14	7	14	9	3	3	64
		%	0,0 %	21,9 %	21,9 %	10,9 %	21,9 %	14,1 %	4,7 %	4,7 %	100,0 %
	المدينة	ت	6	22	18	19	17	14	3	8	107
		%	5,6 %	20,6 %	16,8 %	17,8 %	15,9 %	13,1 %	2,8 %	7,5 %	100,0 %
المجموع		ت	6	36	32	26	31	23	6	11	171
		%	3,5 %	21,1 %	18,7 %	15,2 %	18,1 %	13,5 %	3,5 %	6,4 %	100,0 %

يتبين من نتائج الجدول أن أكبر نسبة من أفراد العينة رتبوا مؤسسة القضاء في المرتبة الثانية على باقي الاختيارات وتظهر هذه الإجابة بشكل متساو بين المبحوثين بغض النظر عن انتماءاتهم حيث تم تسجيل نسبة 21.9 % بالنسبة للمستجوبين الذين ينتمون لأصول ريفية ونسبة 20.6 % بالنسبة للمستجوبين من أصول حضرية

جدول رقم (26):يوضح توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وترتيبهم لأهم المؤسسات التي تشعرهم بوجود الدولة

			المدرسة								المجموع
			المرتبة1 الرئاسة	المرتبة2 الوزارة	المرتبة3 الحكومة	المرتبة4 البرلمان	المرتبة5 الجيش	المرتبة6 القضاء	المرتبة7 المدرسة	المرتبة8 م.العمل	
الموطن الأصلي	الريف	ت	8	11	5	4	4	5	23	5	65
		%	12,3 %	16,9 %	7,7 %	6,2 %	6,2%	7,7%	35, 4%	7,7%	100,0 %
	المدينة	ت	18	17	17	6	4	9	23	11	105
		%	17,1 %	16,2 %	16,2 %	5,7 %	3,8%	8,6%	21, 9%	10,5 %	100,0 %
المجموع		ت	26	28	22	10	8	14	46	16	170
		%	15,3 %	16,5 %	12,9 %	5,9 %	4,7%	8,2%	27, 1%	9,4%	100,0 %

يشير الجدول أن 27.1 % من المبحوثين أجابوا أن المدرسة تعتبر من أهم المؤسسات التي تشعرهم بوجود الدولة، وبذلك فقد أخذت الترتيب السابع، وترتفع هذه النسبة لدى المبحوثين من ذوي الأصول الريفية إلى 35.4 % وتنخفض إلى 21.9 % فقط عند المبحوثين من ذوي الأصول الحضرية

جدول رقم (27):يوضح توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وترتيبهم لأهم المؤسسات التي تشعرهم بوجود الدولة

			مؤسسة عملك								المجموع
			المرتبة1 الرئاسة	المرتبة2 الوزارة	المرتبة3 الحكومة	المرتبة4 البرلمان	المرتبة5 الجيش	المرتبة6 القضاء	المرتبة7 المدرسة	المرتبة8 م.العمل	
الموطن الأصلي	الريف	ت	2	3	2	4	3	3	9	34	60
		%	3,3 %	5,0 %	3,3 %	6,7%	5,0 %	5,0 %	15,0 %	56,7 %	100,0 %
	المدينة	ت	0	8	5	13	5	5	19	46	101
		%	0,0 %	7,9 %	5,0 %	12,9 %	5,0 %	5,0 %	18,8 %	45,5 %	100,0 %
المجموع		ت	2	11	7	17	8	8	28	80	161
		%	1,2 %	6,8 %	4,3 %	10,6 %	5,0 %	5,0 %	17,4 %	49,7 %	100,0 %

تبين نتائج الجدول أن نسبة 49.7 % من المبحوثين رتبوا مؤسسة العمل في المرتبة الثامنة ويظهر ذلك خاصة عند المبحوثين من ذي الأصول الريفية وذلك بنسبة 56.7 % وبنسبة 45.5 % بالنسبة للمبحوثين من ذوي الأصول الحضرية

بعد تقديم قراءة للجداول (19) (20) (21) (22) (23) (24) (25) التي تبين لنا أهم المؤسسات في الدولة حسب تصور الشباب ظهرت معنا النتائج التالية:

مؤسسة الجيش: في المرتبة الأولى بنسبة 40 % من الإجابات ويمكن تفسير ذلك بأن مؤسسة الجيش كانت ولا زالت القوة الوحيدة المنظمة في الدولة الجزائرية الحديثة

مؤسسة الرئاسة المرتبة الثانية بنسبة 30.8 % ويمكن تفسير ذلك بأن الشباب الجزائري يدرك أن "**رئيس الجمهورية هو السلطة الفعلية في البلاد** وما تبقى فيعتبر أدوات لعمل هذه السلطة"(م بوضياف، 2008: 58)

الحكومة بنسبة 22 % في المرتبة الثالثة

الوزارة بنسبة 22 % في المرتبة الثالثة

القضاء : 21.1 % في المرتبة الرابعة

وأخيرا **مؤسسة العمل** أخذت المرتبة الخامسة بنسبة 49.7 % ويمكن تفسير ذلك بأن مجتمع البحث مازال في طور الدراسة ولم ينتقل بعد للعمل

جدول رقم (28): يوضح توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وثقتهم بمؤسسات الدولة

			هل تثق بمؤسسات الدولة				المجموع
			كلها	معظمها	البعض منه	لا أحد منها	
الموطن الأصلي	الريف	ت	2	6	49	17	74
		%	2,7%	8,1%	66,2%	23,0%	100,0%
	المدينة	ت	1	11	67	41	120
		%	0,8%	9,2%	55,8%	34,2%	100,0%
المجموع		ت	3	17	116	58	194
		%	1,5%	8,8%	59,8%	29,9%	100,0%

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن معظم المبحوثين لديهم ثقة في **بعض مؤسسات الدولة** وتقدر نسبتهم ب 59.8% وتظهر هذه النسبة بشكل أكب لدى المبحوثين ذوي الأصول بقيمة 66.2 %

ثم تليها نسبة 29.9 % ممن **لا يثقون بأي مؤسسة من مؤسسات الدولة** خاصة المقيمين في المدينة بنسبة 34.2 %

أيضا تم تسجيل نسبة 8.8 % من أفراد العينة ممن لديهم **ثقة بمعظم مؤسسات الدولة** وتظهر هذه الإجابة خاصة لدى المبحوثين ذوي الأصول الحضرية وتقدر نسبتهم ب 9.2 %

أما آخر نسبة فقد قدرت بـ 1.5 % فقط هذه النسبة من أفراد العينة تضع ثقتها بكل مؤسسات الدولة خاصة المقيمين بالريف بنسبة 2.7 %

وقد تقاربت النسب بين الميجوثين من أصول ريفية مع المبحوثين من أصول مدنية، حيث تم تسجيل أكبر النسب في أنهم يثقون ببعض مؤسسات الدولة، وقد تبين معنا في إطلاعنا على الإجابات في الاستمارات أن المؤسسات

التعليمية(المدرسة والجامعة) هي المؤسسات التي يضع فيها الطالب ثقته لأنها تتمتع ببعض المصداقية، بالإضافة إلى مؤسسة الأمن ذلك أنها رغم كل الظروف تبقى هذه المؤسسة تعمل ليلا نهارا على حفظ الصالح العام والأمن والاستقرار في الدولة

ويمكن تفسير النسبة الثانية والتي مثلت 29.9 % ممن لا يثقون بمؤسسات الدولة، قد يرجع إلى ضعف الوعي السياسي بشكل عام وفكرة الدولة بشكل خاص لدى الشباب، لهذا نلحظ أن نسبة كبيرة من الشباب لا يضعون ثقتهم بمؤسسات الدولة وهو ما يجسد القطيعة التي لا تكف عن التقطع بين الدولة والشباب

جدول رقم (29): يوضح توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وآرائهم حول الأسس التي تستمد منها الدولة مشروعيتها

			ما هي الأسس التي تستمد منها الدولة الجزائرية مشروعيتها			المجموع
			شرعية ثورية	شرعية ديمقراطية تعتمد نظام التصويت	شرعية تكنوقراطية	
التخصص	ماستر الاجتماع السياسي	ت	19	1	1	21
		%	90,5%	4,8%	4,8%	100,0%
	ماستر اتصال وتسويق	ت	16	19	2	37
		%	43,2%	51,4%	5,4%	100,0%
	ماستر فلسفة القيم	ت	28	37	13	78
		%	35,9%	47,4%	16,7%	100,0%
	ماستر تاريخ حديث	ت	24	29	5	58
		%	41,4%	50,0%	8,6%	100,0%
المجموع		ت	87	86	21	194
		%	44,8%	44,3%	10,8%	100,0%

تظهر نتائج الجدول تقارب في الإجابات المتحصل عليها حيث تم تسجيل نسبة 44.8 % من المبحوثين أجابوا أن الدولة الجزائرية تستمد مشروعيتها من الشرعية الثورة

كما تم تسجيل 44.3 % من الإجابات التي تعتقد أن الدولة الجزائرية لها شرعية ديمقراطية تعتمد نظام التصويت أيضا أجاب 10.8 % من المبحوثين أن الدولة الجزائرية لها شرعية تكنوقراطية

ويمكن إرجاع ذلك إلى اختلاف التخصصات، لذلك سنعالج كل تخصص على حدا:

بالنسبة لطلبة ماستر علم اجتماع سياسي تم تسجيل 90.5 % من الإجابات التي ترى أن الدولة تستمد مشروعيتها من الشرعية الثورية وتعادل عدد المبحوثين الذين يرون أن الدولة تستمد مشروعيتها من الشرعية التكنوقراطية والشرعية الديمقراطية بنسبة 4.8 % من المبحوثين، ويمكن تفسير ذلك أن طلبة ماستر علم الاجتماع السياسي هم الطلبة الأقرب إلى معرفة الحقيقة التاريخ حديثية- السياسية للدولة الجزائرية الحديثة.

أما بالنسبة لطلبة ماستر اتصال وتسويق فقد أجاب 51.4 % من المبحوثين أن الدولة الجزائرية لها شرعية ديمقراطية تعتمد على نظام التصويت، كما أجاب 43.2 % من الطلبة أن الدولة تستمد مشروعيتها من الشرعية الثورية، في حين تم تسجيل نسبة 5.4 % من الإجابات التي ترى أن الدولة تستمد مشروعيتها من التكنوقراط

ويمكن تفسير ذلك ان طلبة الاتصال يؤمنون كثيرا بمبادئ الديمقراطية ولا يهتمون كثيرا إلى واقع الديمقراطية في دول العالم الثالث

طلبة ماستر تاريخ حديث حديث أفادوا بنسبة 50.0 % من المبحوثين أن الدولة الجزائرية لها شرعية ديمقراطية تعتمد على نظام التصويت، كما أجاب 41.4 % من الطلبة أن الدولة تستمد مشروعيتها من الشرعية الثورية في حين تم تسجيل نسبة 8.6 % من الإجابات التي ترى أن الدولة تستمد مشروعيتها من النظام التكنوقراطي

أما بالنسبة لطلبة الفلسفة فقد تم تسجيل أكبر نسبة بقيمة 47.4 % من المبحوثين أجابوا أن الدولة الجزائرية تستمد شرعيتها من الديمقراطية، ثم تليها نسبة 35.9 بالمئ أجابوا أن للدولة الجزائرية شرعية ثورة، وتنخفض هذه النسبة إلى 16.7 % فقط بالنسبة للمبحوثين الذين اختاروا الإجابات التي ترى أن الدولة تستمد مشروعيتها من النظام التكنوقراطي.

جدول رقم (30): يوضح توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وآرائهم حول التنسيق بين وظائف السلطات					
				هل ترى أن هناك تنسيقا بين وظائف السلطات الثلاث في الجزائر؟(سلطة تنفيذية، قضائية، تشريعية)	المجموع
				نعم	لا	
التخصص	ماستر الاجتماع السياسي	ت		3	18	21
		%		14,3%	85,7%	100,0%
	ماستر اتصال وتسويق	ت		13	24	37
		%		35,1%	64,9%	100,0%
	ماستر فلسفة القيم	ت		20	58	78
		%		25,6%	74,4%	100,0%
	ماستر تاريخ حديث	ت		15	43	58
		%		25,9%	74,1%	100,0%
المجموع		ت		51	143	194
		%		26,3%	73,7%	100,0%

تقاربت الإجابات في هذا السؤال بين كل التخصصات حيث أن معظم المبحوثين وبنسبة 73.7 % أجابوا أنه لا يوجد تنسيق بين وظائف السلطات الثلاث في الجزائر (سلطة تنفيذية، قضائية، تشريعية) ويمكن تفسير ذلك من خلال الشواهد الموجود في الواقع فالكثير من العقوبات لا يتم تنفيذها

في مقابل 26.3 % من الإجابات التي ترى أن هناك تنسيقا في وظائف السلطات الثلاث في الجزائر، وبالرجوع إلى استمارات المبحوثين وجدنا أن الطلبة الذين يعتقدون أن الدولة تمثل القانون هم نفسها الفئة التي أجابت بوجود تنسيق بين السلطات ويعللون ذلك أن كل مؤسسات الدولة تخضع للقانون وأن القانون فوق الجميع

جدول رقم (31): يوضح توزيع المبحوثين حسب السن والأساليب التي تستعملها الدولة الجزائرية في الحكم

			هل ترى أن الدولة الجزائرية تستعمل:			المجموع
			الدستور في الحكم	أساليب غير شرعية في الحكم	الإجابتين معا	
الجنس	ذكر	ت	7	31	1	39
		%	17,9%	79,5%	2,6%	100,0%
	أنثى	ت	80	60	15	155
		%	51,6%	38,7%	9,7%	100,0%
المجموع		ت	87	91	16	194
		%	44,8%	46,9%	8,2%	100,0%

يتضح من خلال الجدول أن هناك تقارب في إجابات المبحوثين حيث تم تسجيل 46.9 % من الإجابات ممن يعتقدون أن الدولة الجزائرية تستعمل أساليب غير شرعية في الحكم في مقابل نسبة 44.8 من الإجابات التي ترى أن الدولة الجزائرية تعتمد الدستور في الحكم، ونسبة 8.2 من الإجابات التي أجابت بالخيارين معا

أما بالنسبة للمبحوثين الذكور فنلاحظ أن 79.5 % من الإجابات كانت تعبر على أن الدولة الجزائرية تستعمل أساليب غير شرعية في الحكم، وبنسبة 17.9 % من المبحوثين الذكور أجابوا أن الدولة الجزائرية تستمل الدستور في الحكم وبنسبة 2.6 % اختاروا الإجابتين معا

ويمكن تفسير ذلك أن الطلبة الذكور لا يثقون في الدولة لما يرونه من انتشار للفساد بكل أشكاله من رشوة واختلاس ومحاباة ... ، في حين نلاحظ أن الطالبات الإناث أجبن بنسبة 55.6 % أن الدولة الجزائرية تستعمل الدستور في الحكم في مقابل 38.7% ممن أجبن أن الدولة تستعمل أساليب غير شرعية وتم تسجيل نسبة 9.7 % ممن اخترن الإجابتين معا، ويعود هذا إلى طبيعة الجنس حيث أن معظم الطالبات لا تتابعن أخبار السياسة والاقتصاد والإدارة وما يوجد من أشكال الفساد.

جدول رقم (32): يوضح توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم ومفهومهم للبيروقراطية					
				ماذا تعني البيروقراطية بالنسبة لك؟	المجموع
				نظام عقلاني ضروري في مؤسسات الدولة	نظام سلبي يعقد التعامل مع المواطن ويزيد في تهمي	
التخصص	ماستر الاجتماع السياسي	ت		9	12	21
		%		42,9%	57,1%	100,0%
	ماستر اتصال وتسويق	ت		9	28	37
		%		24,3%	75,7%	100,0%
	ماستر فلسفة القيم	ت		12	66	78
		%		15,4%	84,6%	100,0%
	ماستر تاريخ حديث	ت		4	54	58
		%		6,9%	93,1%	100,0%
المجموع		ت		34	160	194
		%		17,5%	82,5%	100,0%

يتبين من خلال الجدول أن معظم الطلبة أجابوا أن البيروقراطية نظام سلبي يعقد التعامل مع المواطن ويزيد في تهميشه وذلك بنسبة 82.5 % في حين سُجلت نسبة 17.5 % من الطلبة الذين أجابوا أن البيروقراطية نظام عقلاني ضروري في مؤسسات الدولة، وقد كان فئة الطلبة الذين يجيبون أن البيروقراطية نظام عقلاني يعللون ذلك بقولهم : المفروض أن البيروقراطية نظام عقلاني لسير مؤسسات الدولة لكن الواقع مختلف، مما يعني أن الطلبة ولكونهم فئة مثقفة يدركون تماما مفهوم البيروقراطية نظريا وكيف تم تطبيقها في الواقع

وقد تقاربت النسب بين مختلف التخصصات حيث ارتفعت إلى نسبة 93.1 % لدى طلبة التاريخ حديث، ونسبة 84.6 % بالنسبة لتخصص الفلسفة ونسبة 75.7 % لدى طلبة الاتصال، ثم بنسبة 57.1 % بالنسبة لدى طلبة علم الاجتماع السياسي

ويمكن تفسير ذلك لطبيعة الإدارة الجزائرية وما تتميز به من معوقات بشرية وتنظيمية في إدارة الموارد البشرية في كل المؤسسات الجزائرية العمومية منها والخاصة وبذلك يحيد مفهوم البيروقراطية عن معناه الحقيقي(تطبيق الشفافية والعقلانية في تسيير الإدارات) وتتحول إلى بيروقراطية سلبية تعتمد على مبادئ التمييز والمحسوبية والذاتية

جدول رقم (33): يوضح توزيع المبحوثين وآرائهم حول النظام القائم

			ما رأيك في النظام الحالي ؟هل لديه:				المجموع
			إستراتيجية وطنية واضحة	مجرد تسيير عشوائي	يستمد قوته من ولائه للخارج.	حنكة وحكمة	
الجنس	ذكر	ت	0	23	11	5	39
		%	0,0%	59,0%	28,2%	12,8%	100,0%
	أنثى	ت	10	92	43	10	155
		%	6,5%	59,4%	27,7%	6,5%	100,0%
المجموع		ت	10	115	54	15	194
		%	5,2%	59,3%	27,8%	7,7%	100,0%

نلاحظ من الجدول أن معظم المبحوثين وبنسبة 59.3 % يعتقدون أن النظام الحالي مجرد تسيير عشوائي، بينما يرى 27.8 % من المبحوثين أن النظام الحالي يستمد قوته من ولائه للخارج، ويرى7.7 % من المبحوثين أن النظام الحالي عبارة عن حنكة وحكمة، أما أصغر نسبة فقدرت ب 5.2% من الذين أجابوا أن النظام الحالي يعبر عن إستراتيجية وطنية واضحة

أما بالنسبة للإجابات حسب الجنس فكانت:

كما نلاحظ من الجدول أن نسبة 59 % من المبحوثين الذكور أجابوا أن النظام الحالي مجرد تسيير عشوائي بينما يرى 28.2 % من المبحوثين الذكور أن النظام القائم يستمد قوته من ولائه للخارج، وأجاب 12.8 فقط من المبحوثين الذكور أن النظام يعبر عن حنكة وحكمة

والملفت للانتباه أننا لم نسجل ولا إجابة واحدة ما يعني نسبة معدومة من إجابات المبحوثين الذكور الذين يرون أن النظام الحالي يعبر عن إستراتيجية واضحة، وإذا قرأنا هذه القيمة بقراءة عكسية يمكن

القول أن نسبة 100 % من المبحوثين الذكور يرون أن النظام الحالي لا يقوم على إستراتيجية وطنية واضحة

وهو ما يفسر الشرخ العميق وعدم الثقة بين الدولة والشباب ويرجع ذلك إلى ما وقع فيه النظام السياسي الجزائري من أزمات: أزمات اجتماعية (أحداث أكتوبر 1988 ومن قبلها أحداث القبائل 1982، انتفاضة السكر والزيت 2011 ...)، أزمات سياسية (العشرية السوداء، انعدام الأمن والاستقرار...) أزمات اقتصادية (فشل مخططات التنمية ما أدى إلى تسريح العمال، انخفاض قيمة الدينار الجزائري، انتشار البطالة، الفقر، التهميش .... كل هذا أدى إلى غياب ثقة الشباب في الدولة ومؤسساتها

2-2 بناء وتحليل جداول الفرضية الثانية

- **نص الفرضية**

يرتبط مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري بمفهوم المصلحة العامة

جدول رقم (34): يوضح توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وآراءهم حول ما تقوم به الدولة لحفظ المصلحة العامة

			هل ترى أن الدولة مؤسسات متكاملة تحاول حفظ المصالح العامة للمواطن من خلال					المجموع
			توفير الأمن والاستقرار	الصحة والتعليم	عدالة اجتماعية	مشاريع تنموية في كل المجالات	لم توفر أي شيء	
الموطن الأصلي	الريف	ت	30	6	5	29	4	74
		%	40,5%	8,1%	6,8%	39,2%	5,4%	100,0%
	المدينة	ت	51	6	12	44	7	120
		%	42,5%	5,0%	10,0%	36,7%	5,8%	100,0%
المجموع		ت	81	12	17	73	11	194
		%	41,8%	6,2%	8,8%	37,6%	5,7%	100,0%

يتبين من خلال نتائج الجدول أن 41.8 % من المستجيبين أفادوا أن الدولة مؤسسات متكاملة تعمل على توفير الأمن والاستقرار في البلاد خاصة لدى المبحوثين ذوي الأصول الحضرية وبنسبة 42.5 % ويمكن تفسير ذلك بسبب حالة الأمن التي عاشتها الجزائر خلال العشرينية الراهنة ومنذ تولي الرئيس بوتفليقة للحكم والذي عمل على نشر الأمن في كافة أنحاء الوطن من خلال سياسية الوئام المدني

فيما أفاد نسبة 37.6 % من أفراد العينة أن الدولة تعمل على تحقيق مشاريع التنمية، ويظهر ذلك لدى المبحوثين ذوي الأصول الريفية وبنسبة 39.2 %

في حين تم تسجيل 8.8 % فقط ممن أجابوا أن الدولة تحاول حفظ المصلحة العامة للمواطن من خلال العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، والملفت للانتباه أنه تم تسجيل أضعف نسبة بالنسبة للصحة والتعليم وبنسبة

ضئيلة جدا تقدر ب 6.2 % ويمكن تفسير ذلك بسبب تدهور الصحة العامة في الجزائر سواء في القطاع العام أو الخاص حيث ارتفعت نسبة الأخطاء الطبية في ظل غياب رقابة على السياسة الصحية في الجزائر

جدول رقم (35): يوضح توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وتصوراتهم حول شكل الدولة الجزائرية

			ما هو شكل الدولة الجزائرية بالنسبة لك؟				المجموع
			ديمقراطي	ليبرالي	استبدادي	ليس لها شكل واضح	
التخصص	ماستر الاجتماع السياسي	ت	2	0	16	3	21
		%	9,5%	0,0%	76,2%	14,3%	100,0%
	ماستر اتصال وتسويق	ت	14	3	15	5	37
		%	37,8%	8,1%	40,5%	13,5%	100,0%
	ماستر فلسفة القيم	ت	27	10	32	9	78
		%	34,6%	12,8%	41,0%	11,5%	100,0%
	ماستر تاريخ حديث	ت	18	4	29	7	58
		%	31,0%	6,9%	50,0%	12,1%	100,0%
المجموع		ت	61	17	92	24	194
		%	31,4%	8,8%	47,4%	12,4%	100,0%

يتضح لنا من خلال نتائج الجدول أن معظم الطلبة جابوا أن الدولة الجزائرية ذات طبيعة استبدادية وذلك بنسبة 47.4 % خاصة لدى طلبة علم الاجتماع السياسي حيث ارتفعت النسبة إلى 76.2 % وطلبة التاريخ حديث بنسبة 50 % وانخفضت النسبة إلى 41 % لدى طلبة الفلسفة و40.5 % لدى طلبة الاتصال

في المقابل تم تسجيل نسبة 31.4 % من المبحوثين الذين يرون ان الدولة الجزائرية ذات طبيعة ديمقراطية ويظهر ذلك خاصة لدى طلبة الاتصال بنسبة 37.8 % وطلبة الفلسفة بنسبة 34.6 %

كما وقد تم تسجيل نسبة 12.4 % أن الدولة الجزائرية تجمع بين هذا النظام وذاك بمعنى ليس لها شكل واضح وتظهر هذه الاجابة خاصة لدى طلبة علم الاجتماع السياسي بنسبة 14.3 %

أيضا تم تسجيل نسبة ضعيفة تقدر ب 8.8 % من المبحوثين الذين يرون أن الدولة الجزائرية ذات طبيعة ليربالية

ويمكن تفسير ذلك أن طبيعة الحكم في الدولة الجزائرية المعاصرة مر بالعديد من التحولات الكبرى والأزمات العميقة التي أفرزت بعض الحقائق التي لا يمكن إخفاؤها مثل:

-" إن الجيش كان ولا يزال القوة الفعلية والحقيقية وهو المسير الفعلي في الجزائر وهو بذلك يرفض أن تنافسه أية قوة أخرى

إن الحزب أثناء فترة الأحادية الحزبية فشل في تأطير المجتمع، فمنذ البداية كان حزبا تابعا

إن الدخول إلى عهد الديمقراطية والتعددية الحزبية كان بطريقة عشوائية ولم يكن بطريقة طبيعية نتيجة نضج سياسي (عبد العالي دبلة، 2006 :206)

هذا المناخ السياسي الذي مر على الجزائر لم يساعد على بلورة تصور واضح لدى فئة الشباب الجزائري حول شكل الدولة الجزائرية ولذلك فقدتم تسجيل أعلى قيمة حول الشكل الاستبدادي للدولة الجزائرية بنسبة 47.4% وهو ما يتفق مع ما ذهب إليه محمد محفوظ حول شكل الدولة في العالم الثالث، "دولة تستند إلى ثقافة القمع والإكراه والنفي وفعل الاستبداد والتهميش والإقصاء، ومجتمع لا يعترف بحق الاختلاف والتسامح .. دولة تسلطية تلغي كل تنوع وتمارس الاستبداد بكل صوره وأشكاله "(محمد محفوظ، 2010: 75، 76)

جدول رقم (36): يوضح توزيع المبحوثين حسب جنسهم وتفاؤلهم بالمستقبل بوجود الدولة

			هل أنت متفائل بالمستقبل بوجود الدولة:		المجموع
			نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت	10	29	39
		%	25,6%	74,4%	100,0%
	أنثى	ت	70	85	155
		%	45,2%	54,8%	100,0%
المجموع		ت	80	114	194
		%	41,2%	58,8%	100,0%

يوضح الجدول أن نسبة 58.8 % من أفراد العينة أجابوا أنهم غير متفائلين بالمستقبل في وجود الدولة، في مقابل 41.2 % من المبحوثين الذين أجابوا أنهم متفائلين بالمستقبل، كما أن نسبة 74.4 %من المبحوثين الذكور أجابوا أنهم غير متفائلين بالمستقبل في وجود الدولة ويرجع ذلك إلى ما يعيشه الشباب من تهميش وإقصاء في كل

المجالات، حيث أن الطالب وهو في فترة الدراسة يدرك جيدا أن سوق العمل لا يوفر طلبات العمل حيث دائما ما يكون في مجتمعات العالم الثالث الطلب أكثر من العرض، ما يعني أنه سيعيش تحت ظل البطالة فترة زمنية معتبرة

أما بالنسبة للإناث فنجد أن نسبة المبحوثات اللواتي أجبن بأنهن غير متفائلات بالمستقبل قد قدرت ب 54.8 % في مقابل 45.2 % ممن أجبن أنهن متفائلات بالمستقبل ويرجع هذا إلى أن الإناث أقل إدراكا عن الذكور بالنسبة للواقع المعاش، كما أن متطلبات الإناث من الدولة غير متطلبات الذكور والتي عادة ما تنحصر في طلب وظيفة، سكن، الأمن والاستقرار

جدول رقم (37): يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس ورؤيتهم حول استمرار الدولة في مهامها

			هل ترى أن الدولة مستمرة في مهامها ؟		المجموع
			نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت	21	18	39
		%	53,8%	46,2%	100,0%
	أنثى	ت	92	63	155
		%	59,4%	40,6%	100,0%
المجموع		ت	113	81	194
		%	58,2%	41,8%	100,0%

يتبن لنا من خلال الجدول أن معظم المبحوثين أجابوا أن الدولة مستمرة في مهامها وذلك بنسبة 58.2 % ويظهر ذلك بشكل خاص لدى الطالبات بنسبة 59.4 %، في المقابل تم تسجيل 41.8 % ممن أجابوا بأن الدولة غير مستمرة في مهامها خاصة لدى الطلبة الذكور بنسبة 46.2 %

ويمكن تفسير هذه النتيجة "كون أن الدولة مستمرة في مهامها" من خلال ما يظهر في الكثير من المجالات: الصحة، التعليم، القضاء، الأمن كما أن الدولة تدرك تمام الإدراك أن شرط بقائها على رأس التنظيم والحفاظ على هيبتها وقوتها هي الاستمرار في أداء وظائفها وتوفير الخدمة العمومية وتحقيق الصالح العام فالدولة "فالدولة ليست إلا وسيلة لتحقيق غاية تتمثل في العمل على إسعاد الأفراد وتوفير حياة أفضل وتقديم الخدمات اللازمة في جو يسوده الأمان والاستقرار" (ربيع انور فتح الباب متولي، 2013 : 41، 42)

ويمكن ان نظيف أن عددا معتبرا من إجابات المبحوثين كان على الشكل التالي: نعم الدولة مستمرة في مهامها وفي تقديم الشرح يضيف المبحوثين: مستمرة في النهب والسرقة والاختلاس وبذلك الكثير من إجابات المبحوثين حصروا وظيفة الدولة في السرقة والنهب

أما معظم الإجابات التي كانت ترى أن الدولة مستمرة في مهامها فقد عللت ذلك بالاستمرار في التعليم وتوفر مراكز الصحة والعلاج

جدول رقم (38): يوضح توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي واعتقادهم بحماية الدولة للمواطنين

			هل تعتقد أن الدولة تحمي المواطنين اجتماعيا ؟		المجموع
			نعم	لا	
الموطن الأصلي	الريف	ت	40	34	74
		%	54,1%	45,9%	100,0%
	المدينة	ت	58	62	120
		%	48,3%	51,7%	100,0%
المجموع		ت	98	96	194
		%	50,5%	49,5%	100,0%

تشير نتائج الجدول إلى تقارب كبيرا جدا في النسب، حيث تم تسجيل 50.5 % من الذين أجابوا أن الدولة تحمي اجتماعيا المواطن، ويظهر ذلك بشكل أكبر لدى المبحوثين الذين ولدوا بالريف بنسبة 54.1 %

في حين سُجلت نسبة 49.5 % من الذين أجابوا أن الدولة لا تحمي اجتماعيا المواطن خاصة الذين ولدوا بالمدينة بنسبة 51.7 %

جدول رقم (39): يوضح توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وآراءهم حول تنظيم الدولة للاقتصاد والمجتمع					
				هل ترى أن الدولة تنظم الاقتصاد والمجتمع؟	المجموع
				نعم	لا	
التخصص	ماستر الاجتماع السياسي	ت	6	15	21
		%	28,6%	71,4%	100,0%
	ماستر اتصال وتسويق	ت	7	30	37
		%	18,9%	81,1%	100,0%
	ماستر فلسفة القيم	ت	32	46	78
		%	41,0%	59,0%	100,0%
	ماستر تاريخ حديث	ت	18	40	58
		%	31,0%	69,0%	100,0%
المجموع		ت	63	131	194
		%	32,5%	67,5%	100,0%

يتضح من خلال الجدول أن معظم الإجابات تمحورت حول أن الدولة لا تنظم الاقتصاد والمجتمع وذلك بنسبة 67.5 % من الطلبة المبحوثين في حيت تم تسجيل 32.5 % من المبحوثين الذين يرون أن الدولة تنظم الاقتصاد والمجتمع

أما بالنسبة للتخصصات فقد أظهرت نتائج الجدول وجود تقارب واضح في إجابات الطلبة حول أن الدولة لا تنظم الاقتصاد والمجتمع، حيث ارتفعت النسبة لدى طلبة الاتصال إلى 81.1 % وطلبة علم الاجتماع السياسي بنسبة 71.4 % أيضا طلبة التاريخ حديث أجابوا بنسبة 69 % أن الدولة لا تنظم الاقتصاد والمجتمع، طلبة الفلسفة أجابوا بنسبة 59 %

وعليه فقد أجاب معظم الطلبة باختلاف تخصصاتهم أن الدولة لا تنظم الاقتصاد والمجتمع، ويعبر هذا التقارب على وجود وعي مشترك لدى الطلبة بطبيعة النظام السياسي الجزائري، وقد سبق أن ظهر معنا وحسب رأي الطلبة

ومن خلال الاستمارات أن نسبة 100 % من المبحوثين أجابوا "أن النظام الجزائري الحالي لا يعتمد على إستراتيجية وطنية واضحة"

جدول رقم (40): يوضح توزيع المبحوثين حسب اختلاف تخصصاتهم واعتقادهم بوجود حرية تعبير في الدولة

			هل تعتقد أن هناك حرية تعبير في الدولة ؟		المجموع
			نعم	لا	
التخصص	ماستر الاجتماع السياسي	ت	8	13	21
		%	38,1%	61,9%	100,0%
	ماستر اتصال وتسويق	ت	18	19	37
		%	48,6%	51,4%	100,0%
	ماستر فلسفة القيم	ت	40	38	78
		%	51,3%	48,7%	100,0%
	ماستر تاريخ حديث	ت	40	18	58
		%	69,0%	31,0%	100,0%
المجموع		ت	106	88	194
		%	54,6%	45,4%	100,0%

يظهر من خلال الجدول أن معظم المبحوثين يعتقدون بوجود حرية تعبير في الدولة وتقدر نسبتهم ب 54.6 % في مقابل 45.4 % من أفراد العينة الذين أجابوا بعدم وجود حرية تعبير في الدولة

أما بالنسبة للتخصصات فقد تباينت الإجابات حيث تم تسجيل أكبر نسبة من المبحوثين الذين يرون وجود حرية تعبير في الدولة لدى طلبة التاريخ بنسبة 69.0 % وطلبة الفلسفة ب 51.3 %، ثم تنخفض النسبة لدى طلبة الاتصال إلى 48.6 % وأخيرا تنخفض هذه النسبة لدى طلبة علم الاجتماع السياسي إلى 38.1 % ويمكن تفسير ذلك في أن التخصصين الأخيرين يدرسان الظواهر الاجتماعية كما هي في الواقع حيث يركون تماما أن حرية التعبير الموجودة في الدولة هي حرية شكلية وككل دول العالم الثالث فإن الدولة فيها تتبع سياسة "افعل ما شئت ونحن نفعل ما نشاء"

جدول رقم (41): يوضح توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم ومظاهر وجود حرية تعبير في الدولة							
			إذا كان الجواب نعم أين يظهر ذلك				المجموع
			حرية تعبير المواطن	حرية الصحافة	حرية المعارضة	مختلف الحريات	
التخصص	ماستر الاجتماع السياسي	ت	2	3	0	16	21
		%	9,5%	14,3%	0,0%	76,2%	100,0%
	ماستر اتصال وتسويق	ت	4	4	1	28	37
		%	10,8%	10,8%	2,7%	75,7%	100,0%
	ماستر فلسفة القيم	ت	19	10	2	47	78
		%	24,4%	12,8%	2,6%	60,3%	100,0%
	ماستر تاريخ حديث	ت	9	14	4	31	58
		%	15,5%	24,1%	6,9%	53,4%	100,0%
المجموع		ت	34	31	7	122	194
		%	17,5%	16,0%	3,6%	62,9%	100,0%

ملاحظة: يعتبر هذا الجدول تكميلي للسؤال: هل تعتقد أن هناك حرية تعبير في الدولة ؟

حيث ظهر معنا في نتائج الجدول السابق نسبة 56.4 % من المبحوثين الذين يرون وجود حرية تعبير في الدولة وتكملة للتحليل السابق فقد أظهر الجدول أعلاه المؤشرات التي تتمظهر فيها حرية التعبير حيث كانت معظم إجابات المبحوثين تتمحور حول أن حرية التعبير في الدولة موجودة من خلال العديد من المؤشرات (حرية تعبير المواطن، حرية تعبير الصحافة، حرية ممارسة المعارضة) وأخذ هذا الخيار نسبة 62.9 %

في حين تم تسجيل نسبة 17.5 % بالنسبة لحرية تعبير المواطن ويعود ذلك ربما إلى ما يمارسه المواطن من حرية تعبير على مختلف مواقع شبكات التواصل الاجتماعي حيث نلاحظ أن المواطن له حرية التحدث في كل المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية

أما بالنسبة لحرية تعبير الصحافة فقد تحصلت على نسبة 16 %، أيضا يمكن ملاحظة وجود حرية تعبير الصحافة في الجزائر وخير مثال الصحفي سعد بوعقبة وكتاباته الساخرة من النظام والقائمين عليه، أما بالنسبة

لحرية ممارسة المعارضة فقد تم تسجيل نسبة 3.6 % فقط ممن يرون أن حرية التعبير في الدولة تظهر من خلال المعارضة

جدول رقم (42): يوضح توزيع المبحوثين حسب جنسهم وتصوراتهم حول تقديم الدولة للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة

			هل تعتقد أن الدولة تقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ؟		المجموع
			نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت	7	32	39
		%	17,9%	82,1%	100,0%
	أنثى	ت	34	121	155
		%	21,9%	78,1%	100,0%
المجموع		ت	41	153	194
		%	21,1%	78,9%	100,0%

يبين هذا الجدول أن معظم المبحوثين يعتقدون أن الدولة لا تقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وتقدر نسبتهم بـ 78.9 % في المقابل سُجلت نسبة 21.1 % فقط ممن يرون أن الدولة تقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة

أما بالنسبة للمبحوثين الذكور فقد تم تسجيل نسبة 82.1 % ممن يرون أن الدولة لا تقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، كما تم تسجيل نسبة 78.1 % لدى الإناث حيث يلاحظ تقارب الإجابات بين الجنسين ويمكن تفسير هذا الإجماع إلى أن الشباب لا يملك أدنى ثقة في الدولة حيث دائما ما يرى أن الدولة تستغل المواطن في خدمة مصالح الطبقة الغنية وهو ما يفند النظرية الماركسية التي تقوم على فكرة "أن الدولة ما هي إلا جهاز يعبر عن مصالح الطبقة البرجوازية والحكومة ما هي إلا لجنة لإدارة شؤون هذه الطبقة"

(أحمد زايد، 2003: 41)

جدول رقم (43): يوضح توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وآراءهم حول توزيع الثروات في الدولة				
			هل تعتقد أن هناك عدالة في توزيع الثروات ؟	المجموع
			نعم	لا	
الموطن الأصلي	الريف	ت	3	71	74
		%	4,1%	95,9%	100,0%
	المدينة	ت	9	111	120
		%	7,5%	92,5%	100,0%
المجموع		ت	12	182	194
		%	6,2%	93,8%	100,0%

يشير الجدول إلى أن معظم الإجابات وبنسبة 93.8 % أجابوا أنه لا يوجد توزيع عادل للثروات في الجزائر في مقابل نسبة 6.2 % من الإجابات ترى أن هناك عدالة في توزيع الثروات، وهي نسبة ضئيلة يمكن تهميش دلالتها

أما بالنسبة للنتائج حسب الموطن الأصلي للمبحوثين فقد تحصلنا على 96 % من المستجوبين ذوي الأصول الريفية يرون انه لا توجد عدالة في توزيع الثروات، كذلك ارتفعت النسبة لدى المستجوبين الذين لهم أصول حضرية 92.5 % أجابوا بعدم وجود عدالة في توزيع الثروات

ويمكن تفسير هذا الإجماع بين المبحوثين أن الطلبة يدركون تماما أن الدولة الجزائرية دولة غنية بثرواتها لكن شعبها فقير بسبب غياب العدالة الاجتماعية حيث تعيش الدولة الجزائرية تناقضات وفوارق كبيرة في مجال توزيع الدخل والثروة وهذا ما تأكد في "التقرير السنوي لعام 2009 للتنمية البشرية العربية تحت عنوان "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية" أن الحالة الجزائرية متردية في العديد من الجوانب لاسيما الاجتماعية منها، فقد قدرت نسبة الأمية لدى البالغين 15 سنة وارتفعت بأكثر من 1,30 %، بينما قدرت نسبة السكان الذين لا يستخدمون منبعا صافيا للمياه بـ 15 % كما أفاد التقرير أن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بأقل من دولار يقدرون بـ 2 % أي في حدود 680 ألف نسمة، بينما بلغت نسبة الجزائريين الذين يقدر دخلهم بأقل من دولارين 1,15% أي في حدود 12,5 مليون نسمة، فيما يقدر متوسط الجزائريين الذين يعيشون على خط الفقر 6,22 % أي ما يعادل 68,7 مليون نسمة وهي نسبة معتبرة مقارنة بالقدرات المتاحة للجزائر"

(متوفر على الموقع: http://www.al-fadjr.com/ar/economie/122923.html)

جدول رقم (44): يوضح توزيع المبحوثين حول الجنس وآرائهم حول الانتخابات في الجزائر				
			في رأيك بما تتميز الانتخابات في الجزائر ؟	المجموع
			انتخابات نزيهة	انتخابات غير ديمقراطية	
الجنس	ذكر	ت	2	37	39
		%	5,1%	94,9%	100,0%
	أنثى	ت	41	114	155
		%	26,5%	73,5%	100,0%
المجموع		ت	43	151	194
		%	22,2%	77,8%	100,0%

تظهر نتائج الجدول أن معظم أفراد العينة وبنسبة 77.8 % أجابوا أن الانتخابات في الجزائر غير ديمقراطية خاصة الذكور منهم حيث أجاب معظم إن لم نقل كل المبحوثين الذكور بنسبة 94.9 % أن الانتخابات في الجزائر تتميز بالتزوير وعدم النزاهة وأنها انتخابات غير ديمقراطية، في مقابل نسبة ضئيلة جدا تقدر ب 5.1 % من المبحوثين الذكور الذين أجابوا أن الانتخابات في الجزائر تتميز بالنزاهة

وقد أجابت نسبة 73.5 % من الإناث أن الانتخابات في الجزائر غير ديمقراطية في مقابل نسبة 26.5 % ممن اجبن بنزاهة العملية الانتخابية

في المقابل تم تسجيل نسبة 22.2 % من أفراد العينة ممن أجابوا بنزاهة العملية الانتخابية في الجزائر

ويمكن تفسير هذه النسب أن العملية الانتخابية في الجزائر عادة ما توصف بالتزوير، ففي كل الانتخابات التي جرت بالجزائر عادة ما تتهم المعارضة السلطة بالتزوير (الانتخابات الرئاسية 1999 ،1995"اتهمت بالتزوير الفاضح" بالإضافة إلى توقيف مسار انتخابات 1992)كل هذا الصراعات والحزازات في البنية السياسية للدولة الجزائرية الحديثة ساهم في تشكيل تصور لدى الشباب الجزائري أن الانتخابات التي تجرى في الجزائر معلومة النتائج مسبقا وأنها غير ديمقراطية، تعبر فقط عن ديمقراطية الواجهة

جدول رقم (45): يوضح توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وترتيبهم لمبادئ الديمقراطية						
				مبدأ سيادة القانون		المجموع
				المرتبة 1 "مبدأ سيادة القانون"	المرتبة 2 "مبدأ التداول على السلطة	المرتبة3 "مبدأ حماية الحقوق والحريات"
التخصص	ماستر الاجتماع السياسي	ت	8	2	11	21
		%	38,1%	9,5%	52,4%	100,0%
	ماستر اتصال وتسويق	ت	11	13	13	37
		%	29,7%	35,1%	35,1%	100,0%
	ماستر فلسفة القيم	ت	19	33	26	78
		%	24,4%	42,3%	33,3%	100,0%
	ماستر تاريخ حديث	ت	12	26	20	58
		%	20,7%	44,8%	34,5%	100,0%
المجموع		ت	50	74	70	194
		%	25,8%	38,1%	36,1%	100,0%

يبين الجدول أن نسبة الذين أفادوا أن الديمقراطية تعني مبدأ سيادة القانون 38.1 % وبذلك أخذ هذا المبدأ المرتبة الثانية بالنسبة لباقي الاختيارات ويظهر هذا الترتيب بشكل كبير لدى طلبة التاريخ بنسبة 44.8 % وطلبة الفلسفة بنسبة 42.3 % وتنخفض هذه النسبة بالنسبة لطلبة الاتصال إلى 35.1 % لتصل إلى نسبة 9.5 % فقط لدى طلبة علم الاجتماع السياسي

جدول رقم (46): يوضح توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وترتيبهم لمبادئ الديمقراطية

			مبدأ التداول على السلطة			المجموع
			المرتبة 1 "مبدأ سيادة القانون"	المرتبة 2 "مبدأ التداول على السلطة	المرتبة3 "مبدأ حماية الحقوق والحريات"	
التخصص	ماستر الاجتماع السياسي	ت	10	5	6	21
		%	47,6%	23,8%	28,6%	100,0%
	ماستر اتصال وتسويق	ت	15	10	12	37
		%	40,5%	27,0%	32,4%	100,0%
	ماستر فلسفة القيم	ت	24	25	29	78
		%	30,8%	32,1%	37,2%	100,0%
	ماستر تاريخ حديث	ت	18	16	24	58
		%	31,0%	27,6%	41,4%	100,0%
المجموع		ت	67	56	71	194
		%	34,5%	28,9%	36,6%	100,0%

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين رتبوا مبدأ التداول على السلطة كأهم مبدأ من مبادئ الديمقراطية في المرتبة الثالثة بنسبة 36.6 %

أما حسب التخصصات فنجد أن طلبة التاريخ حديث رتبوا هذا المبدأ في المرتبة الثالثة بنسبة 41.4 ثم طلبة الفلسفة بنسبة 37.2 % ثم طلبة الاتصال بنسبة 32.4 % أما طلبة علم الاجتماع السياسي فقد رتبوا هذا المبدأ في المرتبة الثالثة بنسبة 28.6 %

جدول رقم (47):يوضح توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وترتيبهم لمبادئ الديمقراطية						
			مبدأ حماية الحقوق والحريات			المجموع
			المرتبة 1 "مبدأ سيادة القانون"	المرتبة 2 "مبدأ التداول على السلطة	المرتبة3 "مبدأ حماية الحقوق والحريات"	
التخصص	ماستر الاجتماع السياسي	ت	3	14	4	21
		%	14,3%	66,7%	19,0%	100,0%
	ماستر اتصال وتسويق	ت	11	14	12	37
		%	29,7%	37,8%	32,4%	100,0%
	ماستر فلسفة القيم	ت	35	20	23	78
		%	44,9%	25,6%	29,5%	100,0%
	ماستر تاريخ حديث	ت	28	16	14	58
		%	48,3%	27,6%	24,1%	100,0%
المجموع		ت	77	64	53	194
		%	39,7%	33,0%	27,3%	100,0%

يتضح من خلال الجدول أن نسبة الذين أفادوا أن الديمقراطية تعني مبدأ حماية الحقوق والحريات بنسبة 39.7 % وبذلك احتل هذا المبدأ المرتبة الأولى بالنسبة لباقي الاختيارات

أما بالنسبة للتخصصات فيمكن ملاحظة ارتفاع النسبة لدى طلبة التاريخ حديث بقيمة 48.3 % وطلبة الفلسفة بنسبة 44.9 % وتنخفض هذه النسبة لدى طلبة الاتصال إلى 29,7% لتصل إلى نسبة 14.3 % فقط لدى طلبة علم الاجتماع السياسي

وعليه وانطلاقا من القراءة السابقة للجداول يمكن ترتيب مبادئ الديمقراطية حسب تصور الشباب الجزائري كما يلي:

المرتبة الأولى: مبدأ حماية الحقوق والحريات بنسبة 48.3 %

المرتبة الثانية: مبدأ سيادة القانون بنسبة 38.1 %

المرتبة الثالثة: مبدأ التداول على السلطة بنسبة 36.6 %

وقد توافقت نتائج دراستنا مع نتائج دراسة مركز الدوحة الذي قُدم في كتاب **"اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية"** ذلك أن المسح الذي أجراه مركز الدوحة توصل إلى النتائج التالية:

الخلاصة الأساسية لمسح مركز الدوحة هي "ثبات مفهوم الديمقراطية لدى الرأي العام العربي وتساويه تقريبا من حيث القيمة مع نتائج مسح مركز دراسات الوحدة العربية، **أن أكثرية الرأي العام منحازة إلى تعريف الديمقراطية بمعناها السياسي المرتكز على ضمان الحقوق والحريات السياسية** أو على نظام حكم يضمن التعددية السياسية وتداول السلطة أو من خلال نظام يضمن تحقيق العدل والمساواة بين أفراد مجتمعه" (يوسف محمد جمعة الصواني، 2014: 113)

جدول رقم (48): يوضح توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وآراءهم حول تطبيق مبادئ الديمقراطية في الجزائر

			هل ترى أن الدولة الجزائرية تطبق مبادئ الديمقراطية ؟		المجموع
			نعم	لا	
التخصص	ماستر الاجتماع السياسي	ت	4	17	21
		%	19,0%	81,0%	100,0%
	ماستر اتصال وتسويق	ت	8	29	37
		%	21,6%	78,4%	100,0%
	ماستر فلسفة القيم	ت	24	54	78
		%	30,8%	69,2%	100,0%
	ماستر تاريخ حديث	ت	10	48	58
		%	17,2%	82,8%	100,0%
المجموع		ت	46	148	194
		%	23,7%	76,3%	100,0%

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسب الذين أفادوا أن الدولة الجزائرية لا تطبق مبادئ الديمقراطية سجلت قيمة كبيرة جدا تقدر بـ 76.3 % من أفراد العينة وقد تقاربت النتائج بالنسبة لمختلف التخصصات حيث تم تسجيل نسبة الذين أجابوا ب "لا" في علم الاجتماع السياسي بنسبة 81 % و78.4 % في تخصص الاتصال ونسبة

69.2 % بالنسبة لتخصص الفلسفة وسجل تخصص التاريخ حديث أعلى نسبة من المبحوثين الذين أجابوا أن الدولة الجزائرية لا تطبق مبادئ الديمقراطية بنسبة 82.8 %

ويمكن تفسير ذلك لعدة أسباب عاشتها الجزائر ترجع إلى تاريخها السياسي المعاصر بدأ بالحركة الوطنية من عشرينيات القرن الماضي مرورا بتاريخ الثورة وما تخلله من صراعات استمرت حتى السنوات الأولى من الاستقلال وفيها تكرست وقائع مازالت مستمرة حتى الآن حيث أثرت في مسار التجربة الديمقراطية في الجزائر، ذلك أن "نجاح التجربة الديمقراطية كما ذهب إلى ذلك الأستاذ العياشي عنصر رهين بتخلي النظام عن احتكار السلطة والتوظيف الذرائعي للتعددية الحزبية من أجل تعطيل أو تأجيل مسيرة التحول الديمقراطي، كما يرتبط نجاح الديمقراطية بمدى الاستعداد لإصلاح الدولة وأجهزتها بالمراجعة الجذرية لطريقة عمل المؤسسات، وقواعد التعيين في سلك أعوان وموظفي الدولة، ذلك أن حظوظ ضبط حركية الاحتجاج الاجتماعي، وإزالة المشاعر الانتقامية، تبقى ضئيلة مادامت مصداقية الدولة لم تسترجع ومشروعيتها مفقودة، ولن يتأتى ذلك إلا بالقضاء على عوامل الظلم الاجتماعي والفساد والإقصاء الذي طال شرائح واسعة من المجتمع على اختلاف مواقعها ومستوياتها." (العياشي عنصر، 1996: 10)

وما دام النظام لا يريد تغيير مراكز القوة فإن مسار التحول الديمقراطي في الجزائر سيبقى متعثر ومن ثم التأخر في بناء دولة عصرية.

2-3 بناء وتحليل جداول الفرضية الثالثة

- **نص الفرضية**

يرتبط مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري بالطبقة المسيطرة

جدول رقم (49): يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس وموقفهم حول كون الدولة هيئة تستغل المواطن

			هل تعتقد أن الدولة مجرد هيئة تستغل المواطن؟		المجموع
			نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت	33	6	39
		%	84,6%	15,4%	100,0%
	أنثى	ت	100	55	155
		%	64,5%	35,5%	100,0%
المجموع		ت	133	61	194
		%	68,6%	31,4%	100,0%

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن معظم المبحوثين أجابوا أن الدولة مجرد هيئة تستغل المواطن وتقدر نسبتهم ب 68.6 % وترتفع هذه الإجابة لدى الطلبة الذكور لتصل إلى 84.6 ب% ثم الإناث بنسبة 64.5 في المقابل سُجلت نسبة 31.4 % من أفراد العينة الذين يرون أن الدولة لا تستغل المواطن، وتظهر هذه الإجابة خاصة لدى الطالبات بنسبة 35.5 %

وقد كانت إجابات المبحوثين في هذا السؤال تدور حول أن "الدولة الجزائرية دولة غنية بثرواتها لكن شعبها فقير" إن استفحال ظاهرة البطالة في أوساط الشباب تكفي للإجابة بأن الدولة تستغل المواطن ناهيك عن حالة التهميش والفقر المتزايد في أوساط المجتمع فقد أصبح الشباب يطالب بفتح مقاعد دراسية في الجامعة للحصول على مؤهلات علمية (ماستر، دكتوراه) تسمح له بالحصول على وظيفة مستقبلا وبذلك يبقى تحت ظل الجامعة فترة زمنية أطول، ولا يخرج إلى سوق العمل بمؤهل الليسانس؟

جدول رقم (50): يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس وموقفهم من خدمة الدولة لمصالح الطبقة الحاكمة				
			هل تعتقد أن الدولة وُضعت لخدمة مصالح الطبقة الحاكمة بالدرجة الأولى ؟	المجموع
			نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت	31	8	39
		%	79,5%	20,5%	100,0%
	أنثى	ت	124	31	155
		%	80,0%	20,0%	100,0%
المجموع		ت	155	39	194
		%	79,9%	20,1%	100,0%

يبين الجدول أن معظم المبحوثين أجابوا أن الدولة وضعت لخدمة مصالح الطبقة الحاكمة بالدرجة الأولى وتقدر نسبتهم بـ 79.9 % وقد تقاربت النسب بين الجنسين في اختيار نفس الإجابة حيث تم تسجيل 80.0 ب% لدى الطالبات و79.5 ب% بالنسبة لإجابات الطلبة الذكور

في المقابل سُجلت نسبة 20.1 % ممن أجابوا أن الدولة لا تخدم مصالح الطبقة الحاكمة

حيث تتماثل هذه النتيجة مع ما ذهبت إليه النظرية الماركسية أن الدولة جهاز فوقي يخدم مصالح الطبقة الحاكمة

جدول رقم (51): يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس وموقفهم من الأساليب التي تستعملها الدولة في فرض هيمنتها					
				تستعمل القوة	المجموع
				نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت	20	19	39
		%	51,3%	48,7%	100,0%
	أنثى	ت	49	106	155
		%	31,6%	68,4%	100,0%
المجموع		ت	69	125	194
		%	35,6%	64,4%	100,0%

يتبين من الجدول أن معظم المبحوثين أجابوا أن الدولة لا تستعمل القوة في فرض هيمنتها وذلك بنسبة 64.4 % خاصة لدى الإناث وذلك بنسبة 68.4 % والذكور بنسبة 48.7 %

في المقابل فإن 35.6 % من الإجابات اختاروا القوة كأسلوب من الأساليب التي تستعملها الدولة في فرض هيمنتها وترتفع هذه النسبة لدى الذكور إلى 51.3 % ويمكن إرجاع هذه الفروق إلى الاختلاف بين الجنسين فعادة ما يكون الذكور أدرى بالأمور السياسية منهم عن الإناث

ويمكن تفسير ذلك في أن الدولة تستعمل أساليب أخرى لفرض هيمنتها كما سيظهر معنا في الجداول اللاحقة

جدول رقم (52):يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس وموقفهم من الأساليب التي تستعملها الدولة في فرض هيمنتها

			تستعمل القانون		المجموع
			نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت	21	18	39
		%	53,8%	46,2%	100,0%
	أنثى	ت	88	67	155
		%	56,8%	43,2%	100,0%
المجموع		ت	109	85	194
		%	56,2%	43,8%	100,0%

تظهر نتائج الجدول أن معظم المبحوثين اختاروا كون الدولة تستعمل القانون في فرض هيمنها وتقدر نسبتهم بـ 56.2 % خاصة لدى الإناث بنسبة 56.8 % والذكور بنسبة 53.8 %

في مقابل نسبة 43.8 % من المبحوثين يرون أن الدولة لا تستعمل القانون في فرض هيمنتها ويظهر هذا الاختيار بشكل أكبر لدى الذكور بنسبة 46.2 %

جدول رقم (53): يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس وموقفهم من الأساليب التي تستعملها الدولة في فرض هيمنتها

			تستعمل القمع		المجموع
			نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت	12	27	39
		%	30,8%	69,2%	100,0%
	أنثى	ت	23	132	155
		%	14,8%	85,2%	100,0%
المجموع		ت	35	159	194
		%	18,0%	82,0%	100,0%

يبين الجدول أن نسبة 82 % من المبحوثين أجابوا أن الدولة لا تستعمل القمع لفرض هيمنتها، وترتفع هذه النسبة لدى الإناث إلى 85.2 % والذكور بنسبة 69.2 %

في مقابل نسبة 18 % ممن أجابوا أن الدولة تستعمل القمع في فرض هيمنتها ويظهر هذا الاختيار بشكل أكبر مع الذكور بنسبة 30.8 %

من تحليل الجدولين السابقين نلاحظ أن المبحوثين اختاروا القانون كأسلوب من الأساليب التي تستعملها الدولة في فرض هيمنها بنسبة 56,2%، في المقابل لم يتحصل أسلوب العنف إلا على نسبة 18 % من الإجابات ويمكن تفسير ذلك أن الدولة الجزائرية بدأت تدخل في مسار الديمقراطية

جدول رقم (54): يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس وموقفهم من الأساليب التي تستعملها الدولة في فرض هيمنتها				
			تستعمل التخويف	المجموع
			نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت	18	21	39
		%	46,2%	53,8%	100,0%
	أنثى	ت	48	107	155
		%	31,0%	69,0%	100,0%
المجموع		ت	66	128	194
		%	34,0%	66,0%	100,0%

يتبن من خلال نتائج الجدول أن نسبة 66 % من أفراد العينة أجابوا أن الدولة لا تستعمل التخويف في فرض هيمنتها خاصة لدى المبحوثين الإناث بنسبة 69 %

في مقابل 34 % ممن أجابوا أن الدولة تستعمل عنصر التخويف في فرض هيمنتها وترتفع هذه الإجابة لدى الذكور بنسبة 46.2 %

جدول رقم (55): يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس وموقفهم من الأساليب التي تستعملها الدولة في فرض هيمنتها				
			تستعمل فرض الضرائب	المجموع
			نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت	20	19	39
		%	51,3%	48,7%	100,0%
	أنثى	ت	65	90	155
		%	41,9%	58,1%	100,0%
المجموع		ت	85	109	194
		%	43,8%	56,2%	100,0%

يبين الجدول أن نسبة 56.2 % من المبحوثين أجابوا أن الدولة لا تستعمل أسلوب الضرائب لفرض هيمنتها وترتفع هذه النسبة خاصة لدى المبحوثين الإناث وتقدر ب58.1 % في مقابل نسبة 43.8 % ممن أجابوا أن الدولة تستعمل الضرائب كوسيلة لفرض هيمنتها وفي المقابل فقد ارتفعت هذه النسبة لدى المبحوثين الذكور إلى 51.3 %

جدول رقم (56): توزيع المبحوثين حسب الجنس وموقفهم من الأساليب التي تستعملها الدولة في فرض هيمنتها

			تستعمل زيادة مستحقات الخدمات(الغاز، الماء والكهرباء ...)		المجموع
			نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت	25	14	39
		%	64,1%	35,9%	100,0%
	أنثى	ت	95	60	155
		%	61,3%	38,7%	100,0%
المجموع		ت	120	74	194
		%	61,9%	38,1%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم الإجابات كانت تتمحور حول أن الدولة تستعمل الزيادة في مستحقات الخدمات الغاز، الماء والكهرباء ...) لفرض هيمنتها وتقدر نسبتهم بـ 61.9 % كما نلاحظ ارتفاع هذه النسبة إلى 64.1 % عند الذكور كما ارتفعت لدى الإناث بنسبة 61.3 % من الإجابات التي تدور حول أن الدولة تستعمل الزيادات لفرض هيمنتها

مقابل نسبة 38.1 % ممن أجابوا أن الدولة لا تستعمل الزيادات في مستحقات الكهرباء والغاز لفرض هيمنتها.

جدول رقم (57): يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس وموقفهم من الأساليب التي تستعملها الدولة في فرض هيمنتها

			زيادة أسعار في مواد الغذائية		المجموع
			نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت	22	17	39
		%	56,4%	43,6%	100,0%
	أنثى	ت	91	64	155
		%	58,7%	41,3%	100,0%
المجموع		ت	113	81	194
		%	58,2%	41,8%	100,0%

يبين الجدول أن 58.2 % من المبحوثين أجابوا أن الدولة تستعمل الزيادة في أسعار المواد الغذائية لفرض هيمنتها، في مقابل نسبة 41.8 % ممن أجابوا أن الدولة لا تستعمل الزيادة في الأسعار لفرض هيمنتها

وعليه ومن خلال القراءة السابقة للجداول يظهر معنا النتائج التالية:

الزيادات في مستحقات الخدمات (الكهربا والغاز والماء،..) أخذت أكبر نسبة تقدر بـ 61.2 % وبذلك احتل هذا الاختيار المرتبة الأولى من إجابات المبحوثين ثم تليه

الزيادات في أسعار المواد الغذائية الأساسية(سميد، خبز، سكر، حليب، زيت ..) أخذ المرتبة الثانية بنسبة 58.2 %

بالنسبة لأسلوب **القانون** كانت النتائج تقدر بنسبة 56,2 % وبذلك فقد أخذ القانون المرتبة الثالثة من مجموع الإجابات

بالنسة لأسلوب **فرض الضرائب** أخذ نسبة 43,8% من الإجابات

أسلوب **القوة** أخذ بنسبة 35.6 % من الإجابات

التخويف كانت الإجابات التي اختارت **التخويف** تقدر بنسبة 34,0% %

القمع أخذ نسبة 18,0 % من مجموع الإجابات

ما يمكن ملاحظته أن معظم الإجابات كانت تتمحور حول الزيادات في الضرائب والمواد الأساسية (السميد، الخبز، الحليب، السكر، القهوة، الزيت....) كأهم الأساليب التي تستعملها الدولة في فرض هيمنتها، ويمكن إرجاع ذلك إلى الزيادات التي كانت مع بداية 2016

جدول رقم (58): يوضح توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي وآراءهم حول وجود مشكلة فساد مالي وإداري في الدولة

			هل تعتقد أن هناك مشكلة فساد مالي وإداري في أجهزة الدولة ؟		المجموع
			نعم	لا	
الموطن الأصلي	الريف	ت	68	6	74
		%	91,9%	8,1%	100,0%
	المدينة	ت	107	13	120
		%	89,2%	10,8%	100,0%
المجموع		ت	175	19	194
		%	90,2%	9,8%	100,0%

يتناول الجدول رؤية المبحوثين حول مشكلة وجود فساد مالي وإداري على مستوى أجهزة الدولة، حيث يرى معظم المبحوثين إن لم نقل كل المبحوثين أنه توجد مشكلة فساد مالي وإداري في الدولة وأجهزتها، وتقدر نسبتهم بـ 90.2% من أفراد العينة ويظهر ذلك بشكل أكبر لدى المبحوثين من أصول ريفية وذلك بنسبة 91,9 % ثم نسبة 89.2 % بالنسبة للمبحوثين ذوي الأصول الحضرية

في المقابل تم تسجيل نسبة 9.8 % ممن يرون بعدم وجود الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة وهي قيمة صغيرة تهميش دلالتها، ويمكن تفسير هذه النسب بوجود وعي سياسي لدى الطلبة بما يدور في الدولة وأجهزتها، حيث كانت معظم الإجابات التي جاءت في السؤال الموالي والذي يبحث في مفهوم الفساد: أن الفساد هو سرقة أموال الشعب، سوء استخدام المال العام، الاختلاس ، الرشوة، كما وجدنا التعريف التالي في استمارة طالبة في التاريخ" الفساد هو فيروس استحكم في ذهنيات المسؤولين وأصبح من مبادئهم وأولى اهتماماتهم"

أما محمد حليم ليمام فقد ذهب في كتابه ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح إلى أن هناك العدد من الأسباب التي تتضافر لتشكيل بيئة الفساد "التي يظهر فيها أن أساس **الخلل هو بنية الحكم**

وضعف فعالية الدولة، كما أن نمط الإنتاج الاقتصادي أي اقتصاد الريع يمثل إحدى ركائز التسلط ومصدر الفساد، كما أن الخلل في سياسيات التوزيع، وما ترتب عنه من آثار اجتماعية يفرز مناخا يشجع الممارسات غير المشروعة، هذا بالإضافة إلى تأثير البيئة الدولة" (محمد حليم ليمام، 2011: 126)

جدول رقم (59): يوضح توزيع المبحوثين حسب موطنهم الأصلي ورأيهم حول وجود انقسام طبقي في الدولة

			في رأيك هل هناك انقسام طبقي في الدولة ؟		المجموع
			نعم	لا	
الموطن الأصلي	الريف	ت	55	19	74
		%	74,3%	25,7%	100,0%
	المدينة	ت	94	26	120
		%	78,3%	21,7%	100,0%
المجموع		ت	149	45	194
		%	76,8%	23,2%	100,0%

أظهرت نتائج الجدول وجود انقسام طبقي في الدولة الجزائرية حيث أفاد 76.8 % من المستجيبين وجود انقسام طبقي، في المقابل أجاب 23.2 % من المبحوثين أنه لا يوجد انقسام طبقي

وقد تقاربت النسب بين الطلبة ذوي الأصول الريفية مع الطلبة من أصول حضرية، حيث أجابت الفئة الأولى بنسبة 74.3 % على وجود انقسام طبقي في الدولة، وأجابت 78.3 % من الطلبة من أصول حضرية بنفس الإجابة

لقد توافقت الشواهد الإحصائية 76.7 % من المستجيبين يرون وجود انقسام طبقي في وهي نسبة كبيرة جدا يمكن تتوافق مع الطرح النظري الذي ذهب إليه الأستاذ العياشي عنصر حول ما يسميه هو بالتفاوت الاجتماعي في قوله " بالرغم من غياب معطيات تساعد على إبراز مستوى التفاوت الاجتماعي الناتج عن سيادة نمط محدد في توزيع الثروة بين شتى الشرائح والفئات الاجتماعية، فإن بعض المؤشرات الخارجية **للثراء والفقر** قابلة للملاحظة المباشرة (المباني الفخمة التي تظهر كالفطر، إلى جانب انتشار الأحياء الفقيرة، وكذلك السيارات الفاخرة من آخر طرا ز، في مواجهة حافلات النقل العمومي المكتظة بركابها ...) وتتزايد مظاهر الثراء الفاحش والسريع بين أقلية

من السكان يشكلون في معظمهم طاقم النظام السياسي وحاشيته، والمقربون الذين يكونون في مجموعهم شبكة من المجموعات الزبونية المغلقة تحتكر الثروة والسلطة في آن معا" (العياشي عنصر، 1996: 06، 07)

جدول رقم (60): يوضح توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم ورأيهم حول وجود صراع في الدولة

			هل تعتقد أن هناك صراع في الدولة ؟		المجموع
			نعم	لا	
التخصص	ماستر الاجتماع السياسي	ت	18	3	21
		%	85,7%	14,3%	100,0%
	ماستر اتصال وتسويق	ت	34	3	37
		%	91,9%	8,1%	100,0%
	ماستر فلسفة القيم	ت	69	9	78
		%	88,5%	11,5%	100,0%
	ماستر تاريخ حديث	ت	55	3	58
		%	94,8%	5,2%	100,0%
المجموع		ت	176	18	194
		%	90,7%	9,3%	100,0%

يتبن من خلال الجدول أن معظم الإجابات، إن لم نقل كل الإجابات كانت تدور حول وجود صراع في الدولة وذلك بنسبة 90.7 %، مقابل نسبة 9.3 % وهي نسبة صغيرة يمكن تهميش دلالتها

أما بالسبة للتخصصات فقد تقاربت النسب فيما بينها مما يدل على وعي الطلبة بطبيعة النظام السياسي الجزائري، حيث تم تسجيل نسبة 94.8 % بالنسبة لطلبة تاريخ حديث الجزائر الحديث، ونسبة 91.9 % بالنسبة لطلبة الاتصال، فيما تم تسجيل 88.5 لدى طلبة فلسفة القيم ونسبة 85.7 لدى طلبة علم الاجتماع السياسي

ويمكن تفسير ذلك أن فئة الطلبة هم فئة مثقة وبذلك فهم يعرفون تاريخ الجزائر وما تخلله من صراعات ويدركون تماما الوضعية الراهنة للنظام السياسي الجزائري

حيث عاشت الدولة الجزائرية منذ فجر الثورة أضمرتها بهدف الاستقلال ثم ما لبثت أن عادت إلى الواجهة بعد الاستقلال لتستمر إلى غاية يومنا هذا صراعات حادة بين النخب الحاكمة أرجعها معظم الباحثين إلى الصراع على السلطة والحكم

جدول رقم (61): يوضح توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وطبيعة الصراع الموجود في الدولة

			إلى ما يعود ذلك:			المجموع
			صراع من أجل المصلحة الوطنية	خدمة المصالح الشخصية	خدمة المصالح الأجنبية التي لها دور في اتخاذ القرار	
التخصص	ماستر الاجتماع السياسي	ت	1	15	2	18
		%	5,6%	83,3%	11,1%	100,0%
	ماستر اتصال وتسويق	ت	4	30	0	34
		%	11,8%	88,2%	0,0%	100,0%
	ماستر فلسفة القيم	ت	8	53	8	69
		%	11,6%	76,8%	11,6%	100,0%
	ماستر تاريخ حديث	ت	3	48	4	55
		%	5,5%	87,3%	7,3%	100,0%
المجموع		ت	16	146	14	176
		%	9,1%	83,0%	8,0%	100,0%

ملاحظة: تعتبر نتائج هذا الجدول نتائج تكميلية للسؤال الذي يبحث في وجود الصراع في الجزائر حيث أجاب 90.7 % من المبحوثين بوجود صراع في الجزائر

وعليه فقد أرجعت هذه النسبة أسباب الصراع في الجزائر إلى "خدمة المصالح الشخصية للطبقة الحاكمة" وذلك بنسبة 83 %، فيما أفاد 9.1 % من المبحوثين أن أسباب الصراع تعود إلى الخلاف على خدمة المصلحة الوطنية، وتم تسجيل 8 % من المبحوثين إلى أن أسباب الصراع تعود لخدمة المصالح الأجنبية

ما يمكن ملاحظته أن أغلب المبحوثين أرجعوا أسباب الصراع في الدولة لأجل خدمة المصالح الشخصية ويمكن تفسير ذلك وانطلاقا من الجانب النظري بالتفسير الميكيافيلي الذي يرى أن "**السلطة هي الشهية الأولى لرجل السياسة**"

جدول رقم (62): يوضح توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وآراءهم حول أسباب العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر

			الصراع على السلطة		المجموع
			نعم	لا	
التخصص	ماستر الاجتماع السياسي	ت	15	6	21
		%	71,4%	28,6%	100,0%
	ماستر اتصال وتسويق	ت	25	12	37
		%	67,6%	32,4%	100,0%
	ماستر فلسفة القيم	ت	32	46	78
		%	41,0%	59,0%	100,0%
	ماستر تاريخ حديث	ت	29	29	58
		%	50,0%	50,0%	100,0%
المجموع		ت	101	93	194
		%	52,1%	47,9%	100,0%

تبين نتائج الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين أجابوا أن العشرية السوداء كانت بسبب الصراع على السلطة وذلك بنسبة 52.1 % من أفراد العينة ويظهر ذلك بشكل أكبر لدى طلبة علم الاجتماع السياسي بنسبة 71.4 % وطلبة الاتصال بنسبة 67.6 % أيضا طلبة التاريخ بنسبة 50 %

وبذلك فقد أجاب معظم الطلبة وبنسبة 52.1 أن الصراع على السلطة من أهم الأسباب التي أدخلت الجزائر في غمار الأزمة السياسية والاقتصادية

جدول رقم (63): يوضح توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وآراءهم حول أسباب العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر

			ضعف الدولة		المجموع
			نعم	لا	
التخصص	ماستر الاجتماع السياسي	ت	7	14	21
		%	33,3%	66,7%	100,0%
	ماستر اتصال وتسويق	ت	12	25	37
		%	32,4%	67,6%	100,0%
	ماستر فلسفة القيم	ت	19	59	78
		%	24,4%	75,6%	100,0%
	ماستر تاريخ حديث	ت	20	38	58
		%	34,5%	65,5%	100,0%
المجموع		ت	58	136	194
		%	29,9%	70,1%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 70.1 % من المبحوثين أفادوا أن ضعف الدولة ليس سبب في العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر وقد تقاربت الإجابات بين كل التخصصات حيث سُجلت نسبة 75.6 %من طلبة الفلسفة الذين اختاروا هذه الإجابة تليها نسبة 67.6 % لدى طلبة الاتصال و66.7 % لدى طلبة علم الاجتماع السياسي وطلبة التاريخ حديث بنسبة 65.5 %

ويدل تقارب النسب على معرفة الطلبة بالتاريخ الحديث للدولة الجزائرية وما مرت به من أزمات

جدول رقم (64): يوضح توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وآراءهم حول أسباب العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر

			تحطيم الثوابت الوطنية للدولة		المجموع
			نعم	لا	
التخصص	ماستر الاجتماع السياسي	ت	2	19	21
		%	9,5%	90,5%	100,0%
	ماستر اتصال وتسويق	ت	9	28	37
		%	24,3%	75,7%	100,0%
	ماستر فلسفة القيم	ت	8	70	78
		%	10,3%	89,7%	100,0%
	ماستر تاريخ حديث	ت	6	52	58
		%	10,3%	89,7%	100,0%
المجموع		ت	25	169	194
		%	12,9%	87,1%	100,0%

من خلال نتائج الجدول يمكن ملاحظة:

87.1 % من المبحوثين أجالوا أن تحطيم الثوابت الوطنية ليس هو السبب في العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر ويظهر ذلك بشكل كبير لدى طلبة علم الاجتماع السياسي وطلبة الفلسفة والتاريخ حديث بنسب متساوية قدرت ب 89.7 % ، كما تم تسجيل 75.7 % بالنسبة لطلبة الاتصال

في المقابل أجاب 12.9 % من المبحوثين أن تحطيم الثوابت الوطنية ليس سببا في العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر

ويمكن تفسير ذلك بأن تحطيم الثوابت الوطنية المتمثلة في "الإسلام دين للدولة واللغة العربية لغة الدولة" لا يعد سببا كافيا حسب تصورات الطلبة في تفسير الأزمات التي عانتها الجزائر بين نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات

جدول رقم (65): يوضح توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وآراءهم حول أسباب العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر

			الإيديولوجية الإسلامية		المجموع
			نعم	لا	
التخصص	ماستر الاجتماع السياسي	ت	1	20	21
		%	4,8%	95,2%	100,0%
	ماستر اتصال وتسويق	ت	10	27	37
		%	27,0%	73,0%	100,0%
	ماستر فلسفة القيم	ت	20	58	78
		%	25,6%	74,4%	100,0%
	ماستر تاريخ حديث	ت	7	51	58
		%	12,1%	87,9%	100,0%
المجموع		ت	38	156	194
		%	19,6%	80,4%	100,0%

أجاب 80.4 % من المبحوثين أن الإيديولوجية الإسلامية ليست سببا في دخول الجزائر في مرحلة التراجع أو ما يعرف بالعشرية السوداء، في مقابل نسبة 19.6 % ممن يرون أن الإيديولوجية الإسلامية هي سبب العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر

أما بالنسبة لتخصصات الطلبة فقد ارتفعت النسبة التي ترى أن الإيديولوجية الإسلامية ليست سبب الأزمة الجزائرية لدى طلبة علم الاجتماع السياسي إلى 95.2 % أيضا ارتفعت لدى طلبة التاريخ حديث إلى نسبة 87.9 % كما سُجلت نسبة 74.4 % من الإجابات لدى طلبة الفلسفة ونسبة 73 % لدى طلبة الاتصال في مقابل المبحوثين الذين يرون أن الإيديولوجية الإسلامية هي سبب العشرية السوداء فقد ارتفعت الإجابات لدى طلبة الاتصال بنسبة 27 %وطلبة الفلسفة ب 25.6 %

جدول رقم (66): يوضح توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وآراءهم حول أسباب العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر

			الإيديولوجية العلمانية		المجموع
			نعم	لا	
التخصص	ماستر الاجتماع السياسي	ت	2	19	21
		%	9,5%	90,5%	100,0%
	ماستر اتصال وتسويق	ت	2	35	37
		%	5,4%	94,6%	100,0%
	ماستر فلسفة القيم	ت	17	61	78
		%	21,8%	78,2%	100,0%
	ماستر تاريخ حديث	ت	4	54	58
		%	6,9%	93,1%	100,0%
المجموع		ت	25	169	194
		%	12,9%	87,1%	100,0%

يوضح الجدول أن معظم أفراد العينة أجابوا أن الأيديولوجية العلمانية ليست السبب في العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر وتقدر نسبتهم ب 87.1 % في مقابل نسبة 12.9 % ممن يرون أن الأيديولوجية العلمانية هي السبب في العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر

أما بالنسبة للتخصصات فيظهر معنا أن معظم طلبة الاتصال أجابوا أن الإيديولوجية العلمانية ليست سبب في ما عاشته الجزائر من أزمات خلال العشرينية السابقة وتقدر نسبتهم ب 94.6 %، ثم تليها نسبة 93.1 % بالنسبة لطلبة التاريخ حديث وطلبة الفلسة بنسبة 78.2 % ثم طلبة علم الاجتماع السياسي بنسبة 90.5 %

جدول رقم (67): يوضح توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم وآراءهم حول أسباب العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر				
			غياب الوعي السياسي لدى المواطن	المجموع
			نعم	لا	
التخصص	ماستر الاجتماع السياسي	ت	7	14	21
		%	33,3%	66,7%	100,0%
	ماستر اتصال وتسويق	ت	16	21	37
		%	43,2%	56,8%	100,0%
	ماستر فلسفة القيم	ت	23	55	78
		%	29,5%	70,5%	100,0%
	ماستر تاريخ حديث	ت	20	38	58
		%	34,5%	65,5%	100,0%
المجموع		ت	66	128	194
		%	34,0%	66,0%	100,0%

أظهرت النتائج الإحصائية حول ما إذا كان غياب الوعي السياسي لدى المواطن هو السبب في العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر أن معظم المبحوثين أجابوا بالنفي

حيث أفاد 66.0 % من الطلبة أن غياب الوعي السياسي لدى المواطن ليس هو سبب الأزمة التي عانت منها الجزائر ويظهر ذلك بشكل كبير لدى طلبة الفلسفة حيث ارتفعت نسبة الإجابات إلى 70.5 % كما سُجلت نسبة 66.7 % بالنسبة لطلبة علم الاجتماع السياسي، و65.5 % بالنسبة لطلبة التاريخ حديث أما بالنسبة لطلبة الاتصال فقد انخفضت نسبة هذه الإجابة إلى 56.8 %

في المقابل تم تسجيل نسبة 34.0 % من المبحوثين الذين يرون أن غياب الوعي السياسي لدى المواطن هو سبب العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر

أما بالنسبة للتخصصات فيظهر معنا النتائج كما يلي:

تم تسجيل 43.2 % من الإجابات التي ترى أن غياب الوعي السياسي لدى المواطن هو السبب في العشرية السوداء في الجزائر، ثم تليها نسبة 34.5 % بالنسبة لطلبة التاريخ حديث وطلبة علم الاجتماع السياسي بنسبة 33.3 % ونسبة 29.5 % لدى طلبة الفلسفة

وعليه ومن خلال القراءة السابقة للجداول التي تبحث في سبب العشرية السوداء في الجزائر فيمكن الخروج بالنتائج التالية:

أجاب 52.1 % من مجموع المبحوثين أن الصراع على السلطة هو سبب العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر

بينما أجاب 34.0 % من المبحوثين أن غياب الوعي السياسي لدى المواطن هو سبب العشرية السوداء

وأجاب 29.9 % أن ضعف الدولة هو سبب الأزمة التي أصابت الجزائر

كما سُجلت نسبة 19.6 % ممن يرون أن الإيديولوجية الإسلامية كانت السبب في العشرية السوداء

وقد تساوت النسب بين الإيديولوجية العلمانية وكذا تحطيم الثوابت الوطنية وتقدر نسبتهم ب 12.9 % من مجموع المبحوثين

وفي هذا الصدد يقول أبو جرة السلطاني، "العشرية السوداء دفعت بأطراف الصراع إلى عمق المعركة، بعد محاولات كثيرة للإصلاحات وإصلاح الإصلاحات خلال 13 عاما سميت ظلما بالعشرية السوداء، وهي التي أنجبت 63 حزبا سياسيا، 59 منها تحت عباءة العشرية السوداء، وهي التي ولدت أزيد من 20 عنوان صحيفة يومية وأسبوعية أكثر المشتغلين فيها من الهواة والمحترفين كانوا مرتزقة على طاولة العشرية السوداء، وهي التي تفجر من رحمها دستور فبراير 1989 الذي كشف الغطاء عن حقيقة ما كان في كواليس النظام وسراديب المعارضة السرية" (أبو جرة سلطاني، 1995: 65)

كل هذه الصراعات والحزازات السياسية كان لها نتائجها العميقة عايشها المجتمع ولأن الشباب حقيقة اجتماعية فقد تشكلت لديه تصور حول أن الأزمات التي تعيشها الدولة سببها الصراع على السلطة

جدول رقم (68): يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس ورأيهم حول أسباب عدم قيام ثورة الربيع العربي في الجزائر					
			الشعب راض عن سياسة الدولة		المجموع
			نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت	4	35	39
		%	10,3%	89,7%	100,0%
	أنثى	ت	17	138	155
		%	11,0%	89,0%	100,0%
المجموع		ت	21	173	194
		%	10,8%	89,2%	100,0%

يوضح الجدول أن معظم المبحوثين وبنسبة 89.2 % يرون أن عدم قيام ثورة الربيع العربي في الجزائر لا يعني أن الشعب راض عن سياسة الدولة، وقد تقاربت النسب بين الجنسين حيث سُجلت نسبة 89.7 % من المبحوثين الذكور ونسبة 89 % من المبحوثين الإناث الذين يرون أن أسباب عدم حدوث ثورة لا يعبر عن رضا الشعب على سياسة الدولة

في المقابل سُجلت نسبة 10.8 % من المبحوثين الذين أجابوا "بنعم" أن الشعب راض على سياسة الدولة ويظهر ذلك بشكل أكبر لدى المبحوثين الإناث بنسبة 11.0 بـ%

ويمكن تفسير ذلك بان الشعب غير راض عن سياسة الدولة ومع ذلك فإنه لا يريد للجزائر أن تعيش ثورة أخرى مهما كان شكلها

جدول رقم (69): يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس ورأيهم حول أسباب عدم قيام ثورة الربيع العربي في الجزائر				
			تخوف الشعب من الثورة	المجموع
			نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت	27	12	39
		%	69,2%	30,8%	100,0%
	أنثى	ت	100	55	155
		%	64,5%	35,5%	100,0%
المجموع		ت	127	67	194
		%	65,5%	34,5%	100,0%

يتناول الجدول رؤية المبحوثين حول أسباب عدم قيام ثورة الربيع العربي في الجزائر

حيث يرى معظم أفراد العينة أن تخوف الشعب من الثورة يعد السبب الأول من بين الاختيارات وذلك بنسبة 65.5%

أما بالنسبة للجنسين (أنثى_ذكر) فنلاحظ ارتفاع هذه الإجابة لدى المبحوثين الذكور إلى 69.2 % وعند الإناث بنسبة 64.5 %

في حين أجاب 34.5 % من المبحوثين أن تخوف الشعب من الثورة ليس سببا في عدم قيام ثورة الربيع العربي في الجزائر

ويمكن تفسير ذلك بأن الشعب الجزائري عاش الكثير من الويلات خلال العشرية السوداء، ولذلك فالشعب غير مستعد لتحمل مآلات الثورة

جدول رقم (70):يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس ورأيهم حول أسباب عدم قيام ثورة الربيع العربي في الجزائر					
				تخويف النظام للشعب من مآلاتها	المجموع
				نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت		20	19	39
		%		51,3%	48,7%	100,0%
	أنثى	ت		37	118	155
		%		23,9%	76,1%	100,0%
المجموع		ت		57	137	194
		%		29,4%	70,6%	100,0%

نلاحظ من الجدول أن نسبة 29.4 % من المبحوثين يرون أن الجزائر لم تعش أحداث الربيع العربي بسبب تخويف النظام للشعب من مآلات الثورة وترتفع هذه الإجابة لدى الذكور بنسبة 51.3 %، في المقابل ارتفعت النسبة التي أجابت بالنفي إلى 70.6 % حيث يرى معظم المبحوثين أن تخويف النظام للشعب من الثورة لا يعتبر السبب في عدم قيام ثورة الربيع العربي في الجزائر وترتفع هذه النسبة خاصة لدى المبحوثين الإناث بنسبة 76.1% ويمكن تفسير هذه النتيجة بالنتيجة السابقة وهي أن الشعب غير مستعد لتحمل أعباء الثورة، ولا النظام جاهز للدخول في صراعات جديدة

جدول رقم (71):يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس ورأيهم حول أسباب عدم قيام ثورة الربيع العربي في الجزائر				
			عجز الشعب عن إحداث التغيير	المجموع
			نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت	15	24	39
		%	38,5%	61,5%	100,0%
	أنثى	ت	45	110	155
		%	29,0%	71,0%	100,0%
المجموع		ت	60	134	194
		%	30,9%	69,1%	100,0%

يتبن لنا من خلال الجدول أن معظم المبحوثين وبنسبة 69.1 % يعتقدون أن عدم حدوث ثورة الربيع العربي في الجزائر لا يعود إلى سبب "عجز الشعب عن إحداث التغيير" وتظهر هذه الإجابة خاصة لدى الإناث بنسبة 71,0% ثم تليها نسبة 61,5% بالنسبة لإجابات الذكور

في حين تم تسجيل نسبة 30.9 ب% ممن يرون أن عجز الشعب عن إحداث التغيير يعد سببا من أسباب عدم حدوث ثورة الربيع العربي في الجزائر

وما يمكن ملاحظته من خلال قراءة الجداول والتي تبحث في أسباب عدم قيام ثورة الربيع العربي في الجزائر

أن السبب الأول والرئيسي هو "تخوف الشعب من الثورة" حيث تم تسجيل نسبة 65.5 % ممن أفادوا بهذا السبب، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الشعب الجزائري ونظرا لما عاشه من ثورات وأزمات أصبح يدرك تماما معنى الثورة ومآلاتها

ثاني سبب ظهر معنا وبنسبة 29.4 % هو "عجز الشعب عن إحداث التغيير" ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الشعب الجزائري لم يعد يهتم بالأمور السياسية لأنه يدرك أن الأمور تحسم في قمة الهرم وليس في القاعدة الشعبية وعليه فقد كان السبب الثالث في عدم قيام ثورة الربيع العربي في الجزائر يرجع إلى ما تستعمله السلطة من أساليب في تخويف الشعب من الثورة ومآلاتها

جدول رقم (72): يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس وآراءهم حول أهم الخاصيات التي ينبغي أن تتوفر في الشباب للمساهمة في قيادة الدولة				
			التكوين	المجموع
			نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت	22	17	39
		%	56,4%	43,6%	100,0%
	أنثى	ت	65	90	155
		%	41,9%	58,1%	100,0%
المجموع		ت	87	107	194
		%	44,8%	55,2%	100,0%

يوضح الجدول أن معظم المبحوثين لا يرون أن التكوين خاصية أساسية للشباب حتى يستطيع المشاركة في قيادة الدولة وتقدر قيمتهم ب 55.2 % وترتفع هذه الإجابة خاصة لدى الطالبات بنسبة 60 %

في المقابل فإن 44.8 % من المبحوثين يرون ضرورة توفر خاصية التكوين لدى الشباب حتى يستطيع المشاركة في قيادة الدولة وتظهر هذه النسبة بشكل أكبر لدى المبحوثين الذكور نسبة 56.4 %

جدول رقم (73): يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس وآراءهم حول أهم الخاصيات التي ينبغي أن تتوفر في الشباب للمساهمة في قيادة الدولة				
			المسؤولية	المجموع
			نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت	28	11	39
		%	71,8%	28,2%	100,0%
	أنثى	ت	118	37	155
		%	76,1%	23,9%	100,0%
المجموع		ت	146	48	194
		%	75,3%	24,7%	100,0%

يشير الجدول إلى أن معظم المبحوثين وبنسبة 75.3 % يرون أن المسؤولية خاصية أساسية ينبغي توفرها في الشباب للمساهمة في قيادة الدولة، في مقابل نسبة 24.7 % من المبحوثين الذين يرون بعدم ضرورة خاصية المسؤولية

أما بالنسبة للنوع (أنثى/ذكر) فنلاحظ أن نسبة 76.1 % من المبحوثين الإناث يرون أن المسؤولية من أهم الخاصيات التي يجب توفرها في الشباب، تليها نسبة 71.8 % من المبحوثين الذكور

جدول رقم (74):يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس وآراءهم حول أهم الخاصيات التي ينبغي أن تتوفر في الشباب للمساهمة في قيادة الدولة

			الحس النقدي		المجموع
			نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت	16	23	39
		%	41,0%	59,0%	100,0%
	أنثى	ت	51	104	155
		%	32,9%	67,1%	100,0%
المجموع		ت	67	127	194
		%	34,5%	65,5%	100,0%

يتبين معنا من نتائج الجدول أن معظم المبحوثين يرون أن الحس النقدي لا يعد خاصية أساسية يجب توفرها في الشباب للمساهمة في قيادة الدولة وتقدر نسبتهم ب65.5 % وترتفع هذه الإجابة خاصة لدى الطالبات لتصل إلى نسبة 67.1 % كما ترتفع إلى نسبة 95.0 % لدى المبحوثين الذكور

في المقابل سُجلت نسبة 34.5 % من المستجيبين الذين يرون أن الحس النقدي شرط أساسي في الشباب للمساهمة في قيادة الدولة خاصة لدى المبحوثين الذكور وبنسبة 41 %

جدول رقم (75):يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس وآراءهم حول أهم الخاصيات التي ينبغي أن تتوفر في الشباب للمساهمة في قيادة الدولة

			المشاركة		المجموع
			نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت	15	24	39
		%	38,5%	61,5%	100,0%
	أنثى	ت	33	122	155
		%	21,3%	78,7%	100,0%
المجموع		ت	48	146	194
		%	24,7%	75,3%	100,0%

يتبين معنا من نتائج الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين لا يرون أن المشاركة خاصية أساسية يجب توفرها في الشباب للمساهمة في قيادة الدولة وتقدر نسبتهم بـ 75.3 %

وتظهر هذه الإجابة بشكل أكبر لدى المبحوثين الإناث حيث تم تسجيل نسبة 78.7 % من مجموع الإجابات في المقابل سُجلت نسبة 24.7 % ممن يرون ضرورة توفر خاصية المشاركة لدى الشباب حتى يتمكن من المشاركة في قيادة الدولة وتظهر هذه الإجابة بشكل أكبر لدى المبحوثين الذكور وذلك بنسبة 38.5 %

ويمكن تفسير هذه الفروق في الإجابات إلى اختلاف النوع (انثى/ ذكر) حيث أن التصورات السياسية للذكور تختلف عنها لدى الإناث

جدول رقم (76):يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس وآراءهم حول أهم الخاصيات التي ينبغي أن تتوفر في الشباب للمساهمة في قيادة الدولة

			التطوع		المجموع
			نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت	5	34	39
		%	12,8%	87,2%	100,0%
	أنثى	ت	20	135	155
		%	12,9%	87,1%	100,0%
المجموع		ت	25	169	194
		%	12,9%	87,1%	100,0%

تظهر نتائج الجدول أن معظم أفراد العينة لا يرون أن التطوع خاصية أساسية للشباب حتى يتمكن من المشاركة في قيادة الدولة وذلك بنسبة 87.1 % من مجموع المبحوثين، أما بالنسبة للنوع فنلاحظ تساوي هذه النسب بالنسبة للإناث والذكور بقيمة 87.1 ممن يرون بعدم ضرورة خاصية التطوع ، في المقابل تم تسجيل نسبة 12.9 % من المبحوثين الذين يرون بأهمية هذه الخاصية

جدول رقم (77):يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس وآراءهم حول أهم الخاصيات التي ينبغي أن تتوفر في الشباب للمساهمة في قيادة الدولة					
				المعرفة	المجموع
				نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت		17	22	39
		%		43,6%	56,4%	100,0%
	أنثى	ت		62	93	155
		%		40,0%	60,0%	100,0%
المجموع		ت		79	115	194
		%		40,7%	59,3%	100,0%

يتضح لنا من خلال نتائج الجدول أن معظم أفراد العينة وبنسبة 59.3 % ممن أجابوا أن المعرفة لا تعد خاصية أساسية للشباب حتى يتمكن من المشاركة في قيادة الدولة، وترتفع هذه النسبة خاصة لدى الطالبات بقيمة 60 %، كما ترتفع هذه النسبة لدى الطلبة إلى قيمة 56.4 % من مجموع الإجابات

في المقابل تم تسجيل 40.7 % من المبحوثين الذين يرون بأهمية خاصية المعرفة بالنسبة للشباب وتظهر هذه الإجابة بشكل أكبر لدى المبحوثين الذكور بنسبة 43.6 %

ومن خلال القراءة السابقة للجداول توصلنا إلى النتائج التالية :

تمثل خاصية **المسؤولية** نسبة 75.8 % من إجمالي الإجابات وهي بذلك تعد الخاصية الأولى حسب تصور المبحوثين التي ينبغي أن يتمتع بها الشباب ثم تليها خاصية **التكوين** بنسبة 44.8 % ممن اختاروا هذه الخاصية، بعدها خاصية **المعرفة** بنسبة 40.7 % ثم خاصية **الحس النقدي** بنسبة 34.5 % وفي الأخير تم تسجيل نسبة 24.7 % بالنسبة لخاصية **المشاركة** و12.9 % فقط بالنسبة لخاصية **التطوع**

وعليه يظهر معنا أن الشباب يدركون تماما أهمية المسؤولية والتكوين والمعرفة باعتبارهم أهم الخصائص التي ينبغي توفرها في الشباب ليكون مؤهلا لتولي المسؤولية وقيادة الدولة

سادسا: نتائج الدراسة

1- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

1-1 **مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الفرعية الأولى** والتي مفادها: "يرتبط مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري بمفهوم السلطة"

بعد تحليل البيانات الخاصة بهذه الفرضية توصلنا إلى النتائج التالية:

حسب السؤال الأول والذي يعتبر سؤال مباشر يجيب على الفرضية الأولى فقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ 38.8 % من المبحوثين يرون أن الدولة تمثل السلطة وقد أخذ هذا الاختيار المرتبة الأولى بالنسبة لباقي الاختيارات
- ✓ 30.6 % من المبحوثين يرون أن الدولة تمثل الانتماء وقد أخذ هذا الاختيار المرتبة الثانية
- ✓ 26.2 % من المبحوثين يرون أن الدولة تمثل الشعب وقد أخذ هذا الاختيار المرتبة الثالثة
- ✓ 25.5 % من المبحوثين يرون أن الدولة تمثل العدالة وقد أخذ هذا الاختيار المرتبة الرابعة

أما باقي الأسئلة فقد تحصلنا على

- ✓ 66.5 % من أفراد العينة الذين يعتقدون أن الدولة مرتبطة بشخص أو أشخاص معينين حيث لا يمكن قيام دولة دون سلطة وأن ممارسة السلطة تتطلب وجود أشخاص يعتلون هرم الدولة
- ✓ 59.8 % من المبحوثين يثقون ببعض مؤسسات الدولة
- ✓ 82.5 % من أفراد العينة يرون أن البيروقراطية نظام سلبي يعقد التعامل مع المواطن، ومن المعروف أن التنظيم البيروقراطي ممثلا في الجهاز الإداري يعد الجهة المنفذة لسياسة الدولة وهو بذلك يعد الوسيط بين المجتمع ككل والسلطة السياسية للدولة

يتبن لنا من خلال نتائج الفرضية الأولى أن نسبة كبيرة من الشباب يربطون مفهوم الدولة بمفهوم السلطة وعليه فهذه الفرضية تتفق مع المدخل الماركسي خاصة الماركسية المحدثة حيث ربط نيكولاس بولانتزاس الدولة بفكرة السلطة السياسية، كما ربط غرامشي الدولة بفكرة الهيمنة

وعليه فالفرضية الأولى قد تحققت

2-1 **مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الفرعية الثانية** والتي مفادها: "يرتبط مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري بمفهوم المصلحة العامة"

بعد تحليل البيانات الخاصة بهذه الفرضية توصلنا إلى أن معظم المبحوثين لا يرون أن مفهوم الدولة يرتبط بمفهوم المصلحة العامة وذلك من خلال النتائج التالية:

- ✓ 58.8 % من أفراد عينة البحث غير متفائلين بوجود الدولة
- ✓ 58.2 % من أفراد عينة البحث لا يرون أن الدولة مستمرة في مهامها
- ✓ 67.5 % يرون أن الدولة لا تنظم الاقتصاد والمجتمع
- ✓ 78.9 % يعتقدون أن الدولة لا تقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة
- ✓ 93.8 % يرون أنه لا توجد عدالة في توزيع الثروات
- ✓ 77.8 % يرون أن الانتخابات غير ديمقراطية
- ✓ 76.3 % يرون أن الدولة لا تطبق مبادئ الديمقراطية

يتبن لنا من خلال نتائج الفرضية الثانية **لم تتوافق مع المدخل الوظيفي** الذي يؤكد على أن الدولة هي أداة للتوفيق بين الطبقات وأنها تعمل على توفير الأمن والعدالة لكل المجتمع، وأنها تعمل على تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في إطار الدولة الديمقراطية، وبذلك فالفرضية الفرعية الثانية والتي تخدم المدخل الوظيفي **لم تتحقق**

3-1 **مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الفرعية الثالثة** والتي مفادها: "يرتبط مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري بمفهوم الطبقة المسيطرة"

من خلال نتائج الدراسة الميدانية تحصلنا على النتائج التالية:

- ✓ 68.6 % يرون أن الدولة مجرد هيئة تستغل المواطن
- ✓ 79.9 % يرون أن الدولة وضعت لخدمة مصالح الطبقة الحاكمة
- ✓ 90.2 % يعتقدون بوجود مشكلة فساد مالي وإداري في الدولة
- ✓ 76.8 % يعتقدون بوجود انقسام طبقي في الدولة
- ✓ 90.7 % يرون وجود صراع على السلطة في الدولة
- ✓ 83.0 % يرجعون سبب الصراع في الدولة لخدمة المصالح الشخصية

يتبن لنا من خلال نتائج الفرضية الفرعية الثالثة أنها تتفق مع المدخل الماركسي في دراسة الدولة حيث يؤكد هذا المدخل أن الدولة مجرد جهاز يعبر عن مصالح الطبقة البرجوازية (الطبقة المسيطرة) فقد ذهب كل من ماركس وأنجلز إلى أن الدولة الحديثة هي دولة الطبقة المسيطرة، وأنها آلة يستغل بها الرأسماليون العمال الأجراء

كما يؤكد غرامشي أن الدولة مجموعة من المؤسسات السياسية الفوقية، وبذلك فالدولة بالنسبة لغرامشي ربطت بفكرة الطبقة من خلال فرض هيمنتها الأيديولوجية والثقافية والأخلاقية، كما اعتبر مسألة الصراع أنه صراع سياسي لأجل الاستحواذ على هذا الجهاز، وقد خلص بولنزاس إلى أن الدولة في الواقع ليست كتلة واحدية بل هي حلبة للصراع والاختلاف، وعليه فالفرضية الفرعية الثالثة والتي تخدم المدخل الماركسي **قد تحققت**

2- النتائج العامة للدراسة

في نهاية هذه الدراسة التي تناولنا فيها موضوع الدولة بشكل عام وحاولنا تطبيق نموذجنا المحلي "الجزائر" فإنه يمكننا أن نستنتج الملاحظات التالية:

إن مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري يرتبط بمفاهيم الماركسية حيث عبر مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري ومن ثم في المخيال الاجتماعي الجزائري على أنها تمثيل للطبقة السياسية المسيطرة (الطبقة البرجوازية) التي تعمل على خدمة مصالحها بالدرجة الأولى

إن الدور الأساسي للدولة هو خدمة المصلحة العامة للمجتمع ولن يتحقق هذا الدور إلا إذا وصلت الدولة إلى درجة عالية من النضج السياسي الذي يسمح بتطبيق النظام الديمقراطي العالمي

إن الدولة في العالم المتقدم كانت نتيجة لمراحل تطور طبيعة مرت بتحولات عميقة مست مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي سيرورة تشكلها كانت تسير في نهج النظام الديمقراطي

تتميز الدولة في العالم الثالث بالتبعية والتخلف نتيجة الظروف السوسيو-تاريخية التي مرت بها، ولمواكبة عصر التقدم والخروج من التبعية والتخلف عليها إعادة النظر في نظامها السياسي والتراجع عن التوجهات التسلطية والدخول في النظام الديمقراطي العالمي بمعناه الحقيقي

إن الجزائر دخلت عهد الديمقراطية بطريقة عشوائية وغير مدروسة نتيجة لما عرفته من الحزازات السياسية والصراعات الداخلية بين النخب الحاكمة .

قائمة المراجع

-أحمد زايد، **الدولة – دراسة في علم الاجتماع السياسي** ، مكتبة النصر، 2003

-أبو جرة سلطاني، **جذور الصراع في الجزائر**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1995

-أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه** ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 1996

-رشيد زرواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، دون دار نشر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2002

-عامر مصباح، **منهجية إعداد البحوث العلمية–مدرسة شيكاغو**، دار موفم للنشر، الجزائر ، 2006

-عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، المركز الثقافي العربي، الطبعة التاسعة، الدار البيضاء، المغرب، 2011

-عبد العالي دبلة، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية** في **السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006

-عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995

-العياشي عنصر، **التجربة الديمقراطية في الجزائر– اللعبة والرهانات**، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول" تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي "القاهرة، من 29 فيفري إلى 03 مارس 1996

-فيروز زرارقة وآخرون، **في منهجية البحث الاجتماعي**، منشورات مكتبة اقرأ، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر،2007

-ماكس فيبر، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع** ، ترجمة صلاح هلال ، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011

-محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008

-محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي – القواعد والمراحل والتطبيقات** – دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 1999

-محمد محفوظ، **تحرير الديني الدولة المدنية طريقا**، مؤسسة الانتشار العربي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010

-نورالدين ثنيو، **الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية**، في **الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004

تصفح الموقع يوم: 2016/06/11 http://www.al-fadjr.com/ar/economie/122923.html

خاتمة

خاتمة الدراسة

تتفق هذه الدراسة مع ما ذهب إليه الباحث عدي الهواري في أن منهجية النظرية السياسية لمجتمعات العالم الثالث تختلف عنها في المجتمعات الغربية، بسبب اختلاف السياق الاجتماعي والتاريخي الذي نشأت فيه كل دولة، فإذا كانت الدولة في المجتمعات المتقدمة مرحلة من مراحل التطور الطبيعي لتلك المجتمعات التي عبرت عن حاجتها في بناء نظام سياسي تبلور في مؤسسة الدولة، فهي"أي الدولة" من **الناحية الجغرافية** ظهرت في أوروبا الغربية، ومن **الناحية التاريخية** تطورت في الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين حيث عرفت الدولة أقصى انتشار لها، وهي في **الفقه القانوني** قائمة على قواعد موضوعية لها دستورها وقوانينها التي تشكل البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي، أما من **الناحية التنظيمية** فقد تبنت الدولة الحديثة التنظيم البيروقراطي باعتباره التنظيم العقلاني الرشيد في الإدارة والتسيير وذلك من خلال المركزية وتوزيع الأدوار، أما من **الناحية الاقتصادية** فقد ترافق تطور الدولة مع تطور النظام الرأسمالي والانفتاح على السوق العالمية، كما وقد رافق تطور الدولة من **الناحية الثقافية** إطارا فكريا وثقافيا نادى بفكرة فصل الدين عن الدولة، كل هذه التطورات التي مرت بها الدولة في العالم المتقدم انصهرت في سياق اجتماعي تاريخي خاص ومحدد أنتج نموذج لدولة معاصرة استطاعت أن تحقق نوعا من التكامل والانسجام بين الثنائية مجتمع–دولة فإنه وفي المقابل توجد صعوبة في تحديد السياق التاريخي والاجتماعي للدولة في العالم الثالث، خاصة أن معظم هذه الدول عانت من ويلات الاستعمار الأوروبي مما أدى إلى تمييع لتركيبة مجتمعاتها، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية انهمكت هذه الدول في عملية بناء الدولة، فمنذ خمسينيات القرن الماضي بدأ العالم الثالث يسعى جاهدا لبناء دولة حديثة لتواجه بذلك صعوبات كبيرة نتيجة لضعف هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهنا يمكن لنا أن نتبنى السؤال الذي طرحه حمزة علوي ونفضل تركه سؤالا مفتوحا... فبعد أن لاحظ علوي انتشار ظاهرة الدولة في كافة أنحاء العالم طرح التساؤل التالي:

"لماذا تسعى التكوينات غير الأوروبية التي لم تمر بنفس التركيبة من العوامل التاريخية إلى خلق دولة حديثة مشابهة للدولة الأوروبية بدلا من أن تبحث عن أنماط أخرى للدولة؟

إن انهماك النخب الحاكمة في بناء دولة بالمقاسات الأوروبية في غياب الظروف المواتية، أدخل دول العالم الثالث في عملية تبعية وتخلف نتج عنها ضعف الاقتصاد الوطني، وضعف في التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي لأنها سجلت تأخر في ظهور الدولة الحديثة، فهي لم تواكب التطوّر الطبيعي للنظام الرأسمالي الدولي، على عكس الدولة المعاصرة في أوروبا، وبذلك فشلت هذه الدول في تحقيق التكامل والانسجام بين الثنائية مجتمع –دولة،

وبقيت الدولة في العالم الثالث بعيدة عن المجتمع، يمكن وصفها أنها دولة طبقة سائدة متسلطة، دولة عنف واستبعاد للمجتمع.

أما بالنسبة للدولة الجزائرية فقد مرت هي الأخرى بسيرورة تاريخية أوصلتها إلى الصيرورة التي هي عليها اليوم، فبعد حصولها على الاستقلال وككل دول العالم ثالثية بدأت النخب الحاكمة في وضع مخططات للتنمية وبناء دولة حديثة تساهم في بناءها كل شرائح المجتمع، لكن سرعان ما انفردت النخبة الحاكمة بمشروع بناء الدولة فنسجت لنفسها مركزية شديدة يصعب فيها الفصل بين الدولة والسلطة حتى تماهى مفهوم الدولة مع مفهوم السلطة في المجتمع الجزائري، وقد ساعدت عوائد النفط الوافرة في شراء السلم الاجتماعي والسياسي من المواطن من خلال مشاريع ضخمة ساهمت في بناء قاعدة صناعية ثقيلة تسيرها الدولة ولعبت بذلك دور الدولة الراعية التي توفر للمواطن كل شيء مقابل منحها شرعية البقاء والاستمرار، لكن مع انهيار أسعار البترول بدأت المشاكل تطفوا فوق السطح وبدأت العلاقة بين المجتمع والدولة في الجزائر المعاصرة تتميز بالتصدع والتشقق، وما خروج الشباب الجزائري يوم 05 أكتوبر 1988 إلا تعبير عن عمق الأزمة وعن فشل نموذج الدولة المتبع في الجزائر، والذي كان من المفروض أن يكون نموذج لدولة تهدف إلى تحقيق الديمقراطية والرفاه الاجتماعي حتى تنجح العلاقة دولة-مجتمع، وهنا يطرح السؤال نفسه: ماذا حققت الجزائر من معادلة الديمقراطية خلال الفترة 1988-2016؟ بعد أن غيرت من منهجها السياسي والاقتصادي بعد 1988

وفي ختام هذه الدراسة "يمكن لنا أن نتصور الدولة العالمية منها أو المحلية على أنها جهاز يتغلغل ويتوزع أفقيا وعموديا في المجتمع فهي موجودة في كل مكان وزمان، تتمتع بحق ممارسة السلطة واحتكار القوة الشرعية وبذلك تمتد فعاليتها إلى سائر مجالات الحياة اليومية"

ولهذا وجب عليها نظرا لما تمتلكه من قوة أن تعمل على تحقيق رفاهية وسعادة جميع قطاعات المجتمع مهما كانت خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسهر على تحقيق المصلحة العامة، لتكون بذلك دولة للمواطن حيث يحض كل فرد بحقوق المواطنة ويؤكد ولاءه لدولته ومجتمعه بدل أن تكون دولة في خدمة مصالح الطبقة البرجوازية.

فهرسة المصادر والمراجع

أولا:المصادر باللغة العربية

القران الكريم برواية ورش عن نافع

ثانيا: المراجع باللغة العربية

1- إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي– ملتقى الثقافة والهوية الوطنية**، الطبعة الثانية، 2005

2- أبو جرة سلطاني، **جذور الصراع في الجزائر**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1995

3- إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع السياسي**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005

4- أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996

5- أحمد زايد، **الدولة – دراسة في علم الاجتماع السياسي**، مكتبة النصر، 2003

6- أرنستو لاكلاو، **الماركسية وجذور فكرة الهيمنة والتحرر**، في **ما بعد الماركسية**، ندوة أبحاث فكرية، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى، سوريا، .1998

7- إسماعيل علي سعد، **المجتمع والسياسة دراسات في النظريات النظم والمذاهب**، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر، 1999

8- إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2002

9- إمام عبد الفتاح إمام، **الطاغية– دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي**، عالم المعرفة، الكويت، 1990

10 انرو قنست، **نظريات الدولة**، ترجمة مالك أبو شهيرة ومحمد خلف، دار الرواد، الطبعة الثانية، طرابلس، 2001

11- جان بيار كوت وجان بيار مون، **من أجل علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد هناد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985

12- جان جاك شوفالييه، **تاريخ الفكر السياسي – من الدولة القومية إلى الدولة الأممية –**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، لبنان، 2002

13- جميل حمداوي، **جهود ماكس فيبر في مجال السوسيولوجيا**، شبكة الألوكة، الطبعة الأولى، 2015

14- حسين عبد الحميد رشوان، **السياسة والمجتمع – دراسة في عم الاجتماع السياسي**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2012

15- خالد حامد، **مدخل إلى علم الاجتماع**، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008

16- رابح كعباش، **سوسيولوجيا الدولة**، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006

17- رابح لونيسي، **الجزائر ي دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر

18- رابح لونيسي، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989** ، دار المعرفة للنشر، الجزء الثاني ، الجزائر

19- ربيع أنور فتح الباب متولي، **النظم السياسية، السلطة، الدولة، الحكومة، صورها وأساليبها، الانتخابات أنواعها وتنظيماتها، الحقوق والحريات العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2013

20- رشيد زرواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، دون دار نشر ، الطبعة الأولى، الجزائر، 2002

21- الزبير سيف الدين، **مؤامرة من خلف الستار**، مجموعة حواركم للصحافة والنشر والإشهار، الجزائر،1992

22- سعد الدين إبراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، 2005

23 سعد توفيق عبد الله البزاز، **الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد التحولات الداخلية والخارجية وأثرها على العلاقات الدولية**، دار أيلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011

24- سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري–دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري** 1963و1973، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 2013 أ

25- سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري–دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 2013 ب

26- سفيان لوصيف، **السياسة الثقافية في الجزائر الأيديولوجيا والممارسة**، منتدى المعارف، الطبعة الأولى، بيروت، 2014

27- سلمان بونعمان، **أسئلة دولة الربيع العربي – نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة** – تساؤلات 2، مركز نماء للبحوث والدراسات ، المغرب.

28- شحاتة حسن سعفان، **تاريخ الفكر الإجتماعي والمدارس الإجتماعية**، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، 2002

29- شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001

30- صالح فركوس، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال–المراحل الكبرى**،دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005

31- عامر مصباح، **منهجية إعداد البحوث العلمية–مدرسة شيكاغو**، دار موفم للنشر، الجزائر، 2006

32- عبد الحميد إبراهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958 – 1999** ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2001

33- عبد الرحمان بدوي، **فلسفة القانون والسياسة عند هيجل**، دار الشروق للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1996

34- عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة – الاقتصاد والمجتمع والسياسة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2004

35- عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2004

36- عبد العالي دبلة، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية** في **السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006

37- عبد العالي دبلة، **مدخل إلى التحليل السوسيولوجي**، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011

38- عبد العزيز ركح، **مابعد الدولة – الأمة عند يورغن هابرماس** ، الجزائر ، دار الأمان للنشر،2011.

39- عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، المركز الثقافي العربي، الطبعة التاسعة، الدار البيضاء، المغرب، 2011

40- عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الإجتماع السياسي ،النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، لبنان، 2001

41- عبد المجيد عمراني، **محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي**، منشورات الحبر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008

42- عزمي بشارة، **المجتمع المدني – دراسة نقدية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة السادسة، قطر،2012

43- عصام الدبس، **النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي، الدول الحكومات الحقوق والحريات العامة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2013

44- علي الكنز وعبد الناصر جابي، **الجزائر البحث عن كتلة اجتماعية جديدة**، في : **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الحديثة** ، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 1997

45- علي غربي، **أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية**، الطبعة الثانية، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، .2009

46- علي غربي، **علم الإجتماع والثنائيات النظرية ؛التقليدية . المحدثة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007

47- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995

48- العياشي عنصر، **التعددية السياسية في الجزائر: الواقع والآفاق**، المعهد الدبلوماسي الأردني، 1999

49- غريب سيد أحمد، **تاريخ الفكر الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004

50- غسان سلامة وديبك فانديل، **جذور الأزمة الجزائرية** ، في : الإسلام **السياسي وآفاق الديمقراطية في العالم الإسلامي** ، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث ، الطبعة الأولى، الرباط، المغرب، 2000

51- فليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1998

52- فيروز زرارقة وآخرون، **في منهجية البحث الاجتماعي**، منشورات مكتبة اقرأ، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر،2007

53- فيصل محمد غرايبة، **العمل الاجتماعي في مجال رعاية الشباب**، دار وائل ، الطبعة الأولى، الأردن، 2009

54- كرم خميس، **الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي – أعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي**، المنظمة العربية لحقوق الإنسان للنشر، الطبعة الأولى، 2014

55- كريم فرمان، **في كيفية عمل النظام السياسي– مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في (سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، إيطاليا)**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2009

56- مارتن غرفيتش وتيري أوكالاهان ،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، مركز الخليج لأبحاث المعرفة للجميع، الإمارات العربية المتحدة ،دبي،2008 .

57- ماكس فيبر، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ترجمة صلاح هلال، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011

58- مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**، الجزائر، دار العلوم للنشر، 2007.

59- متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية – دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002

60- محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

61- محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر دراسة تحليلية نقدية**، دار المجد للنشر والتوزيع، 2010

62- محمد حليم ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011

63- محمد سيد فهمي، **إدارة الأزمة مع الشباب**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012

64- محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون العصبية والدولة – معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي** – مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة السادسة، لبنان، 1994

65- محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي –مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي محور المجتمع والدولة**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001

66- محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي – القواعد والمراحل والتطبيقات** – دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 1999

67- محمد على محمد، **أصول الاجتماع السياسي– السياسية والمجتمع في العالم الثالث**- دار المعرفة الجامعية، الجزء الأول، الإسكندرية، 1997

68- محمد على محمد، **أصول الاجتماع السياسي– القوة والدولة** - دار المعرفة الجامعية، الجزء الثاني، الإسكندرية، 1998

69- محمد محفوظ، **تحرير الديني الدولة المدنية طريقا** ، مؤسسة الانتشار العربي ، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010

70- محمود حامد مهمور، **علم الاجتماع السياسي**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2012.

71- مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي–السياسي**، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1980

72- موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006

73- موريس دوفرجيه، **علم اجتماع السياسة–مبادئ علم السياسة** ، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1991

74- مولود زايد الطيب، **علم الإجتماع السياسي** ، دار الكتب الوطنية ، الطبعة الأولى ، ليبيا ، 2007

75- ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، منشورات جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2006

76- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2011

77- نبيل عبد الجبار عبد الحميد، **تاريخ الفكر الاجتماعي**، دار دجلة ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، مصر، 2007

78- نزيه نصيف الأيوبي، **العرب ومشكلة الدولة**، دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1992

79- نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة التاسعة، عمان، الأردن، 2013

80- نعيم إبراهيم الظاهر، **إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي**، علام الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010

81- نورالدين ثنيو، **الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية**، في **الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004

82- نورالدين حاروش، **تاريخ الفكر السياسي**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

83- نيكولاس بولانتزاس، **نظرية الدولة**، ترجمة ميشيل كيلو، التنوير للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2010

84- ياسين ربوح، **الأحزاب السياسية في الجزائر– التطور والتنظيم**، دار بلقيس للنشر، الجزائر

85- يوسف محمد جمعة الصواني، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية – تحليل نتائج الدراسة الميدانية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2014

ثالثا: المرجع باللغة الأجنبية

1-addi lahouari, **état et pouvoir**: **approche méthodologique et sociologique**, office des publications universitaires, Alger, 1995

2-Antony de jasay, **l'état la logique du puvoire politique**, traduit de l'anglais par François Guillaumat, édition les belles lettres, paris, 1994

3-dormagen jean-yves et Daniel mouchard, **introduction a la sociologie politique**, de books université, paris, 2007

4-frédéric lebaron, **la sociologie de A ã Z**, ed . dunod , paris , 2009 .

5-Olvier galland, **la jeunesse dans la société**, maison de la chimie, paris, 2011 .

6-William geniey, **sociologie des élites**, armand colin

رابعا: القواميس والموسوعات

1-أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية عربي انجليزي فرنسي**، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2004

2-ابن منظور، **لسان العرب**، إعداد وتصنيف يوسف الخياط، دار لسان العرب، المجلد الأول، بيروت، لبنان

3-إبراهيم مدكور، **المعجم الفلسفي** ، مجمع اللغة العربية، مصر، 1983

4-إحسان محمد الحسن، **موسوعة علم الاجتماع**، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1999

5-المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق للتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2001

6-جيل فيريول، **معجم مصطلحات علم الاجتماع**، ترجمة أنسام محمد الأسعد، دار مكتبة الهلال، الطبعة الأولى، بيروت،2011.

7-حسين ظاهر، **معجم المصطلحات السياسية والدولية– عربي فرنسي انجليزي–**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،2013

8- ريمون بودون وفرانسوا بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة: سليم حداد، مجمد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1986

8-طوني بنيت وآخرون، **مفاتيح اصطلاحية جديدة– معجم مصطلح الثقافة والمجتمع** ، ترجمة سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010

9-عبد الهادي الجوهري، **قاموس علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998

10-فريديريك معتوق، **الموسوعة الميسرة في العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2012

11-محمد اللحام وآخرون، **القاموس عربي عربي –قاموس لغوي عام–**، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2007

12- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2011 .

13- oxford learner's Pocket dictionary with illustrations

14-Dominique colas, **Larousse dictionnaire de la pensée politique-auteurs, notions**, paris

خامسا: الأطروحات والرسائل الجامعية

1- إسمهان تمغارت، **إشكالية بناء الدولة في الجزائر 1962–1988**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001 – 2002، غير منشورة

2- أشرف غالب أبو صالحة، **تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي** (1991–2011)، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012/2011

3- بوبكر جيملي، **الشباب والمشاركة السياسية في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي بجامعة قسنطينة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009–2010

4- حسين أحمد علي فروان، **الدولة والتنمية السياسية في اليمن 1990–2004**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2002

5- سليمان شريفي، **السيادة في الدولة في ظل القانون والشريعة الاسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/2007

6- الطيب بلوصيف، **المجتمع المدني والدولة: دراسة سوسيو–سياسية "الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم، قسم علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر–باتنة، الجزائر، 2012-2013

7- عبد الرحمان بن شريط، **الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم في الفلسفة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الفلسفة، جامعة الجزائر2، 2011/2010

8- فاتح باي، **دور الجامعة الجزائرية في إنتاج النخبة المثقفة**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف2، الجزائر، 2014

9- محمد أمين بن جيلاني، **مشكلة بناء الدولة– دراسة ابستمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013–2014

10- محمد حربي، **التحليل السوسيولوجي لمفهوم الدولة عند ابن خلدون**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008–2009.

11- محند الشريف منصر، **التمثيل السياسي ودوره في تصور الدولة لدى توماس هوبز**، رسالة ماجستير، قسم الفلسفة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

12- نوري دريس، **الممارسات الريعية، الزبونية السياسية وإشكالية تشكل المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة– مقاربة سوسيولوجية للعلاقة الدولة – المجتمع**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف2 ، الجزائر، 2015–2016

سادسا: المقالات

1- إدريس بولكعيبات، **تجربة الجزائر في التنمية قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد17، جوان 2002

2- أرنستو لاكلاو، **الماركسية وجذور فكرة الهيمنة والتحرر**، في ما بعد الماركسية، ندوة أبحاث فكرية، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى، سوريا، 1998.

3- حنان علي عواضة، **السلطة عند ماكس فيبر**، مجلة الأستاذ، العدد206، المجلد الأول، جامعة بغداد، 2013

4- خالد شعبان، **تعزيز المشاركة السياسية للشباب في الحياة السياسية الفلسطينية**، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين

5- زواوي بن كروم، **الشباب والعمل في الجزائر–دراسة سوسيولوجية بحي المدينة الجديدة بمدينة وهران**، مجلة الشباب والمشكلات الاجتماعية، العدد الأول، 2013

6- عبد الحليم مهور باشة، **الدولة وتهميش الشباب في الجزائر**، الباحث الاجتماعي، العدد10، جامعة سطيف، 2010

7- عمراني كربوسة ونور الصباح عكنوش، **مظاهر التحول الديمقراطي خلال حكم الرئيس بوتفليقة**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة

8- العياشي عنصر، **التجربة الديمقراطية في الجزائر ،اللعبة والرهانات**، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي:"تعثر الديمقراطية في الوطن العربي"، القاهرة، 29 فيفري-03 مارس.

9- العياشي عنصر، **التعددية السياسية في الجزائر: الواقع والآفاق**، ورقة مقدمة للندوة التي نظمتها جامعة آل البيت والمعهد الدبلوماسي الأردني حول" الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية"، عمان، الأردن، 1999

10- فالح عبد الجبار، **ماركس والدولة النظرية الناقصة في ما بعد الماركسية**، ندوة أبحاث فكرية، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى، سوريا ، .1998

11- مولود سعادة، **النخبة والمجتمع تجدد الرهانات**، الباحث الاجتماعي، العدد10، سبتمبر 2010، الجزائر

سابعا: وثائق وسجلات رسمية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،إعلان رقم 01/إ.م.د/99 المؤرخ في 04 محرم عام 1420 الموافق 20 أفريل سنة 1999 يتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية، الجريدة الرسمية، عدد 29 ، الصادرة بتاريخ 21 أفريل 1999

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تصريح الرئيس هواري بومدين بمناسبة الذكرى الثالثة للاستقلال المؤرخ في 06 ربيع الأول عام 1385 الموافق لـ 05 جويلية سنة 1965، الجريدة الرسمية، عدد 56، الصادرة بتاريخ 06 جويلية 1965.

ثامنا: المواقع الإلكترونية

- أحمد أغبال، **مفهوم الدولة عند دوركايم**، تصفح الموقع يوم 06 أكتوبر2015

http// sophia.over-blog.com/article-104130114.html

-جميل حمداوي، **جهود ماكس فيبر في مجال السوسيولوجيا**، شبكة الألوكة، الطبعة الأولى، 2015

www.alukah.net

-علي هاشم ، **مفهوم الدولة – مشروع مقارنة بين أفلاطون وأرسطو** ، 17/ 04 /2012 ، تصفح الموقع يوم 18/ 2015/11

http://ebn-khaldoun.com/article_details.php?article=906

-أسامة أحمد العادلي، **الإسهامات الميتافيزيقية في الفكر السياسي بين "الترف الذهني" و"الأهمية العلمية والواقعية" (رؤية تقييمية لفكر "أفلاطون" و "هيجل)**، تصفح الموقع يوم : 2015/04/04

http://faculty.ksu.edu.sa/ELADLY/Pages/ser.aspx

ياسر جبور، **مدخل إلى الفكر السياسي الغربي**، تصفح الموقع يوم: 2015/11/15

http://www.startimes.com/?t=26940727

عبد الله تركماني، **في الحداثة السياسية**، تصفح الموقع يوم 2015/11/28

http://www.mokarabat.com/s1255.htm

http://www.al-fadjr.com/ar/economie/122923.html

الملاحـق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين– سطيف2

قسم علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع السياسي

استمارة استبيان حول موضوع

مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري

إعداد الطالبة:

ورزالدين نوارة

إشراف الأستاذ:

د. مقراني أنور

ملاحظة :

نحن بصدد إنجاز بحث لمذكرة ماجستير، فالرجاء منكم ملأ هذه الاستمارة بكل موضوعية، ونتعهد بأن المعلومات لا تستغل إلا لغرض البحث العلمي مع الاحتفاظ بالسرية التامة.

السنة الجامعية: 2016/2015

UNIVERSITE SETIF2

المحور الأول : بيانات متعلقة بالجانب الشخصي للمبحوث

1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن :..... من 20 – 30 ☐ من 30 – 40 ☐

3- الحالة المدنية : أعزب(ة)☐ متزوج (ة) ☐ مطلق (ة)☐ أرمل (ة) ☐

-عدد الأولاد : .....

4- التخصص في الجامعة : .....

5- الموطن الأصلي : الريف ☐ المدينة ☐

6- مكان الإقامة : الريف ☐ المدينة ☐ هامش المدينة ☐

7- مجالات اهتمامك : سياسة☐ رياضة☐ فن☐ شؤون مختلفة ☐

أخرى تذكر:

المحور الثاني: يرتبط مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري بمفهوم السلطة

8- حسب اعتقادك ماذا تمثل لك الدولة (رتب حسب الأهمية)

السلطة ☐ العدالة ☐ الانتماء ☐

الشعب ☐ الاحترام☐ أخرى أذكرها : .....

9- هل تعتقد أن الدولة مرتبطة بشخص أو أشخاص معينين ؟ نعم ☐ لا ☐

- من هم الشخصيات التي رسخت بذهنك ولهم علاقة مباشرة بالدولة ؟(عالميا ومحليا)

.....

.....

10- ما هي أهم المؤسسات التي تجعلك تشعر بوجود الدولة ؟ رتب حسب الأهمية بوضع أرقام في الخانات

الرئاسة ☐ الوزارة☐ الحكومة☐ البرلمان ☐

الأمن☐ القضاء☐ المدرسة ☐ مؤسسة عملك ☐

أخرى ☐ أذكرها .....

11- هل تثق بمؤسسات الدولة ؟ كلها☐ معظمها ☐ البعض منها ☐ لا أحد منها ☐

-إذا كنت تضع ثقتك بكل أو معظم أو بعض مؤسسات الدولة، فهل يمكن لك تحديدها

ولماذا؟.....

.....

12- ما هي الأسس التي تستمد منها الدولة الجزائرية مشروعيتها ؟

- شرعية ثورية ☐ - شرعية ديمقراطية تعتمد نظام التصويت ☐ - شرعية تكنوقراطية ☐

-أخرى حددها .....

13- هل ترى أن هناك تنسيقا بين وظائف السلطات الثلاث في الجزائر؟ (سلطة تنفيذية، قضائية، تشريعية)

نعم ☐ لا ☐

كيف ذلك : .....

.....

14- هل ترى أن الدولة الجزائرية تستعمل:

- الدستور في الحكم ☐

- أساليب غير شرعية في الحكم ☐

في الحالتين وضح ذلك بأمثلة؟.....

.....

15- ماذا تعني البيروقراطية بالنسبة لك؟

-نظام عقلاني ضروري في مؤسسات الدولة ☐

-نظام سلبي يعقد التعامل مع المواطن ويزيد في تهميشه ☐

-آخر أذكره:.....

16- ما رأيك في النظام الحالي ؟هل لديه:

إستراتيجية وطنية واضحة. ☐

- مجرد تسيير عشوائي. ☐

- يستمد قوته من ولائه للخارج. ☐

-حنكة وحكمة. ☐

17 - اشرح العلاقة بين الدولة والسلطة (لماذا حسب رأيك توصف الدولة بالسلطة)؟

.....

.....

.....

المحور الثالث: يرتبط مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري بمفهوم المصلحة العامة

18- هل ترى أن الدولة مؤسسات متكاملة تحاول حفظ المصالح العامة للمواطن من خلال :

- توفير الأمن والاستقرار ☐ - الصحة والتعليم ☐ - عدالة اجتماعية ☐

- مشاريع تنموية في كل المجالات ☐ - أخرى أذكرها .....

19- ما هو شكل الدولة الجزائرية بالنسبة لك؟

ديمقراطي ☐ ليبرالي ☐ استبدادي ☐ أخرى أذكرها .....

20- هل أنت متفائل بالمستقبل بوجود الدولة : نعم ☐ لا ☐

-لماذا في كلتا الحالتين ؟.....

.....

.....

21- هل ترى أن الدولة مستمرة في مهامها ؟ نعم ☐ لا ☐

-أين يظهر ذلك ؟ .....

22- هل تعتقد أن الدولة تحمي اجتماعيا المواطنين نعم☐ لا ☐

-أين يظهر ذلك؟ .....

.....

23- هل ترى أن الدولة تنظم الاقتصاد والمجتمع؟ : نعم ☐ لا ☐

-اشرح ذلك؟ .....

.....

24- هل تعتقد أن هناك حرية تعبير في الدولة ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم أين يظهر ذلك ؟

-حرية تعبير المواطن ☐ -حرية الصحافة ☐ -حرية ممارسة المعارضة ☐

أخرى حددها.....

إذا كانت الإجابة بـ 'لا' : لماذا وما هي مبرراتك؟.....

.....

25- هل تعتقد أن الدولة تقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ؟ نعم ☐ لا ☐

26- هل تعتقد أن هناك عدالة في توزيع الثروات ؟ نعم ☐ لا ☐

أين يظهر ذلك :.....

.....

27- في رأيك بما تتميز الانتخابات في الجزائر ؟

-انتخابات نزيهة ☐ -انتخابات غير ديمقراطية ☐ أخرى.....

برر إجابتك في الحالتين؟.....

28 - ماذا تعني الديمقراطية بالنسبة لك ؟ رتب حسب الأهمية بوضع أرقام في الخانات

- مبدأ سيادة القانون ☐
- مبدأ التداول على السلطة ☐
- مبدأ حماية الحقوق والحريات ☐
- أخرى أذكرها .....

29- هل ترى أن الدولة الجزائرية تطبق مبادئ الديمقراطية ؟ نعم ☐ لا ☐

30- كيف تشرح العلاقة بين الدولة والمصلحة العامة؟.....

.....

.....

.....

المحور الرابع : يرتبط مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري بالطبقة المسيطرة

31- هل تعتقد أن الدولة مجرد هيئة تستغل المواطن؟ نعم ☐ لا ☐

اشرح : .....

.....

32- هل تعتقد أن الدولة وُضعت لخدمة مصالح الطبقة الحاكمة بالدرجة الأولى ؟

نعم ☐ لا ☐

في كلتا الحالتين لماذا ؟ .....

.....

33- حسب رأيك ما هي الأساليب التي تستعملها الدولة لفرض هيمنتها ؟

-القوة ☐ -القانون ☐ -القمع ☐ -التخويف ☐ - فرض الضرائب ☐

-زيادات مستحقات في الخدمات (الكهربا والغاز والماء،..) ☐

- زيادات في أسعار المواد الغذائية الأساسية (سميد ، خبز ، سكر، حليب ، زيت ..) ☐

أخرى أذكرها.....

34- هل تعتقد أن هناك مشكلة فساد مالي وإداري في أجهزة الدولة ؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم، ما تعريفك للفساد؟ .....

.....

35- في رأيك هل هناك انقسام طبقي في الدولة ؟ نعم ☐ لا ☐

-إذا كان الجواب نعم ما هي الطبقات الموجودة ؟ .....

-وضح بأمثلة؟ .....

.....

36- هل تعتقد أن هناك صراع في الدولة ؟ نعم ☐ لا ☐

– اذا كان الجواب بنعم ما هي الأطراف المتصارعة ؟ .....

.....

-إلى ما يعود ذلك :

- صراع من أجل المصلحة الوطنية ☐

- خدمة المصالح الشخصية ☐

- خدمة المصالح الأجنبية التي لها دور في اتخاذ القرار ☐

أخرى حددها.....

37- هل تعتقد أن العشرية السوداء كانت بسبب:

-الصراع على السلطة ☐ -ضعف الدولة ☐ -تحطيم الثوابت الوطنية للدولة ☐

- هيمنة الدولة ☐ -الإيديولوجية الإسلامية ☐ - الإيديولوجية العلمانية ☐

- غياب الوعي السياسي لدى المواطن ☐

- أخرى أذكرها .....

38- في رأيك لماذا لم تعش الجزائر أحداث الربيع العربي مثل بقية البلدان العربية : سوريا، تونس، ليبيا، اليمن هل بسبب؟

- أن الشعب راض عن سياسة الدولة ☐ - تخوف الشعب من الثورة ☐

- تخويف النظام للشعب من مآلاتها ☐ - عجز الشعب عن إحداث التغيير ☐

39 - ما الخاصيات التي ينبغي أن تتوفر في الشباب حتى يستحق المساهمة في قيادة الدولة ؟

التكوين ☐ المسؤولية ☐ الحس النقدي ☐ المشاركة ☐

التطوع ☐ المعرفة ☐

40- كيف تشرح العلاقة بين الدولة والطبقة الحاكمة؟.....

.....

.....

ملخص الدراسة

خضعت ظاهرة تشكيل الدولة الحديثة "الدولة في العالم المتقدم" لعملية تاريخية طويلة عرفت العديد من نماذج الدولة ضمن سياقات اجتماعية وسياسية واقتصادية، وبذلك تكون قد مرت بمراحل تطور طبيعي حتى وصلت إلى الشكل التي هي عليه اليوم على عكس الدولة في العالم الثالث حيث لم تعرف هذه الظاهرة إلا مع الاستعمار الذي عمل على تحطيم كل أبنية المجتمع وبالتالي فهي لم تخضع لنفس الشروط التي مرت بها الدولة في العالم المتقدم، وتعد الدولة الجزائرية كغيرها من دول العالم الثالث كان هدفها الحصول على الاستقلال من أجل بناء دولة قوية تواكب دول العالم المتقدم

وعليه فقد كان هدف دراستنا الموسومة تحت عنوان "**مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري**" محاولة التعرف على التصورات والمفاهيم التي يحملها الشباب الجزائري عن الدولة، ومحاولة إسقاط النتائج المتحصل عليها في البحث الميداني مع ما تحصلنا عليه من تراث سوسيولوجي حول مفهوم الدولة في البحث النظري، حيث خلصت الدراسة إلى أن مفهوم الدولة لدى الشباب يرتبط بمفاهيم سلبية كالطبقة المسيطرة والهيمنة والمصلحة الخاصة وهو ما يجسد القطيعة التي لا تكف عن التقطع بين الدولة والمجتمع بشكل عام وبين الدولة والشباب بشكل خاص.

Résumé

le phénomène de la formation de "l'état moderne" l'état dans le monde développé a subi une opération historique assez longue qui a connu plusieurs modèles d l'état dans des contextes sociologiques, politique et économique et comme ça l'état a traversé plusieurs étapes d'une progression naturelle jusqu'a ce qu'il a accédé a la forme d'Aujourd'hui par contre L'état dans les sociétés du tiers monde, il n'a pas connu ce phénomènes qu'avec la colonisation qui a démoli la structure de la société donc il n'a pas vu les mêmes conditions qui ont été vues par l'état dans le monde développé Comme tout l'état du 3ème monde, l'état Algérien a l'objectif d'obtenir l'Independence afin de construire un Etat fort accompagnant les Etats du monde développé En conséquence, le but de notre étude intitulée la conception de l'état chez la jeunesse algérienne est : tenter de connaitre la perception et les conceptions que les jeunes portent sur l'état et aussi essayer de faire un largage entre le champ de la recherche avec le patrimoine sociologique de la conception de l'état qu' on a eu dans la recherche théorique, ainsi que notre étude montre que la conception de l'état chez les jeunes est liée avec des concepts politiques comme la classe dirigeante, la domination, et l'intérêt particulier et voila ce qu' il montre l'écart qui ne cesse pas l'interminence entre l'état et la société en général, l'état et la jeunesse en particulier.